المطلع

على

علل مرويات القبورية

تأليف

محمد بن سعيد بن عبد الله الكثيري

غفر الله له ولوالديه ومشايخه وجميع المسلمين

دار المحدث

المطلع

على

علل مرويات القبورية

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧ م

دار المحدث للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية – ص. ب ٤٠٢٩٠ الرياض ١١٤٩٩
هاتف: ٤٤٥٤٠٢٧ فاكس: ٤٤٥٤٠٢٨
بريد إلكتروني: almohadith@hotmail.com
الدائري الشرقي، مخرج ١٥، طريق صلاح الدين الأيوبي

دار الأنصار للنشر والتوزيع

٢ حارة المدرسة متفرع من شارع البيطار - خلف الجامع الأزهر
هاتف: 0020225121020 - 201112868410+
Email: ansar3992@gmail.com

المطلع

على

علل مرويات القبورية

تأليف

محمد بن سعيد بن عبد الله الكثيري

غفر الله له ولوالديه ومشايخه وجميع المسلمين

دار المحدث للنشر والتوزيع

دار الأنصار

الرياض ت: ٠٠٩٦٦٥٦٧٩٩٨٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا كتاب أذكر فيه المرويات التي يحتج بها القبورية على بعض تصرفاتهم الشركية، وأبين درجتها سالكاً طريقة أئمة الحديث الكبار في نقد الأخبار، والتي تراعي أربعة أمور[1]:

الأول: النظر في أحوال رجال السند واحداً واحداً.

الثاني: النظر في اتصاله.

الثالث: النظر في الأمور التي تدل على خطأ الراوي إن وجد.

الرابع: النظر في الأدلة الأخرى مما يوافقه أو يخالفه. ومن هذه الأدلة القرآن والسنة الثابتة، والقياس الصحيح، والواقع المنقول، ورأي الراوي وغير ذلك.

وقد رأيت أكثر المشتغلين بالحديث من مؤيدي هذه البدع عدم مراعاة هذا الأمر، ولا الذي قبله، ووجدت جل اهتمامهم بل غاية أمرهم ومنتهى معرفتهم، النظر في الأمرين الأولين على ضعف في التحقق منهما؛ لاعتمادهم على من عرف بالتساهل من العلماء في معرفة حال الرواة، ولاتكائهم على مقولة بعض العلماء «رجاله رجال الصحيح» أو «رجال ثقات» للدلالة على قوة رجال الإسناد واتصاله.

---

(١) انظر: (الاستبصار في نقد الأخبار) للعلامة المعلمي ص٨.

ولست أعني العلماء الذين عرفوا بإطلاق هذه العبارات بكثرة كالهيثمي والبوصيري، فهؤلاء أطلقوا هذه العبارات تسهيلاً للقراء بأن هذه المرويات قد كفيناكم النظر في رواتها، وأنهم ثقات دون تعرض للكلام على الاتصال فضلاً عن تحقق باقي شروط الحكم على الحديث بالصحة[١].

فهؤلاء العلماء لا عتب عليهم فقد بينوا ونصحوا، وإنما العتب على من حاول إيهام القراء بأن هذه العبارات عبارات تصحيح.

هذا حال غالبهم مع الأمرين الأولين، وأما الأمر الثالث والرابع فلم أر لهم في هذه الأبواب -أعني: باب الاستغاثة والشفاعة والتبرك- أي: تعريج عليهما مع أنهم من أكثر الناس احتجاجاً بهما فيما لا تروق لهم صحته من المرويات كمرويات الصفات، والزعم بأنها مرويات تخالف قواطع القرآن!!.

مع أن هذا الزعم لا يتأتى إلا على فهم خاص بهم لا يوافقون عليه، كما صنعوا في حديث معاوية بن الحكم السلمي[٢] وهو حديث الجارية، وحديث

---

(١) على أن الهيثمي قد تساهل في الحكم على الرواة، وخصوصا الذين تأخرت وفياتهم كمشايخ الطبراني الذين لم يترجم لهم الذهبي في ميزانه، فقد اعتبرهم ثقات، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن كان من مشايخ الطبراني في الميزان نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده». مجمع الزوائد (١/ ٨).

فإذا أطلق الهيثمي عبارة (رجاله ثقات) في سند أحد رواته من هؤلاء لم تكن العبارة مفيدة للصحة من جهتين: الأولى: التساهل في الحكم على الراوي، والثانية: عدم مراعاة باقي شروط الصحة من الاتصال والسلامة من الشذوذ والعلة. فتأمل.

(٢) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (برقم ٥٣٧) وانظر: كتابي (عبث أهل الأهواء بتراث الأمة ووقيعتهم في علمائها) ص٥٥، ١٦٠، ٢٢٧، ٢٣٠، لترى بعض مسالك هؤلاء في القدح في صحة هذا الحديث والله المستعان.

أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**يلقى في النار، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع قدمه، فتقول: قط قط**»، وحديث: «**لا شخص أغير من اللّه**»، وحديث ابن مسعود رضي الله عنه: «جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل الكتاب، فقال: يا أبا القاسم! إن اللّه يمسك السماوات على أصبع والأرضين والشجر والثرى على أصبع، والخلائق على أصبع، ثم يقول: أنا الملك، أنا الملك، فرأيت النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١].

وجميعها مخرجة في الصحيح، وحديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**أتاني جبريل عليه السلام وفي يده مرآة بيضاء، وفيها نكتة سوداء...**» الحديث، وقد أخرجه ابن جرير والآجري والطبراني وغيرهم.

وقد أودع هذه الأحاديث الشيخ عبد اللّه الغماري في كتابه (الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة) مع غيرها من أحاديث الصفات، والتي قد نوافق في الحكم على بعضها بالشذوذ، لكن ليس على ميزان المتكلمين الذي جعلوه درعاً لرد أحاديث الصفات والمعبر عنه بـ (التنزيه الكلي).

قال الغماري -في تعليقه على حديث المرآة البيضاء-: «قلت: هذا الحديث شاذ؛ لأنه ينسب إلى اللّه تعالى من النزول والصعود والجلوس على الكرسي ما لا يجوز نسبته إلى اللّه تعالى عقلاً وشرعاً، فمن المعلوم بالضرورة من الدين أن اللّه تعالى لا يجوز وصفه بصفات المخلوقين، مثل: النزول والصعود والحركة؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فالحديث الذي يفيد شيئاً من هذه الصفات يكون

شاذّاً مردوداً، ولو ثبت بأصح الأسانيد»[١].

وقد سبق هؤلاء المتجهمة إلى هذا الاستدلال إمام النفاة الجهم نفسه، قال الإمام أحمد -في بيان حجج الجهم التي بنى عليها مذهبه-: «وجد ثلاث آيات من المتشابه: قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]، و﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

فبنى أصل كلامه كُلِّه على هذه الآيات، وتأَوَّلَ القرآنَ على غَيْرِ تَأويله، وكَذَّبَ بأحاديث رسول اللَّه، وَزَعَمَ أن من وصف اللَّه بشيء مما وصف اللَّه به نفسه في كتابه أو حَدَّث به عنه رسوله ﷺ كان كافراً، وكان من المشبهة، فأضل بكلامه بشراً كثيراً»[٢].

وإذا تركنا أحاديث الصفات واتجهنا إلى أحاديث (التحذير من القبورية) كحديث أبي هريرة وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال: «**لعن اللَّه اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»[٣] وهو حديث مخرج في الصحيحين = فإنَّنا نجد التعليل بصورة عجيبة غريبة لا تقل غرابة عن كلامهم على أحاديث الصفات.

قال عبد اللَّه الغماري -تعليقاً على الحديث-: «هذا حديث ثابت في الصحيحين وغيرهما من طرق، وقد عمل به كثير من العلماء المتقدمين

(١) الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة (ص ١٤٩).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٠٥-٢٠٦).

(٣) سيأتي تخريج هذه الأحاديث وغيرها من أحاديث الباب. انظر: (ص١٨- ١٩) من هذا الكتاب.

والمتأخرين، ولم يتفطنوا لما فيه من العلل التي تقتضي ترك العمل به، وذلك أن القرآن الكريم يعارض هذا الحديث من ثلاثة أوجه:

١- أخبر اللَّه تعالى عن اليهود أنهم قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]. وقالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقالوا -أيضاً-: إن اللَّه لما خلق السماوات والأرض استراح يوم السبت.

ونسبوا إليه الندم، وغير ذلك من النقائص التي لا تليق باللَّه تعالى، ولا تجوز في حقه، فكيف يتخذون قبور أنبيائه مساجد؟! هذا غير معقول.

٢- أن اليهود يؤذون الأنبياء -ثم ذكر أدلة ذلك، ثم قال:- فكيف تتفق وأذيتهم الأنبياء مع اتخاذ قبورهم مساجد؟! هذا غير معقول.

٣- أن اللَّه تعالى أخبر أن اليهود قتلة الأنبياء -ثم ذكر أدلة ذلك، ثم قال:- فتاريخ اليهود ملطخ بدماء من قتلوا من الأنبياء والصالحين، ومن نجا من قتلهم لم ينج من تكذيبهم وأذيتهم، فكيف يتخذون قبور أنبيائهم مساجد؟!.

وهذا من المسائل التي لم يتفطن لها أحد من العلماء قبلي، وللَّه المنة والفضل»[١].

قلت: دعوى أن هذه الوجوه الثلاثة تعارض الحديث مغالطة أو وهم قاد إليه الاعتقاد الفاسد، فإن اللَّه تعالى قد أرسل عدداً كبيراً من الأنبياء، جاء في بعض الأحاديث «مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً» وعدد الرسل «ثلاثمائة وثلاثة عشر» وفي صحته نظر.

---

(١) الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة (ص ١٠٥- ١٠٨).

والقرآن يدل على كثرتهم، وإن لم يحدهم بعدد، قال تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٧- ٣٩].

فبين اللَّه تعالى أنه قد أهلك أمماً كثيرة بين قوم نوح وعاد وثمود وأصحاب الرس، وكل هذه الأمم على كثرتهم قد قامت عليهم الحجج بالرسل الذين بعثوا إليهم وكذبوهم، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وإذا ثبتت كثرة الأمم المرسل إليها فكثرة الرسل ظاهرة.

وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِى ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الزخرف: ٦]، و(كم) خبرية تفيد التكثير، والمعنى: ما أكثر ما أرسلنا من الأنبياء في الأمم السابقة.

قال ابن عطية: «قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤] يقتضي كثرة الأنبياء، دون تحديد بعدد، وقد قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨] وما يذكر من عدد الأنبياء فغير صحيح، اللَّه أعلم بعدتهم، صلى اللَّه عليهم»(١).

وهذه الكثرة في الأنبياء المبعوثين إلى بني إسرائيل تدفع وقوع التعارض مع الحديث الشريف؛ وذلك بأن يقال: إن المقتولَ غيرُ المتخَذِ قبره مسجداً، ويمكن أن يقال: إن القتلة غير المعظمين للنبي والمتخذين عليه مسجداً، وإن كانوا من نفس القوم.

والتعارض يمكن تصوره في حال وجود نص واضح يدل على أن القوم

---

(١) المحرر الوجيز (٤/ ٢٩٤).

الذين بنوا المساجد من بني إسرائيل هم الذين قتلوهم .

قلت: وحتى هذه الحال إذا ثبتت بأسانيد صحيحة يمكن القول بعدم التعارض، وذلك بحمل الأمر الثاني على الندم على الأمر الأول وهو القتل .

وهذا نقوله لو لم يرد القرآن ببيان غلو بني إسرائيل في أنبيائهم وصالحيهم، أما وقد ورد القرآن بذلك فلا شبهة لهم في الاحتجاج بهذه المسالك، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠- ٣١]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] .

وهذا بينه القرآن بعد أن ذكر من أقوالهم التي غلو فيها إن اللَّه هو المسيح، وقول آخرين إن اللَّه ثالث ثلاثة، وكفرهم على ذلك .

فغلو أهل الكتاب في أنبيائهم وصالحيهم حقيقة أثبتها القرآن .

فسقط الوجهان الأخيران، وأما الوجه الأول، فجوابه أنه ما انحرف منحرف في هذا الباب -أعني: باب الأسماء والصفات- إلا وهو يزعم أنه معظم للرب -جل وعلا-، فالتمثيل والتعطيل -وهما صفتا نقص- يزعم القائل بأي منهما أنه معظم للرب تعالى ومنزه له عن النقائص .

فكذلك اليهود ما وصفوا اللَّه بما وصفوه إلا وهم يزعمون أنهم قد نزهوا اللَّه عن النقائص!

يوضحه: ما ذكره أئمة التفسير:

قال القرطبي: «قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ ذكر تعالى قبيح قول الكفار ولاسيما اليهود. وقال أهل التفسير: لما أنزل اللَّه: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] قال قوم من اليهود -منهم حيي بن أخطب، في قول الحسن. وقال عكرمة وغيره: هو فنحاص بن عازوراء- إن اللَّه فقير ونحن أغنياء يقترض منا. وإنما قالوا هذا تمويهاً على ضعفائهم، لا أنهم يعتقدون هذا؛ لأنهم أهل كتاب. ولكنهم كفروا بهذا القول؛ لأنهم أرادوا تشكيك الضعفاء منهم ومن المؤمنين، وتكذيب النبي ﷺ. أي: إنه فقير على قول محمد ﷺ؛ لأنه اقترض منا»(١).

وبهذا يتبين أنه لا تعارض بين الأمرين، ولو سلكنا طريقة هؤلاء القبورية في ضرب النصوص بعضها ببعض، لقلنا: إن وصفهم اللَّه بالنقائص يعارض ما هو ثابت عنهم -قطعاً- من إيمانهم بربوبية اللَّه وإيمانهم بإنزال الكتب وبعث الأنبياء والرسل كموسى عليه السلام.

فالتفكير بطريقتهم مؤداه إنكار ما هو ثابت عنهم قطعاً من الإيمان باللَّه وربوبيته والإيمان ببعض الأنبياء والرسل. وهذا اللازم أقرب من دعوى القبورية في التعارض المزعوم!!.

وأقبح من هذه التعليلات ما تفوه به بعض المعاصرين -طعناً في الحديث وتوهيناً له- من أن اليهود والنصارى لم يكن لهم مساجد، والمساجد من خصائص هذه الأمة، أما معابد اليهود فتسمى (بيع).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٤/ ١٨٧).

وأن اليهود والنصارى لم يتخذوا قبور أنبيائهم معابد، والحديث الصحيح لابد أن يكون موافقاً للواقع، فإذا كان خلاف الواقع دل على أنه غير صحيح، حتى قال أحدهم: فمن أجل هذا نجزم بأن النبي لم يقل هذا الحديث.

وأن النصارى ليس لهم سوى نبي واحد، وفي الحديث قال: «أنبيائهم» وهي راجعة لليهود والنصارى.

فهذه الثلاثة الوجوه باطلة -أيضاً- كسابقتها، وبيان بطلانها كالتالي:

أولاً: دعوى أن اليهود والنصارى لم يكن لهم مساجد... إلخ، فالجواب عنها من وجهين:

الأول: أنه لا يمتنع لغة إطلاق (المسجد) على أماكن عبادة أهل الكتاب، قال ابن منظور: المَسْجَدُ والمَسْجِد: الذي يُسْجَدُ فيه، وفي الصحاح: واحد المساجد.

وقال الزجاج: كل موضع يتعبد فيه مسجد، ألا ترى أن النبي ﷺ، قال: «**جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً**»[1].

ويؤيده:

الثاني: أن القرآن قد جاء فيه ما يدل على أن أهل الكتاب قد أطلقوا على أماكن العبادة مسجداً، كما قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوٓاْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾ [الكهف: ٢١].

---

(١) لسان العرب (٤/ ٤٩٦- مادة سجد).

ثانياً: دعوى مخالفة الحديث للواقع، وأنه لا يوجد معابد لأهل الكتاب على قبور أنبيائهم وصالحيهم، والجواب عن هذه الدعوى من وجهين:

الأول: أن هذا الخبر جاء بأسانيد صحيحة، وخرج في الصحيحين، فوجب على المؤمن التسليم والتصديق، ولو لم يره اليوم؛ لأنه لا يمتنع أن يكون هذا الذي ذكره النبي ﷺ كان هدياً وسمتاً لليهود والنصارى في زمن النبي ﷺ أو قبل بعثته، ولو انقرض في زمنه، فيكون خبراً عن ماضي فئة منهم يحذر ﷺ أمته من الوقوع فيه.

الثاني: أن لا نسلم بأن الحديث يخالف الواقع.

لا نسلم بمخالفة الحديث للواقع، فإن بناء النصارى على قبر مزعوم للمسيح عليه السلام حدث في زمن قديم جداً وبعد رفعه عليه السلام بثلاثمائة سنة على يد الملك قسطنطين وأمه هيلانة في كنيسة القيامة ببيت المقدس.

قال العلامة ابن كثير: «ثم بعد المسيح بثلاثمائة سنة، حدثت فيه الطَّامَةُ العُظمى، والبَلِيَّة الكبرى اختلف البطارقة الأربعة، وجميع الأساقفة، والقساوِسَةِ، والشَّمامِسَةِ، والرَّهابين في المسيح على أقوال متعددة، لا تنحصر ولا تنضبط، واجتمعوا وتحاكموا إلى الملك قسطنطين -باني القسطنطينية-، وهم المَجْمَعُ الأول، فصار الملك إلى قول أكثر فرقة اتفقت على قول من تلك المقالات، فسموا (الملائكة)، ودَحَضَ من عَداهُم وأَبْعَدَهُمْ، وتَفَرَّدَتِ الفرقة التابعة لعبد اللَّه بن أديوس، الذي ثبت على أن عيسى عبدٌ من عباد اللَّه، ورسول من رسله، فَسَكَنوا البراري والبوادي، وبنوا الصَّوامع والدِّيارات والقلايات، وقَنَعُوا بالعيش الزَّهيد، ولم يُخالطوا أولئك المِلَلَ والنِّحل، وبَنَتِ (الملائكة) الكنائس الهائلة، عمدوا إلى ما كان من بناء اليونان، فحولوا محاريبها إلى الشرق، وقد كانت إلى

الشمال إلى الجَدْي»[١].

ثم ذكر: تحت عنوان (بناء بيت لحم والقمامة) فقال: «وبنى الملك قسطنطين بيت لحم على محل مولد المسيح، وبنت أمه هيلانة القمامة - يطلق عليها اليوم كنيسة القيامة-، يعني على قبر المصلوب، وهم يُسَلِّمون لليهود أنه المسيح»[٢].

وجاء في مقال للكاتب النصراني رونالد كارلوس بيتي بعنوان (الفاتيكان المدنية القديمة المقدسة) قوله:

إن كنيسة القديس بطرس -وهي أكبر كنسية من نوعها في العالم المسيحي- تقوم على ساحة مكرّسة للعبادة المسيحية منذ أكثر من سبعة عشر قرناً، إنها قائمة على قبر القديس نفسه: صياد السمك، حواري المسيح، وتحت أرضيتها يقع تيه من المقابر الأثرية، والخرائب الرومانية القديمة». ثم ذكر أنه يقصدها نحو مائة ألف في أيام الأعياد الكبيرة للعبادة[٣].

قلت: وهذه الكنيسة تعتبر من أكبر كنائس النصارى، وبداخلها ضريح القديس بطرس.

قلت: واليوم وبعد انفتاح العالم على بعضه بواسطة وسائل الاتصال الحديثة كالشبكة العنكبوتية (الانترنت) نجد صوراً كثيرة لقبور مزعومة داخل معابد اليهود وكنائس النصارى تبطل الدعوى المذكورة.

---

(١) البداية والنهاية (٢/ ٥٣١-ط. دار هجر).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٣٣).

(٣) نشر المقال في مجلة (المختار) عدد مايو ١٩٥٨م نقلاً من كتاب العلامة الألباني: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص (١٨١-١٨٢).

والعجيب أن هذا الاعتراض أورده بعض النصارى في منتدياتهم على (الشبكة العنكبوتية) للطعن في نبوة نبينا ومصداقيته عليه أفضل الصلاة والسلام!!

ثالثاً: الطعن في الحديث بدعوى أن النصارى لم يبعث فيهم سوى عيسى عليه السلام، وأن هذا يخالف الجمع الواقع في الحديث، والذي يفيد كثرة أنبيائهم.

والجواب عن هذا من وجوه:

الأول: أن اليهود والنصارى جمع قوبل بجمع، والقاعدة: أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة أفراداً، والمعنى على هذا: أن لكل نبي قبر، لكن قد يشكل على هذا: بأن النصارى ليس لهم نبي مدفون له قبر، فعيسى عليه السلام رفعه اللَّه إليه.

ويجاب عن هذا: بأن النصارى قد بنوا على قبر المصلوب، وسلموا لليهود بأنه المسيح.

الثاني: أن المراد اتخذوا مساجد على المعظَّمِين عندهم، فاليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، والنصارى اتخذوا قبور صالحيهم مساجد.

فيكون الحديث من باب التغليب، ويدل على هذا: بعض الروايات: «لعن اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ذلكم أنه إذا مات فيهم الرجل الصالح اتخذوا قبره مسجدا».

فهذه ستة أوجه، لم يتفوه بها أحد من سلف الأمة وعلمائها[1].

---

(١) وأما دلالة الحديث وفقهه، فهو دال على أن السجود على القبور لا يجوز، وكذا الصلاة إليها وجعلها قبلة، وكذا بناء المساجد عليها. =

= وهذه المعاني الثلاثة تؤخذ من الحديث؛ لأن الاتخاذ أعم من الصلاة عليها، وجعلها قبلة، قال الصنعاني: «واتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها أو بمعنى الصلاة عليها». سبل السلام (٢/ ١٤٠ ط. الأولى، دار ابن الجوزي).

وصنيع الإمام الشافعي يدل على هذا، فقد قال: «وأكره أن يُبنى على القبر مسجد، وأن يُسوَّى، أو يصلى عليه وهو غير مسوى، أو يصلى إليه».

قال: وإن صلى إليه أجزأه وقد أساء.

أخبرنا مالك: أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «قاتل اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يبقى دينان بأرض العرب».

قال: وأكره هذا للسنة والآثار، وأنه كره -واللَّه تعالى أعلم- أن يعظم أحد من المسلمين؛ يعني: يتخذ قبره مسجداً، ولم تؤمن في ذلك الفتنة والضلال على من يأتي بعد». الأم (٢/ ٦٣٢- ٦٣٣).

فقد ذكر الإمام الشافعي المسائل الثلاث، واحتج لها بالحديث المذكور مما يدل على أن هذا الفقيه الكبير يرى عموم الحديث لهذه المسائل. واللَّه أعلم.

وليس بين العلماء المعروفين من أهل القرون المفضلة خلاف في هذه المعاني الثلاث، ثم أحدث بعض المتأخرين خلافاً في بناء المساجد على القبور، وقصر دلالة الحديث على المعنيين الآخرين. وهذا من أعجب العجب!.

فإن دلالة الحديث على المنع من بناء المساجد على القبور واضحة سواءً جعلنا دلالة الحديث على هذا المعنى بالنص أو باللازم.

قال الكرماني: تعليقاً على تبويب البخاري (باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور) وذكره للحديث المذكور: «مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً، ومدلول الترجمة اتخاذ المسجد على القبر، ومفهومهما متغاير، ويجاب بأنهما متلازمان، وإن تغاير المفهوم». فتح الباري (٣/ ٢٠١).

وقال المناوي: «أي: اتخذوها جهة قبلتهم، مع اعتقادهم الباطل، وأن اتخاذها مساجد لازم لاتخاذ المساجد عليها كعكسه، وهذا بين به سبب لعنهم لما فيه من المغالاة في التعظيم». فيض القدير (٤ / ٤٦٦).

أقول: تصور انفكاك هذا التلازم على هذا القول كاف في بيان بطلانه، وصدوره من عارف باللسان العربي لا ينقضي منه العجب، ولا أراه إلا لتأثر بالعادة المستحكمة والعرف=

نعم الوجه الأخير ذكره بعض العلماء المتأخرين استشكالاً ولم يجعله سبباً في الطعن بالحديث، بل أجاب عنه، وقد تقدم ذكر معناه.

وقد أجمعت الأمة على صحة الحديث وقبوله بمن في ذلك من تأخر من العلماء الذين لا يرون بأساً في البناء على القبور، فهم مع مخالفتهم للحديث لم يجرؤ أحد منهم على الطعن في صحته وإن كان يتأوله، والأمة على هذا طوال ثلاثة عشر قرناً حتى أتى هذا الغماري وأظهر الطعن في الحديث بالوجوه المذكورة زاعماً شذوذه، وتبعه على هذا من وافقه في المشرب من القبورية المعاصرين!!.

مع أن هذا الحديث خرجه البخاري في صحيحه (برقم ٤٢٧) وأخرجه مسلم (برقم ٥٢٨) من طريق يحيى بن سعيد، حدثنا هشام، قال: أخبرني أبي، عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة: ذكرتا كنيسة رأينها بالحبشة، فيها تصاوير، فذكرتا للنبي ﷺ، فقال: «**إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات، بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**».

وأخرجه البخاري (برقم ١٣٣٠) ومسلم (برقم ٥٢٩) من طريق شيبان،

= الجاري وتقليد الآباء، والله المستعان.

وعلى كل فقد جاء النص الصريح على المعنى الثالث في حديث آخر عن عائشة رضي الله عنها، قالت: لما كان مرض النبي ﷺ تذاكر بعض نسائه كنيسة بأرض الحبشة، يقال لها: مارية -وقد كانت أم سلمة وأم حبيبة قد أتتا أرض الحبشة- فذكرن من حسنها وتصاويرها، قالت: فرفع النبي ﷺ رأسه، فقال: «**إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا، وصوروا تلك الصور فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**». أخرجه البخاري (برقم ٤٢٧) ومسلم (برقم ٥٢٨) من طريق يحيى بن سعيد، حدثنا هشام، أخبرني أبي، عن عائشة رضي الله عنها.

عن هلال هو الوزان، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، قال: في - مرضه الذي مات فيه - : «**لعن اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مسجداً**» قالت: ولولا ذلك لأبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً.

وأخرجه البخاري (برقم ٤٣٧) من طريق مالك. وأخرجه مسلم (برقم ٥٣٠) من طريق يونس ومالك، عن ابن شهاب، حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**قاتل اللَّه اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».

وأخرجه البخاري (برقم ٤٣٥، ٤٣٦) من طريق شعيب. وأخرجه مسلم (برقم ٥٣١) من طريق يونس. كلاهما عن ابن شهاب، أخبرني عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، أن عائشة وعبد اللَّه بن عباس، قالا: لما نُزِل برسول اللَّه ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه، فقال - وهو كذلك - : «**لعنة اللَّه على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» يحذر ما صنعوا.

وأخرجه مسلم (برقم ٥٣٢) من طريق زكريا بن عدي، عن عبيد اللَّه بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرة، عن عبد اللَّه بن الحارث النجراني، قال: حدثني جندب، قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس، وهو يقول: «**إني أبرأ إلى اللَّه أن يكون لي منكم خليل، فإن اللَّه تعالى قد اتخذني خليلا، كما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلا لاتخذت أبا بكر خليلًا، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك**».

فهذه الأسانيد غاية في القوة، وقد قيل عن غير إسناد منها أنه من أصح

الأسانيد التي روي بها حديث رسول اللَّه ﷺ، وكفى بها قوة أنها في الصحيح.

وهذه الأحاديث بعض ما روي في هذا المعنى.

والمقصود من هذه التقدمة: إطْلَاع القارئ على شيء من مسالك القبورية المتجهمة في التعامل مع السنة المطهرة التي لا تروق لهم، ولو رويت بأقوى الأسانيد، وأما إن كانت المرويات من جنس الأحاديث والآثار التي يحتجون بها وتروق لهم -كأحاديث كتابنا هذا- فإنَّنا نجد المنهج يختلف تماماً إلى درجة التباين!.

فما في السند من علل نجد التغاضي عنه، وما في المتن من نكارة ومخالفة للنصوص الأخرى نجد عدم الالتفات إليه، مع أن هذه الأمور تجعل الباحث لا يتردد في الحكم بعدم صحتها وتأثير العلل المرصودة في أسانيدها، وإن كانت عللاً خفيفة، واللَّه المستعان.

وسوف ترى -أخي القارئ الكريم- علل هذه المرويات مفصلة مع اختصار الكلام عليها قدر الإمكان، ولست أزعم أني بكتابي هذا سأقضي على الخلاف حول درجة هذه المرويات، ولكن حسبي أني اجتهدت في عرض أسانيدها ودراستها بكل تجرد، وبعدت -فيما أحسب- عن السير خلف هواي، فوثقت من حقه التوثيق، وإن كان هواي يرغب ضعفه، وضعفت من حقه التضعيف، وإن كان هواي يرغب توثيقه.

وقد ذكرت فيه المرفوعات وبعض الموقوفات، وقسمتها أربعة أقسام:

الأول: مرويات دعاء غير اللَّه.

الثاني: مرويات طلب الشفاعة.

الثالث : مرويات حياة الأنبياء والأولياء في قبورهم .

الرابع : مرويات التبرك .

ولم أذكر فيه (مرويات التوسل) لأن القول به ليس من اختصاصات القبورية[1]، وقد سميته (المطلع على علل مرويات القبورية)، والله المسؤول أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا، ويزيدنا علماً، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

محمد بن سعيد بن عبد الله الكثيري

* * *

(١) وهذا لا يعني أن نهون من أمر التوسل -الذي هو سؤال الله تعالى بجاه نبي أو ولي- بل نرى أنه بدعة محدثة، وقد استوفيت أدلة بدعيته في كتابي (الإلمام بقواعد تقرير التوحيد أصل الإسلام) انظر : (ص ٣٣٥).

فصل في ذكر الأدلة
المخالفة لمرويات القبورية

إن الناظر في مرويات القبورية يجد المخالفة الصريحة لنصوص الوحيين مما يدل على شذوذها، وكذلك نجد مخالفة مجموعة منها للواقع، كأن يكون المروي قد تضمن أمراً لم يقع إلا بعد زمن راويه، فإن هذا يدل على أن المروي مكذوب مفتعل، وعلته إما أحد رواته، وإما علة من العلل القادحة في اتصال إسناده، فإن لم يوجد فيه قادح يصلح جعله سبب الضعف، فإنه يُعَلُّ بما ليس علة قادحة في غيره لوجود النكارة في المتن، وسيأتي مزيد إيضاح عند دراسة المرويات.

وفي هذا الفصل سأذكر الأدلة المخالفة لمرويات القبورية، فمن هذه الأدلة:

أولاً: من القرآن الكريم:

اعتمد القبورية على جملة من الأدلة استدلوا بها على جواز دعاء غير اللَّه والاستغاثة بالمخلوقين، وهذا معارض لنصوص القرآن الكريم الدالة على إفراد اللَّه بالدعاء، وقد تعددت أساليب القرآن في بيان أن الدعاء عبادة، فمن هذه الأساليب:

١- أن اللَّه تعالى في كتابه أمر عباده بدعائه، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

قال العلامة الشوكاني: «فاعلم أن الدعاء نوع من أنواع العبادة المطلوبة

من العباد، ولو لم يكن في الكتاب العزيز إلا مجرد طلبه منهم لكان ذلك مفيداً للمطلوب، أعني كونه من العبادة، قال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥- ٥٦].

وقال ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

فهذه الآيات البينات دلت على أن الدعاء مطلوب للَّه ﷻ من عباده، وهذا القدر يكفي في إثبات كونه عبادة»[1]

٢- أن اللَّه تعالى لم يقتصر على الأمر بالدعاء، بل بيَّن أنه إذا لم يُسْأَل يغضب. قال تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٤٣].

ووجه الدلالة: أنها عتاب من اللَّه على ترك الدعاء، وإخبار منه تعالى عنهم أنهم لم يتضرعوا حين نزول العذاب. فأفادت الآية أن تضرعهم رافع للعذاب الذي هو غضب اللَّه. وهذا المقصود.

وأفادت الآية أن الدعاء أعظم ما حصل فيه النزاع بين الرسل وأقوامهم.

قال الفخر الرازي: «وقال الجمهور الأعظم من العقلاء: إن الدعاء أهم مقامات العبودية، ويدل عليه وجوه من النقل والعقل...» ثم ذكر خمس حجج تدل على ذلك، ثم قال: «... إنه تعالى لم يقتصر في بيان فضل الدعاء على الأمر به، بل بيَّن في آية أخرى أنه إذا لم يُسأل يغضب، فقال:

(١) رسالة في وجوب توحيد اللَّه ﷻ (ص٥٥).

﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٤٣]، وقال ﷺ: «**لا ينبغي أن يقول أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن يجزم فيقول: اللهم اغفر لي**»، وقال ﷺ: «**الدعاء مخ العبادة**»، وعن النعمان بن بشير أنه ﷺ قال: «الدعاء هو العبادة»، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

فقوله: «**الدعاء هو العبادة**» معناه: أنه معظم العبادة، وأفضل العبادة، كقوله ﷺ: «**الحج عرفة**» أي: الوقوف هو الركن الأعظم»(١) اهـ.

٣- النهي عن دعاء غير الله تعالى.

قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٧].

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد: ١٤].

---

(١) مفاتيح الغيب ٥/ ٩٩.

قال العلامة الشوكاني -عقب كلامه السابق مباشرة-: «فكيف إذا انضم إلى ذلك النهي عن دعاء غير الله سبحانه.

قال تعالى ﷻ: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤].

وقال سبحانه -ناعياً على من يدعو غيره ضارباً له الأمثال-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣].

فكيف إذا صرح القرآن الكريم بأن الدعاء عبادة تصريحاً لا يبقى عنده ريب لمرتاب.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] الآية، فقد طلب الله سبحانه من عباده في هذه الآية أن يدعوه، وجعل جزاء الدعاء له منهم الإجابة منه، فقال: ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ولهذا جزمه لكونه جواباً للأمر، ثم توعدهم على الاستكبار عن هذه العبادة -أعني: الدعاء- بما صرّح به في آخر الآية، وجعل العبادة مكان الدعاء تفسيراً له وإيضاحاً لمعناه، وبياناً لعباده بأن هذا الأمر الذي طلبه منهم وأرشدهم إليه، هو نوع من عبادته التي خص بها نفسه وخلق لها عباده، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]»[1].

---

(١) رسالة في وجوب توحيد الله ﷻ (ص٥٦-٥٧).

٤- التصريح بأن الدعاء عبادة.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

وقد تقدم وجه الاستدلال من الآية في كلام الشوكاني السابق.

ومن الأدلة: قوله تعالى -عن إبراهيم عليه السلام-: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤٨- ٤٩].

ووجه الدلالة: أن اللَّه تعالى قال: ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ وجعله مرادفاً لقول إبراهيم: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ فصارت الآية صريحة في أن الدعاء عبادة.

٥- أن اللَّه تعالى سمى في كتابه دعاء غيره شركاً.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠- ٤١].

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣- ١٤].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣].

ففي هذه الآيات سمى دعاء غير اللَّه شركاً.

٦- التصريح بأن من اتخذ مجيباً وكاشفاً لسؤاله غير اللَّه تعالى فقد اتخذه إلهاً.

قال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢].

٧- توقيف القرآن للمشركين على حالهم في الشدة، وما يكونون عليه من إخلاص للّٰه في الدعاء، وحالهم في الرخاء وهم بعكس ذلك.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

قال ابن جرير: «يقول تعالى ذكره: فإذا ركب هؤلاء المشركون السفينة في البحر، فخافوا الغرق والهلاك فيه ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ يقول: أخلصوا للّٰه -عند الشدة التي نزلت بهم- التوحيد، وأفردوا له الطاعة، وأذعنوا له بالعبودة، ولم يستغيثوا بآلهتهم وأندادهم، ولكن باللّٰه الذي خلقهم ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ﴾ يقول: فلما خلصهم مما كانوا فيه وسلمهم، فصاروا إلى البر إذا هم يجعلون مع اللّٰه شريكاً في عبادتهم، ويدعون الآلهة والأوثان معه أرباباً»(١).

وقال ابن عطية: «ثم وقفهم تعالى على حالهم في البحر عند الخوف العظيم، فإن كل بشر ينسى كل صنم وغيره، ويتمسك بالدعاء والرغبة إلى اللّٰه تعالى، وقوله: ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ أي: يرجعون إلى ذكر أصنامهم وتعظيمها»(٢).

وقد كرر القرآن ذكر حال المشركين هذه، مما يدل على أن الدعاء وإفراد اللّٰه تعالى به أعظم ما وقع فيه النزاع بين المشركين والمرسلين.

---

(١) تفسير الطبري (١٨ / ٤٤١)

(٢) المحرر الوجيز (٤/ ٣٢٥).

ودلالة القرآن على هذا الأمر ظاهرة يدركها كل من اطلع عليه بتجرد، ولو فسدت فطرته بالعادات المستحكمة والتقليد الأعمى للآباء والمشايخ.

وهاهو العلامة البرقعي، والذي نشأ شيعياً وتدرج في المذهب حتى نال لقب (آية اللّه)، ومعروف أن الشيعة من أشد الطوائف انحرافاً في هذا الباب؛ إذ أنزلوا علياً رضي الله عنه وآل بيته الأطهار منزلة جبار السماوات والأرض في كشف الملمات وتفريج الكربات، فقد قال -في بيان وضوح دلالة القرآن على منع الاستغاثة بغير اللّه-: «وكل من لم يطلع عليه -يعني القرآن-، ولم يعرف ما يحتويه يكون كافراً، ككفار الجاهلية بل أسوأ منهم؛ لأنهم كانوا إذا استغاثوا بغير اللّه في دعائهم، وتوسلوا بكبرائهم لم يكن لهم كتاب ولا هداية، ولكن المسلمين علمهم كتابهم مائة مرة أن لا يستغيثوا بغير اللّه، ولا يجعلوا أحداً غيره حاضراً وناظراً في كل وقت»[(١)].

ثانياً: السنة المطهرة:

فعن النعمان بن بشير رضي الله عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «إن الدعاء هو العبادة» ثم قرأ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]»[(٢)].

قال الشوكاني: «قوله: (الدعاء هو العبادة) - هذه الصفة المقتضية للحصر من جهة تعريف المسند إليه، ومن جهة تعريف المسند، ومن جهة

(١) كسر الصنم (ص٢٦٣).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، باب ما جاء في فضل الدعاء، برقم (٣٣٧٢) قال: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا مروان بن معاوية عن الأعمش عن ذر عن يسيع عن النعمان، به. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ضمير الفصل، تقتضي أن الدعاء هو أعلى أنواع العبادة وأرفعها وأشرفها . . . والآية الكريمة قد دلت على أن الدعاء من العبادة، فإنه ﷻ أمر عباده أن يدعوه، ثم قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] فأفاد ذلك أن الدعاء عبادة، وأن ترك دعاء الرب سبحانه استكبار، ولا أقبح من هذا الاستكبار»[١].

وقال المناوي: «قوله: (الدعاء هو العبادة) قال الطيبي: أتى بضمير الفصل، والخبر المعرّف باللام ليدل على الحصر، وأن العبادة ليست غير الدعاء.

وقال غيره: المعنى هو من أعظم العبادة، فهو كخبر: «الحج عرفة» أي: ركنه الأكبر؛ وذلك لدلالته على أن فاعله يقبل بوجهه إلى اللَّه معرضاً عما سواه، ولأنه مأمور به، وفعل المأمور به عبادة، وسماه عبادة ليخضع الداعي، ويظهر ذلته ومسكنته وافتقاره، إذ العبادة ذل وخضوع ومسكنة»[٢].

وقال الزركشي: «وإنما كان مخّاً لتضمنه التوحيد؛ إذ الداعي لا يدعو اللَّه إلا وهو يوحده، ويعتقد أن لا معطي غيره»[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«ليس شيء أكرم على اللَّه من الدعاء»**[٤].

---

(١) تحفة الذاكرين (ص١٩)، وانظر: رسالة في وجوب توحيد اللَّه ﷻ (ص ٥٨- ٥٩).

(٢) فيض القدير (٣/ ٤٥٠).

(٣) الأزهية في أحكام الأدعية (ل ٣/ ب)، ونقله كما هو زكريا الأنصاري في مختصره (ص٢١).

(٤) أخرجه الطيالسي (٤/ ٣١١ برقم ٢٧٠٨) -ومن طريقه أحمد (٢/ ٣٦٢ط. الميمنية) (١٤/ ٣٦٠ برقم ٨٧٤٨) والترمذي (٣٣٧٠) وابن ماجه (٣٨٢٩) والحاكم (١/ ٤٩٠)- قال: =

= حدثنا عمران القطان، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أبي هريرة، فذكره مرفوعاً.
وتابع الطيالسي اثنان.
١- عمرو بن مرزوق.
أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧١٢)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٠١)، والطبراني في الدعاء (٢/ ٧٩٨ برقم ٢٨)، وفي الأوسط (٣/ ٢٥٢ برقم ٢٥٤٤)، وابن عدي في الكامل (٥/ ٨٨)، والحاكم (١/ ٤٩٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٢١٤برقم ١٢١٣)، والبغوي في شرح السنة (٥/ ١٨٧ برقم ١٣٨٨)، جميعهم من طريق عمرو بن مرزوق.
٢- عبد الرحمن بن مهدي.
أخرجه الترمذي (عقب حديث ٣٣٧٠)، قال: حدثنا محمد بن بشار.
وأخرجه الحاكم (١/ ٤٩٠) قال: أنبأ أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد اللّٰه بن أحمد، حدثني أبي.
كلاهما، ثنا عبد الرحمن بن مهدي.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. أما مسلم فإنه لم يخرج في كتابه عن عمران القطان إلا أنه صدوق في روايته، وقد احتج البخاري في الجامع الصحيح. اهـ
وقد نص الحفاظ على تفرد عمران القطان بهذا الحديث.
قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمران القطان.
وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران القطان.
وأما متابعة أبان العطار والتي أخرجها القضاعي في مسند الشهاب (برقم ١٢١٤) من طريق ابن المنذر، ثنا موسى بن هارون، نا بشار الخفاف، نا عبد الرحمن بن مهدي، عن أبان العطار به.
فهذا إسناد ضعيف بل منكر لضعف الخفاف، ومخالفته من روى الحديث عن ابن مهدي كأحمد بن حنبل ومحمد بن بشار.
ورواه أبو بكر بن نافع عن ابن مهدي عن عمران القطان به، وخالف في لفظه فجعله كحديث النعمان بن بشير. =

= قال ابن عدي -عقب رواية أبي بكر بن نافع-: وهذا الحديث لفظه كما ذكره لنا ابن الحباب -«ليس شيء أكرم على اللَّه.... » -، عن عمرو بن مرزوق، عن عمران، عن قتادة. ويعرف هذا الحديث بعمران القطان عن قتادة، ولفظ الحديث كما ذكره ابن حبان وابن بسام.

حدثنا عن أبي بكر بن نافع، عن ابن مهدي، عن عمران القطان، فخالف الحديث، فقال: «أفضل العبادة الدعاء». وهذا لفظ حديث عمران القطان. الكامل (٥/ ٨٨-٨٩).

والخلاصة فهذا الحديث لا يعرف إلا عن عمران، قال العقيلي: لا يتابع عليه، ولا يعرف بهذا اللفظ إلا عن عمران. الضعفاء الكبير (٣/ ٣٠١).

قلت: عمران هو ابن داود أبو العوام القطان. اختلف فيه، فذهب إلى ضعفه ابن معين والنسائي وأبو داود، وخالفهم العجلي فوثقه. وقال البخاري: صدوق يهم. وقال الدارقطني: كثير المخالفة والوهم. وقال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن بن مهدي، يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدث عنه. وقد ذكره يحيى يوماً فأحسن الثناء عليه.

قلت: فهذان إمامان من كبار أئمة الفن، عُدًّا فيمن لا يروي إلا عن ثقة، قد اختلفا في عمران القطان أحدهما حدث عنه والآخر امتنع عن التحديث عنه، وهو يحيى القطان، ولا تعارض، فكما أن النقاد يختلفون في توثيق الرواة قولاً، فكذلك يختلفون في توثيق الرواة رواية، قال الذهبي -عن قول مالك لما سأله بشر بن عمر الزهراني عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي، قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي-: «فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال». سير أعلام النبلاء (٨/ ٧١-٧٢).

وعلى هذا فعمران ثقة عند ابن مهدي، قال ابن حجر: من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل، وصف بكونه ثقة عنده، كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم. انظر: لسان الميزان (١/ ٩٤).

فيضاف ابن مهدي إلى من وثقه.

قلت: ويحيى القطان غاية في التشدد، وقد قال: لو لم أرو إلا عمن أرضى، لم أروِ إلا عن خمسة أو نحو ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٧٨). =

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من لم يسأل اللَّه يغضب عليه**»(١).

= فإذا كان يحيى القطان قد أحسن الثناء عليه، فهو إما في أخف مراتب الضعف، وإما في أدنى مراتب التوثيق.

والأقرب في عمران أنه كما قال البخاري: صدوق يهم.

وكما قال ابن حجر: صدوق يخطئ.

فهو يحتمل التحسين. وانفرد الدار قطني بوصفه أنه: كان كثير المخالفة والوهم.

نعم هو ممن يتوقف فيما تفرد به، وهذا الحديث يرويه عن قتادة، ولا متابع له، وقد أنكر الحفاظ تفرده به، وعدوه في منكراته، واللَّه اعلم.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٤٢ ط: الميمنية) (١٥/ ٤٣٨ برقم ٩٧٠١)، والبخاري في الأدب المفرد برقم: (٦٥٨)، والترمذي برقم (٣٣٧٣) وابن ماجه (٣٨٢٧)، ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٢٠٠)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٩٥)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢١٦ برقم: ٢٤٥٢) والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩١) من طرق عن أبي المليح، عن أبي صالح الخوزي، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

قال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي صالح إلا أبو المليح.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيحُ الإسناد، فإن أبا صالح الخوزي وَأبا المليح الفارسي لم يذكرا بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين لَقلة الحديث. اهـ. قلت: عَدَّ ابنُ عدي هذا الحديث في منكرات أبي صالح الخوزي، فقال: وهذا يُعرف بأبي صالح هذا.

وقال ابن حجر: وهذا الخوزي مختلف فيه، ضعفه ابن معين، وقواه أبو زرعة. الفتح (١١/ ٩٥) فقال أبو زرعة: لا بأس به. الجرح والتعديل (٩/ ت١٨٥٧). ورجح ابن حجر في التقريب ضعفه، فقال: لين الحديث. وذكره الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/ ٧٩١ ت٧٥٣٧). مقتصرا على تضعيف ابن معين، ولم يذكره في كتابه من تكلم فيه وهو موثق، مما يدل على أنه يميل إلى ضعفه. والعلم عند اللَّه. وقال ابن كثير: إسناده لا بأس به. تفسير القران الكريم (١٢/ ٢٠٤-سورة غافر).

وعن خولة بنت حكيم رضي الله عنها، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا نزل أحدكم منزلاً فليقل: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، فإنه لا يضره شيء حتى يرحل منه**»(١)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف النبي ﷺ يوما، فقال: «**يا غلام، إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف**»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم، في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، برقم (٢٧٠٨).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٧) والترمذي (٧/ ٢١٩ برقم ٢٦٣٥ - التحفة) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٣٠) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٣٨برقم ٣١٦) وأبو يعلى في المسند (٤/ ٤٣٠ برقم ٢٥٥٦) والطبراني في الكبير (١٢/ ٢٣٨برقم١٢٩٨٨) واللالكائي (٤/ ٦١٤ برقم ١٠٩٥) والبيهقي في الشعب (٢/ ٢٧برقم١٠٧٤، ١٠٧٥) وفي الأسماء والصفات (ص٩٧) وفي الاعتقاد (ص٧٢) والمزي في تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٠) من طرق، عن قيس بن حجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس فذكره، مرفوعاً.

قال ابن منده: لهذا الحديث طرق عن ابن عباس، وهذا أصحها. وقال: وهذا إسناد مشهور ورواته ثقات.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال ابن رجب: وأجود أسانيده من رواية حنش عن ابن عباس التي ذكرناها. وهو إسناد حسن لا بأس به. نور الاقتباس (ص ٣١).

وعن سَلْمان ﷺ، قالَ: قالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كريمٌ يَسْتَحْيِي من عبده إذا رفعَ إلَيْه يَدَيْه أَنْ يَرُدَّهُما صِفْراً»(١).

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٨ ط. الميمنية) (٣٩/ ١٢٠ برقم٢٣٧١٥) وأبو داود (١٤٨٨) والترمذي (٣٥٥٦) وابن ماجه (٣٨٦٥) وابن حبان (٣/ ١٦٠ برقم ٨٧٦) والطبراني (٦/ ٢٥٦برقم ٦١٤٨) وفي الدعاء (٢/ ٨٧٧ برقم ٢٠٣) وابن عدي في الكامل (٢/ ١٣٩ ت جعفر بن ميمون) والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٦٥ برقم ١١١١) والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢١١) وفي الأسماء والصفات (ص ١١٢) من طرق عن جعفر بن ميمون، عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي ﷺ، فذكره مرفوعاً.

قال البيهقي: رفعه جعفر بن ميمون هكذا، ووقفه سليمان التيمي عن أبي عثمان في إحدى الروايتين. السنن الكبرى (٢/ ٢١١).

وجعفر بن ميمون ضعفه ابن معين وأحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال البخاري: ليس بشيء.

وقال الدارقطني: يعتبر به. وهذه عبارة تعني التضعيف، ولذا ترى الدارقطني يجمع بينهما وبين التضعيف، كما قال في مبارك بن فضالة: لين، كثير الخطأ، يعتبر به. وقال ابن عدي: لم أر أحاديثه منكرة، وأرجو أنه لا بأس به، ويكتب حديثه في الضعفاء. وهذا يدل على أن ابن عدي لا يريد بقوله «أرجو أنه لا بأس به» أكثر من نفي تعمد الكذب.

وهذا أحد استعمالات العلماء لهذه الكلمة، والثاني المشهور عند المتأخرين أنه بمعنى صدوق. والثالث ما عليه الأئمة المتقدمون كابن معين والنسائي أن المراد بها التوثيق.

وذهب إلى توثيق جعفر بن ميمون ابنُ شاهين، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الحاكم: هو من الثقات البصريين، حدث عنه يحيى بن سعيد، ولا يحدث إلا عن الثقات.

قلت: والراجح ضعفه، فإن من وثقه لا يقارن بمن ضعفه، وإن كان في بعض عبارات المضعفين ما يفيد أن ضعفه يسيرا، وقد قال ابن حجر: صدوق يخطئ.

قلت: تابع جعفرا، أبو المعلى يحيى بن ميمون الضبي.

أخرجه المحاملي في أماليه (ص٣٨٠برقم٤٣٣)، قال: ثنا الفضل بن سهل، ثنا محمد بن عبد اللَّه الأنصاري، حدثني: أبو المعلى، به. =

= وتابع المحاملي، أبوسعيد خالد بن عمرو بن خزيمة العامري.
أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٣١٧).
وتابع الفضل بن سهل، أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي.
أخرجه البغوي في شرح السنة (٥/ ١٨٥برقم ١٣٨٥).
وخالفهما -أعني: جعفر بن ميمون ويحيى بن ميمون الضبي- جماعة، فرووه عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي موقوفا. وهم:
١- سليمان التيمي.
أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٨ط. الميمنية) (٣٩ / ١١٩برقم ٢٣٧١٤ط. الرسالة) قال: حدثنا يزيد بن هارون.
وأخرجه الحاكم (١/ ٤٩٧) قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن محبوب التاجر بمرو، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون.
وأخرجه أحمد في الزهد (ص١٨٩) من طريق يحيى بن سعيد. وأخرجه ابن أبي شيبة (١٠ / ٣٤٠ برقم ٩٦٠٤) (١٣/ ٣٣٩برقم ١٦٥٢٦) قال: حدثنا معاذ بن معاذ.
ثلاثتهم يروونه عن سليمان التيمي، به موقوفا.
وخالفهم أبو همام محمد بن الزبرقان الأهوازي، فرواه عن سليمان التيمي به مرفوعا.
أخرجه ابن حبان (٣/ ١٦٣ برقم ٨٨٠-الإحسان)، قال: أخبرنا أحمد بن يحيى بن زهير بتستر.
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦ / ٣٥٢ برقم ٦١٣٠)، قال: حدثنا العباس بن حمدان الحنفي.
وأخرجه الحاكم (١/ ٥٣٥) قال: حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا الحسين بن محمد القباني.
وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٦٥ برقم ١١١٠) قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن علي الغازي، ثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد اللّٰه بن مهران إملاء، ثنا الحسين بن محمد بن شعبة الأنصاري.
جميعهم، قال: ثنا جميل بن الحسن، ثنا أبو همام محمد بن الزبرقان، به فذكره مرفوعا.
وتابع جميل بن الحسن، محمد بن الفرج. =

= أخرجه الطبراني في الكبير (٦/ ٢٥٢ برقم ٦١٣٠) وفي الدعاء (٢/ ٨٧٧ برقم ٢٠٢) قال: حدثنا محمد بن النضر الأزدي، ثنا محمد بن الفرج.
قلت: ومحمد بن الزبرقان، قال ابن المديني: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: صالح وسط، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق. وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم. قلت: هذا تشدد من ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ دعاه إليه قول ابن حبان في كتاب الثقات: ربما أخطأ. والراجح أنه صدوق على أقل الأحوال.
ولا شك عندي أن رواية محمد بن الزبرقان خطأ، والصواب رواية يزيد بن هارون ومن وافقه، لأنهم أوثق حالا وأكثر عدداً. والله أعلم.
٢- يزيد بن أبي صالح
أخرجه وكيع في الزهد (٣/ ٨١٧ برقم ٥٠٤) -ومن طريقه هناد في الزهد (٢/ ٦٢٩ برقم ١٣٦١) -قال: حدثنا يزيد بن أبي صالح، به.
وتابع وكيع، أبو عامر العقدي.
أخرجه البرجلاني في الكرم والجود وسخاء النفوس (رقم ٣٢)، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، قال: ثنا أبو حبيب السلمي، به.
وأبو حبيب الأقرب أنه هو يزيد بن أبي صالح الدباغ، ترجم له ابن حجر في تعجيل المنفعة، وقال: يزيد بن أبي صالح، أبو حبيب الدباغ. عن أنس، وعنه حماد بن زيد ووكيع... وثقه يحيى بن معين. (٢/ ٣٧٢).
وقد يكون سنان بن حبيب السلمي أبو حبيب الكوفي.
ترجم له ابن أبي حاتم (٤/ ٢٥٢)، وابن حبان في الثقات (٤/ ٣٣٧) قال أحمد: ليس به بأس.
وعلى هذا فيكون راوياً سادساً. والله أعلم.
٣- ثابت البناني.
٤- حميد الطويل.
٥- سعيد بن إياس الجريري.
أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص١١٢)، قال: أخبرنا أبوعبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، ثنا عفان، ثنا حماد بن سلمة، عنهم الثلاثة به. موقوفا. ولفظه: أنه قال: أجد في التوراة إن الله حيي كريم=

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاءً من قلب غافلٍ لاهٍ»(١).

= يستحي أن يرد يدين خائبتين سئل بهما خيرا.
وتابع حماداً، علي بن عاصم.
فرواه عن الجريري -وحده- به، موقوفاً.
أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٤٣٢-٤٣٣)، قال: أخبرنا إبراهيم بن مخلد بن جعفر، حدثنا، محمد بن أحمد بن إبراهيم الحكيمي، حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا علي بن عاصم، به.
وخالفهما في الرواية عن الجريري -وحده-، أبو طلحة الراسبي.
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٢٥٤برقم ٦١٤٢)، قال: حدثنا يعقوب بن مجاهد البصري، ثنا المنذر بن الوليد الجارودي، ثنا أبي، ثنا شداد أبو طلحة، به، فذكره مرفوعا.
ولفظه: «ما رفع قوم أكفهم إلى الله ﷻ يسألونه شيئا إلا كان حقاً على الله أن يضع في أيديهم الذي سألوه».
قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد (١٠/ ١٦٩).
والراجح في الاختلاف على أبي عثمان النهدي رواية الوقف؛ لأن من وقف أوثق وأكثر. وأما رواية الرفع فقد رواها جعفر بن ميمون، وفيه ضعف، ويحيى بن ميمون ثقة. والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩) والطبراني في الدعاء (برقم ٦٢) والحاكم (١/ ٤٩٣)، وابن عدي (٤/ ٦٢-ترجمة صالح المري) من عدة طرق، عن صالح المري، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً.
قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.
وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا صالح المري. الأوسط (٥/ ٢١١ برقم: ٥١٠٩).
وقال الحاكم: حديث مستقيم الإسناد، تفرد به صالح المري، وهو أحد زهاد أهل البصرة.
فتعقبه الذهبي قائلاً: «قلت: صالح متروك».
وقال المنذري: صالح المري لا شك في زهده، لكن تركه أبو داود والنسائي. الترغيب=

ثالثاً: الإجماع:

أجمع العلماء على أن من دعا غير اللَّه أو استغاث به فيما لا يقدر عليه إلا اللَّه تعالى فهو كافر خارج من الملة.

قال أبو العباس بن تيمية: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع، ودفع المضار، مثل: أن يسألهم غفران الذنوب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين»(١).

وقد تتابع العلماء على الاحتجاج بحديث خولة بنت حكيم ﵂، أنها سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إذا نزل أحدكم منزلاً فليقل: أعوذ بكلمات**

= والترهيب (٢/ ٤٩٣). قلت: متروك تفرد برواية هذا الإسناد المشهور. فالحديث منكر، وقد عَدَّه في منكرات المري ابنُ حبان وابنُ عدي، وقال: وعامة أحاديثه التي ذكرت، والتي لم أذكرها منكرات ينكرها الأئمة عليه.

فالحديث لا يفرح به. قال النووي: إسناده فيه ضعف. الأذكار (ص ٣٥٦). وله شاهد من حديث عبد اللَّه بن عمرو، وفي أوله زيادة: «القلوب أوعيةٌ، وبعضها أوعى من بعض، فإذا سألتم اللَّه ﷻ، أيها الناس فاسألوه وأنتم موقنون.... » الحديث.

أخرجه أحمد في المسند (٢/ ١٧٧ط. الميمنية) (١١/ ٢٣٥برقم ٦٦٥٥-الرسالة)، قال: حدثنا حسن، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا بكر بن عمرو، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد اللَّه بن عمرو، فذكره مرفوعاً.

قلت: عبد اللَّه بن لهيعة ضعيف، وقد خالفه سعيد بن أبي أيوب ثقة ثبت، فرووه عن بكر بن عمرو، عن صفوان بن سليم، قال: قال رسول اللَّه ﷺ.

أخرجه ابن المبارك في الزهد، كما في زوائد نعيم بن حماد (ص ٢١ برقم ٨٥-ملحق بالزهد رواية المروزي)، قال: أنا سعيد بن أبي أيوب، به.

وهذا هو الراجح، فالحديث مرسل.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).

اللَّه التامات من شر ما خلق، فإنه لا يضره شيء حتى يرحل منه»(١).

لرد بدعة المعتزلة في قولهم (بخلق القرآن) وجعلوه دالاً على أن كلام اللَّه غير مخلوق لما تقرر عندهم من أن الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز، قال الخطابي: «والاستعاذة بالمخلوق شرك مناف لتوحيد الخالق؛ لما فيه من تعطيل معاملته تعالى الواجبة له على عبيده»(٢).

والاستعاذة دعاء بدفع شر متوقع أو واقع.

وقد نقل الإجماع على هذا إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة، فقد قال -في التعليق على حديث خولة-: «أفليس العلم محيطاً يا ذوي الحجا أنه غير جائز أن يأمر النبي ﷺ بالتعوذ بخلق اللَّه من شر خلقه؟ هل سمعتم عالماً يجيز أن يقول الداعي: أعوذ بالكعبة من شر خلق اللَّه؟! أو يجيز أن يقول: أعوذ بالصفا والمروة، أو أعوذ بعرفات ومنى من شر ما خلق اللَّه؟!

هذا لا يقوله ولا يجيز القول به مسلم يعرف دين اللَّه، محال أن يستعيذ مسلم بخلق اللَّه من شر خلقه»(٣).

رابعاً: أن الشريعة جاءت بالنهي عما هو دون دعاء غير اللَّه والاستغاثة به.

وهذا أصل مهم يجب التفطن له، وقد جعله العلامة الشوكاني أحد الأدلة التي بنى عليها جوابه في حكم الاستغاثة بالأموات ومناجاتهم عند الحاجة، في

(١) أخرجه مسلم، في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، برقم (٢٧٠٨).

(٢) انظر: العقد الثمين للسويدي (ص٢٢٥).

(٣) كتاب التوحيد (١ / ٤٠١).

الفتيا المعروفة بـ(الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد)، فقال:

«وها نحن أولاً نقص عليك أدلة في كتاب الله ﷻ، وفي سنة رسوله ﷺ فيها المنع مما هو دون هذا بمراحل، وفي بعضها التصريح بأنه شرك، وهو بالنسبة إلى هذا الذي ذكرناه يسير حقير.....

فمن ذلك: ما أخرجه أحمد في مسنده -بإسناد لا بأس به- عن عمران بن حصين رضي الله عنه، أن النبي ﷺ رأى رجلاً بيده حلقة من صفر، فقال: «**ما هذه؟**» قال: من الواهنة، قال: «**انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهناً، ولو مت وهي عليك ما أفلحت**»....

وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن مسعود، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الرقى والتمائم والتولة شرك**»....

فانظر كيف جعل الرقى والتمائم والتولة شركاً، وما ذلك إلا لكونها مظنة؛ لأن يصحبها اعتقاد أن لغير الله تأثيراً في الشفاء من الداء، وفي المحبة والبغضاء، فكيف بمن نادى غير الله، وطلب منه ما لا يطلب إلا من الله، واعتقد استقلاله بالتأثير أو اشتراكه مع الله ﷻ....

ومن ذلك: ما أخرجه الترمذي وصححه عن أبي واقد الليثي، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حديثو عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عليها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذاتُ أنواط، فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات، فقال النبي ﷺ: «**الله أكبر، قلتم والذين نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى** ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] **لتركبن سنن من كان قبلكم**».

فهؤلاء إنما طلبوا أن يجعل لهم شجرة ينوطون بها أسلحتهم كما كانت

الجاهلية تفعل ذلك، ولم يكن من قصدهم أن يعبدوا تلك الشجرة، أو يطلبوا منها ما يطلبه القبوريون من أهل القبور، فأخبرهم ﷺ أن ذلك بمنزلة الشرك الصريح، وأنه بمنزلة طلب آلهة غير اللَّه تعالى.

ومن ذلك: ما أخرجه مسلم في صحيحه، عن علي بن أبي طالب -كرم اللَّه وجهه- قال: حدثني رسول اللَّه ﷺ بكلمات أربع: «**لعن اللَّه من ذبح لغير اللَّه، لعن اللَّه من لعن والديه، لعن اللَّه من آوى محدثاً، لعن اللَّه من غير منار الأرض**»....

ومن ذلك: أنه ﷺ نهى عن الحلف بغير اللَّه.... -وذكر بعض الأحاديث في هذا المعنى، ثم قال- وهذه الأحاديث في دواوين الإسلام، وفيها أن الحلف بغير اللَّه يخرج به الحالف عن الإسلام؛ وذلك لكون الحلف بشيء مظنة تعظيمه، فكيف بما كان شركاً محضاً، يتضمن التسوية بين الخالق والمخلوق في طلب النفع أو استدفاع الضر....

ومن ذلك: ما ثبت في الصحيحين، عنه ﷺ عند موته أنه كان يقول: «لعن اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا....

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وفيها التصريح بلعن من اتخذ القبور مساجد مع أنه لا يعبد إلا اللَّه، وذلك لقطع ذريعة التشريك، ودفع وسيلة التعظيم.

وورد ما يدل على أن عبادة اللَّه عند القبور بمنزلة اتخاذها أوثاناً تعبد....

ومن ذلك: ما في الصحيحين وغيرهما عن زيد بن خالد، قال: صلى بنا رسول اللَّه ﷺ صلاة الصبح على إثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل

على الناس، فقال: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟**» قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل اللَّه ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: أمطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**».

ولا يخفى على عارف أن العلة في الحكم بالكفر هي: ما في ذلك من إيهام المشاركة.

وأين ذلك ممن يصرح في دعائه عندما يمسه الضر بقوله: يا اللَّه ويا فلان، وعلى اللَّه وعلى فلان؟!.

فإن هذا يعبد ربين، ويدعو اثنين، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا، فهو لم يقل أمطره ذلك النوء بل قال: أُمطر به. وبين الأمرين فرق بين....

ومن ذلك: ما أخرجه النسائي: «أن يهودياً أتى النبي ﷺ، فقال: إنكم تقولون ما شاء اللَّه وشئت، وتقولون: والكعبة. فأمرهم النبي ﷺ أن يقولوا: «**ورب الكعبة، وأن يقولوا ما شاء اللَّه ثم ما شئت**»....

والوارد في هذا الباب كثير، وفيه أن التشريك في المشيئة بين اللَّه ورسوله أو غيره من عبيده فيه نوع من الشرك، ولهذا جعل ذلك في هذا المقام الصالح كشرك اليهود والنصارى، بإثبات ابن للَّه ﷻ، وفي تلك الرواية السابقة أنه إثبات ند للَّه ﷻ.

ومن ذلك: ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**قال اللَّه تعالى: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة، وليخلقوا حبة أو شعيرة**».

ولهما عن عائشة رضي الله عنها أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**أشد الناس عذاباً يوم**

القيامة الذين يضاهون بخلق اللَّه». . . .

فانظر إلى ما في هذه الأحاديث من الوعيد الشديد للمصورين؛ لكونهم فعلوا فعلاً يشبه فعل الخالق، وإن لم يكن ذلك مقصوداً لهم، وهؤلاء القبوريون قد جعلوا بعض خلق اللَّه شريكاً له ومثلاً ونداً، فاستغاثوا به فيما لا يستغاث فيه إلا باللَّه، وطلبوا منه ما لا يطلب إلا من اللَّه مع القصد والإرادة.

ومن ذلك: ما أخرجه النسائي -بسند جيد- عن عبد اللَّه بن الشخير، قال: «انطلقت في وفد بني عامر إلى النبي ﷺ، فقلنا: أنت سيدنا، قال: «**السيد اللَّه تبارك وتعالى**»، قلنا: وأفضلنا وأعظمنا طولاً، قال: «**قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان** -وفي رواية: **لا يستهوينكم الشيطان**- **أنا محمد عبد اللَّه ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني اللَّه** ﷻ».

وبالجملة فالوارد عن الشرع من الأدلة على قطع ذرائع الشرك، وهدم كل شيء يوصل إليه في غاية الكثرة، ولو رُمت حصر ذلك على التمام لجاء في مؤلف بسيط»[1].

وإذا كان الشوكاني: قد أورد هذه النصوص لبيان بطلان (الاستغاثة بالأموات) لاشتمالها على النهي عما هو دون الاستغاثة ودعاء غير اللَّه، فإن دلالتها على نكارة وشذوذ كل نص صريح في الدلالة على (جواز الاستغاثة) ظاهرة؛ لأن الشريعة لم تأت بالمتناقضات.

وبحمد اللَّه فإننا لما تتبعنا (مرويات القبورية) المحتج بها، وجدنا جلها

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد (ص٢٨- ٦٥) باختصار.

لا تخلو من علة، وإن كانت خفيفة في بعض المرويات، فإن نكارة المتن تجعلها كافية في تضعيف المروي ورده.

خامساً: مخالفة المروي للحس والمشاهدة وحقائق التاريخ:

تقرر عند الأئمة أن مخالفة الحس والمشاهدة وحقائق التاريخ علامة من علامات بطلان المروي.

قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ(١).

وقد أنكر كبار أئمة الحديث جملة من المرويات لكونها مخالفة للمشاهدة، فمن ذلك:

ما رواه محمد بن فضاء الأزدي البصري، عن أبيه، عن علقمة بن عبد اللَّه المزني، عن أبيه، قال: نهى رسول اللَّه عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس(٢).

قال البخاري: سمعت سليمان بن حرب، يقول: وإنما ضرب السكة الحجاج، ولم تكن في عهد رسول اللَّه ﷺ(٣).

ومما أُنكِر لمخالفته المشاهدة ما رُوي عن أنس رضي الله عنه، أنه قال: «دخلت الحمام فرأيت رسول اللَّه ﷺ جالساً وعليه مئزر»(٤).

---

(١) الكفاية في علوم الحديث (ص١١٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤ / ١٩٦ برقم ١٥٤٥٧ ط. الرسالة) وأبو داود (برقم ٣٤٤٩) وابن ماجة (برقم ٢٢٦٣) وابن عدي في الكامل (٦ / ١٧٠-ت محمد بن فضاء) والحاكم في المستدرك (٢ / ٣١) من طريق معتمر بن سليمان عن محمد بن فضاء به.

(٣) ميزان الاعتدال (٤ / ٥ ت ٨٠٥٤).

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢ / ٨٠-٨١).

لكونه لم يكن بأرض الحجاز حمام على عهد رسول اللَّه ﷺ وخلفائه، ولم يدخل النبي ﷺ حماماً، ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان[(١)].

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع بلا شك، وفي رواته جماعة مجهولون. . . . ولم يدخل رسول اللَّه ﷺ حماماً قط، ولا كان عندهم حمام[(٢)].

وفي هذا الباب نجد مجموعة من المرويات المرتبطة بالقبر الشريف، قد تضمنت أمراً لم يكن كذلك زمن من نسب إليه ذلك المروي -سواء أكان قولاً أو فعلاً-، وإنما حصل بعد زمن الصحابة، أو صورت لنا أن القبر الشريف يمكن الوصول إليه دون إذن أحد، وكأنه في مقبرة عامة، والذي أجمعت عليه الأمة وتواترت به الأخبار أن النبي ﷺ دفن في حجرة عائشة رضي الله عنها.

قال الحافظ ابن كثير: «قد علم بالتواتر أنه عليه الصلاة والسلام دفن في حجرة عائشة التي كانت تختص بها شرقي مسجده في الزاوية الغربية القبلية من الحجرة، ثم دفن بعده فيها أبوبكر، ثم عمر رضي الله عنهما»[(٣)].

وقد كان جزءٌ من الحجرة مكشوفاً في عهد رسول اللَّه ﷺ، ولذا كانت الشمس تنزل فيها، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «كان رسول اللَّه ﷺ يصلي العصر، والشمس لم تخرج من حجرتها» أخرجه البخاري، وفي لفظ له: «لم تخرج من قعر حجرتها»، وأخرجه مسلم، ولفظه: «والشمس واقعة في حجرتي»[(٤)].

---

(١) انظر: فتاوى ابن تيمية (٢١/ ٣٠١) والمصنوع لمعرفة الحديث الموضوع (ص ٧٠).

(٢) الموضوعات (٢/ ٨١) وانظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٢/ ٦٧)، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص٨ ح١١).

(٣) البداية والنهاية (٨/ ١٥٣).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر (برقم ٥٤٤) قال: حدثنا=

ثم دفن النبي فيها ثم دفن صاحباه.

قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ما زلت أضع خماري وأتفضل في ثيابي في بيتي حتى دفن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلم أزل متحفظة في ثيابي حتى بنيت بيني وبين القبور جداراً فتفضلت بعد»، وفي رواية: «قالت: إنما كان زوجي وأبي، فلما دفن عمر معهم، فو اللَّه ما دخلته إلا وأنا مشدودة عليَّ ثيابي حياءً من عمر»(١).

ثم إنها أمرت ببناء جدار وجعلت فيه كوة.

قال ابن عساكر: «وكانوا يأخذون من تراب القبر، فأمرت بجدار فضرب

= إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا أنس بن عياض. وأخرجه مسلم، كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس (برقم ٦١١) قال: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة وابن نمير، قالا: حدثنا وكيع.

كلاهما -أنس بن عياض ووكيع- عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٣٦٤) وابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ٩٤٥) قالا: أخبرنا إسماعيل بن عبد اللَّه بن أبي أويس المدني، قال: حدثني أبي، عن يحيى بن سعيد وعبد اللَّه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما، عن عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، عن عائشة باللفظ الأول.

وأخرجه أحمد (٦/ ٢٠٢ ط. الميمنية) و(٤٢/ ٤٤٠ برقم ٢٥٦٦٠ ط. الرسالة) -ومن طريقه الحاكم (٣/ ٦١)، -قال: حدثنا حماد بن أسامة، قال: أخبرنا هشام عن أبيه، عن عائشة، به. باللفظ الثاني.

وتابع أحمد بنَ حنبل، الحسن بنُ علي بن عفان.

أخرجه الحاكم (٤/ ٧)، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، به. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد (٨/ ٢٦)

عليهم، وكان في الجدار كوة كانوا يأخذون منها، فأمرت بالكوة فَسُدَّتْ، والله سبحانه أعلم»[١].

ويبدو أنه كان على هذه الكوة ستار، وهو ما أراده القاسم بن محمد عندما قال: دخلت على عائشة رضي الله عنها، فقلت: يا أماه! اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهما، فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا مشرفة ولا لاطئة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء»[٢].

وقد يكون القاسم بن محمد أراد كشف الساتر الذي اتخذته عمته عائشة قبل بناء الجدار، والله أعلم.

والمقصود من هذا: أن الحجرة الشريفة استمرت على هذه الحال بعضها مسقوف وبعضها مكشوف، ولم يتخذ في أعلاها كوة حتى موت عائشة رضي الله عنها.

---

(١) إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر في زيارة النبي ﷺ (ص١٨٠).

(٢) أخرجه أبوداود في السنن، كتاب الجنائز، باب في تسوية القبر (برقم ٣٢٢٠) -ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة، باب ما جاء في صفة قبر النبي ﷺ وصاحبيه (٧/ ٢٦٣)- وابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ٩٤٤) قالا: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ، عن القاسم، به.

وتابع أحمد بن صالح اثنان:

١- عبد الله بن وهب.

أخرجه الحاكم (١/ ٣٦٩) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، قال: قرئ على عبد الله بن وهب أخبرك محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، به.

٢- أبو الأزهر.

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٧/ ٢٦٣) قال: أخبرنا أبوعبد الله الحافظ، قال: أخبرنا أبو علي محمد بن علي، قال حدثنا أبو الأزهر، به.

قلت: فيه عمرو بن عثمان، قال ابن حجر: مستور. تقريب التهذيب (ت ٥٠٧٨).

ثم إنه في ولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة كتب إليه الخليفة الوليد بن عبد الملك بإدخال الحجرات في المسجد[١]، قال عطاء الخراساني: أدركت حجر أزواج النبي ﷺ من جريد النخل على أبوابها المسوح من شعر أسود، فحضرت كتاب الوليد بن عبد الملك يقرأ يأمر بإدخال حجر النبي ﷺ في مسجده، فما رأيت باكياً أكثر من ذلك اليوم[٢].

وسمعت سعيد بن المسيب يقول يومئذ: «واللَّه لوددت أنهم لو تركوها

(١) هذا أول أمر دخول الحجرة في المسجد، وكان هذا قرابة التسعين، بعد موت آخر الصحابة بالمدينة، وهو جابر بن عبد اللَّه بما يزيد عن عشر سنين، قال ابن عبد الهادي: «وكان على عهد الخلفاء الراشدين والصحابة حجرته خارجة عن المسجد، ولم يكن بينها وبينه إلا الجدار، ثم إنه إنما أدخلت الحجرة في المسجد في خلافة الوليد بن عبد الملك بعد موت عامة الصحابة الذين كانوا بالمدينة، وكان من آخرهم موتاً جابر بن عبد اللَّه، وهو توفي في خلافة عبد الملك قبل خلافة الوليد، فإنه توفي سنة ثمان وسبعين، والوليد تولى سنة ست وثمانين، وتوفي سنة ست وتسعين، وكان بناء المسجد وإدخال الحجرة فيه فيما بين ذلك، وقد ذكر أبو زيد عمر بن شبة النميري في كتابه «أخبار المدينة» مدينة الرسول ﷺ عن أشياخه وعمن حدثوا أن عمر بن عبد العزيز لما كان نائباً للوليد على المدينة في سنة إحدى وتسعين هدم المسجد وبناه بالحجارة المنقوشة، وعمل سقفه بالساج وماء الذهب، وهدم حجرات أزواج النبي ﷺ، فأدخلها في المسجد وأدخل القبر فيه». الصارم المنكي (ص٢٤٨-٢٤٩).

وأما توسعات المسجد التي كانت في عهد الصحابة -كتوسعة عمر وعثمان رضي الله عنهما- فلم تأت على جهة الحجرات، بل قد روي عن عمر رضي الله عنه، أنه قال: «إنه لا سبيل عليها».

وبهذا يعلم بطلان دعوى من ادعى موافقة الصحابة على إدخال حجرة عائشة رضي الله عنها في المسجد

(٢) الدرة الثمينة في تاريخ المدينة لابن النجار (ص١٥٣)، ومثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن لابن الجوزي (٤٨٥).

على حالها ينشأ ناس من أهل المدينة، ويقدم القادم من الأفق، فيرى ما اكتفى به رسول الله ﷺ في حياته، فيكون ذلك مما يزهد الناس في التكاثر والفخر»[١].

وقال عمران بن أنس: لقد رأيتني في مسجد رسول الله ﷺ، وفيه نفر من أصحابه أبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو أمامة بن سهل، وخارجة بن زيد، يعني لما انقضت حجر أزواجه عليه السلام، وهم يبكون حتى اخضلت لحاهم من الدمع. وقال يومئذ أبو أمامة: «ليتها تركت حتى يقصر الناس من البنيان ويروا ما رضي الله عز وجل لنبيه ﷺ ومفاتيح الدنيا بيده»[٢].

قام عمر بن عبد العزيز بهدم الحجرات، وإدخالها في المسجد سوى حجرة عائشة رضي الله عنها، فقد قام بإصلاح جدرانها وبناء ما سقط من جدرانها.

عن هشام بن عروة، عن أبيه لما سقط عليهم الحائط في زمان الوليد بن عبد الملك أخذوا في بنائه، فبدت لهم قدم، ففزعوا وظنوا أنها قدم النبي ﷺ، فما وجدوا أحداً يعلم ذلك حتى قال لهم عروة: «لا والله، ماهي قدم النبي ﷺ، ماهي إلا قدم عمر» رضي الله عنه[٣].

روى الآجري من طريق مالك بن مغول، عن رجاء بن حيوة، قال: «كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز -وكان قد اشترى حجر أزواج النبي ﷺ- أن اهدمها ووسع بها المسجد، فقعد عمر في ناحية، ثم أمر

(١) المصدران السابقان.

(٢) الدرة الثمينة في تاريخ المدينة لابن النجار (ص١٥٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما (برقم ١٣٩٠)، قال: حدثنا فروة، حدثنا علي، عن هشام بن عروة، عن أبيه... فذكره.

بهدمها، فما رأيته باكياً أكثر من يومئذ، ثم بناه كما أراد. فلما أن بنى البيت على القبر وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة، وكان الرمل الذي عليها قد انهار، ففزع عمر بن عبد العزيز وأراد أن يقوم فيسويها بنفسه، فقلت له: أصلحك اللّه، إنك إن قمت قام الناس معك، فلو أمرت رجلاً أن يصلحها، ورجوت أنه يأمرني بذلك، فقال: يا مزاحم -يعني: مولاه- قم فأصلحها»[1].

ثم إن عمر بن عبد العزيز بنى حول جدار البيت جداراً ثانياً.

قال ابن عساكر: «ثم إن عمر بن عبد العزيز بنى على حجرة النبي ﷺ حائزاً من سقف المسجد إلى الأرض، وصارت الحجرة المقدسة في وسطه وهو على دورانها[2]، وعلى الحجرة الشريفة ثوبٌ مشمعٌ على هيئة الخيمة،

(١) فتح الباري (٣/ ٢٥٧).

(٢) يعني: أن الجدار الثاني يحيط بجدار الحجرة، وهذا الجدار وضعوه لسد ذرائع الشرك والغلو بالقبر الشريف، وبالغوا في الاحتياط عند بنائه، فلم يجعلوه مسامتاً لمستقبله، فيكون كالكعبة إذا استقبل، بل جعلوه مثلثاً، قال الحافظ ابن رجب: «قال القرطبي: بالغ المسلمون في سد الذريعة في قبر النبي ﷺ، فأعلوا حيطان تربته، وسدوا الداخل إليها، وجعلوها محدقة بقبره ﷺ، ثم خافوا أن يُتَّخذ موضع قبره قبلة إذ كان مستقبل المصلين فتتصور الصلاة إليه بصورة العبادة، فبنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرَّفوهما حتى التقيا على زاوية مثلث من ناحية الشمال، حتى لا يتمكن أحد من استقبال قبره. ولهذا المعنى قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره». فتح الباري (٢/ ٤٤٣ ط. عوض اللّه).
قال النووي: «قال العلماء: إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه والافتتان به، فربما أدى ذلك إلى الكفر، كما جرى لكثير من الأمم الخالية، ولما احتاجت الصحابة رضوان اللّه عليهم أجمعين، والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول اللّه ﷺ حين كثر المسلمون وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، ومنها حجرة عائشة رضي الله عنها، مدفن رسول اللّه ﷺ وصاحبيه أبي بكر=

وفوقها سقف المسجد، وفيه خوخة وعليها ممرقٌ مُقْفَل، وفوق الخوخة في سقف السطح خوخةٌ أخرى فوق تلك الخوخة، وعليها ممرقٌ آخر مقفل - أيضاً -، وحولها في سطح المسجد حظيرةٌ مبنيةٌ بالآجر والجص تميز الحجرة عن السطح، وبين سقف المسجد وبين سقف السطح فراغ نحو من ذراعين، وعليه شباك من حديد يرمي الضوء من رحبة المسجد، ويُشَالُ إذا أرادوا الدخول إلى ثم لحاجةٍ تَعرضُ أو عمارة تحدث»[1].

ومنه يتبين أن الكوة لا وجود لها في زمن عائشة ولا بعده بزمن يزيد على ثلاثين سنة، وإنما كانت في عمارة عمر بن عبد العزيز في سنة (٨٨ هـ - ٩١ هـ) في خلافة الوليد بن عبد الملك.

= وعمر رضي الله عنهما بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد، فيصلي إليه العوام ويؤدي المحذور، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر، ولهذا قال -في الحديث-: ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً، والله أعلم بالصواب». شرح مسلم (٥/ ١٣- ١٤)

قلت: قوله: (والصحابة) فيه نظر؛ فإنه لم يبق أحد من الصحابة في المدينة لما أدخلت الحجرات في المسجد.

فانظر إلى هذا الاحتياط والمبالغة في حماية التوحيد وسد ذرائع الشرك، فهم لم يكتفوا بالجدار بل جعلوه مثلثاً لئلا يمكن استقباله، فكان هذا استجابة من الله تعالى لدعاء نبيه ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد»، قال ابن تيمية: «ولله الحمد استجاب الله دعوته ﷺ، فلم يمكن أحد قط أن يدخل إلى قبره فيصلي عنده أو يدعو أو يشرك به، كما فعل بغيره اتخذ قبره وثناً، فإنه في حياة عائشة رضي الله عنها ما كان أحد يدخلها إلا لأجلها، ولم تكن تمكن أحداً أن يفعل عند قبره شيئاً مما نهى عنه، وبعدها كانت مغلقة إلى أن أدخلت في المسجد، فسد بابها وبنى عليها حائط آخر. كل ذلك صيانة له ﷺ أن يتخذ بيته عيداً وقبره وثناً». مجموع الفتاوى (٢٧ / ٣٢٨).

(١) إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر في زيارة النبي ﷺ (ص١٨٥).

فقول من قال: إن على القبر (كوة) في زمن عائشة كذب ظاهر لمخالفته واقع الحال في تلك الفترة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وما روي عن عائشة رضي الله عنها من (فتح الكوة) من قبره إلى السماء لينزل المطر فليس بصحيح، ولا يثبت إسناده، وإنما نقل ذلك من هو معروف بالكذب. ومما يبين كذب هذا أنه في مدة حياة عائشة لم يكن للبيت كوة بل كان بعضه باقياً كما كان على عهد النبي ﷺ بعضه مسقوف، وبعضه مكشوف، وكانت الشمس تنزل فيه، كما ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها لم يظهر الفيء بعد.

ولم تزل الحجرة كذلك حتى زاد الوليد بن عبد الملك في المسجد في إمارته لما زاد الحجر في مسجد الرسول ﷺ، وكان نائبه على المدينة ابن عمه عمر بن عبد العزيز، وكانت حجر أزواج النبي ﷺ شرقي المسجد وقبليه، فأمر أن يشتريها من ملاكها ورثة أزواج النبي ﷺ فاشتراها[1]،

(١) هذه إحدى الشبه التي يزعم الرافضة أنها دليل على أن قبر النبي ﷺ لم يكن في حجرة عائشة رضي الله عنها، قالوا: فلو كان في حجرتها لما تصور أن تباع الحجرة من قبلها أو من قبل ورثتها، فإن ذلك ليس حقا لها ليصح لها بيعه.
هكذا قالوا!
والجواب عن هذه الشبهة: أن بيع الأرض التي فيها قبور، فيه خلاف بين العلماء، **وتحريره: أن المسألة على قسمين:**
الأول: أن يكون المقبور في الأرض يجوز نبشه ونقله، كأهل الحرب ومن دفن في مكان مغصوب.
فهذا لا شك في صحة البيع للأرض كلها. وينقل المدفون فيها، كما أمر النبي ﷺ بنقل عظام المشركين من المِرْبد.
=

وأدخلها في المسجد، فزاد في قبلي المسجد وشرقيه.

ومن حينئذ دخلت الحجرة النبوية في المسجد، وإلا فهي قبل ذلك كانت خارجة عن المسجد في حياة النبي ﷺ وبعد موته، ثم إنه بُني حول حجرة عائشة رضي الله عنها التي فيها القبر جدار عال، وبعد ذلك جعلت الكوة لينزل منها من ينزل إذا احتيج إلى ذلك لأجل كنس أو تنظيف.

وأما وجود الكوة في حياة عائشة رضي الله عنها فكذب بيِّن»(١).

والخلاصة: أن وجود (كوة) على القبر الشريف كذب ظاهر، لمخالفته الواقع المشاهد ذلك الزمان.

ومن الأمور المخالفة للواقع المشاهد -غير ما تقدم-: ما صورته بعض الروايات من أن القبر الشريف يمكن الوصول إليه دون استئذان صاحبة الحجرة، الصديقة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

كما يفهم من أثر أبي الدرداء في قصة بلال رضي الله عنه، وقصة أبي أيوب رضي الله عنه، وأثر علي رضي الله عنه في قصة الأعرابي الذي قدم بعد موت النبي ﷺ بثلاث، ورمى بنفسه على القبر.

والمقصود أن مخالفة مجموعة من (مرويات القبورية) للواقع المشاهد

= **الثاني**: أن يكون المقبور محترما لا يجوز نبشه، فلا يصح بيع موضع القبور خاصة.
وهل يصح البيع في الباقي؟ يخرج على الخلاف المشهور في تفريق الصفقة.
والمنصوص عن أحمد: أنه إذا دفن في بيت من داره فلا بأس ببيعه، ما لم يُجعل مقبرة مسبلة. انظر: فتح الباري لابن رجب (٢/ ٤١٤).
ومسألتنا من هذا القسم، فإن البيع حصل على باقي الحجرة التي لا قبور فيها، وبهذا يتبين بطلان شبهة الرافضة، والله أعلم.

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة (ص٦٧- ٦٨).

زمن وقت من نسبت إليه علة توجب الطعن في المروي.

فهذه الأمور الخمسة ينبغي مراعاتها عند دراسة مروي من المرويات، وقد أغفلها كثير من المتحمسين لهذه المرويات، معرضين عن طريقة الأئمة الكبار علماء هذا الفن في نقد الروايات.

* * *

مرويات
دعاء غير اللّٰه

الخبر الأول

حديث عثمان بن حنيف ﷺ أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع اللَّه أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخرت ذاك فهو خير» فقال: ادعه، فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك، وأتوجه بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه، فتقضى لي، اللهم شفعه في».

الحديث رواه أبو جعفر الخطمي، واختلف عليه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: شعبة وحماد بن سلمة روياه، عن أبي جعفر الخطمي، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن عثمان بن حنيف.

الوجه الثاني: هشام الدستوائي وروح بن القاسم روياه، عن أبي جعفر الخطمي، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف.

فتلخص أن الرواة عن الخطمي أربعة، وإليك تخريج رواياتهم:

أولاً: رواية شعبة، وقد رواه عنه ثلاثة:

الأول: عثمان بن عمر بن فارس، وعنه جماعة:

١- أحمد بن حنبل.

أخرجه في المسند (٤/ ١٣٨ط. الميمنية) (٢٨/ ٤٧٨ برقم ١٧٢٤٠ ط. الرسالة)، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٩/ ٣٥٩).

٢- علي بن المديني.

أخرجه البخاري في تاريخه (٦/ ٢١٠)، قال: وقال علي -يعني: ابن المديني- به.

٣- محمود بن غيلان.

أخرجه الترمذي (١٠/ ٣٢- تحفة الأحوذي) والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٦٩ برقم ١٠٤٩٥) كلاهما، قال: حدثنا محمد بن غيلان.

٤- العباس بن محمد الدوري.

أخرجه الحاكم (١/ ٣١٣) -ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٦٦)- قال: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، به.

٥- محمد بن يونس.

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٦٦)، قال: ثنا أحمد بن الحسن القاضي، حدثنا أبو علي حامد بن محمد الهروي، حدثنا محمد بن يونس.

٦- الحسن بن مكرم.

أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٥١٩)، قال: أخبرنا أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا الحسن بن مكرم.

٧- إدريس بن جعفر العطار.

أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ٣١- برقم ٨٣١١) عن إدريس بن جعفر، به.

إلا أنه جعل شيخ الخطمي أبا أمامة، وليس عمارة بن خزيمة، والذي يظهر لي أنه خطأ، وقد يكون من المحقق، وأن بصره انتقل إلى الحديث

الآخر، ويدل على هذا: أن الطبراني أخرج الحديث في كتاب الدعاء (٢/ ١٢٨٩ برقم ١٠٥١) وجعل شيخ الخطمي عمارة بن خزيمة، كما هي رواية جميع من رواه عن عثمان بن عمر بن فارس، عن شعبة.

٨- أحمد بن منصور بن يسار.

أخرجه ابن ماجه (١/ ٤٤١- برقم ١٣٨٥)، قال: حدثنا أحمد بن منصور بن يسار، به.

٩- محمد بن بشار وأبو موسى.

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٢٢٥ ح ١٢١٩)، قال: حدثنا محمد ابن بشار وأبو موسى، قالا: حدثنا عثمان بن عمر، به.

قال ابن خزيمة: زاد أبو موسى: «وشفعني فيه»: قال ثم كأنه شك بعد: «وشفعني فيه».

قال الطبراني في المعجم الصغير (١/ ٣٠٧- الروض الداني): «وقد روى هذا الحديث شعبة، عن أبي جعفر الخطمي -واسمه عمير بن يزيد- وهو ثقة، تفرد به عثمان بن عمر بن فارس، عن شعبة...».

قلت: بل تابعه اثنان، وهما:

الثاني: روح بن عبادة:

أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٣٨)، قال: حدثنا روح به، وفيه: «وتشفعني فيه، وتشفعه في» قال: فكان يقول هذا مراراً، ثم قال بعد: أحسب أن فيها أن تشفعني فيه».

الثالث: غندر محمد بن جعفر:

أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٥١٩) قال: أخبرنا أحمد بن جعفر، ثنا: عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر به.

ثانياً: رواية حماد بن سلمة: وقد رواه عنه أربعة:

الأول: مؤمل بن إسماعيل.

أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٣٨)، قال: حدثنا مؤمل، به.

الثاني: شهاب بن عباد العبدي أبو عمر:

أخرجه البخاري في تاريخه (٦/ ٢٠٩ ت ٢١٩٢)، قال: قال شهاب، به.

الثالث: حبان بن هلال:

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٦٨ برقم ١٠٤٩٤)، قال: أخبرنا محمد بن معمر، عن حبان، به.

الرابع: مسلم بن إبراهيم الفراهيدي:

أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه -كما في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (برقم ٥٤٨ ص١٩٦)-، وفيه زيادة: «**وإن كانت لك حاجة فافعل مثل ذلك**».

وقد تفرد بهذه الزيادة مسلم بن إبراهيم، عن جميع من روى الحديث عن حماد بن سلمة، وهي زيادة شاذة مردودة لثلاثة أمور:

١- أن مسلم بن إبراهيم وإن كان من الثقات المتقنين إلا أنه تفرد بهذه الزيادة دون سائر الرواة عن حماد بن سلمة، وفيهم من هو في درجة عالية من الإتقان كحبان بن هلال، قال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً حجة، وكان قد امتنع من التحديث قبل موته. وقال الترمذي: جليل ثقة، وثقه يحيى بن سعيد القطان. الجامع (٢/ ١٦٩. دار الغرب). وقال البزار: ثقة مأمون على ما يحدث به.

وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً.

وعبارة الأئمة في الدلالة على قوة إتقانه ظاهرة حتى قال الإمام أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة.

وهذا يجعلنا نقدمه على مسلم بن إبراهيم، ومما يشعر بتقديمه على مسلم أن ابن حجر قال عنه: ثقة ثبت. وقال عن مسلم: ثقة مأمون. وهاتان الصيغتان، وإن كانتا عند ابن حجر في مرتبة واحدة إلا أن الصيغة التي قالها في حبان بن هلال كرر فيها الصفة بلفظ يفيد الضبط وقوته، بخلاف الصيغة التي قالها في مسلم بن إبراهيم، فاللفظ المكرر فيها يفيد العدالة، وهو ما يجعل معناها داخلاً في معنى (الثقة).

ولو جعلنا كلمة (مأمون) في الحفظ والضبط، وقارنا بين اللفظين على انفراد فإن من وصف بأنه (ثبت) في حفظه، أقوى ممن وصف بأنه (مأمون) في حفظه. والله أعلم.

٢- أن أصحاب حماد بن سلمة الذين رووا الحديث ولم يذكروا الزيادة أكثر عدداً، وهم -كما تقدم- حبان بن هلال، وشهاب بن عباد، وقد قال -عنه- أبو حاتم مع تشدده: ثقة رضى. وثالثهم: مؤمل بن إسماعيل، وهو وإن وصف بالخطأ فهو هنا متابع.

فالزيادة المذكورة شاذة، والحمل فيها على مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ولو ثبت تحديث حماد بن سلمة بها، فيقال:

٣- أن هذه الزيادة لم يأت بها أحد ممن روى الحديث عن أبي جعفر الخطمي غيره، وهم أتقن من حماد بن سلمة، فإن شعبة بن الحجاج في الدرجة العليا من الإتقان حتى استحق لقب: أمير المؤمنين في الحديث، كما قال الثوري.

وهشام الدستوائي ثقة ثبت .

وروح بن القاسم ثقة حافظ .

وجميعهم أثبت من حماد بن سلمة .

والخلاصة فالزيادة المذكورة شاذة، وقد أعلها بالشذوذ العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه التوسل أنواعه وأحكامه (ص٩٠) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : «قوله : «وإن كان حاجة فعل مثل ذلك» قد يكون مدرجاً من كلام عثمان، لا من كلام النبي ﷺ، فإنه لم يقل : «وإن كانت لك حاجة فعلت مثل ذلك»، بل قال : وإن كانت حاجة فعل مثل ذلك» . قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص١٩٦ برقم ٥٤٩)

ثالثاً : رواية هشام الدستوائي :

أخرجه البخاري في تاريخه (٦/ ٢١٠)، قال : وقال ابن المثنى، حدثنا معاذ بن هشام، قال : حدثني أبي، عن أبي جعفر يزيد بن عمير -أو عمير بن يزيد-، عن أبي أمامة بن سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن عمه .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٦٩ برقم ١٠٤٩٦)، قال : أخبرني زكريا بن يحيى، قال : حدثنا محمد بن المثنى، به .

رابعاً : رواية روح بن القاسم، وقد رواه عنه اثنان :

الأول : شبيب بن سعيد الحبطي أبو سعيد المكي، وقد رواه عنه ثلاثة :

١- إسماعيل بن شبيب .

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٦٧)، قال : أخبرنا أبو سعيد عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد رَحِمَهُ اللَّهُ : أنبأنا الإمام أبو بكر محمد بن علي

ابن إسماعيل الشاشي القفال، قال: أنبأنا أبو عروبة، عن العباس بن الفرج، حدثنا إسماعيل بن شبيب.

وزاد في أوله قصة لم تذكر في الحديث: عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في حاجته، وكان عثمان لا يلتفت إليه، ولا ينظر في حاجته، فلقي عثمان بن حنيف فشكى إليه ذلك، فقال له: عثمان بن حنيف: ائت الميضأة فتوضأ، ثم ائت المسجد فصل ركعتين، ثم قال: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي فتقضي لي حاجتي، واذكر حاجتك، ثم رُحْ حتى أرفع، فانطلق الرجل وصَنَعَ ذلك، ثم أتى باب عثمان بن عفان رضي الله عنه، فجاء البواب، فأخذ بيده فأدخله على عثمان، فأجلسه معه على الطنفسة، فقال: انظر ما كانت لك من حاجة، ثم إن الرجل خرج من عنده، فلقي عثمان بن حنيف، فقال له: جزاك الله خيرا، ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت إليَّ حتى كلمته، فقال له عثمان بن حنيف: ما كلمته، ولكني سمعت رسول الله ﷺ وجاءه ضرير فشكى إليه ذهاب بصره، فقال له النبي ﷺ: أو تصبر؟ فقال: يا رسول الله ليس لي قائد، وقد شقَّ عليَّ، فقال: ائت الميضأة فتوضأ... فذكر الحديث.

٢- أحمد بن شبيب، وقد رواه عنه أربعة:

أ- يعقوب بن سفيان الفسوي.

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٦٨)، قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان، أنبأنا عبد الله بن جعفر بن درستويه، حدثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، به.

قلت: لم يذكر نصه البيهقي، غير أنه قال -عقب رواية إسماعيل

السابقة-: «وقد رواه أحمد بن شبيب (بن) سعيد، عن أبيه -أيضاً- بطوله. أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان، أنبأنا عبد اللَّه بن جعفر بن درستويه، حدثنا يعقوب بن سفيان -الفسوي-، حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد. . . فذكره بطوله.

وهذه زيادة ألحقتها به في شهر رمضان سنة أربع وأربعين».

ب- أبو عبد اللَّه محمد بن علي بن يزيد الصائغ.

أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٥٢٦) -ومن طريقه البيهقي في الدلائل (٦/ ١٦٧)-، قال: ثنا أبو محمد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سهل الدباس بمكة من أصل كتابه، عن أبي عبد اللَّه محمد بن علي الصائغ، به. وليس فيه القصة.

ج- العباس بن الفرج الرياشي.

د- الحسن بن يحيى الرّزّي.

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليل، باب ما يقول لمن ذهب بصره (٢/ ٧٠٦ برقم ٦٢٩- عجالة الراغب المتمني)، قال: أخبرني أبو عروبة، قال: حدثنا العباس بن الفرج الرياشي والحسن بن يحيى الرزي، قالا: حدثنا أحمد بن شبيب، به. وليس فيه القصة.

٣- عبد اللَّه بن وهب، وقد رواه عنه اثنان:

أ- عبد المتعال بن طالب.

أخرجه البخاري في تاريخه (٦/ ٢١٠)، قال: وقال عبد المتعال بن طالب، به. وليس فيها القصة.

ب- أصبغ بن الفرج.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٠ برقم ٨٣١١) وفي كتابه الدعاء (٢/ ١٢٨٧ برقم ١٠٥٠) وفي المعجم الصغير (١/ ٣٠٦- الروض الداني، برقم ٥٠٨) ومن طريقه الضياء المقدسي في كتابه العدة للكرب والشدة (ص ٦٤ برقم ٢٩).

قال الطبراني -كما في المعجم الكبير-: حدثنا طاهر بن عيسى بن قيرس المصري المقرئ، ثنا أصبغ بن الفرج، به. وفي أوله القصة.

الثاني -من الرواة عن روح بن القاسم-: عون بن عمارة البصري.

رواه عن روح بن القاسم إلا أنه جعله عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه. أخرجه الطبراني في الدعاء (٢/ ١٢٩٠ برقم ١٠٥٣)، قال: حدثنا الحسين بن إسحاق، ثنا عباس بن محمد الدوري، ثنا عون بن عمارة، به.

قال الطبراني: وهم عون في الحديث وهماً فاحشاً.

وقال في المعجم الصغير (١/ ٣٠٧- الروض الداني): «وروى هذا الحديث عون بن عمارة، عن روح بن القاسم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه. وهم فيه عون بن عمارة، والصواب حديث شبيب بن سعيد» اهـ.

قلت: الأمر كما ذكر الطبراني لسببين:

الأول: أن أبا سعيد شبيب الحبطي أوثق من عون.

قال الحاكم -عقب رواية عون بن عمارة-: «تابعه شبيب بن سعيد الحبطي، عن روح بن القاسم بزيادات في المتن والإسناد، والقول فيه قول شبيب، فإنه ثقة مأمون».

الثاني: أن عون بن عمارة قد رواه مثل رواية شبيب الحبطي.

أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٥٢٦)، قال: حدثنا حمزة بن العباس العقبي، ثنا عباس بن محمد الدوري، حدثنا عون بن عمارة، به.

تبين من هذا أن زيادة القصة في أول الحديث وقعت في طريق روح بن القاسم، وعنه شبيب بن سعيد، ولم يروها عنه سوى ابنه إسماعيل عنه، وإسماعيل هذا لم يترجم له أحد، ولم يذكر فيمن روى عن شبيب، فقد لا يكون له ابناً اسمه إسماعيل، ويحتمل أنه وهم، وإنما عني به أحمد، ويؤكد هذا الاحتمال أن هذه الطريق مدارها على أبي عروبة عن العباس بن الفرج.

وأبو عروبة الحسين بن محمد الجزري (ت ٣١٨هـ) إمام حافظ، والعباس بن الفرج الرياشي (ت٢٥٧هـ) أديب حافظ ثقة. وقد رواها عن أبي عروبة اثنان:

الأول: ما رواه البيهقي، قال: أخبرنا أبو سعيد الزاهد، أنبأنا الشاشي القفال، قال: أنبأنا أبو عروبة، عن العباس بن الفرج، حدثنا إسماعيل بن شبيب، به. وفي أوله القصة.

الثاني: ما رواه ابن السني، قال: أخبرني أبو عروبة، قال: حدثنا العباس بن الفرج الرياشي والحسن بن يحيى الرزي، قالا: حدثنا أحمد بن شبيب به. ولم يذكر القصة.

والقفال وإن كان من أئمة العلم والفقه، فإنه لم يكن من أهل الرواية ولا من المتصدين لها.

وابن السني إمام حافظ رحال، له اعتناء بهذا الشأن بل هو فنه، فهو مقدم على القفال في باب الرواية.

فتبين بهذا -والله أعلم- أن ذكر إسماعيل وهم، وأن زيادة لم تأت إلا من طريق هذا حاله فلا يفرح بها.

فإن قيل: إنها قد جاءت من طريق ابن وهب وأحمد بن شبيب عن أبيه.

قلت: أما رواية ابن وهب، فقد رواها عنه اثنان:

الأول: عبد المتعال بن طالب، ولم يذكر الزيادة.

الثاني: أصبغ بن الفرج، وقد ذكر الزيادة.

وأصبغ مفتي الديار المصرية الإمام العالم غير أن في الطريق إليه طاهر بن عيسى بن قيرس، وقد ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات ٢٩١-٣٠٠هـ) ص١٦٩، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو في عداد المجاهيل.

فالراجح في رواية ابن وهب عدم ذكر الزيادة، على أن ابن وهب قد تكلم في حديثه عن شبيب خاصة، قال ابن عدي -في ترجمة شبيب-: «حدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير... وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير (التي) يرويها عنه...» (الكامل ٤/ ٣١).

وأما رواية أحمد بن شبيب وهو أضبط من يروي عن شبيب، فإن هذه الزيادة لم تأت عنه في رواية الأكثر، وإنما جاءت في رواية الفسوي عنه، وهي فيما يظهر لي نسبة تحتاج إلى تدعيم، بل هي موضع شك لأمرين:

١- أن نص رواية الفسوي لم يذكرها أحد، وإنما أشار إليها البيهقي محيلاً على رواية إسماعيل بن شبيب، وقد تقدم ذكر كلام البيهقي كاملاً.

٢- أن كلام البيهقي يدل على أن طريق الفسوي والإحالة أو الإحالة فقط إلى رواية إسماعيل جاء في وقت متأخر، وهذا يدعو للشك في دقة الإحالة!!.

ولو ثبت عن الفسوي هذه الزيادة، فإن اللائق بها الحكم بشذوذها على ما هو مقرر في قواعد هذا الفن؛ وذلك أن رواية الأكثر عن أحمد بن شبيب عدم ذكرها، وهم: العباس بن الفرج الرياشي (ت ٢٥٧هـ) وهو العلامة الحافظ الثقة العابد شيخ الأدب، والحسن بن يحيى، وأبو عبد اللَّه محمد ابن علي الصائغ.

وبهذا يتبين أن الزيادة شاذة ولا تصح عن شبيب، ولو أعرضنا عما ذكرنا وأثبتنا تحديث شبيب بها فإن قواعد الفن قاضية بشذوذها -أيضا-؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن شبيباً لم يكن من أهل الحفظ بل كان من أصحاب الكتب، فإذا حدث من حفظه يغلط ويهم.

والتحقيق أن حديثه على أقسام:

القسم الأول: إذا كان شيخه يونس بن يزيد، والراوي عنه ابنه أحمد، بهذين الشرطين. فهذا القسم يعتبر صحيح حديثه.

ووجه اشتراط أن يكون شيخه يونس أنه كان من أصحاب يونس وكتبه عنده.

قال أبو حاتم: كان عنده كتب يونس بن يزيد، وهو صالح الحديث لا بأس به.

وأما اشتراط أن يكون الراوي عنه ابنه أحمد؛ فلأنه تحمل عنه هذه النسخة وأتقنها، وقد سمعها منه كبار الحفاظ.

قال ابن المديني: ثقة، كان من أصحاب يونس بن يزيد، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبتها عن ابنه أحمد. تهذيب

الكمال (١٢ / ٣٦١).

وعلى هذا القسم يحمل قول من أطلق توثيقه.

القسم الثاني: إذا كان شيخه غير يونس بن يزيد، ولو كان الراوي عنه ابنه أحمد. فهذا القسم يعتمد فيه على حفظه، وهو يخطئ إذا حدث من حفظه، وقد لخص الذهبي كلام ابن عدي، فقال: «قال ابن عدي: كان شبيب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب، فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس، فكأنه شبيب آخر يعني يجود».

وهذا القسم وإن لم يكن بسوء القسم التالي، فهو كذلك ليس بمنزلة القسم الأول، وقد يحمل عليه قول الذهبي في (ميزان الاعتدال): «صدوق يغرب». (٢/ ٢٦٢- ت ٣٦٥٨).

ولذا تنكب البخاري هذا القسم من حديثه، ولم يخرج له إلا القسم الأول، قال ابن حجر -في دفاعه عن رجال البخاري-: «أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس، ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً». هدي الساري (ص٤٠٩).

وهذا الحديث من هذا القسم، فالغرابة في القصة التي انفرد بها ظاهرة، بل نكارة بينة تمجها أسماع العارفين بسيرة الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه.

القسم الثالث: إذا كان الراوي عنه عبد اللّه بن وهب. فهذا القسم من حديثه وقعت له فيه مناكير.

قال ابن عدي: «وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس، عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة، وليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه» ثم بيَّن سبب ذلك،

فقال: «ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد هذا الكذب». (الكامل ٤/ ٣١).

فقوله: «إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس...» يدل على ما ذكرنا من أن القسم الأول خاص برواية أحمد عن أبيه مرويات شيخه يونس؛ لأنه من كتاب، **وهو ما فهمه الحافظ ابن رجب من كلام ابن المديني وابن** عدي، فإنه ذكره تحت فصل بعنوان: «قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء». شرح العلل (٢/ ٧٦٣).

وأما قول ابن حجر: «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب» فقد جعل حديثه من رواية ابنه عنه عموماً (لا بأس به) يعني: ولو كان من غير حديث يونس أنه في منزلة الصدوق، وهذا فيه نظر؛ فإن ما رواه أحمد بن شبيب عن أبيه من غير حديث يونس ليس من هذه المنزلة لكون شبيب ليس له فيه كتاب، وهو إذا حدث من حفظه يهم ويغلط.

الأمر الثاني: أن شبيباً تفرد بهذه الزيادة عن روح بن القاسم، وروح أحد أربعة رووا أصل الحديث، ولم تأت هذه الزيادة عن أحد من الثلاثة الآخرين: هشام الدستوائي، وشعبة، وحماد بن سلمة.

وإذا تبين بالتحقيق العلمي المتماشي مع قواعد الفن شذوذ الزيادتين الواردتين في بعض طرق الحديث، فإن أصل الحديث قد اختلف فيه على أبي جعفر الخطمي على وجهين كما تقدم ذكره.

وقد عقد النسائي في السنن الكبرى، باباً ذكر فيه الاختلاف الواقع على أبي جعفر الخطمي، فقال: «ذكر حديث عثمان بن حنيف» ثم ذكر رواية حماد بن سلمة وشعبة بإسناده إليهما، ثم قال: «وخالفهما هشام الدستوائي وروح بن القاسم، فقالا: عن أبي جعفر عمير بن يزيد بن خراشة، عن

أبي أمامة بن سهل، عن عثمان بن حنيف» اهـ السنن الكبرى (٦ / ١٦٨) و(٩/ ٢٤٤- ط. الرسالة)

قلت: وقد اختلفت أنظار النقاد حيال هذا الاختلاف.

فذهب ابن المديني إلى ترجيح رواية روح على رواية شعبة.

قال ابن المديني: «روى شعبة، عن عمارة بن خزيمة، فذكر حديث عثمان بن حنيف. قال علي: ورواه روح بن القاسم، عن أبي جعفر الخطمي، عن أبي أمامة بن سهل، عن عثمان بن حنيف، قال علي: وما أرى روح بن القاسم إلا قد حفظه».

أخرجه الطبراني في كتاب الدعاء (٢/ ١٢٩٠ برقم ١٠٥٢)، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن البراء، قال سمعت ابن المديني.... فذكره.

وحكم أبو زرعة لشعبة.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة، يقول: الصحيح حديث شعبة» ثم قال متعقباً له: «حَكَمَ أبو زرعة لشعبة، وذلك لم يكن عنده أحد تابع هشام الدستوائي، ووجدت عندي عن يونس بن عبد الأعلى، عن يزيد بن وهب، عن أبي سعيد التميمي -يعني: شبيب بن سعيد-، عن روح بن القاسم، عن أبي جعفر، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف، عن النبي ﷺ: مثل حديث هشام الدستوائي وأشبع متناً، وروح بن القاسم ثقة يجمع حديثه، فاتفاق الدستوائي وروح بن القاسم يدل على أن روايتهما أصح» اهـ علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٩٠- برقم ٢٠٦٤).

قلت: فتلخص من هذا أن ابن المديني حكم لرواية روح على رواية شعبة، وخالفه أبو زرعة فحكم لشعبة. وانتصر ابن أبي حاتم لرأي

ابن المديني محتجاً باتفاق روح والدستوائي.

قلت: ويدعم رأي أبي زرعة أن حماد بن سلمة وافق شعبة على الوجه الآخر. ومعلوم أن ترجيح أحد الوجهين هو تخطئة لاثنين من كبار الحفاظ، وأقلهما ضبطاً أحسن حالاً من أبي جعفر الخطمي بمراحل، وحاله لا تحتمل هذا الاختلاف، فإنه لم يكن من المكثرين المعروفين برواية الحديث وكثرة الشيوخ.

فالذي يظهر لي -والعلم عند اللَّه- أن الحديث مضطرب، والحمل فيه على أبي جعفر الخطمي، فإنه لم يتقنه. ومن صححه نظر إلى ظاهر السند دون تأمل في الاختلاف المذكور.

ويبدو لي -واللَّه أعلم- أن هذا الحديث، هو الذي عناه الذهبي في ترجمة عثمان بن حنيف من سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٢٢) بقول: «ولعثمان حديث لين في مسند أحمد»، ومحاولة محقق السير جعل مقصد الذهبي حديثاً آخر، وهو قوله ﷺ: «وليس من الدين على شيء إن الرجل ليخفف صلاته، ويتمها».

محاولة بعيدة لأمور:

١- أن هذا الحديث تفرد به عثمان بن حنيف واشتهر به، وليس له ما يشهد بخلاف الحديث الآخر فإن له شاهداً من حديث حذيفة وبلال رضي الله عنهما.

٢- أن الحديث المذكور علته ظاهرة في السند، وليس هناك ما يدعو إلى التنبيه إلى ضعفه بخلاف حديث الأعمى فإن علته خفية.

٣- أن الذهبي رحمه الله عرف من منهجه في هذا الكتاب ملاطفة ومدارة الخصوم، وخاصة في المسائل التي وقعت بسببها فتن في عصره، ومنها

مسألة التوسل، وحديث الأعمى من الأحاديث التي يحتج بها المخالف في المسألة.

والخلاصة فالحديث مضطرب. واللَّه أعلم.

* * *

الخبر الثاني

حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة: فليناد يا عباد الله احبسوا، فإن لله حاضراً في الأرض سيحبسه».

أخرجه أبو يعلى (٩/ ١٧٧ برقم ٥٢٦٩) -ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة (برقم ٥٠٩) -، قال: حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق، حدثنا معروف بن حسان، عن سعيد، عن قتادة، عن ابن بريدة، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

وقد وقع تحريف في بعض طبعات ابن السني في موضعين:

الأول: وقع في السند: حدثنا معروف بن حسان، حدثنا أبو معاذ السمرقندي.

وأبو معاذ السمرقندي كنية ونسب معروف، قال ابن عدي: معروف بن حسان السمرقندي يكنى أبا معاذ. وقال الذهبي: معروف بن حسان أبو معاذ السمرقندي.

وعلى هذا فـ(حدثنا) زائدة، والله أعلم.

الثاني: وقع في السند -أيضاً-: عن أبي بريدة عن أبيه. وصوابه: عن ابن بريدة دون ذكر أبيه.

وتابع أبا يعلى، إبراهيم بن نائلة الأصبهاني.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٢١٧ برقم ١٠٥١٨)، قال: حدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني، به.

قلت: وهذا إسناد منكر لأمور:

الأول: أن معروف بن حسان تكلم فيه النقاد.

قال أبو حاتم: «مجهول».

وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وقال -أيضاً-: «روى عن عمر بن ذر نسخة طويلة، وكلها غير محفوظة». انظر: الكامل (٦/ ٣٢٥).

وذكره الذهبي في الميزان (ت ٨٦٥٤) وفي المغني في الضعفاء (ت ٦٣٤٠).

وقال الخليلي في الإرشاد: «له في الحديث والأدب محل، وروى كتاب العين عن الخليل بن أحمد، وروى عن عمر بن ذر نسخة لا يتابعه أحد». انظر: اللسان (٧/ ١٢٠ ت ٨٥٧٣).

قلت: هذا يدل على أن ضعفه شديداً.

الثاني: تفرد هذا الضعيف بالرواية عن ابن أبي عروبة ـ أثبت الناس في قتادة ـ عن قتادة، فأين أصحاب ابن أبي عروبة عن هذا الحديث؟!

الثالث: اختلاط سعيد بن أبي عروبة، وقد بدأ في سنة (١٣٢ هـ) واستحكم سنة (١٤٥هـ).

ومعروف بن حسان ليس معروفاً من أصحاب ابن أبي عروبة ولا متى سمع منه؟!

وقد نص الحفاظ على من سمع منه قبل الاختلاط، ولم يذكروا منهم معروفاً، فدل على أن سماعه من ابن أبي عروبة -إن سمع- بعد الاختلاط. والله أعلم.

انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٤٣) والكواكب النيرات لابن الكيال

وحاشيته للمحقق عبد القيوم عبد رب النبي (ص١٩٠- ٢١٢).

الرابع: أن في السند انقطاعاً بين ابن بريدة وابن مسعود.

قال الحافظ -في كتابه نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار-: «حديث غريب، أخرجه ابن السني، وأخرجه الطبراني، وفي السند انقطاع بين ابن بريدة وابن مسعود». انظر: الفتوحات الربانية لابن علان (٥/ ١٥٠).

وقال الهيثمي: «رواه أبو يعلى والطبراني -وزاد: سيحبسه عليكم-، وفيه معروف بن حسان، وهو ضعيف». مجمع الزوائد (١٠/ ١٣٢).

قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف معروف بن حسان». إتحاف الخيرة المهرة (٧/ ٧٣٩٣ برقم ٥٠٠ ط. دار الرشد).

وقال السخاوي: «أخرجه الطبراني وأبو يعلى وغيرهما، وسنده ضعيف، لكن قال النووي: إنه جربه هو وبعض أكابر شيوخه». الابتهاج بأذكار المسافر الحاج (ص ٣٩، ت: رضوان).

فالحديث شديد الضعف منكر لهذه العلل.

وله شاهدان -لا يفرح بهما-:

الأول: عن عتبة بن غزوان مرفوعاً.

أخرجه الطبراني (١٧/ ١١٧) قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي، حدثنا عبد الرحمن بن سهل [هكذا في المطبوعة، وفي المخطوطة: عبد الرحمن بن شريك. نبه على ذلك العلامة الألباني في السلسلة الضعيفة (ص٦٥٦)]، حدثني أبي، عن عبد اللَّه بن عيسى، عن زيد بن علي، عن عتبة بن غزوان، عن نبي اللَّه ﷺ، قال: «**إذا**

أضل أحدكم شيئاً أو أراد أحدكم عوناً ، وهو بأرض ليس بها أنيس ، فليقل : يا عباد الله أغيثوني ، يا عباد الله أغيثوني ، فإن لله عباداً لا نراهم وقد جرب ذلك» .

وهذا إسناد شديد الضعف ؛ للعلل التالية :

الأولى : عبد الرحمن بن شريك ، قال عنه أبو حاتم : «واهي الحديث» . الجرح والتعديل (٥/ ٢٤٤ت١١٦٣)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : «ربما أخطأ» (٨/ ٣٧٥)، وكأن الإمام الذهبي في كتابه الميزان (٢ / ٥٦٩ ت ٤٨٨٧) لم يعتبر توثيق ابن حبان ذا قيمة ، فصدَّر ترجمة عبد الرحمن بقوله : «وثق» أي : أنه وثق توثيقاً غير معتبر ، ثم ذكر قول أبي حاتم ، ومن روى عنه ، ثم ذكر قول ابن حبان . وفي كتابه المغني في الضعفاء اقتصر على قول أبي حاتم ، وصدر الترجمة بقوله : «وثق» (٢/ ٣٨١ ت ٣٥٨٠) . وفي ديوان الضعفاء لم يذكر غير قول أبي حاتم (ص١٨٩ ت ٢٤٥٥) .

قلت : قد روى له البخاري في كتاب الأدب المفرد ، وليس في هذا ما يقويه ، قال العلامة المعلمي رحمه الله : «روى له البخاري في الأدب المفرد ، وليس في ذلك ما يشد منه ؛ لأن البخاري لا يمتنع في غير الصحيح عن الرواية عن الضعفاء ، فقد روى عن أبي نعيم النخعي وهو كذاب ، وعن الفرياناني وهو كذاب -أيضاً-» اهـ من تعليقه على كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص٣٥٤) .

وقال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب : «صدوق يخطئ» .

الثانية : والده شريك بن عبد الله النخعي ، وصف بالعلم والحفظ غير أنه لم يكن جيد الحفظ ، ولذا توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده ، ومن أجمع ما قيل فيه قول الإمام يعقوب بن شيبة : صدوق ثقة سيئ الحفظ جداً .

ويوضح هذه العبارة قول العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما حال شريك في نفسه فمن أجلة العلماء وأكابر النبلاء، فأما في الرواية فكثير الخطأ والغلط والاضطراب، فلا يحتج بما ينفرد به أو يخالف». التنكيل (١/ ٢٧٠) ثم قال: «ونسبه الدارقطني وابن القطان وعبد الحق إلى التدليس».

انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٢)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٠).

الثالثة: تدليس شريك.

لم يصرح شريك بالسماع من عبد اللَّه بن عيسى في هذا الحديث. وعبد اللَّه بن عيسى هو حفيد عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ثقة ثبت. قاله النسائي.

الرابعة: الانقطاع بين زيد بن علي وعتبة.

وقد أشار إلى هذه العلل الهيثمي، فقال: «رواه الطبراني ورجاله وثقوا على ضعف في بعضهم إلا أن يزيد (كذا) بن علي لم يدرك عتبة». مجمع الزوائد (١ / ١٣٢).

وقال الحافظ -في نتائج الأفكار-: «أخرجه الطبراني بسند منقطع عن عتبة بن غزوان مرفوعاً». انظر: الفتوحات الربانية لابن علان (٥/ ١٥٠)

وقال السخاوي: «أخرجه الطبراني بسند ضعيف». الابتهاج بأذكار المسافر الحاج (ص٣٩، ت: رضوان).

الثاني: عن ابن عباس مرفوعاً.

أخرجه البزار (٤/ ٣٣ برقم ٣١٢٨- كشف الأستار)، قال: حدثنا موسى بن إسحاق، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا حاتم بن إسماعيل، عن أسامة بن زيد، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن ابن عباس أن

رسول الله ﷺ قال: «**إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر، فإذا أصاب أحدكم عرجة بأرض فلاة، فليناد: أعينوا، عباد الله**».

قال البزار: لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد.

وهذا إسناد ضعيف جداً للعلل التالية:

العلة الأولى: أن أسامة بن زيد الليثي تكلم الحفاظ في حديثه، واختلفوا فيه، وهو وإن كان حديثه محتمل للتحسين إلا أن اختلاف الرواة عليه قرينة تدل على عدم ضبطه لهذا الحديث، وهو:

العلة الثانية: فقد رواه عنه حاتم بن إسماعيل، به مرفوعاً.

وخالفه ثلاثة وهم: جعفر بن عون، وروح بن عبادة، وأبو خالد الأحمر، فرووه موقوفاً.

وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ٣٧٣ برقم **٧٢٩٧**ط. الدار السلفية)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ومحمد بن موسى، قالا: حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا عبد الملك بن عبد الحميد، حدثنا روح.

وقال -أيضاً-: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، أخبرنا أبو عبد الله بن يعقوب، حدثنا محمد بن عبد الوهاب، حدثنا جعفر بن عون.

كلاهما عن أسامة بن زيد، به موقوفاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٩١- برقم **٢٩٧٢١**)، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن أسامة، به موقوفاً.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه نتائج الأفكار: «هذا حديث حسن الإسناد غريب جداً، أخرجه البزار، وقال: لا نعلمه يروى عن النبي بهذا

اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». انظر: الفتوحات الربانية لابن علان (٥/ ١٥١).

قال العلامة الألباني رحمه الله: «ولعل الحافظ ابن حجر رحمه الله لو اطلع على هذه الطريق الموقوفة لانكشفت له العلة، وأعله بالوقف، كما فعلت، ولأغناه ذلك عن استغرابه جداً. والله أعلم». سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/ ١١٢).

وقال تلميذه السخاوي -عقب حديث عتبة بن غزوان رضي الله عنه -: «وله شاهد عند البزار بسند حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما». الابتهاج بأذكار المسافر الحاج (ص٩٣، ت: رضوان)

قلت: ولا شك أن الراجح من هذين الوجهين الوقف لأمرين: أن رواته أوثق وأكثر، غير أن جميع المختلفين -أعني من رواه مرفوعاً ومن رواه موقوفاً- أوثق من أسامة بن زيد الليثي، وعلى هذا فالحمل عليه في الحديث أولى، خاصة وأن الإمام أحمد قد نص على أنه يضطرب في الحديث.

قال عبد الله: سألت أبي عن أسامة بن زيد، فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه. انظر: الكامل (٢/ ٣٩٤- دار الفكر).

يؤكد هذا:

العلة الثالثة: وهي أن محمد بن إسحاق تابع أسامة بن زيد في رواية الحديث عن أبان بن صالح غير أنه جعل أبان يرويه عن رسول الله ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الدعاء، باب ما يقول الرجل إذا نَدَّتْ به دابته أو بعيره في سفره (٦/ ١٠٤. برقم ٢٩٨١٠ط. دار الكتب العلمية)، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، عن

أبان بن صالح، أن رسول اللّه ﷺ قال: «إذا نفرت دابة أحدكم أو بعيره بفلاة من الأرض لا يرى بها أحداً، فليقل: أعينوني عباد اللّه، فإنه سيعان».

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات عدا ابن إسحاق، وهو صدوق مدلس غير أنه أوثق من أسامة بن زيد.

وإذا ترجحت رواية ابن إسحاق فإنها رواية معضلة؛ لأن أبان بن صالح لم يرو عن أحد من الصحابة، وإنما روايته عن التابعين، وما جاء في كتب الرجال من أنه روى عن أنس بن مالك، فهو كذلك باعتبار ورود ذلك في الترمذي، لكنه لم يصح السند إليه، ولو صحت روايته عن صحابي فإن الغالب عليه الرواية عن التابعين، وهذا وأمثاله تعد روايته عند أهل الفن من أوهى المراسيل.

قال الذهبي: «من أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن، وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري وقتادة وحميد الطويل من صغار التابعين، وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعي كبير عن صحابي، فالظن بمُرْسِلِه أنه أسقط من إسناده اثنين». انظر: الموقظة (ص ٤٠).

والخلاصة أن الراجح في حديث أبان ما رواه ابن إسحاق، فالحديث معضل، واللّه أعلم.

* * *

الخبر الثالث

حديث أبي رافع مرفوعاً: «إذا طَنَّت أُذن أحدكم فليذكرني، وليصل عَلَيَّ، وليقل: ذكر اللَّه بخير من ذكرني».

أخرجه البزار في المسند (كما في كشف الأستار ٤/ ٣٢ح ٣١٢٥)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٢٦١ ت ١٨٦٢)، والطبراني (كما في مجمع البحرين بزوائد المعجمين ٧/ ٣٦٦ح ٤٦٠٤) وابن عدي في الكامل (٦/ ٤٥١)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٧٦)، كلهم من طرق عن معمر بن محمد بن عبيد اللَّه بن أبي رافع، عن أبيه محمد، عن جده عبيد اللَّه، عن أبي رافع رضي الله عنه.

قال الطبراني: لا يروى عن أبي رافع إلا بهذا الإسناد، تفرد به معمر.

قال الهيثمي: إسناد الطبراني في الكبير حسن اهـ. مجمع الزوائد (١٠/ ١٣٨).

قلت: هذا عجيب فمُعَمّر قال: -عنه- البخاري وابن عدي: منكر الحديث، وزاد ابن عدي في آخر ترجمته: ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه. وقال ابن معين: ما كان بثقة ولا مأمون. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به. وقال أبو حاتم: كان أبوه ضعيف الحديث، فكان لا يترك أباه بضعفه حتى يحدث عنه ما يزيد نفسه ويزيد أباه ضعفاً.

قلت: تابع مُعَمّراً حبان بن علي العنزي، واختلف عليه:

فرواه محمد بن سليمان لوين ويحيى بن يوسف الزبيبي، كلاهما عن حبان، عن محمد بن عبيد اللَّه، عن أخيه عبد اللَّه بن عبيد اللَّه، عن أبيه

عبيد اللَّه، عن جده أبي رافع رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢١٩ح ١٦٧. عجالة الراغب) وابن عدي في الكامل (٦/ ١١٣)، كلاهما من طريق لوين.

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٧٦)، من طريق يحيى بن يوسف الزبيبي.

وخالفهما أبو الربيع الزهراني، فرواه عن حبان بن علي، عن محمد بن عبيد اللَّه، به. دون ذكر أخيه عبد اللَّه بن عبيد اللَّه.

أخرجه أبو يعلى (كما في المطالب العالية ٤/ ٢٠)، وعنه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٥٠).

وتابع أبا الربيع الهيثم بن جميل، فرواه عن حبان وأخيه مندل، كلاهما عن محمد بن عبيد اللَّه، عن أبيه عبيد اللَّه، عن جده أبي رافع مرفوعاً.

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٩١٨ برقم ١٠٢٢)، قال: حدثنا سعدان بن يزيد، ثنا الهيثم بن جميل، قال: حدثنيه حبان ومندل، به.

وهذه المتابعة لا يفرح بها لضعف حبان وللاختلاف الواقع عليه، وكذا مندل فيه ضعف.

وعلى كل فمدار الحديث على محمد بن عبيد اللَّه، وقد ضعفوه، وذكروا هذا الحديث في منكراته كالعقيلي وابن حبان وابن عدي. وكذا الذهبي ذكره في منكراته، ثم أورده -أيضاً- في منكرات ابنه. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٦٣٤ ت ٧٩٠٤) و(٤/ ١٥٦ ت ٨٦٩٣)

قال العقيلي -في ترجمته-: قال يحيى: ليس بشيء، هو ولا ابنه معمر. الضعفاء الكبير (٤/ ١٠٤).

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه ما ليس يشبه حديث أبيه، فلما غلب المناكير على روايته استحق الترك، كان يحيى بن معين شديد الحمل عليه. المجروحين (٢/ ٢٤٩).

وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، ذاهب. وقال الدارقطني -مرة-: متروك له معضلات. سؤالات البرقاني (ت٤٧٤). وقال مرة: ضعيف. السنن (١/ ١٤٣ ط. الرسالة). وذكره في الضعفاء والمتروكون (ص٣٣٣ برقم ٤٥٠).

فالحديث أحسن أحواله أنه منكر، والحكم بضعفه فقط قصور بين في الحكم على الحديث.

قال العقيلي -في ترجمة محمد بن عبيد الله، عقب كلامه السابق-: من حديثه: «إذا طنت أذن أحدكم فليصل عليَّ، وليقل: ذكر الله بخير من ذكرني» ليس له أصل.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ. الموضوعات (٣/ ٧٦). وقال السخاوي: «سنده ضعيف: بل قال العقيلي: إنه ليس له أصل». المقاصد الحسنة (ص٦٢ برقم ٧٠).

وذكره محمد بن طاهر في تذكرة الموضوعات (ص١٦٦)، وابن عراق في كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٢/ ٢٩٣).

قلت: ومع ظهور نكارته، فقد حاول الزبيدي في (شرحه على الإحياء) تقويته، فقال: «لكن قال الهيثمي: إسناد الطبراني في الكبير حسن. وهذا يبطل من زعم ضعفه فضلاً عن وضعه كابن الجوزي والعقيلي، ونقل المناوي في شرحه على الجامع أنه رواه ابن خزيمة في صحيحه باللفظ المذكور عن أبي رافع، وهو ممن التزم تخريج الصحيح فاعرف ذلك».

انظر : تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/ ٨٣١ح ١٠٦٥).

قلت : كلام الزبيدي باطل وحججه ضعيفة، فقول الهيثمي ليس بحجة بل هو بحاجة إلى حجة تدعمه، وقد تبين بطلانه بالحجة والبرهان.

وأما احتجاجه بإخراج ابن خزيمة فمتعقب بأن الحديث ليس على شرح الصحيح، وقد يكون ابن خزيمة أخرجه لبيان علته، كما قد فعل في غير حديث، لاسيما وأنه قد قال عن معمر -راوي الحديث- : أنا أبرأ من عهدته. تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٩).

وعلى كل فلو ثبت تصحيح ابن خزيمة للحديث فهو قول مردود بالدليل، ولذا تعجب منه العلماء كالسخاوي وابن عراق.

قال السخاوي : «وقد أخرجه ابن خزيمة في (صحيحه)، ومن طريقه أبو اليمن ابن عساكر، وذلك عجيب؛ لأن إسناده غريب، كما صرح به أبو اليمن وغيره، وفي ثبوته نظر، وقد قال أبو جعفر العقيلي : إنه ليس له أصل، والله أعلم». القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (ص٤٤٤).

وقال ابن عراق : «واحتج به النووي في (الأذكار) لاستحباب ذلك عند طنين الأذن، فهو عنده ضعيف لا موضوع، وذكره ابن الجزري في (الحصن الحصين)، وقد قال في أوله : أرجو أن يكون جميع ما فيه صحيحاً، ويؤيده أن ابن خزيمة أخرجه في (صحيحه) وهو عجب! فإن الحديث ليس على شرط الصحيح، والله أعلم». تنزيه الشريعة (٢/ ٢٩٣).

والخلاصة فالحديث شديد الضعف، منكر. والله أعلم.

وقد ذهب إلى تضعيف الحديث أحمد الغماري مع أنه من أشد المتحمسين لمرويات القبورية والمدافعين عنها، وتعقب المناوي ومن سبقه

في تقوية الحديث، فقال: «ولذلك يستغرب من قول الحافظ الهيثمي: إن سند الطبراني في الكبير حسن، وكأنه اعتمد ذكر ابن حبان إياه في الثقات، ولم ير كلام غيره فيه، وأغرب منه إخراج ابن خزيمة له في الصحيح، ولعله كان يرى توثيقه أو خفي عليه حاله، وقد انتقد السخاوي ذلك على ابن خزيمة فعزاه إليه في القول البديع، ثم قال: وذلك عجيب؛ لأن إسناده غريب وفي ثبوته نظر، وذكر نحو ذلك في المقاصد الحسنة (٨٩، رقم ٧٠)، وزاد: بل قال العقيلي: إنه ليس له أصل اهـ.

وبهذا تعرف وهم الشارح في تصحيحه الحديث اعتماداً على تحسين الهيثمي وتصحيح ابن خزيمة». المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (١/ ٤١٩).

* * *

الخبر الرابع

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خدرت رِجْلُ رَجُلٍ عند ابن عباس، فقال ابن عباس: اذكر أحب الناس إليك، فقال: محمد ﷺ. فذهب خدره.

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢٢٢ برقم ١٧٠ - عجالة الراغب المتمني)، قال: حدثنا جعفر بن عيسى أبو أحمد، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله ابن روح، قال: حدثنا سلام بن سليمان، قال: حدثنا غياث بن إبراهيم، عن عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خدرت رِجْلُ رَجُلٍ عند ابن عباس، فقال ابن عباس: اذكر أحب الناس إليك، فقال: محمد ﷺ. فذهب خدره.

وهذا إسناد موضوع، فيه غياث بن إبراهيم كذاب يضع الحديث، قال ابن معين: كذاب خبيث. وقال أبو داود: كذاب.

وقال جزرة: يضع الحديث، ونقل هذا الحكم الجوزجاني عن غير واحد دون أن يسميهم. وقال البخاري: تركوه. وهذه الصيغة تعني الإهدار.

ومن أفاعيله السيئة القبيحة: ما جاء عنه أنه قال: كان يكون الحديث الحسن عند الشيخ الذي لا يجوز حديثه، فآتي بالشيخ إلى الأعمش فيسمع الحديث؛ فأرويه عن الأعمش وأطرح الشيخ.

ويكفيه سقوطاً وانحطاطاً قول -مَنْ ليس من أهل الفن- الخليفة المهدي لما حدثه بخبر: «**لا سبق إلا في نصل أو حافر**» وزاد فيه: «أو جناح». فوصله: أشهد أن قفاك قفا كذاب. انظر: لسان الميزان (٥/ ٤١٣ ت ٦٥٨٥) والكامل (٦/ ٨).

والخلاصة فالأثر مكذوب على ابن عباس. واللَّه أعلم.

الخبر الخامس

رواه أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن سعد، قال: كنت عند عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما، فخدرت رجله؛ فقلت: يا أبا عبد الرحمن ما لرجلك؟ قال: اجتمع عصبها من ها هنا. قلت: ادع أحب الناس إليك، فقال: يا محمد! فانبسطت.

وهذا رواه عنه اثنان:

الأول: زهير بن معاوية.

أخرجه أبو القاسم البغوي في مسند علي بن الجعد في «الجعديات» (ص ٣٦٩- برقم ٢٥٣٩) -ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم الليل برقم (١٧٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/ ١٧٧) والمزي في تهذيب الكمال (١٧/ ١٤٣)- قال: أنا زهير، به.

وتابع ابنَ الجعد، أحمدُ بنُ يونس، أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢/ ٦٧٤- باب خدر)، قال: حدثنا أحمد بن يونس، به.

الثاني: سفيان.

أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (٩٦٤)، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن سعد قال: خدرت رجل ابن عمر، فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك، فقال: محمد.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/ ١٤٤- ط. الخانجي)، قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان وزهير.

وخالفهما شعبة، فرواه عن أبي إسحاق، عمن سمع ابن عمر، قال:

خدرت رجله، فقيل له: اذكر أحب الناس. قال: يا محمد.

أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢/ ٦٧٣- باب خدر)، قال: حدثنا عفان، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عمن سمع ابن عمر، قال خدرت رجله، فقال: اذكر أحب الناس. قال: يا محمد.

وخالفهم إسرائيل، فرواه عن جده أبي إسحاق، عن الهيثم بن حنش، قال: كنا عند عبد اللّه بن عمر (وفي طبعة: ابن عمرو، وهو خطأ) رضي الله عنهما، فخدرت رجله، فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك، فقال: يا محمد ﷺ، قال: فقام، فكأنما نشط من عقال.

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة برقم (١٧١)، قال: حدثنا محمد بن خالد بن محمد البردعي، قال: حدثنا حاجب بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن مصعب قال: حدثنا إسرائيل . . . . . . به.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به إلى السبيعي، فالبردعي هو محمد بن خالد بن يزيد، وتسمية جده (محمد) خطأ، وقع في بعض النسخ، واعتمده من حقق الكتاب. والبردعي انفرد مسلمة بن قاسم بالكلام عليه، فقال: كان شيخاً ثقة كثير الرواية، وكان يُنكر عليه حديث تفرد به. وسألت العقيلي عنه؟ فقال: شيخ صدوق لا بأس به إن شاء اللّه تعالى. لسان الميزان (٦/ ٢٢١).

ومسلمة بن قاسم تُكلم فيه، وفي منزلته في هذا الفن، فضعفه الذهبي، وقال: «ضعيف. وقيل: كان من المشبهة». الميزان (٤/ ١١٢ ت ٨٥٢). وفي المغني (٢/ ٦٥٨ ت ٦٢٣٧).

وخالفه مغلطاي، فقال -في ترجمة الحارث بن مسكين، عند نقل كلام الخطيب في تصويب قول ابن يونس في تاريخ وفاته، وتوهيم خلافه-: «قد حكينا عن مسلمة -أيضاً- خلاف قول ابن يونس، فليس أحد القولين بأولى

من الآخر إلا بدليل مرجح، فإن قيل: ابن يونس أقعد بالمصريين. قيل له: ومسلمة -أيضاً- له قعدد فيهم، فيما قاله غير واحد من الأئمة...». إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣١٨- ٣١٩)

قلت: واعتمده ابن حجر فبث أقواله في التهذيب، وتعقب كلام الذهبي في اللسان، فقال: «قلت: هذا رجل كبير القدر، ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه. وله تصانيف في الفن، وكانت له رحلة لَقِيَ فيها الأكابر. قال أبو جعفر المالقي في تاريخه: فيه نظر. وهو مسلمة بن قاسم بن إبراهيم بن عبد اللّه بن حاتم، جمع تاريخاً في الرجال، شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في (تاريخه) وهو كثير الفوائد في مجلد واحد». (٧/ ٩٥).

والتحقيق أن هناك فرقاً بين الرواية والدراية عموماً، وهذا معلوم في (علم الفقه) فقد يكون الرجل مقدماً فيه، ثم هو في باب الرواية مطعون به، وإن كان ممن يشار إليه بالبنان في العلم. وكذا فيما يظهر (علم الجرح والتعديل) فقد يكون الرجل له عناية فيه وتميز، ثم هو ضعيف الحفظ فلا يقبل في الرواية -ويدخل فيها ما نقله عموماً-، ويقبل قوله في الجرح والتعديل لاعتنائه به.

ومسلمة -واللّه أعلم- من هذا الباب إن ثبت ضعفه، فهو معتنٍ بهذا العلم، وله كلام كثير فيه، والذهبي مع أنه يرى ضعفه، قال: «رجع إلى بلده بعلم كثير، ولم يكن بثقة». سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٠).

وابن حجر عول على قوله في عدة تراجم، فمن ذلك:

١- صبي بن معبد التغلبي. ٢- إبراهيم بن مخلد الطالقاني.

٣- أزهر بن مروان الرقاشي.

وهؤلاء الثلاثة لم يرد في تراجمهم في (التهذيب) إلا ذكر ابن حبان لهم

في (الثقات) وتوثيق مسلمة. وابن حجر يقول في الغالب فيمن لم يجد فيه إلا توثيق ابن حبان: مقبول. وأما هؤلاء فقد قال -عنهم-: صدوق.

٤- بشير بن مسلم الكندي. قال البخاري: لم يصح حديثه. وذكره ابن حبان في (الثقات). قال مسلمة: مجهول. وكذا قال ابن حجر في (التقريب).

٥- محمد بن يزيد الحنفي الكوفي العطار، قال ابن حجر: «قرأت بخط الذهبي: فيه جهالة» ثم ذكر توثيق مسلمة له. قال في (التقريب): ثقة.

ثم يبقى النظر -بعد ذلك- في منزلته في هذا الفن، وقد اختار العلامة المعلمي قبول توثيقه في حق من لم يجرحه من هو أجل منه، قال رحمه الله: «أما مسلمة بن قاسم فقد جعل الله لكل شيء قدراً، حده أن يقبل منه توثيق من لم يجرحه من هو أجل منه ونحو ذلك، فأما أن يعارض بقوله نصوص جمهور الأئمة، فهذا لا يقوله عاقل». التنكيل (١/ ٤٤٤).

ولهذا قلت: الراجح في البردعي أنه صدوق حسن الحديث، والله أعلم.

وحاجب: ثقة. انظر: تهذيب الكمال (٥/ ٢٠٠).

ومحمد بن مصعب هو القرقساني لم يطعن أحد في عدالته، بل هو من أهل الفضل والصلاح، وكان صاحب غزو -رحمه الله رحمة واسعة- وقد تكلم في حفظه، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال: كان لي رفيقاً، وكان صاحب غزو.

قلت: حدث بأحاديث أنكرت عليه جعلت بعض النقاد يضعفه مطلقاً، كابن معين وأبي حاتم والنسائي، وقال ابن خراش: منكر الحديث. وقال الخطيب: كان كثير الغلط لتحديثه من حفظه، ويذكر عنه الخير والصلاح. وقال الدارقطني: لم يكن حافظاً. ومنهم من جعل ضعفه خاصاً في بعض

الشيوخ، كأحمد-كما في رواية أبي داود- وصالح جزرة وأبي أحمد الحاكم والإسماعيلي. ومنهم من لم ير ذلك مزحزحاً له عن مرتبة القبول كأبي زرعة وأحمد-كما في رواية عبد اللَّه- والبزار وابن عدي. بل قال ابن قانع: ثقة.

وأقوال النقاد لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة.

قلت: والتحقيق في حاله أن حديثه على قسمين:

الأول: إذا كان شيخه الأوزاعي أو حماد بن سلمة.

فهذا القسم يعتبر من ضعيف حديثه. قال جزرة: عامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة، وقد روى عن الأوزاعي غير حديث كلها مناكير، وليس لها أصول. وقال أبو أحمد الحاكم: روى عن الأوزاعي أحاديث منكرة وليس بالقوي عندهم. وقال الإسماعيلي: سألت عبد اللَّه بن محمد بن سيار من أوثق أصحاب الأوزاعي -فذكر القصة- وقال: ومحمد بن مصعب من الضعفاء، وابن أبي العشرين ليس بقوي.

ويلحق بهذا القسم حديثه عن شيخه حماد بن سلمة. قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: حديث القرقساني -يعني: محمد بن مصعب-، عن الأوزاعي مُقارب، وأما عن حماد بن سلمة ففيه تخليط. قلت لأحمد: تُحدّث عنه، أعني القرقساني؟ قال: نعم.

وللعلماء مسلكان في معنى (مقارب) عند أهل الحديث:

الأول: أنها من ألفاظ التعديل. وهذا رأي العراقي والذهبي.

والثاني: أن معناها يختلف باختلاف ضبطها: فإن ضبطت بالكسر، فهي بمعنى أن حديثه مقارب حديث غيره من الثقات، وعلى هذا فهي من ألفاظ التعديل، وإن ضبطت بالفتح فهي بمعنى أن حديثه يقاربه حديث غيره. وهذا

مسلك البلقيني وابن السيد .

انظر : فتح المغيث (٢/ ٢٨٣- ٢٨٤ ط . مكتبة دار المنهاج) وتدريب الراوي (١/ ٣٤٩) ودراسات في الجرح والتعديل للأعظمي (ص٢٨٥) وضوابط في الجرح والتعديل للدكتور العبد اللطيف (ص١٤٠) .

والإمام أحمد أراد بها هنا التعديل . ويدل على هذا رواية ابنه عبد اللّه ، قال : سمعت أبي وذكر محمد بن مصعب ، فقال : لا بأس به . وحدثنا عنه بأحاديث .

وأما رواية مهنا قال : قلت لأحمد : أيما أثبت الوليد بن مسلم أو القرقساني -يعني : محمد بن مصعب -؟ قال : الوليد . كان القرقساني صغيراً في الأوزاعي . شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣١- همام) فهي توافق ما رجحنا أو يقال هي من التضعيف النسبي . واللّه أعلم .

الثاني : إذا كان شيخه غير الأوزاعي وحماد بن سلمة .

فهذا القسم يعتبر حديثه فيه حسن .

وعلى هذا القسم يحمل قول من أطلق في توثيقه .

والخلاصة فالسند إلى أبي إسحاق السبيعي لا بأس به . واللّه أعلم .

وخالف من تقدم أبو بكر بن عياش ، **فرواه على وجه رابع** ، قال : حدثنا أبو إسحاق السبيعي ، عن أبي سعيد (وفي طبعة : أبي شعبة . وهو خطأ) ، قال : كنت أمشي مع ابن عمر رضي الله عنهما ، فخدرت رجله ، فجلس . فقال له رجل : اذكر أحب الناس إليك ، فقال : يا محمداه! فقام فمشى .

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (برقم ١٦٩) ، قال : حدثني محمد بن إبراهيم الأنماطي وعمر بن الجنيد بن عيسى ، قالا : حدثنا محمود

ابن خداش، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش. . . . به.

وهذا إسناد صحيح إلى ابن عياش؛ فالأنماطي وثقة القواس، وقال الذهبي: الشيخ المسند الصدوق. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥ / ٨).

ومحمود بن خداش: الراجح أنه ثقة. انظر: تهذيب الكمال (٢٧ / ٢٩٨).

فتلخص أن الرواة قد اختلفوا على أبي إسحاق السبيعي في رواية الخبر على أربعة أوجه:

أولها: زهير بن معاوية وسفيان يرويانه، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن سعد، قال: كنت عند عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما.

ثانيها: شعبة، عن أبي إسحاق، عمن سمع ابن عمر رضي الله عنهما.

ثالثها: إسرائيل، عن جده أبي إسحاق، عن الهيثم بن حنش، قال: كنا عند ابن عمر رضي الله عنهما.

رابعها: أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن أبي سعيد، قال: كنت أمشي مع ابن عمر رضي الله عنهما.

قال العلامة الألباني -في سبب تضعيفه-: «الثانية: أنه من رواية أبي إسحاق عنه -أي عن الهيثم-، وهو السبيعي، وهو مدلس، وقد عنعنه ثم إنه كان قد اختلط، وهذا من تخاليطه، فإنه اضطرب في سنده.

فتارة رواه عن الهيثم هذا، وتارة عن أبي شعبة، وفي نسخة: «أبي سعيد» رواه ابن السني (١٦٤).

وتارة قال: عن عبد الرحمن بن سعد، قال: كنت عند ابن عمر، فذكره.

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٩٦٤) وابن السني (١٦٨).

وعبد الرحمن بن سعد هذا وثقه النسائي، فالعلة من أبي إسحاق من اختلاطه وتدليسه، وقد عنعنه في كل الروايات عنه». (الكلم الطيب ص١٢٠).

قلت: هؤلاء الخمسة -الذين رووا هذه الأوجه الأربعة- جميعهم من أصحاب أبي إسحاق السبيعي، وهذا جعل بعض العلماء يحكم باضطراب الحديث.

والعلماء قد حكموا على عدة أحاديث بالاضطراب للاختلاف الواقع على السبيعي، ومن هذه الأحاديث:

١- ما رواه إسرائيل، عن السبيعي، عن أبي عبيدة، عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه، قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته، فقال: «**التمس لي ثلاثة أحجار**». قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: «**إنها ركس**».

ذكر الترمذي الاختلاف على أبي إسحاق، ثم قال: وهذا حديث فيه اضطراب. (السنن ص٢٢، عقب حديث ١٧).

٢- حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه، قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أراك شبت يا رسول اللَّه. قال: «**شيبتني هود وأخواتها**».

قال الدارقطني: يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه. العلل (١/ ١٩٣ س ١٧). فذكر أوجه الاختلاف على أبي إسحاق، وهي كثيرة.

وقال البزار: والأخبار مضطربة أسانيدها عن أبي إسحاق. وأكثرها أن أبابكر، قال للنبي صلى الله عليه وسلم فصارت عن الناقلين لا عن أبي بكر؛ إذ كان أبوبكر هو المخاطب. البحر الزخار (١/ ١٧١)

أقول: شرط الحكم بالاضطرب تساوي الطرق وعدم إمكانية الترجيح بينها، فهل الطرق في هذا الحديث لا يمكن الترجيح بينها حتى نحكم على الحديث بالاضطراب؟.

أقول: اختلف أئمة الجرح والتعديل في أصحاب أبي إسحاق السبيعي، ومن هو المقدم فيهم.

فذهبت طائفة إلى تقديم شعبة.

قال الميموني: قلت لأبي عبد اللَّه: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أحد في نفسي أكبر من شعبة فيه، ثم الثوري. قال: وشعبة أقدم سماعا من سفيان. قلت: وكان أبو إسحاق قد تأخر، قال: إي واللَّه هؤلاء الصغار: زهير وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام.

وقال أبو زرعة: أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل. وشبعة أحب إلي من إسرائيل.

ورجحت طائفة الثوري.

قال عثمان الدارمي: سألت يحيى: شعبة أحب إليك في أبي إسحاق أو سفيان؟ قال: سفيان.

وقال أبو حاتم: سفيان أتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة، فالثوري.

وقال البرديجي: حديث أبي إسحاق من حديث شعبة وسفيان الثوري إذا اتفقا لم يختلف صحيح، فإذا اختلفا كان القول قول سفيان؛ لأنه أحفظ الرجلين.

ورجحت طائفة إسرائيل في أبي إسحاق، وخاصة على الثوري وشعبة.

منهم: ابن مهدي.

وروي عن شعبة أنه كان يقول في أحاديث أبي إسحاق: سلوا عنها إسرائيل؛ فإنه أثبت فيها مني. انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٠٩- ٧١٢).

وقد حكم البخاري لإسرائيل في حديث رواه عن جده أبي إسحاق، وقَدَّمه على شعبة والثوري، وهو حديث «لا نكاح إلا بولي». فقد رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي ﷺ موصولا.

وتابعه شريك وأبو عوانة وزهير وقيس بن الربيع.

وخالفهم الثوري وشعبة، فروياه عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلا. انظر: السنن للترمذي (ح ١١٠٢).

قال محمد بن هارون المكي: سمعت البخاري، وسئل عن حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «**لا نكاح إلا بولي**»؟ فقال: الزيادة من الثقة مقبولة. وإسرائيل بن يونس ثقة. وإن كان شعبة والثوري أرسلاه، فإن ذلك لا يضر.

رواه الخطيب بإسناده إلى محمد بن هارون في كتابه الكفاية (ص ٤١٣).

وهذا يجعل لمن رجح أي وجه من الأوجه الثلاثة حجة مكافئة لحجة القول الآخر، وسلف متبع.

وهذا يدل على أن الترجيح في هذا الحديث في غاية الصعوبة والدقة، وبالتالي فالقول باضطراب الحديث -وهو الذي نقلناه عن العلامة الألباني- قول وجيه. والله أعلم.

ولو سلكنا مسلك الترجيح: وحكمنا لطريق الثوري؛ لكون أكثر النقاد

على تقديمه، وتابعه زهير بن معاوية. وزهير اختلف أئمة الفن في حديثه عن أبي إسحاق.

قال أحمد -عنه وعن زكريا-: ليس حديثهم بالقوي في أبي إسحاق. وتقدم له نص آخر.

وقال أبو عثمان البرذعي: سمعت أبا زرعة، يقول: سمعت ابن نمير، يقول: سماع يونس وزكريا وزهير من أبي إسحاق بعد الاختلاط.

وقال الترمذي: زهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأنه سماعه عنه بِأُخْرَة. السنن (٢١).

قلت: لكن أخرج صاحبا الصحيح حديث أبي إسحاق من رواية زهير بن معاوية، وهو ممن روى عنه متأخراً، **مما يدل على أن اختلاط أبي إسحاق** غير مؤثر، كما قال الذهبي: من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شاخ ونسي، ولم يختلط. وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً. ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠ ت ٦٣٩٣). وقال: «ثقة حجة بلا نزاع. وقد كبر وتغيَّر حفظه تغيُّر السن، ولم يختلط» سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩٤).

أقول: لو رجحنا طريق الثوري وزهير، فإنها ضعيفة لعلتين فوق السبيعي، وهما:

العلة الأولى: جهالة شيخه عبد الرحمن بن سعد مولى ابن عمر.

روى عن: مولاه ابن عمر وأخيه عبد اللَّه بن سعد. وروى عنه: أبو إسحاق، ومنصور بن المعتمر، وحماد بن أبي سليمان. وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٩٧) وترجم له البخاري في تاريخه (٥/ ٢٨٧ ت ٩٣١) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٧ ت ١١٢٢) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: ليس له -فيما يظهر لي- في الكتب الستة، وتصانيف أصحابها الأخرى، وموطأ مالك ومسند أحمد سوى هذا الأثر عن ابن عمر، وحديث آخر رواه أحمد (٢/ ٤٠ ط. الميمنية) (٩/ ٣٧ برقم ٤٩٨٢ ط. الرسالة) من طريق منصور عنه، قال: كنت مع ابن عمر، فكان يصلي على راحلته هاهنا، وهاهنا، فقلت له، فقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل.

وهذا الحديث تابعه عليه غير واحد من أصحاب ابن عمر، منهم نافع وسالم وحديثهما في الصحيحين، وعبد الله بن دينار وحديثه في مسلم، وحفص بن عاصم وحديثه عند أحمد.

قال المزي: روى له البخاري في كتاب الأدب حديثا واحداً موقوفاً. تهذيب الكمال (١٧/ ١٤٣).

فهذا الراوي فيه جهالة، قال الدوري: سمعت يحيى بن معين، يقول الحديث الذي يروونه: خدرت رجل ابن عمر. وهو أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن سعد. قيل ليحيى: من عبد الرحمن بن سعد؟ قال: لا أدري. شك العباس: سعيد أو سعد. تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (٢/ ٢٢ برقم ٢٩٥٣).

ويجاب عن توثيق النسائي بأنه مبني على ما اطلع عليه من مرويات عبد الرحمن وسبرها للنظر في موافقتها لأحاديث الثقات ومخالفتها، كما هو دأبهم في معرفة حال الرواة والحكم عليهم، والأئمة النقاد لهم مسلكان في هذا:

المسلك الأول: من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدد كثير من مرويات ذلك الراوي، وتكون مستقيمة حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وأما من لم يطلعوا له إلا على حديث قليل أو لم

يكن له من الأحاديث إلا العدد القليل فإنهم يحجمون عن الحكم عليه، وإن كان ظاهر تلك المرويات الاستقامة وعدم النكارة.

قال الذهبي -في ترجمة سلم العلوي البصري-، بعد أن ذكر توثيق ابن معين له، وقول البخاري: يروي عن أنس، تكلم فيه شعبة، وقول ابن عدي: سلم مقل، له نحو الخمسة: وبهذا القدر لا يعتبر أنه صدوق أو ضعيف، لاسيما إذا لم يكن فيما يرويه منكر. ميزان الاعتدال (٢/ ١٨٧ ت٣٣٨٢).

مع أنهم قد يحكمون على تلك المرويات بالصحة أو الضعف أو يطلقون على الراوي حكماً معلقاً على ما اطلعوا عليه.

قال علي بن المديني: «عُتَي بن ضمرة السعدي: مجهول. سمع من أبي بن كعب (أحاديث) لا نحفظها إلا من طريق الحسن. وحديثه يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يعرف». وتهذيب التهذيب (٣/ ٥٥ ط. الرسالة).

فلم يحكم عليه مع أنه اطلع على حديثه، ورأى أنه يشبه حديث أهل الصدق، وأما العجلي، فقال: بصري ثقة، روى عنه الحسن ستة أحاديث ولم يرو عنه غيره. انظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٣٢٩).

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة إبراهيم بن عكاشة بن محصن: وجدت الحديث الذي رواه عن الثوري حديثاً منكراً، دل على أن الرجل غير صدوق. الجرح والتعديل (٢ / ١١٧)

قال الذهبي: إبراهيم بن عكاشة، عن الثوري. لا يعرف، والخبر منكر. وعنه كاتب الليث. ميزان الاعتدال (١/ ٤٩ت ١٥١).

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي: سألت أبي عنه، وعرضت عليه حديثه، فقال: لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة، كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب. الجرح والتعديل (٢/ ٤٠).

المسلك الثاني: من الأئمة من لا يرى ذلك، فتراه يوثق الراوي إذا وجد مروياته مستقيمة ولا نكارة فيها، ولو لم يكن له من الحديث إلا حديثاً واحداً.

قال العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً أو حديثاً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه.

ومنهم من يجاوز ذلك! فابن حبان قد يذكر في «الثقات» من يجد البخاري سماه في «تاريخه» من القدماء، وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه. ولكن ابن حبان يشدد -وربما تعنت- فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفاً مكثراً. والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما، يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد.

فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب: الأسقع بن الأسلع، والحكم بن عبد اللَّه البلوي، ووهب بن جابر الخيواني، وآخرون.

وممن وثقه النسائي: رافع بن إسحاق، وزهير بن الأقمر، وسعد بن

سمرة، وآخرون.

وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص حديثاً. ولا يُعرف الأسود وحنظلة إلا في تلك الرواية. فوثقهما ابن معين!

وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً. ولا يُعرف قدامة إلا في هذه الرواية، فوثقه ابن معين! مع أن الحديث غريب، وله علل أخرى. راجع سنن البيهقي (٣/ ٢٤»). انتهى المراد من كلام المعلمي. التنكيل (١/ ٦٦-٦٧).

وهذا قد يفعله بعضهم حتى مع معاصريه، كما قد حصل لإمام الجرح والتعديل يحيى بن معين.

قال المعلمي (١/ ٦٧): «وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً، أو ورد بغدادَ شيخٌ فسمع منه مجلساً، فرأى تلك الأحاديث مستقيمة، ثم سُئِلَ عن الشيخ وثَّقه! وقد يتفق أن يكون الشيخ دجَّالاً استقبل ابنَ معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك.

ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابنَ معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي، فقال: «ما كان به بأس» فحكى له أحاديث تُستنكر، فقال ابن معين: «فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذَّاب، وإلا فإني رأيتُ حديث الشيخ مستقيماً».

وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: «ثقة وقد كتبت عنه». وقد كذبه أحمد، وقال: «أحاديثه موضوعة»، وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة» اهـ. التنكيل (١/ ٦٧- ٦٨).

وهذا جعل العلامة المعلمي ينص على أن من لقيه ابن معين من الرواة وسمع منه ووثقه، وقد كذبه غيره، فإن توثيق ابن معين لا يزيده إلا وهناً، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعادة ابن معين في الرواة، الذين أدركهم: أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ؛ يسمع منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديثه مستقيمة؛ ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتقونه ويخافونه. فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمداً، ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بعد عنه خلط، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة، من وثقه ابن معين، وكذبه الأكثرون، أو طعنوا فيه طعناً شديداً؛ فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهناً؛ لدلالته على أنه كان يتعمد». انتهى كلام المعلمي.

انظر: حاشيته على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٣٠).

وقد يكون الأمر عكس ذلك بأن يكون الراوي ثقة فيطعن فيه لحديث واحد أنكر عليه، قال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهكذا يقع في التضعيف، ربما يُجَرِّح أحدُهم الراويَ لحديث واحد استنكَرَه، وقد يكون له عذر.

وَرَدَ ابنُ معين مصرَ، فدخل على عبد اللَّه بن الحَكَم، فسَمِعَه يقول: حدثني فلان وفلان وفلان، وعَدَّ جماعة روى عنهم قصة، فقال ابن معين: «حدَّثك بعضُ هؤلاء بجميعه، وبعضُهم ببعضه؟». فقال: «لا، حدثني جميعُهم بجميعه». فَرَاجَعَه، فأصرَّ، فقام يحيى، وقال للناس: «يكذب».

ويظهر لي أن عبد اللَّه إنما أراد أن كُلاًّ منهم حدَّثه ببعض القصة، فجَمَع ألفاظهم، وهي قصة في شأن عمر بن عبد العزيز، ليست بحديث، فظن يحيى أن مراده أن كُلاًّ منهم حدَّثه بالقصة بتمامها على وجهها في ذلك.

وقد أساء الساجي؛ إذِ اقتصر في ترجمة عبد اللَّه على قوله: «كذبه ابن معين».

وبلغ ابنَ معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوريَّ يُحَدِّث عن عبد الرزاق بحديث استنكَرَه يحيى، فقال: «مَن هذا الكذَّاب النيسابوري، الذي يُحَدِّث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟!». وكان أحمد بن الأزهر حاضراً، فقام، فقال: «هو ذا أنا»، فتبسم يحيى، وقال: «أما إنك لست بكذاب».

وقال ابن عمار في إبراهيم بن طَهْمَانَ: «ضعيف، مضطرب الحديث». فَبَلَغَ ذلك صالحَ بن محمد الحافظَ الملقبَ جَزَرَةَ، فقال: «ابن عمار.. مَن أين يعرف إبراهيم؟! إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجُمُعة، والغلطُ فيه من غير إبراهيم». اهـ كلام المعلمي. التنكيل (١/ ٦٨).

وممن يسلك المسلك الثاني: الإمام النسائي، فقد وثق جماعة من الرواة المقلين، ومن هؤلاء:

١- هانئ بن هانئ الهمداني الكوفي.

روى عن علي رضي الله عنه، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي، ولم يرو عنه غيره. قاله المزي.

وثقه النسائي. وقد حكم عليه بالجهالة ابن المديني والشافعي. قال ابن المديني: مجهول. وقال حرملة عن الشافعي: هانئ بن هانئ لا يعرف. وأهل العلم بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله. وقال البيهقي: هانئ بن هانئ ليس بالمعروف جداً. السنن الكبرى (١٠ / ٢٢٦). وقال الحافظ ابن حجر: مستور.

٢- أبو كثير الزبيدي زهير بن الأقمر.

روى عن علي والحسن بن علي وعبد اللَّه بن عمر وعبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهم. قال الذهبي: ما حدث عنه سوى عبد اللَّه بن الحارث الزبيدي، وثقه

العجلي والنسائي . ميزان الاعتدال (٤ / ٥٦٥ ت ١٠٥٣٧). وقال الحافظ ابن حجر : مقبول .

٣- بشير بن سلام ،وقيل : ابن سلمان الأنصاري المدني .

روى عن جابر حديثا في الصلاة .

قال الذهبي : لا يدرى من هو ، لكن قال النسائي : ليس به بأس . **قلت** : لا يعرف إلا في هذا الخبر . اهـ. انظر ميزان الاعتدال (١ / ٣٢٩ ت ١٢٣٨)

٤- عفيف بن عمرو السهمي .

روى عن رجل من بني أسد بن خزيمة ، عن أبي أيوب الأنصاري في الرجل يصلي الصلاة في منزله ثم يأتي المسجد فيصلي معهم . أخرجه أبو داود .

وروى عنه : بكير بن عبد اللَّه الأشج

وثقه النسائي . قال عبد اللَّه بن أحمد : سألت أبي عن شيخ روى عنه مالك : عفيف بن عمرو . قال أبي : شيخ قديم عفيف . اهـ. انظر : العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١٩٢رقم ٤٨٢٩) .

وهذا يدل على أن أحمد لم يعرفه .

قال الذهبي : لا يدرى من هو . الميزان (٣ / ٨٤ ت ٥٦٨١) . وقال ابن حجر : مقبول . التقريب (ت ٤٦٢٨) .

٥- خشف بن مالك الطائي الكوفي .

روى عن أبيه وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم وعنه : زيد بن جبير الحبشي . قال النسائي ثقة . قال الداقطني : مجهول . وكأن الحافظين الذهبي وابن حجر

لم يعتبرا توثيق النسائي توثيقا معتمداً. فقال الذهبي: وثق. وهذه عبارة يطلقها الذهبي على من وثق توثيقاً غير معتبر.

وأما ابن حجر فعزا التوثيق للنسائي، فقال في التقريب: وثقه النسائي. (ت١٧١٤) مخالفاً عادته في إصدار الحكم من قبل نفسه.

٦- عمران بن نافع.

روى عن حفص بن عبيد اللَّه بن أنس بن مالك. روى عنه: بكير بن عبد اللَّه بن الأشج. قال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي: لا يعرف... لكن وثقه النسائي.

وقال ابن حجر: مقبول.

فتبين من هذا أن النسائي وثق رواة لم تكن لهم من الروايات إلا العدد القليل ولم يرو عنهم إلا الواحد والاثنان، مما يجعلهم في عداد المجاهيل، قال الزيلعي -بعد أن ذكر ارتفاع جهالة ابن عبد اللَّه بن مغفل برواية ثلاثة عنه للحديث-: «والنسائي وابن حبان وغيرهما يحتجون بمثل هؤلاء مع أنهم ليسوا مشهورين بالرواية، ولم يرو واحد منهم حديثاً منكراً، ليس له شاهد ولا متابع حتى يجرح بسببه، وإنما رووا ما رواه غيرهم من الثقات». نصب الراية (١/ ٣٣٣).

وتبين -أيضاً- أن توثيقات النسائي لهذا الجنس من الرواة ليست معتمدة عند الحافظين الذهبي وابن حجر في الأعم الأغلب، فابن حجر كما عرضنا يطلق على هؤلاء تارة مقبول، وهو من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وهو لين الحديث عنده إلا إذا توبع.

وتارة يطلق عليهم مستور، وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق،

وهذا يسميه -أيضاً- مجهول الحال. انظر: تقريب التهذيب (ص١٤)

وأما الذهبي فقد كان يقول عن هؤلاء «وثق». وهي عبارة يطلقها في حق من وثق توثيقاً غير معتبر.

والخلاصة فتوثيق النسائي لهذا الجنس من الرواة لا يخرجهم عن الجهالة، وهذا جعل بعض العلماء ينسبه للتساهل في توثيق المجاهيل، وصنيعه هذا لا يغض من مكانة ومنزلة النسائي في هذا الفن، فهو إمامه الكبير، وقد وافقه عليه غير واحد من علماء الفن، ولا إشكال فيه لأنه حكم على راو مقل من خلال مروياته، فهو حكم باستقامة مرويات ذلك الراوي التي اطلع عليها الإمام الناقد، وهو لا يعدو أن يكون من جنس الكلام على حديث معين في إسناده ذلك الراوي -لقلة مروياته-، لا حكما عاماً تتبع فيه حديث الراوي ودرسه فأعطاه تلك المنزلة.

وبالتالي فلا ينبغي جعل ذلك الحكم عاماً في كل حديث نقف عليه؛ لعدم معرفتنا بالروايات التي اطلع عليه ذلك الناقد.

وهذا لا إشكال فيه، وإنما الإشكال فيما وقع فيه بعض المعاصرين إذ جعلوا هذا التوثيق كتوثيق الراوي المكثر الذي اطلع الأئمة على العدد الكثير من مروياته حتى غلب على الظن توثيقه، فعمموا هذا التوثيق في كل حديث رواه ذلك الراوي الموثق ولو لم يتابع عليه. ولم يدركوا الفرق بينهما، فالراوي المكثر الذي وثق يصحح حديثه مالم يأت بما هو منكر، وأما الراوي المقل فلا يكفي لتصحح مرويه عدم النكارة بل لابد من المتابعة. والله أعلم.

وعبد الرحمن بن سعد من هؤلاء الرواة فليس له سوى حديث واحد في الكتب الستة ومسند أحمد، فتوثيق النسائي له لا يخرجه عن الجهالة، وقد

يكون لحديث ابن عمر في الصلاة على الراحلة، الذي توبع عليه، وإن وجد غيره من المرفوعات التي لم نقف عليها، وأما الموقوفات كخبر ابن عمر الذي نحن بصدد الكلام عليه، فهم يتساهلون فيها.

على أن الخبر لا نكارة فيه، وليس فيه ما ادعاه القبوري من الدلالة على جواز الاستغاثة بغير اللَّه تعالى. وإنما هو جارٍ على عادة العرب من اعتقادهم أن ذكر الحبيب يزيل خدر الرجل، كما هو ظاهر في أشعارهم في هذا الباب.

والخلاصة فعبد الرحمن بن سعد فيه جهالة، ولذا ابن حجر خالف عادته في الحكم على الرواة من كلامه في كتابه التقريب، فقال عنه: وثقه النسائي. كما فعل في ترجمة خشف بن مالك. والذي فيه جهالة.

العلة الثانية: تدليس أبي إسحاق السبيعي.

وقد وصفه به غير واحد، ولعل مرادهم الإرسال، فقد روى عن جملة من الرواة لم يسمع منهم، كما هو مذكور في ترجمته.

وقد كان بعض الأئمة لا يأخذ عنه ما رواه عمن هو أصغر منه لتدليسه في حديثهم.

قال علي بن المديني في (العلل): قال شعبة: سمعت أبا إسحاق يحدث عن الحارث بن الأزمع بحديث، فقلت له: سمعت منه؟ فقال: حدثني به مجالد عن الشعبي. قال شعبة: وكان أبو إسحاق إذا أخبرني عن رجل، قلت له: هذا أكبر منك؟ فإن قال: نعم. علمت أنه لقي، وإن قال: أنا أكبر منه تركته. تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٦).

قلت: وعبد الرحمن بن سعد لا أستبعد أن يكون أصغر منه، فقد ذكروه في طبقته، فاللَّه أعلم.

أما لو رجحنا رواية شعبة، فإنها ضعيفة؛ لإبهام شيخ السبيعي.

وكذا لو رجحنا رواية إسرائيل، كما فعل الإمام البخاري في حديث «لا نكاح إلا بولي» وقدمه على شعبة والثوري، فإن السند ضعيف؛ لجهالة شيخ السبيعي: الهيثم بن حنش. ترجم له البخاري في تاريخه (٨/ ٢١٣ ت ٢٧٥٧) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩ / ٧٩) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد نص على جهالته الخطيب البغدادي، قال -عند الكلام على حد المجهول-: «المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل.... الهيثم بن حنش». الكفاية في علم الرواية (ص٨٨).

أما أبوبكر بن عياش فهو دون هؤلاء بمراحل، وإن كان ثقة إلا أن حديثه عن أبي إسحاق تكلم فيه الحفاظ. قال أحمد: «أبوبكر [يعني: ابن عياش] يضطرب في حديث هؤلاء الصغار، فأما حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه: عن أبي حصين وعاصم. وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق. أو نحو ذا». المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٧٢ ط. مكتبة الدار بالمدينة المنورة) ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٣٧٩).

ولذا لا يمكن ترجيح هذه الطريق، ومع هذا ففي السند شيخ السبيعي أبو سعيد، وقد يكون هو ابن رافع، وهو مجهول، قال ابن حجر: مقبول. التقريب (ص٥٦٦ ت ٨١٢١).

وبهذا يتبين أن ترجيح وجه من أوجه الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي لا يفيد الخبر قوة.

والخلاصة فالخبر مضطرب لاختلاف أصحاب السبيعي الكبار المقدمين فيه في رواية هذا الخبر عنه. والله أعلم.

الخبر السادس

قول صفية رضي الله عنها عمة رسول اللَّه ﷺ، فإنها رثته بعد وفاته ﷺ بأبيات فيها قولها:

ألا يا رسول اللَّه أنت رجاؤنا وكنت بنا براً ولم تك جافياً.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٣٢٠)، قال: حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني، حدثني أبي، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، قال: قالت صفية بن عبد المطلب ترثي رسول اللَّه ﷺ:

لهف نفسي وبت كالمسلوب (أرقب) الليل فعلة المحروبِ
من هموم وحسرة (أرقتني) ليت أني سقيتها بشعوبِ
حين قالوا إن الرسول قَدَ أمسى وافقته مَنيةُ المكتوبِ
حِين جئنا لبيت آل محمد فأشاب القذال مني مشيبِ
حين رَيْنَا بيوته موحشات ليس فيهن بعدُ عيشُ غريبِ
فعلاني لذاك حزن طويل خالط القلب فهو (كالمرعوبِ)

وقالت -أيضاً-:

ألا يا رسول اللَّه كنت رجاءنا وكنت بنا براً ولم تك جافيَا
وكان بنا براً رحيماً نبينا ليبك عليك اليوم من كان باكيَا
لعمري ما أبكي النبي لموته ولكن لهرج كان بعدك آتيا
كأن على قلبي لفقد محمد ومن حبه من بعد ذاك المكاويَا
أفاطم صلى اللَّه رب محمد على جدث أمسى بيثرب ثاويَا
أرى حَسَناً أَيْتَمْتَهُ وَتَرَكْتَهُ يُبَكِّي ويدعو جده اليوم نائيا

فدى لرسول اللّه أمي وخالتي وعمي ونفسي قصره وعياليَا
صبرت وبلغت الرسالة صادقاً ومت صليب الدين أبلج صافيَا
فلو أن رب العرش أبقاك بيننا سعدنا ولكن أمره كان ماضيَا
عليك من اللّه السلام تحية وأدخلت جنات من العدن راضيا

وهذا إسناد ضعيف لعلتين:

العلة الأولى: ضعف عبد اللّه بن لهيعة.

والتحقيق أن حديثه أول أمره وآخره سواء، نعم رواية ابن وهب والمقرئ والقدماء أجود من غيرهم. وهذا مذهب جمهور النقاد.

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه. الجرح والتعديل (٥ / ١٤٧).

العلة الثانية: الانقطاع بين عروة وجدته.

ومنه يعلم أن قول الهيثمي: «رواه الطبراني، وإسناده حسن» ليس بحسن!

قال شيخنا ومجيزنا العلامة إسماعيل الأنصاري -تعليقا على قول الطبراني-: «أنَّى له الحُسْنُ، وعروة ولد بعد وفاة الرسول ﷺ بتسع عشرة سنة؟! فإنه ولد سنة (٢٩هـ) كما في التهذيب ونحوه، فإذا كانت روايته عن أبيه مرسلة، فكيف روايته عن أم أبيه في قصة وفاة رسول اللّه ﷺ التي ولد بعدها بتسع عشرة سنة؟! فهي رواية منقطعة مرسلة» اهـ. من هامش صيانة الإنسان (ص ٢٨١).

وقال الشيخ محمد نسيب الرفاعي: «هذا الخبر في سنده عروة بن الزبير، فقد ولد سنة (٢٩هـ) كما في التهذيب ونحوه، أي بعد وفاته ﷺ بتسع عشرة سنة، ولما كانت مرثية صفية عقب وفاته ﷺ، فتكون ولادته بعد القصيدة بتسع عشرة سنة، وصفية رضي الله عنها ماتت سنة (٢٠هـ) أي قبل ولادة عروة بتسع سنين؛ ولهذا فإن عروة لم يدرك جدته صفية، وإن روايته عن أبيه الزبير مرسلة، فكيف عن أم أبيه، فإنها -أيضاً- منقطعة مرسلة». التوصل إلى حقيقة التوسل (ص ٣٣٢).

والخلاصة أن هذا الخبر لا يثبت بهذا السند للعلتين المذكورتين.

وجاء بإسناد آخر: أنه لما قبض رسول اللَّه ﷺ خرجت صفية تلتمع بردائها، وهي تقول:

قد كان بعدك أنباء وهنبثة: لو كنت شاهدها لم يكثر الخطب.

ولم يذكر غيره.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٣٢١ برقم ٨٠٧)، قال: حدثنا محمد بن عبد اللَّه الحضرمي، ثنا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، ثنا حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: لما قبض رسول اللَّه ﷺ. . . فذكره.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح إلا أن محمداً لم يدرك صفية». مجمع الزوائد (٩/ ٣٩).

قلت: مولد الباقر قرابة الستين، قال ابن البُرقي: كان مولده سنة ست وخمسين. ووفاة عمته صفية سنة عشرين. قاله الذهبي. انظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٢٧١).

فتبين أن بينهما ما يزيد على خمس وثلاثين سنة .

فإن قيل : إن هذين الإسنادين يوجبان أن للمرثية أصلاً .

قلت : لو سلمنا بهذا ، فإن ثبوت كل بيت معين للمرثية يحتاج إلى إسناد صحيح ، لا سيما مع اختلاف المنقول من الأبيات ، وقد ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة صفية أبياتاً أخرى -غير المذكورة سابقاً- فقال : وهي القائلة تندب رسول اللّه ﷺ :

عين جودي بدمعة وسهودِ ... واندبي خير هالك مفقودِ
واندبي المصطفى بحزن شديد ... خالط القلب فهو كالمعمودِ
كدت أقضي الحياة لما أتاه ... قدر خط في كتاب مجيدِ
فلقد كان بالعباد رؤوفاً ... ولهم رحمة وخير رشيدِ
رضي اللّه عنه حيا وميتاً ... وجزاه الجنان يوم الخلودِ

فهذا مما أورد لصفية فاللّه أعلم بصحته اهـ .

قلت : وهذه عبارة تدل على ارتيابه في الثبوت وعدم الجزم بالصحة ، واللّه أعلم .

* * *

الخبر السابع

ما رواه أبو صالح عن مالك الدار، قال -وكان خازن عمر على الطعام- قال: «أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، استسق لأمتك، فإنهم قد هلكوا، فأتي الرجل في المنام، فقيل له: ائت عمر فأقرئه السلام، وأخبره أنكم مسقيون، وقل له عليك الكيس، عليك الكيس. فأتى عمر فأخبره، فبكى عمر، ثم قال: يا رب، لا آلو إلا ما عجزت عنه».

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٣٥٦ برقم ٣٢٠٠٢).

وأخرجه البخاري في تاريخه (٧/ ٣٠٤) -ومن طريق ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٦ / ٤٨٩)- عن شيخه علي بن المديني مقتصراً على قول عمر: «يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه».

وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ والمعرفة (٤/ ٨٠) ح ١٨١٨، قال: حدثنا أبي.

وأخرجه الخليلي في الإرشاد (١/ ٣١٣)، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا أبو خيثمة.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٧/ ٧٣)، قال: أخبرنا أبو نصر بن قتادة وأبو بكر الفارسي، قالا: أخبرنا أبو عمرو بن مطر، أخبرنا [إبراهيم] بن علي الذهلي، أخبرنا يحيى.

أربعتهم -أعني ابن أبي شيبة وابن المديني وأبو خيثمة ويحيى بن يحيى- عن أبي معاوية محمد بن خازم، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن مالك الدار.

وهذا معلول سنداً ومتناً .

فأما علته من جهة السند ، فقد أُعِلَّ هذا الأثر بأكثر من علة :

أولها : جهالة حال مالك الدار في الرواية .

اختلف النقاد في حال مالك على قولين :

القول الأول : قول من ذهب إلى تجهيله . وهو قول المنذري والهيثمي .

قال المنذري : «ومالك الدار لا أعرفه» . الترغيب والترهيب (٢ / ٥٥) .

وقال الهيثمي : «ومالك الدار لم أعرفه» . مجمع الزوائد (٣/ ١٢٥) .

القول الثاني : قول من وثقه .

قال الخليلي : «تابعي قديم ، متفق عليه ، أثنى عليه التابعون وليس بكثير الرواية» . الإرشاد (١/ ٣١٣) .

وهو ظاهر صنيع ابن كثير فقد حكم على الأثر بأن «إسناده صحيح» . البداية والنهاية (١٠ / ٧٤ ط . التركي) .

والراجح أنه عدل في دينه وأمانته ، وأما حديثه وروايته فليس له من الرواية قَدْرٌ يُمَكِّنُ الحفاظ من الكشف عن مدى ضبطه ودرجة حديثه ، وبينهما فرق مقرر عند الأئمة .

أخرج مسلم في مقدمة الصحيح (١/ ١٥)، قال : حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا الأصمعي ، عن ابن أبي الزناد ، عن أبيه -عبد اللّه بن ذكوان- قال : «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم الحديث ، يقال : ليس من أهله» . وهذا إسناد حسن .

وقال الإمام مالك : «أدركت في هذا المسجد سبعين شيخاً كل له فضل

وصلاح ودين، ولو ائتمن أحدهم على بيت مال؛ لأدى فيه الأمانة، يقول: أحدهم: حدثني أبي، عن جدي، عن رسول اللَّه ﷺ ما نأخذ من أحدهم شيئاً».

والعمدة في هذا الباب مرويات الراوي، وعرضها ومقارنتها بمرويات غيره، قال ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة -ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب- والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، واللَّه أعلم». [المقدمة ص٧٢].

ومالك الدار ليس له رواية ولم يكن من أهلها، ولذا لم يذكر حاله أئمة الجرح والتعديل، الذين لا هَمَّ لهم إلا بيان حال الرواة، كابن المديني وابن معين مع أنهما قد عرفا عينه، كما في عباراتهم.

قال ابن المديني: «كان مالك الدار خازناً لعمر».

وذكره ابن معين في تابعي أهل المدينة، وقال: «مالك الدار مولى عمر بن الخطاب». تاريخ دمشق (٥٦ / ٤٩٢).

وأقوى من صنيعهما صنيع ابن سعد، فقد ذكره في الطبقة الأولى من تابعي المدينة، وقال: «مالك الدار مولى عمر بن الخطاب، وقد انتموا إلى جبلان من حمير، وروى مالك الدار عن أبي بكر الصديق وعمر -رحمهما اللَّه-، روى عنه أبو صالح السمان، وكان معروفاً». الطبقات الكبرى (٧ / ١٢).

قلت: قوله «كان معروفاً» لا تفيد توثيقاً، وتعني عند ابن سعد المعرفة المجردة والتي لا تقتضي التوثيق أو التضعيف، ولذا تراه يجمع بينها وبين

التوثيق -تارة- فيقول: كان ثقة معروفا. كما قال عن حجر بن عدي (٨ / ٣٤٠- ط. الخانجي)، وتارة يجمعها مع التضعيف، فيقول: كان معروفاً، وليس بذلك. كما قال عن هبيرة بن يريم (٨ / ٢٩١). وأطلقها -تارة- على من لم يكن معروفا بالعلم. كما قال عن زياد بن أبي سفيان: لم يكن من القراء ولا الفقهاء، ولكنه كان معروفاً، وكان كاتباً لأبي موسى الأشعري. (٩ / ٩٨).

فغاية ما تفيد هذه الكلمة عند ابن سعد الشهرة دون اعتبار جرح أو تعديل.

يؤكد هذا: أنه أطلقها في حق من كان معروفا بوضع الحديث. كما قال عن أبي جعفر المدائني، عبد اللَّه بن المسور بن محمد بن جعفر بن أبي طالب: كان معروفا قليل الحديث. (٩/ ٣٢١). والمدائني هذا قال عنه أحمد: أحاديث عبد اللَّه بن المسور مناكير كأنها موضوعة يضرب على أحاديثه. الجرح والتعديل (٥/ ١٦٩). وقال البخاري: يضع الحديث. الضعفاء الصغير (١/ ٦٧). وقال الجوزجاني: أحاديثه موضوعة. انظر: لسان الميزان (٣/ ٣٦٠).

كما أطلقها في حق صلة بن سليمان، فقال: «كان معروفا» (٩/ ٣١٧). وقد قال عنه ابن معين: كان كذابا. وقال البخاري: ليس بذلك القوي. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، أحاديثه عن أشعث منكرة، روى عنه حمدون بن عبد اللَّه الواسطي. قال الذهبي: تركوا حديثه.

انظر -للمزيد-: منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات لمحمد بن أحمد الأزوري (ص ٣١٧/ ٣٥٩).

فالراجح ما ذكرت، وهو قول وسط بين قول من صحح حديثه وقول من

جهله، والدلائل تدل عليه.

وأما احتجاج بعض القبورية بقول الخليلي، وهو أحد مسالكهم -في توثيق مالك الدار- فيجاب عنه بأنه لا يخالف ما رجحنا في حال مالك الدار؛ فإن قول الخليلي «متفق عليه»، يعني به إثبات عدالة الراوي، قال ابن حجر -في ترجمة عباس بن محمد الدوري-: «قال الخليلي في الإرشاد: متفق عليه. يعني: على عدالته، وإلا فالشيخان لم يخرج له واحد منهما». التهذيب (٢/ ٢٩٤).

فيدخل فيه جميع مراتب التعديل ابتداءً من رفع الجهالة وإثبات العدالة إذا لم يتكلم في حفظه، وصعوداً إلى أعلى مراتب الضبط والإتقان، ولذا ترى الخليلي -غالباً- يقرنها بألفاظ أخرى، كما صنع في ترجمة معن بن عيسى القزاز، قال: «متفق عليه، مخرج، رضي الشافعي روايته». (١/ ٢٢٧)، وقال -عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون-: «ثقة في روايته، متفق عليه» (١/ ٢٨٦)، وقال -عن عبيد اللّٰه بن عمر بن حفص-: «حافظ متقن، ثقة، متفق عليه» (١/ ٢٩٣)، وقال -عن سفيان بن عيينة-: «إمام متفق عليه بلا مدافعة» (١/ ٣٥٤)، وقال -عن عبد اللّٰه بن عبد الحكم المصري-: «ثقة كبير متفق عليه» (١/ ٤٢٦)، وقال -عن هشام بن عبد الملك الطيالسي-: «متفق عليه في الصحة» (٢/ ٥١٣)، وقال -عن الضحاك بن مخلد-: «إمام متفق عليه زهداً وعلماً وديانةً وإتقاناً» (٢/ ٥١٩)، وقال -عن وكيع بن الجراح-: «ثقة، إمام، متفق عليه» (٢/ ٥٧٠)، وقال -عن إبراهيم بن عرعر-: «حافظ كبير، ثقة متفق عليه» (٢/ ٥٩١)، وقال -عن أبي بكر بن أبي داود-: «الحافظ الإمام ببغداد في وقته، عالم، متفق عليه» (٢/ ٦١٠)، وقال -عن أبي حفص عمر بن سهل-: «عالم، متفق

عليه، وكانت له معرفة كبيرة، وديانة، كتب عنه العلماء، وكان صاحب سنة، وعبادة، وهو متفق عليه في روايته وكلامه وعلمه» (٢/ ٦٢٨).

وعلى هذا فإطلاقها مجردة يحتمل أنه أراد بها التوثيق، كما قال -عن عيسى بن محمد الوسقندي-: «متفق عليه . . . . ، وابنه: أبو حاتم محمد بن عيسى بن محمد الوسقندي ثقة كأبيه» (٢/ ٦٨٨ت٤٥٤، ٤٥٥).

ويحتمل أنه أراد بها العدالة دون التعرض لضبط الراوي، كما في ترجمة مالك الدار، ويدل على هذا أمران:

الأول: قوله: «أثنى عليه التابعون». فإن أراد التوثيق في الضبط، فأين هؤلاء المثنون؟!

وإن أراد به العدالة والديانة، فيمكن أن يكون له وجه.

وإلا فإن هذا يكون من أوهامه وأغلاطه التي أشار لها الذهبي، فقد قال في ترجمة الخليلي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٦): «وكان ثقة حافظاً عارفاً بالرجال والعلل، كبير الشأن، وله غلطات في إرشاده». وقال -في موضع آخر-: «وللخليلي أوهام كثيرة في كتابه، كأنه أملاه من حفظه» (١٣/ ٣٧٧).

الثاني: قوله: «وليس بكثير الرواية» وهي الميزان في الحكم عليه، وقد سعى المتحمسون لتصحيح الحديث عند احتجاجهم بقول الخليلي على إهمال هذا الجزء من كلامه سعياً في التعمية، ومبالغة في الإيهام!!

وبهذا يتبين بطلان هذا المسلك.

ولهم مسلك آخر، وهو أن مالكاً له إدراك، فهو مختلف في صحبته، وكل مختلف في صحبته فهو ثقة على الأقل. وهذ مسلكٌ نَصَّ التهانوي عليه

في قواعده، وجعله قاعدة.

وحجته: أن ابن حجر قال في ترجمة (نيار بن مكرم الأسلمي) من التهذيب: ذكره ابن حبان في الصحابة، وفي ثقات التابعين -أيضاً-، وهذه عادته فيمن اختلف في صحبته اهـ. قلت -القائل التهانوي-: «فكل من اختلف في صحبته لا أقل من أن يكون تابعيّاً ثقة» اهـ. انظر: قواعد في علوم الحديث (ص٣٥٢).

فظهر -مما تقدم- أن هذه القاعدة مبنية على مقدمتين، الأولى: أن كل من له إدراك، فهو مختلف في صحبته. والثانية: أن من اختلف في صحبته فلا أقل من أن يكون تابعيّاً ثقةً.

وهاتان المقدمتان منقوضتان.

فالأولى بنص العلماء المحققين كابن حجر منقوضة، فقد قال: «القسم الثالث: فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث، وإن كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب معرفة الصحابة، فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا لمقاربتهم لتلك الطبقة لا أنهم من أهلها.

وممن أفصح بذلك ابن عبد البر وقبله أبو حفص بن شاهين، فاعتذر عن إخراجه ترجمة النجاشي بأنه صدق النبي ﷺ في حياته وغير ذلك، ولو كان من هذا سبيله يدخل عنده في الصحابة ما احتاج إلى اعتذار. وغلط من جزم في نقله عن ابن عبد البر بأنه يقول بأنهم صحابة بل مراد ابن عبد البر بذكرهم واضح في مقدمة كتابه بنحو مما قررناه، وأحاديث هؤلاء عن النبي ﷺ مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث، وقد صرح ابن عبد البر نفسه بذلك

في التمهيد وغيره من كتبه». (الإصابة ١/ ٦).

وأما المقدمة الثانية فمنقوضة بأن حجتها قاصرة عن الدعوى، فالدعوى عامة والحجة خاصة بابن حبان، وابن حبان قد عرف بتساهله في توثيق المجاهيل!

وبهذا يتبين قوة هذه العلة وتأثيرها في صحة الحديث.

المسلك الثالث: احتجاجهم بسكوت البخاري عن مالك الدار، وزعموا أن سكوت البخاري عمن لم يجرح، ولم يأت بمتن منكر يعد توثيقاً.

وربما احتج بعضهم بالنص الذي نقله ابن يربوع الإشبيلي (ت ٥٢٢هـ) عن البخاري من تاريخه، وقد ذكره المزي في آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق، فقال: «قال الحافظ أبو محمد عبد اللَّه بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي: بَيَّن مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري فلم ينبه من أمره على شيء، فدل أنه عنده على الاحتمال؛ لأنه قد قال في (التاريخ): كل من لم أبين فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل» تهذيب الكمال (١٨/ ٢٦٥).

وهذا النص لا يوجد في مطبوعات التاريخ للبخاري بل لا يوجد في النسخ التي بين يدي المزي، فقد يكون في النسخ المتداولة عند المغاربة، وقد ذكر ابن خير الإشبيلي ثلاثة طرق للمغاربة عن البخاري. انظر: الفهرسة لابن خير (ص١٧٣-١٧٤).

ولم يقع لمحققي المطبوع من هذه الطرق سوى رواية واحدة، وهي رواية أبي الحسن محمد بن سهل المقرئ. انظر: التاريخ الكبير (١/ ١٠) و(٢/ ٣٩٩) وخاتمة التاريخ الكبير (٨/ ٤٥٦).

فقد يكون هذا النص في إحدى الروايتين الأخريين.

وهذا النص يحتمل أحد ثلاثة أوجه، وقد قال بكل واحد منها مجموعة من الباحثين المعاصرين:

أولها: أن من لم يبين حكمه، فهذا على الاحتمال، فقد يكون ضعيفا أو صدوقا أو ثقة، وأما ما قلت: فيه نظر، فهذا رأيي فيه واضح، فلا يحتمل قولا آخر، بخلاف ما لم أبين جرحه، فهذا يحتمل أن يكون ثقة أو صدوقا أو ضعيفا.

ثانيها: أن المراد بـ(الاحتمال) الاعتبار بحديثه، فهو مقبول في الشواهد والمتابعات، وأما من قلت: فيه نظر، فهذا لا يقبل.

وعلى هذا فإن هذا النص بمعنى قول أبي داود السجستاني: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض». الرسالة لأهل مكة في وصف السنن (ص ٢٧-٢٨).

ثالثها: أن المراد مَنْ لم يبين جرحه، فهو على الاحتجاج، ومن قال: فيه نظر، فلا يحتج به.

وعلى الفهم الثالث يحتج بالنص من يرى أن سكوت البخاري توثيق للراوي، وهو أضعف هذه الأوجه، وعلى الوجهين الأولين لا حجة في هذا النص على القاعدة المذكورة، وأرجحها الثاني-والله أعلم-؛ لأمرين:

الأمر الأول: أن (الاحتمال) استعمله البخاري في حق رواة ترجم لهم في كتاب (الضعفاء الصغير).

وهذا يدل على أن من سكت عنهم البخاري فيهم من هو ضعيف الحفظ،

ومن هؤلاء الرواة:

- عبد اللَّه بن أبي لبيد المدني، قال: «وهو محتمل». (ص ٦٩ ت١٨٩).

- عبد الملك بن أعين، قال: «وكان شيعياً.... يحتمل في الحديث». (ص ٧٦ت ٢١٧).

- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، قال: «ليس بقوي عندهم..... وهو محتمل». (ص ٨٠ ت ٢٣٣).

- محل بن محرز الضبي: «قال يحيى القطان: لم يكن بذاك...... قال ابن عيينة: لم يكن بالحافظ. وهو محتمل». (ص ١١٧ ت ٣٧٠).

فإطلاقها على رواة ترجم لهم في كتابه (الضعفاء) يدل على أنها صيغة جرح، وإن لم تكن صيغة إهدار إلا أنها تدل على أن في حفظهم ضعف.

يؤكد هذا:

قول البخاري في عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد اللَّه المدني: «وليس هو ممن يعتد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وكان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض». القراءة خلف الإمام (ص٣٨-٣٩).

ومما تقدم يعلم أن البخاري يستعمل هذه اللفظة في حق من في حفظه كلام، ومنه يعلم عدم صلاحية الاحتجاج بالنص المذكور على القاعدة، بل يدل على خلافها، وأن من سكت عنهم البخاري، فيهم من هو متكلم فيه.

فكيف إذا انضاف إلى هذا:

الأمر الثاني: ما اشتهر عند غير واحد من المحققين بأن قول البخاري «فيه نظر». تفيد شدة الضعف.

قال الذهبي: «وكذا عادته إذا قال: فيه نظر، بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة. فهو عنده أسوَأُ حالاً من الضعيف». الموقظة (ص٨٣).

وقال في موضع آخر -عن البخاري-: «وقل أن يقول: فلان كذاب أو كان يضع الحديث. حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ. وهذا معنى قوله: لا يحاسبني اللَّه أني اغتبت أحدا ً وهذا هو واللَّه غاية الورع». سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤١).

وقال نحو هذا في غير موضع من كتاب الميزان، ففي ترجمة عبد اللَّه بن داود الواسطي، قال: «وقد قال البخاري فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً». (٢/ ٤١٦ت ٤٢٩٤). وقال في ترجمة عثمان بن فائد: «قلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم» (٣/ ٥٢ ت ٥٥٥٢).

وقال ابن كثير: «ومن ذلك: أن البخاري إذا قال في الرجل: سكتوا عنه، أو فيه نظر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك». اختصار علوم الحديث (ص١٠١- مع الباعث الحثيث).

وهذا رأي ابن حجر -في أحد قوليه-، فقد قال في هدى الساري: «وللبخاري في كلامه على الرجال توق زائد وتحرٍّ بليغ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه. ونحو هذا، وقل أن يقول: كذاب أو وضاع، وإنما يقول: كذبه فلان، رماه فلان. يعني: بالكذاب». (ص ٤٨٠).

وقال السخاوي: «أوفيه نظر وفلان سكتوا عنه، وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده وأرداها». فتح المغيث (٢/ ٢٩٠-٢٩١ ط. مكتبة دار المنهاج).

وقال المعلمي: «وكلمة: فيه نظر، معدودة من أشد الجرح في اصطلاح البخاري» التنكيل (١/ ٢٧٨).

فإذا كان من (فيه نظر) وهو شديد الضعف لا يحتمل، فإن من يحتمل كل من كان دون ذلك، فدخل فيه الضعيف سيئ الحفظ.

فتبين مما تقدم بطلان المسلك الثالث في تقوية مالك الدار. والله أعلم.

فإن قيل: إن عدالة مالك الظاهرة ثابتة، وإن لم تثبت عدالته الباطنة، وهو ما يعرف بـ (المستور)، وحديثه عند المحدثين مقبول. **وهذا مسلك رابع للحريصين على دفع هذه العلة.**

والجواب من وجهين:

الأول: أن قبول حديث المستور محل خلاف بين العلماء.

الثاني: أن القول بقبوله مشروط بألا يأتي بما هو منكر.

قال الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ. وإذا كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك.

وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم، فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به». ديوان الضعفاء والمتروكين (ص٣٧٤).

قلت: وهذا الخبر فيه نكارة، وسيأتي ذكر وجوه نكارته[1].

(١) انظر (ص ١٣٧) من هذا الكتاب.

العلة الثانية: الإرسال (عدم سماع مالك الدار من عمر رضي الله عنه هذه القصة).

لم يقع في السند التصريح بسماع مالك الدار القصة من عمر رضي الله عنه، ولا يخلو الأمر من حالة من إحدى ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أنه سمع القصة من عمر رضي الله عنه.

الحالة الثانية: أنه لم يسمع القصة من عمر رضي الله عنه، وإنما سمع القصة من صاحب الرؤية.

الحالة الثالثة: أنه لم يسمع القصة حتى من صاحب الرؤية.

وقد بَيَّن الحافظ الخليلي أن مالكاً لم يسمع من عمر رضي الله عنه، فقد قال: «يقال: إن أبا صالح سمع مالك الدار هذا الحديث، والباقون أرسلوه». الإرشاد (١/ ٣١٦).

قلت: لم يبين الخليلي ممن سمع مالك الدار، هل سمع من عمر أم من صاحب الرؤية؟ ظاهر كلام الخليلي الحالة الثالثة، وهو أنه لم يسمع القصة حتى من صاحب الرؤية، وعلى هذا:

فالعلة الثالثة، هي: جهالة الراوي صاحب القصة.

وقد أجاب المخالفون بأن صاحب الرؤية بلال بن الحارث، وهو صحابي.

وحجتهم: ما رواه الطبري وابن الجوزي من طريق سيف بن عمر، عن سهل بن يوسف السلمي، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، أن بلال بن الحارث المزني أقبل. فاستأذن على عمر، فقال: أنا رسولُ رسولِ اللَّه ﷺ إليك، يقول لك رسول اللَّه ﷺ: «**لقد عهدتك كيسا، وما زلت على ذلك،**

فما شأنك؟ . . .». فذكره.

وسيأتي ذكره كاملاً[1].

ويغنينا عن البحث في السند أن سيف بن عمر مجمع على ضعفه بل قد اتهمه غير واحد من الحفاظ.

قال أبو حاتم: «متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي».

وقال البرقاني: «متروك».

وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات». وقال -أيضاً-: «كان سيف يضع الحديث، وكان قد اتهم بالزندقة». المجروحين (١/ ٣٤١-٣٤٢).

وقال الذهبي: «له تواليف، متروك باتفاق». المغني في الضعفاء، (١/ ٢٩٢ ت ٢٧١٦).

وقال ابن حجر: «ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ». تقريب التهذيب (ت ٢٧٢٤ ط. عوامة).

قلت: مراده بعمدة في التاريخ، أي: أنه عارفٌ وحافظٌ للسير والمغازي والحوادث وأيام الناس ومُعْتَنٍ بها، ويعتمد كثير من المؤرخين على أقواله؛ وذلك لكونه عارفاً ومُلِمّاً بالتاريخ، ولكون التاريخ يُتَساهل فيه مالا يُتَساهل في غيره من العلوم، أما أنه حجة ويقبل ما يسنده في التاريخ فلا، والله أعلم.

وبهذا يتبين بطلان هذه الرواية، والعجيب أن القبوريين يتحمسون لتصحيحها والاحتجاج بها مع أنها تدحض زعمهم بعلم عمر رضي الله عنه بمجيء

---

(١) انظر ص (١٤٣) من هذا الكتاب.

صاحب القصة إلى القبر وسؤاله.

العلة الرابعة: مظنة الانقطاع بين أبي صالح ومالك الدار:

وقد ذكر هذا العلة شيخنا الشيخ صالح آل الشيخ في كتابه الرائع (هذه مفاهيمنا)، فقد قال: «إن أبا صالح -وهو ذكوان الراوي عن مالك- لا يعلم سماعه ولا إدراكه لمالك؛ إذ لم نتبين وفاة مالك، سيما ورواه بالعنعنة، فهو مظنة انقطاع لا تدليس». (ص ٦٧).

قلت: ويدعم هذا: أن مالك الدار «مخضرم قديم»، كما قال الخليلي، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين من أهل المدينة. وقد عاش زمان الخلفاء الثلاثة، وقيل: إن عمر ولاه وكالة عياله. فلما قدم عثمان ولاه القسم، فسمي مالك الدار، فطبقته طبقة كبار الصحابة.

وأبو صالح روايته عن كبار الصحابة كأبي بكر وعمر مرسلة ولم يلق أبا ذر. قاله أبو زرعة (المراسيل لابن أبي حاتم ص ٥٧)، وقد كانت وفاة أبي ذر سنة (٣٢هـ) وشهد يوم الدار وحصر عثمان، يعني سنة (٣٥) وهذا يدل على صغره ذلك الوقت، وقد ذكروا في ترجمته أنه سأل سعد بن أبي وقاص مسألة في الزكاة.

والخلاصة أن مالك الدار طبقته طبقة كبار الصحابة، وأبو صالح روايته عن مثل هؤلاء مرسلة، وإنما يثبت سماعه عن أواسط الصحابة.

العلة الخامسة: عنعنة الأعمش:

الأعمش من كبار الحفاظ، وأحد ستة يدور عليهم أحاديث رسول الله ﷺ في عصره.

قال الذهبي: «أحد الأئمة الثقات عداده في صغار التابعين ما نقموا عليه

إلا التدليس».

قلت: وممن وصفه بالتدليس الثوري وشعبة، قالا -عن حديث الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: من بنى للّه مسجدا، ولو كمفحص قطاة بنى اللّه له بيتاً في الجنة-: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي.

قال ابن عبد البر: هذه شهادة عدلين إمامين على الأعمش بالتدليس، وأنه كان يحدث عمن لقيه بما لم يسمع منه، وربما كان بينهما رجل أو رجلان. التمهيد (١/ ٣٢).

وقال ابن حجر: سليمان الأعمش محدث الكوفة وقارؤها، وكان يدلس، وصفه بذلك الكرابيسي والدارقطني وغيرهم. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٦٧ برقم ٥٦).

وقال الإمام الذهبي: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، **فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرق إليه احتمال التدليس** إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، و(ابن) أبي وائل، وأبي صالح السمان». الميزان (٢/ ٢٢٤ت ٣٥١٧).

قلت: كلام الذهبي في كلا القسمين من حديث الأعمش ليس على إطلاقه؛ فقد احتمل الأئمة عنعنة الأعمش عن غير هؤلاء الثلاثة كما في الصحيحين، ودعوى أن أصحاب الصحيحين اطلعوا على التصريح في كل حديث دعوى يعسر إثباتها.

قال ابن دقيق العيد: «ثم الراوي بالعنعنة عن شيخه إذا لقيه، واكتفينا بمجرد إمكان لقائه على اختلاف المذهبين، إما أن يكون مدلسا أو لا:

فإن لم يكن حملنا الرواية على الاتصال والسماع.

وإن كان مدلساً فالمشهور أنه لا يحمل على السماع حتى يبين الراوي ذلك، ومالم يبين فهو كالمنقطع فلا يقبل، وهذا جار على القياس، إلا أن الجري عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعب عسير، يوجب اطراح كثير من الأحاديث التي صححوها، إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه، اللهم إلا أن يدَّعي مُدَّع أن الأولين اطلعوا على ذلك، وإن لم نطلع نحن عليه، وفي ذلك نظر». الاقتراح (ص ٢١٦).

وقال تقي الدين السبكي -في أسئلته للمزي-: «وسألته عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً، هل نقول: إنهما اطلعا على اتصالها؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح». النكت لابن حجر (٢/ ٦٣٦).

ويدل على أن هذا منهجهم ما ذكره أبو داود عن شيخه أحمد بن حنبل أنه سئل «عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل فيه سمعت؟ قال: لا أدري. فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا، أي أنك تحتج به». سؤالات أبي داود (ص ١٩٩).

فبين رحمه الله أنه لو تصيد للأعمش ألفاظه، أي: لم يقبل إلا ما صرح لضاق الأمر، وهذا واضح في أنه يقبل عنعنته، وهو ما فهمه تلميذه أبو داود فقال -مخاطباً له-: «أي أنك تحتج به».

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «وحديث سفيان -يعني الثوري- وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة». المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٧).

وهذا واضح في أن الأصل في رواية المدلس الثقة غير المكثر من التدليس، قبولُ عنعنته حتى يتبين أن الرواية مدلسة.

وكذلك القسم الآخر: حديثه عن الثلاثة الذين أكثر عنهم الأعمش، فقد رد الأئمة عنعنته عنهم لما تبين لهم تدليسه مع أن الأصل قبول عنعنة الأعمش عن هؤلاء.

ومن أمثلة ذلك -فيما يخص أبي صالح السمان-:

١- ما رواه الإمام أحمد (٢/ ٢٨٤ ط. الميمنية) و(١٣/ ٢٢٢ برقم ٧٨١٨ ط. الرسالة) والترمذي (برقم ٢٠٧) وابن خزيمة (٣/ ١٥برقم ١٥٢٨) وابن حبان وغيرهم من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين**».

فهذا الحديث أعله الأئمة الثوري والقطان وأحمد وابن المديني وابن معين وابن خزيمة والبيهقي وابن الجوزي.

وحجتهم: أن الأعمش لم يسمع الحديث من أبي صالح، كما في رواية ابن نمير، أخرجها أحمد (٢/ ٣٨٢ ط. الميمنية) (١٤/ ٥٢٦ برقم ٨٩٧٠ ط. الرسالة) وأبو داود (٥١٨) وابن خزيمة (٣/ ١٥- برقم ١٥٢٩) وغيرهم من طرق، عن عبد الله بن نمير، عن الأعمش، قال: حُدثت عن أبي صالح، ولا أراني إلا قد سمعته عن أبي هريرة، به مرفوعاً.

قال ابن خزيمة: رواه ابن نمير عن الأعمش، وأفسد الخبر.

وقال القطان: لا أراه سمعه من أبي صالح. الجرح والتعديل (١/ ٨٢).

وقال ابن المديني: لم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين؛ لأنه يقول

فيه : نُبئت عن أبي صالح . التلخيص الحبير (١/ ٢٠٧) .

وقال ابن معين: قال سفيان الثوري : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح . التاريخ (٣/ ٤٩٧) .

وقال أحمد: حدث به سهيل عن الأعمش ، ورواه ابن فضيل عن الأعمش عن رجل ، ما أرى لهذا الحديث أصل . مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص ٢٩٣) .

وانظر : معرفة السنن والآثار (١/ ٤٥٠ط . دار الكتب العلمية) والعلل المتناهية (١/ ٤٣٣)

٢- أخرج أبو داود (**٢٤٥٩**) وغيره من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده ، فقالت : يا رسول اللّٰه إن زوجي صفوان بن المعطل ، يضربني إذا صليت ، ويفطِّرني إذا صمت ، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس . قال : وصفوان عنده ، قال : فسأله عمَّا قالت ، فقال : يا رسول اللّٰه**!** أما قولها : يضربني إذا صليت ، فإنها تقرأ بسورتين ، وقد نهيتها ، قال : فقال : «**لو كانت سورة واحدة لكفت الناس**» ، وأما قولها : يفطرني ، فإنها تنطلق فتصوم ، وأنا رجل شاب فلا أصبر . فقال رسول اللّٰه يومئذ : «**لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها**» ، وأما قولها : إني لا أصلي حتى تطلع الشمس ، فإنا أهل بيت قد عرف لنا ذاك ، لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس . قال : «**فإذا استيقظت فصل**» .

قال البزار: «هذا الحديث كلامه منكر ، ولعل الأعمش أخذه من غير ثقة فدلسه ، فصار ظاهر سنده الصحة ، وليس للحديث عندي أصل» . فتح الباري (٨/ ٤٦٢) .

قلت: أنكر البزار متن الحديث، وجعل علته تدليس الأعمش، وقد سبقه إلى هذا الإنكار الإمام البخاري، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثني الأويسي، ثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب، قال عروة: قالت عائشة: واللَّه إن الرجل الذي قيل له ما قيل -تعني: صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني- ليقول: سبحان اللَّه! فو الذي نفسي بيده، ما كشفت من كنف أنثى قط. قالت: ثم قتل بعد ذلك في سبيل اللَّه.

هذا في قصة الإفك.

وقال أبو عوانة وأبو حمزة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد: جاءت امرأة صفوان بن المعطل النبي ﷺ، فقالت: إن صفوان يضربني. التاريخ الأوسط (١/ ١٢٣).

يوضح مراد البخاري الحافظ ابن حجر، فقد قال: «ولكن يشكل عليه أن عائشة قالت في حديث الإفك: إن صفوان قال: واللَّه ما كشفت كنف أنثى قط، وقد أورد هذا الإشكال قديماً، ومال إلى تضعيف حديث أبي سعيد بذلك». الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ١٩١).

وأشار الذهبي إلى نكارة أخرى في المتن غير التي ذكرها البخاري، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد روي أن صفوان شكته زوجته أنه ينام حتى تطلع الشمس، فسأله النبي ﷺ عن ذلك، فقال: إنا أهل بيت معروفون بذلك. فهذا بعيد من حال صفوان أن يكون كذلك، وقد جعله النبي ﷺ على ساقة الجيش. فلعله آخر باسمه». سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٤٩).

٣- أخرج أحمد وابن ماجة وابن خزيمة وغيرهم من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «كم مضى من الشهر...» الحديث في ليلة القدر.

قال الحاكم: «لم يسمع هذا الحديث الأعمش من أبي صالح، وقد رواه أكثر أصحابه عنه هكذا منقطعاً». معرفة علوم الحديث (ص ٣٥).

٤- أخرج مسلم (٢٦٩٩) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «**من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس اللَّه عنه كربة من كرب الآخرة. . . .**». الحديث.

وهذا الحديث أعله غير واحد من الحفاظ بالانقطاع بين الأعمش وأبي صالح.

وحجتهم: أنه قد جاء عن الأعمش أنه قال: حُدثنا عن أبي صالح.

قال ابن رجب: «هذا الحديث خرجه مسلم من رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. واعترض عليه غير واحد من الحفاظ في تخريجه، منهم: أبو الفضل الهروي والدارقطني؛ فإن أسباط بن محمد رواه عن الأعمش، قال حُدثنا عن أبي صالح.

فتبين أن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح، ولم يذكر من حدثه عنه.

ورجح الترمذي وغيره هذه الرواية». جامع العلوم والحكم (ص ٣٣٧).

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة هكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو رواية أبي عوانة.

وروى أسباط بن محمد، عن الأعمش، قال: حدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه. وكان هذا أصح من الحديث الأول، حدثنا بذلك عبيد بن أسباط بن محمد، قال: حدثني أبي، عن الأعمش بهذا الحديث». سنن الترمذي (١٤٢٥).

وقال أبو الفضل الشهيد: «وهو حديث رواه الخلق عن الأعمش، عن

أبي صالح، فلم يذكر الخبر في إسناده غير أبي أسامة؛ فإنه قال فيه: عن الأعمش، قال: حدثنا أبو صالح. ورواه أسباط بن محمد، عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. والأعمش كان صاحب تدليس، فربما أخذ عن غير الثقات». علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص ١٣٦- ١٣٨).

فتلخص مما تقدم أن الأصل قبول عنعنة الأعمش، كما يدل عليه صنيع الأئمة وقول الإمام أحمد، ودلت الأمثلة المذكورة أنهم يعلون من أحاديث الأعمش بالتدليس ما قامت القرينة على أنه دلسه.

وهذا الذي تحرر ليس خاصاً بالأعمش، بل هو عام في كل من لم يعرف بكثرة التدليس، وأما من كان مكثراً من التدليس فلا بد من التصريح بالتحديث لقبول حديثه.

قال يعقوب بن شيبة السدوسي: «سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول: حدثنا». التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ١٨).

والقرينة -كما في الأمثلة المذكورة- مجيء الحديث بعينه عن المدلس من وجه آخر بذكر واسطة بينه وبين شيخه، أو وجود نكارة في المتن، كما في الحديث الثاني.

قلت: والحديث موضع بحثنا لا يقل نكارة عن الحديث الذي أعله البزار، ونكارته من عدة أوجه سيأتي ذكرها.

قلت: لو سلمنا بقبول عنعنة الأعمش في روايته عن شيوخه الذين أكثر عنهم مطلقاً، بل لو -تنزلاً- نفينا عنه التدليس مطلقاً، فإن إعلال الحديث

باحتمال وجود التدليس؛ للنكارة الموجودة في الحديث من أكثر من وجه، هو الصواب، وهو المتماشي مع طريقة الأئمة.

قال العلامة المعلمي: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافيه للقدح في ذاك المنكر.

فمن ذلك:

إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع هذا، مع أن الراوي غير مدلس.

أعل البخاري بذلك خبراً، رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن عكرمة. تراه في ترجمة عمرو من التهذيب.

ونحو ذلك: كلامه في حديث عمرو بن دينار في القضاء بالشاهد واليمين.

ونحوه -أيضاً-: كلام شيخه علي بن المديني في حديث: «**خلق اللَّه التربة يوم السبت....**». إلخ. كما تراه في الصفات للبيهقي.

وكذلك أعل أبو حاتم خبراً رواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري. كما تراه في علل ابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٣)...» -ثم ذكر أنواعاً أخرى من العلل-، ثم قال: «وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقاً، إنما بني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً، يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذا لم يوجد سبب له، إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبين: أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأن تلك العلة غير قادحة، وأنهم قد صححوا مالا يحصى من الأحاديث، مع وجودها فيها، إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أن الخبر غير منكر». انتهى. من مقدمته لكتاب (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للشوكاني (صفحة: ح، ط).

فتبين مما تقدم أن في السند أكثر من علة.

وأما المتن ففيه نكارة من وجوه:

الأول: أن الصحابة ﷺ، وخاصة عمر بن الخطاب ﷺ، قد عرفوا بشدة التمسك بالكتاب والسنة واتباع هدي النبي ﷺ.

وهديه ﷺ في الاستسقاء معروف ومستفيض في النصوص.

فمن عرف شدة تمسك الصحابة بالسنة، وخاصة عمر ﷺ القائل للصحابة: «وعندكم القرآن، وحسبنا كتاب اللَّه». أخرجه البخاري (برقم: ٥٦٦٩). جزم بعدم قبول عمر ﷺ لتصرف الأعرابي.

الثاني: أن القصة خلاف المشهور عن عمر ﷺ، فقد كان يخرج بالصحابة للاستسقاء، ويطلب من قرابة رسول اللَّه ﷺ الدعاء، كما فعل مع العباس ﷺ.

وكذلك كان الصحابة يفعلون.

الثالث: شدة عمر بن الخطاب ﷺ في قبول أخبار الثقات، كما أخرج البخاري (برقم ٢٠٦٢) أن أبا موسى الأشعري اسْتَأْذَنَ على عمر بن الخطاب ﷺ فلم يُؤْذَنْ له، وكأنه كان مشغولاً، فرجع أبو موسى، فَفَرَغ عمر، فقال: ألم أسمع صوت عبد اللَّه بن قيس؟ ائْذَنُوا له. قيل: قد رجع، فدعاه، فقال:

كنا نُؤْمَرُ بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبينة، فانطلق إلى مجلس الأنصار، فسألهم، فقال: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري، فذهب بأبي سعيد، فقال عمر: أخفي هذا عَلَيَّ من أمر رسول اللَّه ﷺ، ألهاني الصفق بالأسواق. يعني الخروج إلى تجارة.

فهذا مذهب عمر في قبول الأخبار، فكيف يظن بعد هذا قبوله لرؤيا منامية وقعت لأعرابي مبهم لا يدرى من هو؟!

فالقصة لو سلمنا بعلم عمر رضي الله عنه بها كاملة، فإنها تتعارض مع نهجه المتشدد في قبول الأخبار.

الرابع: أن القبر الشريف في ذلك الوقت -عام الرمادة- كان في حجرة عائشة رضي الله عنها وهو بيتها، وكانت موجودة فيه، ولم يكن في وسع أحد من الناس الوصول إليه إلا بعد موافقتها وإذنها.

فمتى وكيف حصل لذلك الأعرابي الوصول إلى القبر الشريف؟!

الخامس: أن القصة قد رويت من وجه آخر، وليس فيها مجيء الرجل إلى القبر، أخرج عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٩٣-٩٤ برقم ٤٩١٤) قال: عن معمر، عن إسماعيل أبي المقدام، عن عبد اللَّه بن عبيد بن عمير، قال: أصاب الناس سنة، وكان رجل في بادية، فخرج فصلى بأصحابه ركعتين، واستسقى ثم نام، فرأى في المنام أن رسول اللَّه ﷺ أتاه، وقال: أقرئ عمر السلام، وأخبره أن اللَّه قد استجاب لكم -وكان عمر قد خرج فاستسقى أيضاً- وأمره فليوف العهد وليشد العقد، قال: فانطلق الرجل حتى أتى عمر، فقال: استأذنوا لرسول رسول اللَّه ﷺ، وقال: فسمعه عمر، فقال: من هذا المفتري على رسول اللَّه؟ فقال الرجل: لا تعجل عَلَيَّ يا أمير المؤمنين، فأخبره الخبر، فبكى عمر.

وهذا إسناد رجاله ثقات إلى ابن عمير، فمعمر بن راشد ثقة ثبت فاضل، وعبد اللَّه بن عبيد بن عمير ثقة، وإسماعيل أبو المقدام، هو إسماعيل بن شروس الصنعاني، وثقه ابن شاهين، وقال: قال ابن المديني: ثقة من أهل اليمن، كما في ثقاته (ت ١٠)، وابن معين، كما في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٣٥)، وذكره ابن حبان في الثقات (٦ / ٣١). وقال البخاري: قال عبد الرزاق، عن معمر: كان يثبج. التاريخ الكبير (١/ ٣٥٩ ت١١٣٨). ورواها العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير (١/ ٨٤ ت ٩٤) بلفظ: كان يثبج في الحديث.

وقد تحرفت هذه العبارة عند ابن عدي إلى: «كان يضع الحديث». انظر: الكامل (١/ ٣٢٠) وتبعه الذهبي في الميزان (١/ ٢٣٤ ت٨٩٥) ولم يتعقبه ابن حجر في اللسان (١/ ١٠٤ ت ١٣٠٤).

وأفحش من هذا رواية الذهبي لها بالمعنى في كتابه المغني في الضعفاء، فقال: «كذاب، قاله معمر» (١ / ٨٣ ت ٦٧٢). وذكره برهان الدين الحلبي في الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (ص ١٠٠ برقم١٤٣ ط. وزارة الأوقاف - بغداد).

وهذا كله بسبب التحريف الواقع.

قال محقق التاريخ الكبير العلامة المعلمي -تعليقا على كلمة يثبج-: «هكذا في الأصلين وبهامش كو «أي: لا يأتي به على الوجه» أقول: وفي الميزان ولسانه عن ابن عدي حكاية هذه الكلمة عن البخاري بلفظ «يضع» فلزم من ذلك ما لزم. واللَّه المستعان». (١/ ٣٥٩).

قلت: ما ذكره العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللهُ هو ما يتماشى مع المعنى اللغوي للكلمة، قال ابن منظور: «وثَبَّجَ الكتاب والكلام تثبيجاً: لم يبينه، وقيل:

لم يأت به على وجهه. والثبج: اضطراب الكلام وتفننه. والثبج: تعمية الخط وترك بيانه». لسان العرب (٢/ ٦٥٥ مادة ثبج -ط. دار الحديث).

وهذا يجعلها -فيما يظهر لي- من الجرح غير الواضح، فقد يراد بها نفي الدرجة الكاملة من الحفظ، والذي قد يجتمع مع التوثيق، وقد يراد بها أصل الضبط.

والقاعدة في معرفة مدلول عبارة الجرح والتعديل النظر في استعمال الإمام الذي أطلقها، فإن لم نجد فننظر في إطلاقات غيره من الأئمة.

والذي يدل عليه استعمال الأئمة أنها جرح خفيف لا يزحزح الراوي عن درجة التوثيق.

وهذا ظاهر في استعمال معمر نفسه، فقد قال البخاري: قال أحمد، عن عبد الرزاق، عن معمر: «ما رأيت أحدا بصنعاء إلا وهو يثبج الحديث إلا خلاد بن عبد الرحمن. وقال عبد الرزاق هو من الأبناء». التاريخ الكبير (٣/ ١٨٧ ت٦٣٦).

قلت: خلاد ثقة حافظ، فهو من أثبات الثقات في صنعاء في زمن معمر، وهذا يدل على أنه أراد بها نفي الدرجة العليا من التوثيق، ولذا لم يَنْفِ التثبيج إلا عن ثقة حافظ.

ويؤكد أن هذا ما أراد معمر عندما أطلقها في حق أبي المقدام، ما رواه أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: قلت لمعمر: ما لك لم تكثر عن ابن شروس؟ قال: كان يثبج الحديث.

أخرجها ابن عدي في الكامل (١/ ٣٢٠)، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا أحمد بن حنبل، به.

وقد تحرفت الكلمة عنده إلى: كان ينتج الحديث. ووقعت في الميزان على الصواب.

وتابع الأثرمَ سلمة بنُ شبيب.

أخرجها الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٠) قال: حدثني سلمة، فذكرها على الصواب.

أما غيره من الأئمة فقد وجدناهم يستعملونها بنفس هذا المعنى، ومن هؤلاء: ابن مهدي وأحمد.

قال ابن مهدي -عن سفيان الثوري-: «لو رأى إنسان سفيان الثوري يحدث لقال: ليس هذا من أهل العلم يقدم ويؤخر ويثبج، ولكن لو جهدت جهدك أن تزيله عن المعنى لم يفعل».

والثوري في الدرجة العليا من الضبط.

وقال أبوداود: سمعت أحمد -قيل له: روح أحب إليك أو أبو عاصم؟- قال: «كان روح يخرج الكتاب، وأبو عاصم يثبج الحديث». مسائل الإمام أحمد (ص ٣٤٧ فقرة ٥٣٣/ ب) ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٤٠٥).

وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة ثبت، وحافظ كبير.

وأطلقها أحمد -أيضاً- على حافظ كبير، وهو وكيع بن الجراح، فعندما سأله ابنه عبد الله عن رواية وكيع -لحديث التطبيق في الصلاة- قال: حدثنا سفيان، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، قال: قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله، قال: فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة.

حدثني أبي، قال: حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء، فقال: قال عبد اللَّه: أصلي بكم صلاة رسول اللَّه، فرفع يديه في أول.

حدثني أبي، قال: حدثنا أبوعبد الرحمن الضرير، قال: كان وكيع ربما قال: -يعني- ثم لا يعود. قال أبي: كان وكيع يقول: هذا من قبل نفسه - يعني: ثم لا يعود-.

ثم ذكر الإمام أحمد رواية عبد اللَّه بن إدريس عن عاصم، به. ولم يقل: «ثم لا يعود».

قال أحمد: هذا لفظ غير وكيع، ووكيع يثبج الحديث؛ لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث. العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٦٩- ٣٧١ برقم ٧١٤).

فتبين مما تقدم أن المراد بهذه الكلمة في إطلاقات المحدثين نفي الدرجة العليا من الضبط، وهو بهذا استعمال يتفق مع معناها اللغوي.

وعلى هذا فهي تجتمع مع توثيق الراوي. ومنه يعلم خطأ من جعلها من ألفاظ التجريح. واللَّه أعلم.

انظر-في معنى هذه الكلمة-: الجرح والتعديل د. إبراهيم اللاحم (ص٢٣٧- ٢٣٨، ٣٦٩)، ولسان المحدثين لمحمد خلف سلامة (٥/ ٢٨٠- ٢٨٣ نسخة إلكترونية للشاملة)، وما كتبه عوامة في مقدمة تحقيقه لكتاب الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ١٦٢-١٦٤)، وما كتبه عبد اللَّه بن يوسف الجديع في تحقيقه لكتاب الأسامي والكنى للإمام أحمد رواية صالح (ص٩٣).

والخلاصة فإسناد هذه القصة صحيح إلى ابن عمير، وليس فيها إتيان القبر.

ويؤيدها: روايات سيف بن عمر، ومن ذلك:

١- سيف بن عمر، عن سهل بن يوسف السلمي، عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك، قال: «كانت في آخر سنة سبع عشرة وأول سنة ثمان عشرة، وكانت الرمادة جوعاً أصاب الناس بالمدينة وما حولها فأهلكهم، حتى جعلت الوحش تأوي إلى الإنس، فكان الناس كذلك، وعمر كالمحصور عن أهل الأمصار، حتى أقبل بلال بن الحارث المزني، فاستأذن على عمر، فقال: أنا رسولُ رسولِ اللَّه ﷺ إليك، يقول لك رسول اللَّه ﷺ: «لقد عهدتك كيساً، وما زلت على ذلك، فما شأنك؟! قال: متى رأيت هذا؟ قال: البارحة. فخرج فنادى في الناس: الصلاة جامعة. فصلى بهم ركعتين، ثم قام، فقال: أيها الناس! أنشدكم اللَّه، هل تعلمون مِنِّي أمراً غيره خيرٌ منه؟ قالوا: اللهم لا. فقال: إن بلال بن الحارث يزعم ذَيَّة وذَيَّة. فقالوا: صدق بلال، فاستغث باللَّه ثم بالمسلمين.

فبعث إليهم -وكان عمر عن ذلك محصوراً- فقال عمر: اللَّه أكبر، بلغ البلاء مدته فانكشف، ما أذن لقوم في الطلب إلا وقد رفع عنهم البلاء. فكتب إلى أمراء الأمصار: أن أغيثوا أهل المدينة ومن حولها، فإنه قد بلغ جهدهم. وأخرج الناس إلى الاستسقاء، فخرج وخرج معه العباس بن عبد المطلب ماشياً، فخطب فأوجز، ثم صلى، ثم جثى لركبتيه، وقال: اللهم إياك نعبد وإياك نستعين، اللهم اغفرلنا وارحمنا وارض عنا. ثم انصرف، فما بلغوا المنازل راجعين حتى خاضوا الغُدران».

أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخه (٤/ ٩٨-٩٩)، قال: كتب إليَّ السري، عن شعيب عن سيف، به.

وتابع شعيب، أحمد بن عبد اللَّه.

أخرجه ابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٢٥٠)، قال: أخبرنا محمد بن الحسين وإسماعيل بن أحمد، قالا: أخبرنا ابن النقور، أخبرنا المخلص، حدثنا أحمد بن عبد الله، به.

٢- سيف، عن مبشّر بن الفضيل، عن جُبير بن صخر، عن عاصم بن عمر ابن الخطاب، قال: «قحط الناس زمان عمر عاماً، فهُزِل المال، فقال أهلُ بيت من مُزينة من أهل البادية لصاحبهم: قد بلغنا، فاذبح لنا شاة، قال: ليس فيهنّ شيء، فلم يزالوا به حتى ذبح لهم شاة، فسلخ عن عظم أحمر، فنادى: يا محمّداه! فأرِيَ فيما يرى النائم أنّ رسولَ اللَّه ﷺ أتاه، فقال: أبشِرْ بالحيا! ائت عمرَ فأقرئه منّي السلام، وقل له: إنّ عهدي بك وأنت وفيّ العهد، شديد العقد، فالكَيْس الكَيْس يا عمر! فجاء حتى أتى باب عمر؛ فقال لغلامه: استأذنْ لرسول رسول اللَّه ﷺ، فأتى عمر فأخبره، ففزِع وقال: رأيتَ به مساًّ! قال: لا، قال: فأدخله، فدخل فأخبره الخبر، فخرج فنادى في الناس، وصعد المنبر، وقال: أنشدكم بالذي هداكم للإسلام؛ هل رأيتم مني شيئاً تكرهونه! قالوا: اللهم لا، قالوا: ولم ذاك؟ فأخبرهم، ففطِنوا ولم يفْطَن؛ فقالوا: إنما استبطأك في الاستسقاء، فاستسقِ بنا، فنادى في الناس، فقام فخطب فأوجز، ثم صلى ركعتين فأوجز، ثم قال: اللهمّ عجزتْ عنّا أنصارنا، وعجز عنا حولُنا وقوّتُنا، وعجزتْ عنا أنفسنا، ولا حولَ ولا قوة إلا بك، فاسقنا، وأَحْيِ العباد والبلاد!».

أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخه (٤/ ٩٩-١٠٠)، قال: كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، به.

فهاتان الروايتان -على ضعفهما- ليس فيهما ذكر القبر والمجيء إليه -كما في رواية عبد الرزاق- وهذا يدل على أحد أمرين: أن الرجل لم يأت

القبر، وبالتالي تكون الروايتان دليلاً ينضاف إلى أدلة نكارة المتن -كما تقدم-، أو أن الرجل وإن أتى القبر فلم يقع منه إخبار عمر بهذا الأمر، وهو المطلوب هنا.

فهذه العلل تدل على عدم ثبوت الأثر سنداً ومتناً. والله أعلم.

فإن قيل: قد صحح إسناده الحافظان ابن كثير وابن حجر.

قال ابن كثير: «وهذا إسناد صحيح». البداية والنهاية (١٠/ ٧٤ ط. التركي).

وقال ابن حجر: «روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار». فتح الباري (٣/ ٤٩٥).

قلنا: غاية ما تفيده العبارتان توثيق رواة القصة وحكم باتصال سندها دون نفي الشذوذ والعلة، كما هو مقرر عند أهل الفن، وقد بينا نكارة متنه بما لا مزيد عليه، على أن ابن حجر لم يحكم بصحة السند إلى منتهاه بل إلى أبي صالح.

قال العلامة الألباني بعد تجهيله مالك الدار: «ولا ينافي هذا قول الحافظ «... بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان.....» لأننا نقول: إنه ليس نصاً في تصحيح جميع السند بل إلى أبي صالح فقط، ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبي صالح، ولقال رأساً: «عن مالك الدار..... وإسناده صحيح» ولكنه تعمد ذلك، ليلفت النظر إلى أن هاهنا شيئاً ينبغي النظر فيه، والعلماء إنما يفعلون ذلك لأسباب، منها: أنهم قد لا يحضرهم ترجمة بعض الرواة، فلا يستجيزون لأنفسهم حذف السند كله، لما فيه من إيهام صحته لا سيما عند الاستدلال به، بل يوردون منه ما فيه موضع للنظر فيه، وهذا هو الذي صنعه الحافظ-: . هنا، وكأنه يشير إلى

تفرد أبي صالح السمان عن مالك الدار، كما سبق نقله عن ابن أبي حاتم، وهو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته، واللَّه أعلم. وهذا علم دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصناعة». التوسل (ص ١٣١).

* * *

الخبر الثامن

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «والذي نفس أبي القاسم بيده لينزلن عيسى بن مريم إماماً مقسطاً، وحكماً عدلاً، فليكسرنَّ الصليب، وليقتلنَّ الخنزير، وليصلحن ذات البين، وليذهبن الشحناء، وليُعرضَنَّ عليه المال فلا يقبله، ثم لئن قام على قبري، فقال: يا محمد لأجيبنه».

أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند (١١ / ٤٦٢- برقم ٦٥٨٤)، قال: حدثنا أحمد بن عيسى، حدثنا ابن وهب، عن أبي صخر أن سعيداً المقبري أخبره أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، فذكره.

فهذا الإسناد فيه علتان:

الأولى: أحمد بن عيسى بن حسان المصري العسكري.

قال أبو داود: سمعت ابن معين يحلف بالله الذي لا إله إلا هو إنه كذاب.

وقال أبو حاتم: تكلم الناس فيه، قيل لي بمصر إنه قَدِمَها واشترى كتب ابن وهب، وكتاب المفضل بن فضالة، ثم قدمت بغداد، فسألت: هل يحدث عن المفضل بن فضالة؟ فقالوا: نعم. فأنكرت ذلك؛ وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان.

وأما أبو زرعة، فقد عاب على مسلم تخريج حديثه.

وذهب النسائي إلى توثيقه، فقد عده في جملة شيوخه، وقال: ليس به بأس.

وقال أبو جعفر النحاس: كان أحد الثقات اتفق الإمامان على إخراج حديثه. نقله مغلطاي من كتاب ابن خلفون.

قلت: الراجح في حاله أنه ثقة، ولذا خرج له الشيخان، و«احتج به النسائي مع تعنته». قاله ابن حجر. انظر: هُدَى الساري مقدمة شرح البخاري (ص٣٨٧).

وقال الذهبي: احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثاً منكراً فأورده. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ١٢٦- برقم ٥٠٧)، ووصفه في كتابه سير أعلام النبلاء، بـ«الإمام المحدث الصدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق».

قلت: لم يذكر من قدح فيه ما ينكر عليه حتى نميل إلى قوله. قال الذهبي: «قلت: العمل على الاحتجاج به. فأين ما انفرد به حتى نليّنه به؟!». انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ / ٧١). وقال -أيضا-: «تكلم فيه بلا حجة». الكاشف (١/ ٢٥ ت ٧٠). وقال الخطيب البغدادي: «ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه». تاريخ بغداد (٤ / ٢٧٥).

قلت: من طعن فيه فإنما تكلم فيه لبعض سماعاته.

قال ابن حجر: «إنما أنكروا عليه ادعاء السماع، ولم يتهم بالوضع، وليس في حديثه شيء من المناكير. والله أعلم». تهذيب التهذيب (١ / ٣٩ ط. الرسالة)

فأبو حاتم استنكر روايته عن المفضل بن فضالة، ودعم كلام من تكلم فيه بما قاله له بعض من أبهمه من المصريين بأنه قدم مصر، واشترى كتب ابن

وهب وكتب المفضل ثم صار يحدث عنهما . وقد كانت وفاة المفضل قديمة سنة ١٨١ هـ، ووفاة أحمد بن عيسى سنة ٢٤٣ هـ . وعلى هذا فيكون قد عاش بعد المفضل ٦٢ عاماً، وهذا قد يكون وجه استنكار أبي حاتم لرواية ابن عيسى عن المفضل . والله أعلم .

قلت: قد لحق أحمد بن عيسى من هو أقدم وفاة من المفضل وسمع منه .

قال الذهبي: «وقد لحق يغنم بن سالم أحد الهلكى . وسمع منه وسكن العراق» . سير أعلام النبلاء (١٢ / ٧١) .

و «يغنم بن سالم هو ابن قنبر مولى علي رضي الله عنه أتى عن أنس بعجائب، وبقي إلى زمان مالك» . قاله الذهبي . انظر : ميزان الاعتدال (٤/ ٤٥٩- ت ٩٨٤٥) .

قلت: ووفاة مالك سنة ١٦٩ هـ، وعلى هذا فيكون أحمد بن عيسى قد سمع ممن توفي قبل المفضل بن فضالة باثني عشرة سنة .

وبهذا يتبين أنه لا نكارة في رواية أحمد بن عيسى عن المفضل ولا إشكال، وإنما الإشكال في حديثه عنهما بعد اقتناء تلك الكتب .

والجواب: أنه لا إشكال -أيضاً- في ذلك، إن كان قد وثق من صحة تلك الكتب لابن وهب وللمفضل، وأيقن أنها من مسموعاته منهما .

قال الخطيب: «والذي يوجبه النظر أنه متى عرف أن الأحاديث التي تضمنتها النسخة هي التي سمعها من الشيخ جاز له أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحة النقل والسلامة من دخول الوهم لها» . الكفاية (ص٢٥٧) .

قلت: فقد يكون أحمد بن عيسى سمع من المفضل وهو صغير عندما كان بمصر -وهو ممكن، كما تقدم ذكره- ، فلما خرج منها واشتهر وقُصد من

المحدثين حتى روى عنه كبار الحفاظ، كالشيخين وأبي داود وابن ماجة والنسائي وغيرهم، لم يستسغ التحديث عنه خشية الخطأ لسماعه منه صغيراً، فلما عاد مصر وجد كتب ابن وهب وكتب ابن المفضل فاشتراها واصطحبها معه إلى العراق، وحدث منها بما تيقن أنه من حديثهما، وأنه قد سمعه، ولهذا لم يُنْكَرْ عليه حديثٌ واحدٌ مما يرويه عنهما، بل قد روى عنه البخاري في صحيحه عن ابن وهب. انظر: هُدَى الساري (٣٨٧).

وبهذا الجواب يزول الإشكال.

نعم كان المبالغون في التحفظ في ذاك العصر لا يحدث أحدهم إلا بما في أصوله حتى إذا طولب أبرز أصله، ولا ريب أن هذا أحوط وأحزم لكنه لا يتحتم جرح من أخل بذلك، إذا كانت قد ثبتت عدالته وأمانته وتيقظه، وكان ما وقع منه محتملاً لوجه صحيح. انظر: التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١ / ١١١).

قلت: وأما قول ابن معين، فيجاب عنه بأن إطلاق (كذب) بمعنى (أخطأ) لغة معروفة لأهل الحجاز، قال ابن حبان: «أهل الحجاز يطلقون (كذب) في موضع (أخطأ)». انظر: الثقات (٦ / ١١٤- ت: برد مولى ابن المسيب)، ونقله ابن حجر في هُدَى الساري (ص٤٢٧).

وتجوز بعض المحدثين فأطلق (كذاب) بهذا المعنى. قال الصيرفي: «وكذا إذا قالوا: (فلان كذاب) لا بد من بيانه؛ لأن الكذب يحتمل الغلط، كقوله: كذب -أي غَلِطَ- أبو محمد». قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ١٧٠).

وقال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني وهو يتحدث عن بعض دقائق الجرح والتعديل عند أئمة هذا الفن: «ومن لطيف علم هذا الباب: أن

يعلم أن لفظة (كذاب) قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح، على من يهم ويخطئ في حديثه، وإن لم يتبين له أنه تعمد ذلك، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله، ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ما ذكرته.

وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسر سببها، ولهذا أطلقه كثير من الثقات، على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة، فاحذر أن تغتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء، فالكذب في الحقيقة اللغوية ينطلق على الوهم -أي: الغلط والعمد معاً، ويحتاج إلى التفسير، إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحه» اهـ. انظر: الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (١ / ٨٢).

قلت: وعلى هذا المعنى يحمل قول ابن معين، والله أعلم.

وقد جعل الذهبي قول ابن معين من الإسراف، فقال -بعد أن وثق أحمد ابن عيسى-: «كذبه ابن معين فأسرف». المغني (١ / ٥١ ت ٣٩٤)، وأما في كتابه (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق) فقال: «ثقة ثبت. كان عَصرِيُّه يحيى بن معين يكذبه وحاشاه، بل هو صادق متقن». (ص٣٨ ت١٩).

وأما أبو زرعة فلم يبين سبب طعنه به، قال ابن حجر: «عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه ولم يبين سبب ذلك». انظر: هدى الساري (ص٣٨٧).

قلت: تعرض له أبو زرعة عندما عُرض عليه صحيح مسلم، فاستنكر وجود أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري في الصحيح، وقال أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى -وأشار أبو زرعة إلى لسانه- كأنه يقول: الكذب.

قلت: أظن أن مراده ما ذكره ابن عمته أبو حاتم في مسألة السماع، وقد

تقدم الكلام عليها .

وقد تعلق بعض أهل الأهواء بكلام أبي زرعة للطعن في أحاديث (صحيح مسلم)، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن القدح في الرواة لا يستلزم ضعف مروياتهم؛ وذلك لأن الأئمة أصحاب الصحيحين ينتقون من أحاديث الضعفاء فضلاً عمن تكلم فيه بكلام ليس بقادح كأحمد بن عيسى، وكلام الإمام مسلم واضح في هذا، فقد قال: «وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من أوثق منهم بنزول فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات» . تهذيب الكمال (١ / ٤٢٠).

والخلاصة فأحمد بن عيسى أقل أحواله أنه صدوق، ومثله يقبل حديثه، وإنما يتوقف فيما ينفرد به وما يستنكر من حديثه، والله أعلم .

العلة الثانية: أن أبا صخر حميد بن زياد له أوهام، وقد رواه عن سعيد المقبري، واختلف فيه على المقبري على ثلاثة أوجه:

*** الوجه الأول: المقبري أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه بلا واسطة، فذكره مرفوعاً. وفيه الزيادة: «ثم لئن قام على قبري، فقال: يا محمد لأجيبنه» .**

رواه عنه: أبو صخر، وهو قد اختلف عليه -أيضاً-:

- فرواه عنه ابن وهب، به .

أخرجه أبو يعلى . وقد تقدم عزوه .

- ورواه سعد بن الصلت عنه، عن شبيه المدني، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فذكره. وفيه: **«فإن قام عند قبري، فقال: يا محمد لأجيبنه»** .

أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٧ / ٤٩٦)، قال: أخبرنا

أبو محمد بن طاوس، أنبأنا أبو الحسين أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الذكواني، أنبأنا أبو الفرج عثمان بن أحمد بن إسحاق بن البرجي، حدثنا أبو جعفر محمد بن عمر بن حفص، حدثنا إسحاق بن إبراهيم شاذان، حدثنا سعد بن الصلت.

وهذا إسناد لا بأس به، فابن طاوس هو هبة اللَّه بن أحمد بن علي بن طاوس البغدادي ثم الدمشقي «إمام جامع دمشق ومقرئه. . . . وكان ثقة مُتصوناً . . . . روى عنه السمعاني ومدحه، والسلفي ووثقه». قاله الذهبي. سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٩٨-٩٩). والذكواني «الصدوق المكثر. . . . صاحب أصول، واسع الرواية». قاله الذهبي. سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٠٣). والبرجي، قال -عنه- السمعاني: «من أهل أصبهان، وكان ثقة». الأنساب (٢/ ١٣٢). ومحمد بن عمر بن حفص، هو الجورجيري، قال الذهبي -عنه- «الشيخ الصدوق». سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧١). وشاذان ذكره ابن أبي حاتم، فقال في نسبه: إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عبد اللَّه بن عمر بن زيد النهشلي، المعروف بشاذان الفارسي، ابن ابنة سعد بن الصلت قاضي فارس. روى عن جده أبي أمه سعد بن الصلت، وأبي داود الطيالسي، والأسود بن عامر، كتب إلى أبي وإليَّ، وهو صدوق. الجرح والتعديل (٢/ ٢١١). وقال ابن حجر: له مناكير وغرائب مع أن ابن حبان ذكره في الثقات. لسان الميزان (٢/ ٤١ ت١٠٩١). وسعد بن الصلت، قال الذهبي -عنه-: القاضي الإمام المحدث، أبو الصلت البجلي الكوفي، الفقيه، قاضي شيراز. . . سأل عنه سفيان الثوري، فقال: ما فعل سعد؟ قالوا: ولي قضاء شيراز. قال: درة وقع في الحش. قلت -القائل الذهبي-: هو صالح الحديث، وما علمت لأحد فيه جرحا». سير أعلام

النبلاء (٩/ ٣١٧-٣١٨).

فتلخص من هذا أن أبا صخر حميد بن زياد رواه على وجهين، والراجح منهما رواية ابن وهب، فهو أوثق من ابن الصلت، وإن كنت لا أستبعد اضطراب أبي صخر في الحديث، فحاله لا تحتمل هذا الاختلاف، إذا لم يقع خطأ لشاذان في روايته لهذا الحديث، فقد وصفه ابن حجر بأن «له مناكير وغرائب»، وقال: «قد جمع ابن منده غرائبه، ووقعت لنا من طريقه». لسان الميزان (٢/ ٤١).

قلت: ما كل من روى الغرائب يضعف، وإنما الشأن في أن تكون منكرة، وابن حجر لم يذكر شيئا منها للنظر فيها، وابن أبي حاتم، قال -عنه-: صدوق. وهي بمنزلة توثيق غيره لتشدده، وكفى به توثيقا.

والخلاصة فالقول باضطراب أبي صخر ليس بعيدا. والله أعلم.

*** الوجه الثاني: المقبري عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة.**

أخرجه مسلم في صحيحه، كتابه الإيمان، باب الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان (برقم ٢٤٣/ ١٥٥) -ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٢/ ٨٢ برقم ٤٢٧٦)-، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد.

وأخرجه أحمد (١٦ / ٢٥٤ رقم ١٠٤٠٤ ط. الرسالة) عن شيخيه: حجاج، وهاشم.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١ / ١٠٠-برقم ١٠٥)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أخبرنا أبي وشعيب بن الليث.

وأخرجه الآجري في الشريعة (٣/ ١٣٢٠ برقم ٨٨٧)، قال: حدثنا الفريابي، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد.

وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان (١/ ٥١٤ برقم ٤١٢) من طريق قتيبة بن سعيد.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥ / ٢٢٧ رقم ٦٨١٦ - الإحسان)، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا عمرو بن محمد العنقري.

سِتَّتُهُم، قال: حدثنا ليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة، فذكره. ولم يذكر الزيادة.

*** الوجه الثالث: المقبري، عن عطاء مولى أم صبيبة، قال: سمعت أبا هريرة، فذكره مرفوعاً.**

رواه عن المقبري، محمد بن إسحاق، واختلف عليه:

- فرواه يعلى بن عبيد.

أخرجه الحاكم (٢/ ٥٩٥)، قال: أخبرني أبو الطيب محمد بن أحمد الحيري، ثنا محمد بن عبد الوهاب، ثنا يعلى بن عبيد به، مرفوعاً. وفيه: «وليأتين قبري حتى يسلم عليَّ ولأردنَّ عليه». يقول أبو هريرة: أي بني أخي! إن رأيتموه، فقولوا أبو هريرة يقرئك السلام.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة. وسكت عنه الذهبي.

- ورواه يونس بن بكير متابعاً ليعلى بن عبيد.

ذكره ابن ابي حاتم في سؤاله لأبي زرعة. العلل (٦ / ٥٥١- س ٢٧٤٧).

ورواه محمد بن سلمة الحراني، واختلف عليه، على وجهين:

الأول: محمد بن سلمة الحراني، عن ابن إسحاق، به. مثل رواية يعلى ابن عبيد ويونس بن بكير.

رواه عنه بهذا الوجه: أبو الأصبغ عبد العزيز بن يحيى الحراني.

الثاني: محمد بن سلمة الحراني، عن ابن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه بهذا الوجه: أحمد بن أبي شعيب. وابنه أبو مسلم الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني.

أخرجه ابن عساكر (٤٧/ ٤٩٣)، قال: أخبرناه أبو الفتح محمد بن علي بن عبد اللّه المصري، أنبأنا أبو عاصم الفضيل بن يحيى، أنبأنا أبو محمد بن أبي شريح، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا أبو مسلم الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني به. وفيه: «وليقفن على قبري، فليسلمن علي، ولأردن عليه».

قال أبو زرعة -في جوابه على سؤال ابن أبي حاتم-: قد اختلف فيه عن محمد بن سلمة في هذا الحديث.

حدثنا أحمد بن أبي شعيب، فقال فيه: عن محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قال أبو زرعة: وحدثنا أبو الأصبغ عبد العزيز بن يحيى الحراني، عن محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن سعيد، عن عطاء مولى أم صبية، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وهذا أصح. العلل (٦/ ٥٥١-س ٢٧٤٧).

قلت: وهي طريق معلولة؛ لمخالفة ابن إسحاق من هو أوثق منه في

روايته لهذا الحديث عن المقبري، ولعدم تصريحه بالسماع، فقد يكون دلسه عمن هو متهم، وفيه -أيضاً- عطاء مولى أم صبية «لا يعرف» قاله الذهبي. الميزان (٣/ ٧٨ ت ٥٦٦٣).

وهذا ترجيح خاص بالاختلاف الواقع على محمد بن سلمة.

وأما الاختلاف الواقع على المقبري فلا شك أن الراجح فيه رواية الليث بن سعد، قال ابن عساكر -عقب رواية الليث-: «وهذا هو المحفوظ». تاريخ مدينة دمشق (٤٧/ ٤٩٣).

وبه يعلم أن رواية أبي صخر حميد بن زياد مرجوحة، وأن زيادة: «ثم لئن قام على قبري، فقال: يا محمد لأجيبنه». شاذة؛ لأمور:

الأمر الأول: أن أبا صخر له أوهام، وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث.

الأمر الثاني: أن رواية الليث لم تذكرها، والليث بن سعد أثبت وأوثق من أبي صخر حميد بن زياد بمراحل، وهو من أثبت الناس عن المقبري.

الأمر الثالث: أن الحديث جاء من رواية عدد من أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه، ولم تأت هذه الزيادة في رواية أحد منهم، وهم:

١- سعيد بن المسيب، ورواه عنه الزهري، وعن الزهري جماعة.

أخرجه البخاري (برقم ٢٢٢٢) من طريق الليث. و(برقم ٣٤٤٨) من طريق صالح. ومسلم (برقم ٢٤٢ / ١٥٥) من طريق الليث وسفيان ويونس وصالح. وأحمد (١٢/ ٢١٠ برقم ٧٢٦٩) من طريق سفيان بن عيينة. و(١٣/ ١٠٧ برقم ٧٦٧٩) من طريق معمر. و(١٦/ ٥٥٠ برقم ١٠٩٤٤) من طريق الليث. وابن حبان (١٥/ ٢٣٠ برقم ٦٨١٨) من طريق الليث.

جميعهم عن الزهري، به.

قال ابن حبان: «سمع هذا الخبر ليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة، وسمعه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. فالطريقان جميعاً محفوظان» (١٥ / ٢٣١).

٢- محمد بن سيرين.

أخرجه أحمد في المسند (١٥/ ١٨٧برقم ٩٣٢٣)، قال: حدثنا محمد ابن جعفر، قال: حدثنا هشام، عن محمد، به.

قلت: هشام هو ابن حسان القردوسي ثقة، قال الذهبي: «ثقة إمام كبير»، وقد رمز له براموز [صح]. انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٥ت٩٢٢٠). وهو من أثبت الناس في ابن سيرين، تكلم في حديثه عن الحسن وعطاء. قال ابن حجر في التقريب: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما.

قال نعيم بن حماد: سمعت سفيان، يقول: لقد أتى هشام أمرا عظيما بروايته عن الحسن. قيل لنعيم: لِمَ؟ قال: لأنه كان صغيرا.

قال الذهبي: هذا فيه نظر، بل كان كبيرا. وقد جاء -أيضاً- عن نعيم بن حماد، عن سفيان بن عيينة، قال: كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن. فهذا أصح. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥٧).

قلت: كلام من تكلم في حديث هشام عن عطاء والحسن، هو من قبيل التضعيف النسبي. وتكلم فيه شعبة -ولم يتابعه على رأيه فيه أحد. كما قال الذهبي. المصدر السابق (٦/ ٣٦١) -، فقال: لم يكن يحفظ. وقال مرة لأبي شهاب: عليك بحجاج ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، واكتم علي

عند البصريين في خالد وهشام .

قال الذهبي -متعقبا كلام شعبة السابق- : «قلت : هذا قول مطروح ، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده ، وهذه زلة من عالم ؛ فإن خالد الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان ، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما ، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك يا شعبة إنك ترى الإرجاء . نسأل الله التوبة» . ميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٦ ت ٩٢٢٠) .

قلت : ولذا لم يظهر له ما ينكر . قال ابن عدي : هشام أشهر وأكثر حديثا ، فلا أحتاج أن أذكر له شيئا ، فإن أحاديثه مستقيمة ، ولم أر في حديثه منكرا ، وهو صدوق . وقال أحمد : ما تكاد تنكر عليه شيئا إلا وجدت غيره ، وقد رواه إما أيوب وإما عوف . تهذيب الكمال (٣٠/ ١٩٠) .

قال ابن حجر -تعليقا على كلام أحمد- : فهذا يؤيد ما قررناه في علوم الحديث أن الصحيح على قسمين ، والله أعلم . هُدَى الساري (ص٤٤٨) .

قلت : فحديثه على قسمين :

القسم الأول : حديثه عن ابن سيرين . فهذا في الدرجة العليا من الصحة . قال الذهبي : لا ريب أنه ثبت في ابن سيرين . ميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٧) .

القسم الثاني : حديثه عن عطاء والحسن وعكرمة . وهذا دون القسم الأول . قال ابن حجر : احتج به الأئمة لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئا ، وأما حديثه عن عكرمة ؛ فأخرج له البخاري منه يسيرا توبع في بعضه ، وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة . هدى الساري (ص٤٤٨) .

وعلى كل فحديث هشام في كلا القسمين لا ينزل عن مرتبة الاحتجاج ،

قال الذهبي: هشام قد قفز القنطرة، واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في سعة ما روى. سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٦٢).

قلت: وهشام هنا يروي عن ابن سيرين، وهو ثقة قوي فيه، وباقي رجال الإسناد ثقات مخرج لهم في الصحيح، بل رواية هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. سلسلة أخرج لها مسلم أحاديث كثيرة، وأخرج لها البخاري حديثا واحدا. انظر: تحفة الأشراف (١٠/ ٣٤٩-٣٥٩). فالإسناد صحيح. والله أعلم.

٣- زياد بن سعد.

أخرجه أحمد (١٦/ ١٨١ برقم ١٠٢٦١)، قال: حدثنا سريج، قال: حدثنا فليح، عن الحارث بن فضيل الأنصاري، عن زياد بن سعد، عن أبي هريرة، فذكره مرفوعاً.

وهذا إسناد فيه زياد بن سعد، وهو المدني الأنصاري، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٣٥٧ ت١٢٠٦)، وابن أبي حاتم (٣/ ٥٣٣ ت٢٤٠٧)، ولم يوردا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٢٥٥). وفليح هو ابن سليمان تكلم في حفظه.

قلت: لم يلتفت الحافظ ابن كثير للكلام في فليح أو أنه نظر للسند مع متابعاته فحكم بقوته، فقال: تفرد به أحمد، وإسناده جيد قوي صالح. البداية والنهاية (١٩/ ٢٢١).

٤- حنظلة بن علي الأسلمي.

أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٠ ط. الميمنية) و(١٣/ ٢٨٠ برقم ٧٩٠٣ ط.

الرسالة)، قال: حدثنا يزيد، أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن حنظلة به، فذكره مرفوعاً. ولفظه: «ينزل عيسى ابن مريم، فَيَقْتُلُ الخنزير، ويَمْحَى الصليب، وتُجمع له الصلاة، ويعطي المال حتى لا يقبل، ويضع الخراج، وينزل الروحاء، فيحج منها أو يعتمر أو يجمعهما». قال: وتلا أبو هريرة: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩]، فزعم حنظلة أن أبا هريرة، قال: يؤمن به قبل موته: عيسى. فلا أدري، هذا كله حديث النبي ﷺ، أو شيء قاله أبو هريرة؟!

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا سفيان، وهو ابن حسين، كما قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٩/ ٢٢٢)، وليس سفيان الثوري، كما زعم محققو المسند!.

وسفيان بن حسين تكلم في حديثه عن الزهري ابنُ معين والنسائي وابن حبان، وقال ابن عدي: هو في غير الزهري صالح الحديث، كما قال ابن معين، (وفي) الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون والأسانيد. الكامل (٣/ ٤١٦). وانظر: تهذيب الكمال (١١/ ١٣٩). وهذا اختيار الحافظ ابن حجر، فقد قال: ثقة في غير الزهري.

قلت: أخشى أن يكون قد أخطأ في هذا الحديث، فقد روى ابن عيينة الحديث عن الزهري، عن حنظلة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مقتصراً على ذكر إهلال ابن مريم بفج الروحاء. أي: لم يذكر نزوله.

أخرجه أحمد (٢/ ٢٤٠ ط. الميمنية) و(١٢/ ٢١٧ برقم ٧٢٧٣ ط. الرسالة)، قال: حدثنا سفيان.

وأخرجه مسلم (برقم ١٢٥٢)، قال: حدثنا سعيد بن منصور وعمرو الناقد وزهير بن حرب جميعاً، عن ابن عيينة.

وأخرجه الحميدي (٢/ ٤٤٠برقم ١٠٠٥)، قال: حدثنا سفيان.

وتابع ابنَ عيينة، معمرٌ، فرواه -أيضاً- عن الزهري، به. مثل رواية ابن عيينة.

أخرجه عبد الرزاق (١١/ ٤٠٠برقم ٢٠٨٤٢) -ومن طريقه أحمد (٢/ ٢٧٢ ط. الميمنية) و(١٣/ ١٠٩ برقم ٧٦٨١ ط. الرسالة)، وابن منده في الإيمان (برقم٤١٩)، والبغوي (١٥/ ٨٣ برقم ٤٢٧٨) -، قال: أخبرنا معمر، به.

وتابعه -أيضاً- الليث بن سعد.

أخرجه مسلم (٢١٦/ ١٢٥٢)، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا الليث. وأخرجه البيهقي (٥/ ٢) من طريق الليث.

وتابعه -أيضاً- يونس.

أخرجه مسلم، قال: وحدثنيه حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس.

وتابعه -أيضاً- الأوزاعي.

أخرجه أحمد (٢/ ٥٤٠ ط. الميمنية) و(١٦/ ٥٧١برقم١٠٩٧٤)، قال: حدثنا محمد بن مصعب، حدثنا: الأوزاعي.

وتابعه -أيضاً- محمد بن أبي حفصة.

أخرجه أحمد (٢/ ٥١٣ ط. الميمنية) و(١٦/ ٣٨٧ برقم ١٠٦٦١)، قال: حدثنا روح، حدثنا محمد بن أبي حفصة.

وتابعه -أيضاً- عبيد اللَّه بن عمر.

أخرجه ابن حبان (١٥/ ٢٣٢برقم٦٨٢٠)، قال: أخبرنا الحسين بن

محمد بن أبي معشر، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا عبيد اللّٰه بن عمر.

وعلى هذا فحديث حنظلة عن أبي هريرة ليس فيه ذكر نزول عيسى إلا من رواية سفيان بن حسين عن الزهري عنه به.

نعم تابع سفيانَ بنَ حسين، ابنُ إسحاق.

أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٥/ ٤٥١)، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، به.

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن حميد، وعنعنة ابن إسحاق.

٥- عبد الرحمن بن آدم.

أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٦ ط. الميمنية) و(١٥/ ١٥٣ برقم ٩٢٧٠ ط. الرسالة).

وأخرجه الحاكم (٢/ ٥٩٥)، قال: أخبرنا أبوعبد اللّٰه محمد بن عبد اللّٰه بن دينار العدل، ثنا السري بن خزيمة والحسن بن الفضل.

ثلاثتهم -أعني أحمد والسري وابن الفضل-، قالوا: ثنا عفان.

وأخرجه أبوداود (٤٣٢٤)، قال: حدثنا هدبة بن خالد.

كلاهما -أعني عفان وهدبة-، قال: حدثنا همام، قال: أخبرنا قتادة، عن عبد الرحمن بن آدم به. فذكره، مرفوعا بمعناه، وفيه زيادة.

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا عبد الرحمن بن آدم، مولى أم برثن، فيه جهالة، قال ابن معين: لا أعرفه. أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٩٨).

قلت: نقل ابن حجر عن ابن معين خلاف ما ذكره ابن عدي وتعقبه، حيث

قال: «قلت: وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: لا بأس به. حكاه ابن أبي حاتم. وقال ابن عدي: حدثنا محمد بن علي، حدثنا عثمان بن سعيد، سألت ابن معين عن عبد الرحمن بن آدم، فقال: لا أعرفه.

فإما أن يكون آخر أو لم يستحضره عند سؤال عثمان». تهذيب التهذيب (٢/ ٤٨٥).

وبناءً على هذا، حَكَمَ في التقريب عليه بأنه «صدوق».

قلت: الذي عند ابن أبي حاتم (٥/ ٢٠٩ت٩٨٩) مثل ما ذكر ابن عدي، وهو الموجود في تاريخ الدارمي (ص١٦٧رقم٦٠٠)، وهو الذي ذكره الذهبي في كتابيه المغني في الضعفاء (٢/ ٣٧٥ ت٣٥٢٣) وديوان الضعفاء (ص١٨٦ت٢٤١٥). وهذا يدل على وهم الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

قال المزي -عن عبد الرحمن بن آدم-: روى له مسلم حديثاً، وأبو داود آخر. تهذيب الكمال (١٦/ ٥٠٨). وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٨٣). وباقي رجال الإسناد مخرج لهم في الصحيح غير أنه تكلم في سماع قتادة من عبد الرحمن بن آدم، قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ١٤٢): عن أبيه، عن إسحاق، عن يحيى بن معين، قال: قتادة عن عبد الرحمن مولى أم برثن؟ قال: لا، لم يسمع.

فعلى هذا فالإسناد فيه ضعف؛ للانقطاع، وجهالة عبد الرحمن بن آدم، ومع ذلك فقد قال ابن كثير: هذا إسناد جيد قوي. البداية والنهاية (١٩/ ٢٢٤). وصحح إسناده ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٤٩٣).

٦- الوليد بن رباح.

أخرجه أحمد (١٥/ ٦٢ برقم ٩١٢١)، قال: حدثنا أبو أحمد، قال:

حدثنا كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح به، فذكره مرفوعاً، وفيه: «فأَقْرِئُوهُ، أو أُقرِئُه السلام من رسول اللَّه ﷺ، وأُحَدِّثهُ فيُصَدِّقُني، فلما حضرته الوفاة، قال: أَقْرِئُوهُ مني السَّلام».

قلت: كثير بن زيد تكلم فيه غير واحد من النقاد، ولخص القول فيه ابن حجر، فقال: صدوق يخطئ. والوليد بن رباح، قال البخاري -فيما نقله عنه الترمذي-: حسن الحديث. وقال -في موضع آخر-: مقارب الحديث. انظر: ترتيب علل الترمذي (٢/ ٦٧٧، ٩٦٧). وهذا يدل على أن هذه الصيغة من ألفاظ التعديل. فالإسناد فيه ضعف، والزيادة المذكورة شاذة.

وجميع هؤلاء يروون الحديث ولا يذكرون زيارة القبر. ومنه يتبين أنها زيادة شاذة، وغير صالحة للاعتضاد كحال طريق ابن إسحاق.

وقد زعم بعضهم أن طريق محمد بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عطاء مولى أم صبية، قال: سمعت أبا هريرة مرفوعاً، مقبولة، وأن عنعنة ابن إسحاق لا تضر؛ لأنه توبع. ودفع جهالة عطاء بأنه ثقة. وأن طريق أبي صخر حميد بن زياد يشهد له، وقال: «فالحاصل أن الحديث حسن على الأقل خاصة مع وجود الطريق الذي في مسند أبي يعلى».

قلت: هذا الكلام فيه كذب وتلبيس، وذلك أن علة رواية ابن إسحاق مخالفته من هو أوثق منه بمراحل، وهو الليث بن سعد، فالكلام على عنعنة ابن إسحاق تلبيس على القراء وصرف لأنظارهم عن علة الحديث الحقيقية والمؤثرة، والتي تجعل المحدث يحكم على الرواية بالشذوذ وعدم قابليتها للتقوية، ثم لو لم يكن لهذه الرواية علة إلا عنعنة ابن إسحاق لما أمكن تقويتها برواية أبي صخر لشذوذها -أيضاً-، كيف والطريقان شاذان!.

وأما الكذب فدعوى أن عطاء مولى أم صبية ثقة، وهذا خلاف ما ذكره المحققون بأن فيه جهالة. قال الذهبي: لا يعرف تفرد عنه المقبري. ميزان الاعتدال (٣/ ٧٨ ت ٥٦٦٣)، وقال ابن حجر: مقبول. تقريب التهذيب (ص ٣٣٢ برقم ٤٦١١).

* * *

الخبر التاسع

عن الحارث بن حسان البكري، قال: خرجت أشكو العلاء بن الحضرميّ إلى رسول اللّه ﷺ، فمررت بالرَّبَذَة، فإذا عجوزٌ من بني تميم مُنْقَطَعٌ بها، فقالت لي: يا عبد اللّه، إنّ لي إلى رسول اللّه ﷺ حاجةً، فهلْ أنت مبلّغي إليه؟ قال: فحملتها، فأتيت المدينة، فإذا المسجد غاصٌّ بأهله، وإذا رايةٌ سوداء تَخفُقُ، وبلالٌ متقلّدٌ السّيف بين يدي رسول اللّه ﷺ، فقلت: ما شأن النّاس؟ قالوا: يريد أن يبعث عمرو بن العاص وجهاً، قال: فجلست. قال: فدخل منزله -أو قال رحله- فاستأذنت عليه، فأذن لي، فدخلت فسلّمت، فقال: «هل كان بينكم وبين بني تميم شيءٌ؟»، قال: فقلت: نعم، قال: وكانت لنا الدَّبْرَةُ عليهم، ومررت بعجوزٍ من بني تميم منقطعٌ بها، فسألتني أن أحملها إليك، وها هي بالباب، فأَذِنَ لها، فدخَلَت، فقَلت: يا رسول اللّه، إن رأيتَ أن تجعل بيننا وبين بني تميم حاجزاً، فاجعل الدّهناء، فحَمِيَت العجوز، واستوفزت، قالت: يا رسولَ اللّه، فإلى أين تضطرّ مُضَرَكَ؟ قال: قلت: إنّما مثلي ما قال الأوّل: معزاة حَمَلَتْ حَتْفَهَا، حملتُ هذه ولا أشعر أنّها كانت لي خصماً، أعوذ باللّه ورسوله أن أكون كوافد عادٍ، قال: «هيه وما وافد عادٍ؟» -وهو أعلم بالحديث منه، ولكن يستطعمه- قلت: إنّ عاداً قَحِطوا، فبعثوا وافداً لهم يقال له: قَيْلٌ، فمرّ بمعاوية بن بكرٍ، فأقام عنده شهراً، يسقيه الخمر، وتغنّيه جاريتان، يُقال لهما: الجَرَادتان، فلمّا مضى الشّهر خرج جبال تهامة، فنادى: اللّهمّ إنّك تعلم أنّي لم أجئ إلى مريضٍ فأُداويَه، ولا إلى أسيرٍ فأُفاديَه، اللّهمّ اسْق عاداً ما كنْت مُسقيَه، فمرّتْ به سحاباتٌ سودٌ، فنودي منْها اخترْ. فأوْمأ إلى سحابةٍ منْها سوْداء، فنودي منْها

خُذْها رماداً رِمْدداً، ولا تبْق منْ عادٍ أحداً. قال: فما بلغني أنّه بُعِثَ عليْهِمْ من الرّيح إلّا قدْر ما يجْري في خاتمي هذا حتّى هلكوا. قال أبو وائلٍ: وصدق. قال: فكانتْ الْمرْأة والرّجل إذا بعثوا وافداً لهمْ، قالوا: لا تكنْ كوافد عادٍ.

رواه أبو المنذر سلام بن سليمان القارئ، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن الحارث بن حسان البكري.

وقد رواه عنه جماعة:

١- سفيان بن عيينة.

أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب سورة الذاريات (٩/ ١٥٩ برقم ٣٣٢٧ - تحفة الأحوذي)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٢٨٧ برقم ١٦٦٧) كلاهما عن ابن أبي عمر، عن ابن عيينة... به.

غير أن في الترمذي: عن أبي وائل، عن رجل من ربيعة، قال: قدمت المدينة، فدخلت على رسول اللَّه ﷺ فذكرت عنده وافد عاد. فقلت: أعوذ باللَّه أن أكون مثل وافد عاد.... الحديث. وهذا لفظ الترمذي.

وأما ابن أبي عاصم فذكر أوله، ولم يذكر قصة وافد عاد.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٥٥ برقم ٣٣٢٦)، قال: حدثنا محمد بن راشد الأصبهاني، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا سفيان.... به. واقتصر على أوله، وليس فيه قصة وافد عاد.

٢- زيد بن الحباب.

أخرجه أحمد في المسند (٢٥/ ٣٠٦ برقم ١٥٩٥٤) بطوله، وفيه: أعوذ باللَّه وبرسوله.

وأخرجه الترمذي (برقم ٣٣٢٨)، قال: حدثنا عبد بن حميد.

وأخرجه ابن جرير الطبري في جامع البيان (١٠/ ٢٧٦)، قال: حدثنا أبو كريب.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (برقم ٢٠٩١)، قال: حدثناه محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا منجاب بن الحارث.

أربعتهم -أحمد وعبد بن حميد وأبو كريب ومنجاب بن الحارث- عن زيد بن الحباب . . . به. وقد ورد اللفظ المحتج به في رواية أحمد وأبي كريب.

٣- عفان بن مسلم.

أخرجه أحمد في المسند (٢٥/ ٣٠٤ برقم ١٥٩٥٣)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ١٠٩ برقم ١٨٨٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٨/ ١٩ ح ٨٥٥٣ ط التركي)، قال: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٥٤ برقم ٣٣٢٥) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (برقم ٢٠٨٩)-، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز.

أربعتهم -أعني: أحمد وابن سعد وإبراهيم بن يعقوب وعلي بن عبد العزيز- عن عفان بن مسلم . . . به.

ولفظ أحمد: أعوذ بالله، ولم يذكر (ورسوله)، وذكرها علي بن عبد العزيز، وأما ابن سعد وإبراهيم بن يعقوب فاقتصرا على أول الحديث دون ذكر وافد عاد.

٤- محمد بن مخلد الحضرمي.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٥٤ برقم ٣٣٢٥)، قال: حدثنا

علي بن عبد العزيز، ثنا عفان بن مسلم ومحمد بن مخلد... به.

وفيه: أعوذ باللَّه وبرسوله أن أكون كوافد عاد.

٥- أبو بكر بن أبي شيبة.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٦١)، قال: حدثني أبو بكر... به. مقتصراً على أول الحديث دون ذكر خبر وافد عاد.

فهولاء الخمسة -ابن عيينة، وابن الحباب، وعفان، ومحمد بن مخلد، وأبو بكر- رووه عن أبي المنذر، عن عاصم، عن أبي وائل، عن الحارث بن حسان.

وخالف أبا المنذر أبو بكر بن عياش، فقد رواه عن عاصم بن أبي النجود عن الحارث بن حسان البكري.

وقد رواه عنه جماعة.

١- أحمد بن حنبل.

أخرجه في المسند (٢٥/ ٣٠٣ برقم ١٥٩٥٢)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٥٥ برقم ٣٣٢٨) قال: حدثنا عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل حدثني أبي.

٢- إسحاق بن راهويه.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (برقم ٣٣٢٩)، قال: حدثنا محمد ابن إسحاق بن راهوية، حدثني أبي.

ومحمد بن إسحاق قاضي نيسابور فقيه حافظ. السير (١٣/ ٥٤٤).

٣- أبو بكر بن أبي شيبة.

أخرجه ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب الرايات والألوية (٤/ ٣٤٨ برقم ٢٨١٦-ط عواد) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٢٨٦ برقم ١٦٦٦) كلاهما عن ابن أبي شيبة.

٤- أبو كريب.

أخرجه ابن جرير في جامع البيان (١٠/ ٢٧٥)، قال: حدثنا أبوكريب.

٥- ٦- إبراهيم بن الحسن الثعلبي والعلاء بن عمرو الحنفي.

أخرجه الطبراني (٣/ ٢٥٥ برقم ٣٣٢٧)، قال: حدثنا عبيد بن غنام وعبدان بن أحمد، قالا: ثنا إبراهيم بن الحسن الثعلبي والعلاء بن عمرو الحنفي.

قلت: السند إلى الثعلبي والحنفي صحيح، فعبيد بن غنام هو حفيد حفص بن غياث، قال الذهبي: ثقة. السير (١٣/ ٥٥٨). وعبدان متابعه ثقة. فتحديث الثعلبي والحنفي ثابت. والثعلبي قال عنه أبوحاتم: شيخ. الجرح والتعديل (٢/ ٩٢)، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٨٠). والحنفي متروك الحديث. انظر: الميزان (٣/ ١٠٣) ولسانه (٥/ ١٨٦). فمتابعته غير مفيدة.

٧- يحيى بن آدم.

أخرجه أبوالشيخ الأصبهاني في العظمة (٤/ ١٣٢٠ برقم ٨٢١)، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد، حدثنا أبو شيبة الرهاوي، حدثنا يحيى بن آدم.

قلت: يحيى بن آدم علامة فقيه حافظ، وثقه ابن معين والنسائي وأبوحاتم. توفي (٢٠٣هـ).

والسند إليه صحيح، فإبراهيم بن محمد هو ابن الحسن بن متويه

الأصبهاني، قال الذهبي: الإمام المأمون القدوة... كان حافظا حجة من معادن الصدق. توفي (٣٠٢هـ). انظر: السير (١٤/ ١٤٢-١٤٣). وشيخه الرهاوي هو أحمد بن سليمان بن عبد الملك بن أبي شيبة الرهاوي، وهو ثقة حافظ، قال النسائي: ثقة مأمون صاحب حديث. توفي (٢٦١هـ). وهو الذي جاء في ترجمته، من مشايخه يحيى بن آدم، ومن تلاميذه ابن متويه. انظر: تهذيب الكمال (١/ ٣٢٠). وأما أبو شيبة الرهاوي فهو يحيى بن يزيد الجزري، فهذا متقدم ذكره ابن حبان في أتباع التابعين (٧/ ٦١٣). وقال ابن حجر: من السابعة. التقريب (ت ٧٦٧٤). فهذا قطعا لن يكون هو المراد، والذي يظهر لي أن الاسم في السند كان هكذا: ابن أبي شيبة الرهاوي. فسقط (ابن). والله أعلم.

سبعتهم -أحمد وإسحاق وابن أبي شيبة وأبو كريب والثعلبي والحنفي ويحيى بن آدم- عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن أبي النجود، عن الحارث بن حسان. ولم يذكروا خبر وافد عاد، سوى أبي كريب ويحيى بن آدم، ذكره الأول بلفظ: «أعوذ بالله»، ولم يذكر رسوله. وذكره الثاني بلفظ: «فأعوذ بالله يا رسول الله! أن أكون كوافد عاد».

قال ابن عبد البر: «واختلف في حديثه منهم من يجعله عن عاصم بن بهدلة، عن الحارث بن حسان لا يذكر عنه أبو وائل، والصحيح فيه عن عاصم عن أبي وائل عن الحارث بن حسان». الاستيعاب (١/ ٢٩١- هامش الإصابة).

وقال الأزدي: «روى هذا الحديث سلام القاري، عن عاصم، عن أبي وائل، عن الحارث بن حسان، وهو الصحيح. وسلام قد حمل الناس عنه. ورواه أبو بكر بن عياش -وهو من الثقات- عن عاصم، عن الحارث

بن حسان، ولم يذكر أبا وائل.

وقول سلام في هذا عن أبي وائل أثبت وأصح، وإن كان أبو بكر بن عياش ثقة إلا أنه بشر يقع عليه السهو». المخزون (١/ ٧٢).

وقال الحافظ ابن كثير: «وقد رواه الترمذي والنسائي من حديث أبي المنذر سلام بن سليمان، به.

ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم ابن أبي النجود، عن الحارث البكري، ولم يذكر أبا وائل.

وهكذا رواه الإمام أحمد عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن الحارث.

والصواب عن عاصم، عن أبي وائل، عن الحارث كما تقدم». البداية والنهاية (٥/ ٩٠).

قلت: وقد يقال: إن هذا قول المزي وابن حجر.

قال المزي -في ترجمة الحارث بن حسان-: «روى عنه... عاصم بن بهدلة، ولم يدركه. والصحيح: عن عاصم عن أبي وائل عنه». تهذيب الكمال (٥/ ٢٢٣).

وقال ابن حجر: «روى عنه عاصم بن بهدلة، والصحيح: عنه، عن أبي وائل عن الحارث». تهذيب التهذيب (١/ ٣٢٨ ط. الرسالة).

قلت: لعل حجة هذا القول ما ذكره البخاري، قال: «ويقال عن حماد بن سلمة: سلام أبو المنذر أحفظ لحديث عاصم من حماد بن زيد».

وقال أبو حاتم: «سلام أبو المنذر صاحب عاصم، صدوق صالح الحديث». الجرح والتعديل (٤/ ٢٥٩ ت ١١١٩).

وهذا السند قال عنه الحافظ ابن حجر: «إسناد حسن». الفتح (٨/ ٥٧٨-٥٧٩).

قلت: الحديث لا يصح سنداً ومتناً.

أما عدم صحته سنداً فلعلتين:

العلة الأولى: أن عاصم بن أبي النجود وإن كان الأصل في حديثه الحسن غير أنه يضطرب في حديث أبي وائل وزرٍّ.

قال العجلي: «عاصم صاحب سنة وقراءة للقرآن، وكان ثقة، رأساً في القراءة... وكان يُختلف عليه في زرٍّ وأبي وائل».

وهذا اختيار الحافظ ابن رجب، ولذا أودعه فيمن ذكر في «النوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم» فقال: «ومنهم: عاصم بن بهدلة، وهو عاصم بن أبي النجود الكوفي القارئ، كان حفظه سيئاً، وحديثه -خاصة- عن زر، وأبي وائل، مضطرب. كان يحدث بالحديث تارة عن زر، وتارة عن أبي وائل.

قال حنبل بن إسحاق: ثنا مسدد، ثنا أبو زيد الواسطي، عن حماد بن سلمة، قال: كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل.

قال العجلي: عاصم ثقة في الحديث، لكن يختلف عليه في حديث زر وأبي وائل». شرح علل الترمذي (٢/ ٧٨٨).

العلة الثاني: شذوذ لفظة «ورسوله» في الاستعاذة، ويدل على هذا أمور:

١- أنها جاءت من طريق أبي المنذر سلام بن سليم، وقد روى الحديث عنه أربعة، اثنان منهما -وهما ابن عيينة وعفان بن مسلم- يرويانه بلفظ «أعوذ باللَّه أن أكون كوافد عاد» دون لفظة «ورسوله»، وذكرها زيد بن الحباب ومحمد بن مخلد الحضرمي.

وابن عيينة وعفان إمامان ثبتان لا يقارن زيد بن الحباب بأحدهما. قال ابن معين -في رواية الدوري-: «كان عفان أثبت من زيد بن حباب فيما رويا». (تاريخه ٢/ ٤٠٨).

قلت: فكيف وقد اجتمعا على مخالفته؟!

وأما محمد بن مخلد الحضرمي ففيه جهالة.

٢- أن أبا بكر بن عياش -الراوي الثاني عن عاصم- جميع الرواة عنه، وهم ستة، لم يذكروا قصة وافد عاد سوى أبي كريب، وقد ذكرها بلفظ «أعوذ باللَّه».

٣- أن للحديث متابعة قاصرة من طريق سماك بن حرب، عن الحارث بن حسان، ولفظه: يا رسول اللَّه! أعوذ باللَّه أن أكون كوافد عاد.

أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٢/ ٧٩١ برقم ٢٠٩٣ ط. دار الوطن)، قال: حدثناه أبو بكر الطلحي، ثنا محمد بن أحمد بن الوضاح، ثنا عبد العزيز بن منيب، ثنا أحمد بن الحارث الجرجاني، ثنا أحمد بن أبي طيبة، عن عنبسة بن الأزهر الذهلي، عن سماك بن حرب، قال: سمعت الحارث بن حسان البكري، فذكره.

وبهذا يتبين شذوذ زيادة «ورسوله» في الاستعاذة.

وأما عدم صحته متناً فمن جهتين -أيضاً-:

العلة الأولى: غرابة القصة.

قال الحافظ ابن كثير: «وقد ورد حديث في قصتهم، وهو غريب جدّاً من غرائب الحديث وأفرده». تفسير القرآن العظيم (١٣/ ٢٤- ط مصطفى السيد وآخرون).

ووجه الغرابة: ذهاب قوم عاد إلى مكة، ومعلوم أن عاداً كانوا قبل إبراهيم، ومكة إنما بنيت بعد إبراهيم حين أسكن هاجر وإسماعيل بواد غير ذي زرع، وهذه نكارة ظاهرة.

والقول بحسن الحديث حدا ببعض العلماء إلى القول باحتمال أن عاداً قومان مع اعترافه ببعده!

قال ابن حجر -تعليقاً على قول الكرماني: ويحتمل أن عاداً قومان، قوم بالأحقاف، وهم أصحاب العارض، وقوم غيرهم-: «قلت: ولا يخفى بعده، لكنه محتمل، فقد قال تعالى في سورة النجم: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] فإنه يشعر بأن عاداً أخرى، وقد أخرج قصة عاد الثانية أحمد بإسناد حسن عن الحارث بن حسان البكري... والظاهر أنه في قصة عاد الأخيرة لذكر مكة فيه، وإنما بنيت بعد إبراهيم حين أسكن هاجر وإسماعيل بواد غير ذي زرع، فالذين ذكروا في سورة الأحقاف هم عاد الأخيرة، ويلزم أن المراد بقوله تعالى: ﴿أَخَا عَادٍ﴾ نبي آخر غير هود، والله أعلم». فتح الباري (٨/ ٥٧٨ . ٥٧٩).

وقال الحافظ ابن كثير: «وأما قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦٓ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٢١]، فالظاهر أن عاداً هذه هي عاد الأولى، فإن سياقها شبيه بسياق قوم هود، وهم الأولى.

ويحتمل أن يكون المذكورون في هذه القصة هم عاد الثانية، ويدل عليه ما ذكرنا، وما سيأتي من الحديث، عن عائشة رضي الله عنها». البداية والنهاية (١/ ٢٩٩-٣٠٠ط التركي).

قلت: تقويتهم الحديث يدفعهم إلى ترك ظاهر النص القرآني، وتلمس دلائل أخرى تشهد للحديث وتدعمه!!

ويجاب عن احتجاجاتهم: فأما آية النجم، فالصواب في معناها ما حكاه ابن جرير عن عبد الرحمن بن زيد، قال: «وكان ابن زيد، يقول: إنما قيل لعاد (الأولى)؛ لأنها أول الأمم هلاكاً». جامع البيان (٢٢/ ٨٨).

وأما حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما رأيت رسول اللَّه ﷺ مستجمعاً ضاحكاً قط حتى أرى منه لهواته، إنما كان يتبسَّم، وقالت: كان إذا رأى غيماً أو ريحاً عرف ذلك في وجهه، قالت: يا رسول اللَّه الناس إذا رأوا الغيم فرحوا؛ رجاء أن يكون فيه المطر، وأراك إذا رأيته عرف في وجهك الكراهية؟ فقال: «يا عائشة، ما يُؤمنني أن يكون فيه عذاب، قد عذب قوم بالريح، وقد رأى قوم العذاب، فقالوا: هذا عارض ممطرنا». أخرجه البخاري (برقم ٤٨٢٩) ومسلم (برقم ٨٩٩) من طريق عمرو بن الحارث، أن أبا النضر حدثه، عن سليمان بن يسار، عن عائشة رضي الله عنها.

قال ابن كثير: «فهذا الحديث كالصريح في تغاير القصتين». البداية والنهاية (١/ ٣٠٣).

وقال ابن حجر: «ظاهر هذا أن الذين عذبوا بالريح غير الذين قالوا ذلك؛ لما تقرر أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأول؛ لكن ظاهر آية الباب -يعني: آية الأحقاف- على أن الذين عذبوا بالريح هم الذين قالوا هذا عارض، ففي هذه السورة ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ﴾ [الأحقاف: ٢١] الآيات، وفيها ﴿فَلَمَّا

رَأَوۡهُ عَارِضًا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦۖ رِيحٞ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

وقد أجاب الكرماني عن الإشكال بأن هذه القاعدة المذكورة إنما تطرد إذا لم يكن في السياق قرينة تدل على أنها عين الأول، فإن كان هناك قرينة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فلا». فتح الباري (٨/ ٥٧٨).

أقول: دلالة القرآن على أن الذين عذبوا بالريح هم الذين قالوا هذا عارض، وهم قوم عاد أوضح من دلالة الحديث على تغاير القصتين.

على أن الحديث قد رواه عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، بلفظ ليس فيه الإشكال المذكور، أخرجه مسلم (برقم **٨٩٩**) من طريق ابن وهب، قال: سمعت ابن جريج يُحدثنا، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة زوج النبي ﷺ، كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح، قال: «**اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أرسلت به**». قالت: وإذا تخيلت السماء، تغير لونه وخرج ودخل، وأقبل وأدبر، فإذا أمطرت سري عنه، فعرف ذلك في وجهه، قالت عائشة: فسألته. فقال: «لعله، يا عائشة! كما قال قوم ﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضًا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ﴾».

وأخرجه -أيضاً- البخاري (برقم **٣٢٠٦**) من طريق ابن جريج به، ولفظه نحوه.

العلة الثانية: مخالفته للنصوص التي أمر الله فيها عباده بالاستعاذة به ﷻ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]، وكقوله: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]،

وقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١].

والخلاصة أن عاصماً قد اختلف عليه في رواية الحديث، وهذا يدل على اضطرابه، ولو رجحنا رواية أبي المنذر سلام بن سليمان عنه، فهي رواية متصلة غير أن لفظة «ورسوله» في الاستعاذة شاذة.

هذا التحقيق هو الذي يتماشى مع طريقة المحدثين وقواعدهم، وأما قول المحقق العالم الفاضل بشار عواد: «إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، عاصم هو ابن أبي النجود لم يدرك الحارث بن حسان، والصحيح أن بينهما أبو وائل شقيق بن سلمة، كما في الترمذي والنسائي، فالحديث صحيح بإسنادهما» فهذا خطأ منهجي يقع فيه بعض المشتغلين في الحديث، والله أعلم.

* * *

الخبر العاشر

عن أنس رضي الله عنه، أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول اللّه! لقد أتيناك وما لنا بعير يئط، ولا صبي يصطبح، وأنشد أبياتاً، أولها:

أتيناك والعذراء يَدْمَى لبانُها وقد شغلت أم الصبي عن الطفل.

إلى أن قال:

وليس لنا إلا إليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل.

قال أنس: فقام النبي ﷺ يجر رداءه، حتى صَعِدَ المنبر، فخطب ودعا لهم، فلم يزل يدعو حتى أمطرت السماء.

أخرجه الطبراني في الدعاء (٣/ ١٧٧٥برقم٢١٨٠)، والأحاديث الطوال (٢٥/ ٢٤٣-برقم ٢٨ ملحق بالمعجم الكبير)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٤٠٨)، وأبو الشيخ -كما في دلائل النبوة لأبي القاسم الأصبهاني- (ص ١٨٤برقم ٢٣٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٤١-١٤٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٤٦٠-ط. التركي) من أكثر من طريق عن أحمد بن رشد بن خيثم الهلالي.

وأخرجه البيهقي (٦/ ١٤٠)، قال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، أنبأنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني بالكوفة، حدثنا جعفر بن عنبسة، حدثنا عبادة بن زياد الأزدي.

كلاهما عن سعيد بن خيثم الهلالي، عن مسلم الملائي، عن أنس رضي الله عنه.

وهذا إسناد معلول بعدة علل:

العلة الأول: مسلم الملائي.

وهو مسلم بن كيسان الضبي الملائي الأعور، اتفقوا على ضعفه. قال البخاري: يتكلمون فيه. وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه، وهو ضعيف الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

بل جرح بما هو أشد من الضعف المجرد، قال البخاري -أيضاً- : ضعيف، ذاهب الحديث لا أروي عنه. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال الساجي: منكر الحديث.

وقال الفلاس: متروك الحديث.

ولخص الذهبي القول فيه، فقال في (الكاشف): واهٍ. وقال في (المغني): تركوه. (٢/ ٦٥٦.ت ٦٢٢٠).

العلة الثاني: مخالفة مسلم الملائي جميع من روى الحديث عن أنس رضي الله عنه بزيادات لم يوردها جميع من روى القصة.

وممن روى الحديث عن أنس رضي الله عنه: شريك بن عبد اللَّه بن أبي نمر، وحديثه في الصحيحين (خ ١٠١٣) (م ٨/ ٨٩٧). وقتادة، وحديثه في الصحيحين (خ ١٠١٥) (م٧/ ٨٩٥). وإسحاق بن عبد اللَّه بن أبي طلحة، وحديثه في الصحيحين (خ١٠٣٣) (م ٩/ ٨٩٧). وثابت البناني، وحديثه في الصحيحين (خ ١٠٢١) (م ١٠/ ٨٩٧). وعبد العزيز بن صهيب، أخرجه البخاري (٣٥٨٢). وحميد الطويل، وحديثه عند أحمد (٣/ ١٠٤) و(١٩/ ٧٥برقم ١٢٠١٩ط. الرسالة)، قال: حدثنا ابن أبي عدي، حميد، قال: سئل أنس بن مالك فذكر خبر الاستسقاء مرفوعاً.

قال ابن كثير: وهذا إسناد ثلاثي على شرط الشيخين ولم يخرجوه. (٨/ ٥٩٥).

قلت: وجاء من غير طريق هؤلاء عن أنس رضي الله عنه.

قال ابن كثير: فهذه طرق متواترة عن أنس بن مالك، وإنها تفيد القطع عند أئمة هذا الشأن.

قلت: ولم يأت في أي من هذه الطرق ما جاء في طرق سعيد بن خيثم الهلالي، عن مسلم الملائي، عن أنس رضي الله عنه من ألفاظ.

قال الحافظ ابن كثير: «وهذا السياق فيه غرابة ولا يشبه ما قدمنا من الروايات الصحيحة المتواترة عن أنس، فإن كان هذا هكذا محفوظاً، فهو قصة أخرى غير ما تقدم. واللَّه أعلم». البداية والنهاية (٨/ ٥٩٨- ط. التركي).

قلت: بل هو منكر، كما اختار ابن عدي. واللَّه أعلم.

العلة الثالثة: سعيد بن خيثم، وثقه ابن معين والعجلي، والنسائي، فقد قال: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وخالفهم الأزدي، فقال: «منكر الحديث».

وذكره ابن عدي في (الكامل في الضعفاء)، وقد عَدَّ هذا الحديث من منكراته، فقال: «وقد روى سعيد هذا الحديث الذي ذكرته، وغير ما ذكرت أحاديث ليست بمحفوظة من رواية أحمد بن رشد عنه». وقال -أيضاً-: «ولسعيد غير ما ذكرت من الحديث قليل، ومقدار ما يرويه غير محفوظ». (٣/ ٤٠٨، ٤١٠).

قلت: كلام الأئمة النقاد أولى من كلام الأزدي ذلك المتشدد الضعيف. وأما ابن عدي فقد اعتمد -كما تفيده عبارته- على أحاديث منكرة من رواية أحمد بن رشد، وأحمد هذا طُعِنَ في عدالته، فقد ترجم له الذهبي في

الميزان، وذكر له خبراً باطلاً، وقال: «فهو الذي اختلقه بجهل». ميزان الاعتدال (١/ ٩٧ ت ٣٧٥).

وهذا من أخطاء ابن عدي على جلالة قدره وعظيم إمامته في هذا الفن، يأتي في ترجمة الرجل بخبر منكر في السند إليه من هو أشد منه ضعفاً يتحمل عهدته.

وقد نبه على هذا الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد، بعد أن نقل حديثاً أخرجه ابن عدي في ترجمته من طريق عبد اللَّه بن المغيرة، حدثنا عبد العزيز بي أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «إن بعض أوصياء عيسى بن مريم حيٌّ بالعراق، فإن أنت رأيته فأقرئه مني السلام». قال الذهبي: هذا من عيوب كامل ابن عدي. يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وُضع من بعده، فهذا خبر باطل وإسناد مظلم، وابن المغيرة ليس بثقة. ميزان الاعتدال (٢/ ٦٢٨ ت ٥١٠١).

وقد تعقب الذهبي ابن عدي في أكثر من ترجمة على مثل هذا الخطأ، فمن ذلك:

- في ترجمة سعيد بن كثير بن عقير، قال الذهبي: «قال ابن عدي: لم أجد له بعد استقصائي على حديثه ما ينكر سوى هذين الحديثين. فساق الحديث من رواية ولده عبيد اللَّه بن سعيد عن أبيه. وعبيد اللَّه ضعيف، فينبغي أن يذكر في ترجمة عبيد اللَّه ويتخلص سعيد». المصدر السابق (٢/ ١٥٥ت٣٢٥٧).

- وفي ترجمة عبيد اللَّه بن عبد اللَّه العتكي، قال الذهبي: «قال ابن عدي: عنده مناكير... ثم قال: حدثنا محمد بن داود بن دينار -وكان

يكذب-، حدثنا أحمد بن إسحاق بن يونس، حدثنا سعدان بن عبدة القداحي، حدثنا عبيد اللَّه بن عبد اللَّه العتكي، حدثنا أنس، قال رسول اللَّه ﷺ . . . » . فذكر عدة أحاديث . ثم قال الذهبي : «قلت : لعل هذه الأحاديث من وضع محمد بن داود . ولا يدرى من شيخه، ولا من شيخ شيخه» . المصدر السابق (٣/ ١٠ ت ٥٣٧٢) .

- في ترجمة علي بن عاصم بن صهيب، قال الذهبي : «وساق ابن عدي له جملة أحاديث، ثم قال : حدثنا أحمد بن عبد اللَّه بن سالم الباجُدَّاني، حدثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس، سمعت رسول اللَّه ﷺ . . . «فذكر . . . حديثين، ثم قال ابن عدي : وهذان باطلان بهذا الإسناد . فتعقبه الذهبي، قائلا : «حاشى علي بن عاصم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يحدث بهما، فإني أقطع بأنه ما حدث بهما . والعجب من ابن عدي مع حفظه كيف خفي عليه مثل هذا ؛ فإن هذين من وضع عبد القدوس فيما أرى» . ثم ذكر ابن عدي حديثين من طريق العلاء بن مسلمة، حدثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس مرفوعاً . فتعقبه الذهبي، قائلاً : «وهذان باطلان، ولقد أساء ابن عدي في إيراده هذه البواطيل في ترجمة علي، والعلاء متهم بالكذب» . المصدر السابق (٣/ ١٣٧ ت ٥٨٧٣) .

وعلى هذا فاعتماد ابن عدي في ترجمة سعيد بن خيثم على مرويات أحمد بن رشد عنه خطأ مردود .

والخلاصة فالحديث ضعيف جداً بل منكر، لعلتين : ضعف مسلم الملائي، ومخالفته الرواة عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .

وقد ضعفه الحافظ ابن حجر، فقال : «فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة، وإسناد حديث أنس، وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح

للمتابعة» . (فتح الباري ٢/ ٤٩٥) .

فإن قيل : إنه قد قال يصلح للمتابعة .

قلت : أولاً : هو يختار ضعف حديث أنس بنص عبارته . ثانياً : كلام ابن حجر منصب حول ترجمة البخاري (باب سؤال الناسُ الإمام الاستسقاء إذا قحطوا) أي : يصلح للمتابعة في إثبات وقوع سؤال رجل من الصحابة النبي ﷺ الاستسقاء، وليس لإثبات أن الأبيات قابلة للتقوية، والله أعلم .

* * *

الخبر الحادي عشر

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: بعثت صفية رضي الله عنها إلى رسول اللَّه ﷺ بطعام قد صنعته له وهو عندي، فلما رأيت الجارية، أخذتني رِعدَةٌ حتى استقلَّني أَفْكَلٌ، فضربت القصعة، فرميت بها. قالت: فنظر إليَّ رسول اللَّه ﷺ، فعرفتُ الغضب في وجهه، فقلت: أعوذ برسول اللَّه أن يلعنني اليوم. قالت: قال: «أوْلَى». قالت: قلت: وما كفارته يا رسول اللَّه؟ قال: «طعام كطعامها، وإناء كإنائها».

أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٢٧٧ط. الميمنية) و(**٤٣/ ٣٨٦برقم ٢٦٣٦٦** ط. الرسالة)، قال: حدثنا سريج بن النعمان، قال: حدثنا عبد الواحد، عن أفلت بن خليفة -قال أبي: سفيان يقول: فليت-، عن جسرة بنت دجاجة، عن عائشة رضي الله عنها.

وهذا إسناد تكلم فيه، قال البيهقي -عقب روايته للحديث-: «فُلَيْت العامري، وجسرة بنت دجاجة فيهما نظر». (السنن الكبرى ٦/ ٩٦).

قلت: فليت -وقيل: أفلت- قال أحمد: ما أرى به بأساً. وقال أبو حاتم: شيخ. وقال الدارقطني: صالح. وقال ابن حجر: صدوق.

وأما جسرة بنت دجاجة، فقد قال البخاري في تاريخه: عند جسرة عجاب. (٢/ ٦٧ت١٧١٠). وقال الدارقطني: يعتبر بحديثها إلا أن يحدث عنها من يترك. وقال العجلي: تابعية ثقة. وذكرها ابن حبان في (الثقات).

وأعدل الأقوال وأرجحها قول الدارقطني: «يعتبر بحديثها»، وأما ابن حبان فجرى على قاعدته في توثيق المجاهيل، وكذا العجلي فقد عرف

بالتساهل في توثيق التابعين.

قال العلامة المعلمي: «وأما ابن حبان فقاعدته معروفة، والعجلي مثله، أو أشد تساهلاً في توثيق التابعين، كما يعلم بالاستقراء». هامش (ص ٢٨٢) من تعليقه على كتاب الشوكاني (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة).

وقال -أيضاً-: «والعجلي متسمّح جداً، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، فتجده يقول: «تابعي ثقة» في المجاهيل، وفي بعض المذمومين كعمر بن سعد، وفي بعض الهلكى كأصبغ بن نباتة». المصدر السابق (ص ٤٨٥).

وأيضاً: فإن توثيقهما لا يقاوم قول البخاري والدارقطني، قال العلامة المعلمي: «وتوثيق العجلي وَجَدْتُهُ بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع فلا يقاوم إنكار البخاري». الأنوار الكاشفة (ص ٧٢).

ولعل ما ذكرت هو سبب عدم التفات ابن حجر لهذه التوثيقات، فقال -عن جسرة-: مقبولة. أي: عند المتابعة وإلا فلَيِّنة.

فالإسناد ضعيف؛ لضعف جسرة، واللفظة المحتج بها شاذة، فقد روى الحديث عن فليت ثلاثة، وهم:

أ- عبد الواحد بن زياد، ومن طريقه جاءت هذه اللفظة.

ب- سفيان الثوري.

أخرجه أحمد (٦/ ١٤٨ط. الميمنية)، (٤٢/ ٧٨برقم٢٥١٥٥ط. الرسالة). وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٨/ ١٥٦ برقم ٨٨٥٥ ط. الرسالة)، قال: حدثنا محمد بن المثنى.

كلاهما -أحمد ومحمد بن المثنى- عن عبد الرحمن بن مهدي .

وأخرجه أبو داود (برقم ٣٥٦٨)، قال: حدثنا مسدد .

وأخرجه البيهقي (٦/ ٩٦)، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ، أنبانا الحسن بن محمد بن إسحاق، ثنا يوسف بن يعقوب، ثنا محمد بن أبي بكر .

كلاهما -أعني مسدد ومحمد بن أبي بكر- عن يحيى بن سعيد .

و يحيى بن سعيد وابن مهدي، كلاهما عن الثوري، به . وليس فيه اللفظة المذكورة .

جـ- أبو بكر بن عياش .

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ١٣٢)، قال: أخبرنا أحمد بن عبد الواحد بن محمد الدمشقي، أخبرنا جدي أبو بكر محمد بن أحمد بن عثمان السلمي، حدثنا أبو محمد عبد اللَّه بن أحمد بن ربيعة بن زبر القاضي، حدثنا أحمد ابن الخليل بن مالك بن ميمون بن سعيد الدوري، قال: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: حدثني أفلت بن خليفة، قال: حدثتني دهيمة ابنة حسان، عن جسرة ابنة دجاجة، وقد سمعته من جسرة فنسيته فأعادته عليّ دهيمة عنها، قالت: سألت عائشة . . . وفيه: أعوذ باللَّه من غضب رسول اللَّه .

وأحمد بن الخليل، قال الدارقطني: ضعيف لا يحتج به .

مما يؤكد شذوذ اللفظة المذكورة أن الحديث رواه غير واحد من الصحابة، ولم يذكر فيه هذه اللفظة .

وخلاصة القول أن إسناد الحديث ضعيف، واللفظة المذكورة شاذة، واللَّه أعلم .

* * *

مرويات
طلب الشفاعة

الخبر الأول

ما روي عن سواد بن قارب رضي الله عنه أنه أنشد رسول الله ﷺ أبياتاً، منها:

وأشهد أن اللّه لا ربَّ غيرُهُ ... وأنكَ مأمونٌ على كلِّ غائبِ
وأنَّك أدنى المرسلين وسيلةً ... إلى اللّهِ يا ابنَ الأكرمين الأطايبِ
فَمُرْنا بما يأتيك يا خيرَ مرسل ... وإن كان فيما جاء شيب الذوائبِ
وكن لي شفعياً يوم لا ذو شفاعة ... بمغن فتيلاً عن سواد بن قاربِ

هذه القصة لا تصح؛ لأمرين:

الأمر الأول: أن أسانيد القصة هالكة، وإليك بيانها:

الإسناد الأول: أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٤٨-٢٥١)، قال: أخبرنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب المفسر من أصل سماعه، قال: أخبرنا أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه الصفار الأصبهاني قراءة عليه، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن موسى الحمار الكوفي بالكوفة، قال: حدثنا زياد بن يزيد بن باروية أبو بكر القصري، قال: حدثنا محمد بن تراس الكوفي، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: بينما عمر بن الخطاب الناس على منبر النبي رضي الله عنه... إلخ، وفيه البيتان:

وأنك أدنى المرسلين شفاعة ... إلى اللّه يابن الأكرمين الأطايبِ
وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ... سواك بمغن عن سواد بن قاربِ

وهذا الإسناد فيه أكثر من علة:

الأولى والثانية: أبو بكر زياد بن يزيد القصري، وشيخه محمد بن تراس

مجهولان، قال ذلك الذهبي.

الثالثة: أبو بكر بن عياش «أحد الأئمة الأعلام صدوق، ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث». قاله الذهبي في الميزان (٤/ ٤٩٩- ت ١٠٠١٦).

قال الذهبي: «هذا حديث منكر بالمرة، ومحمد بن تراس وزياد مجهولان، لا تقبل روايتهما، وأخاف أن يكون موضوعاً على أبي بكر بن عياش، ولكن أصل الحديث مشهور». تاريخ الإسلام (ص ٢٠٦ من الجزء الخاص بالسيرة النبوية).

قلت: يفسر لنا خوف الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ أن بعض الأئمة قد أنكر حديثاً رواه أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق. وعلى كل ففي السند مجهولان لا تخرج عهدة الخبر عن أحدهما، والله أعلم.

الإسناد الثاني: أخرجه أبو يعلى في معجمه (كما في البداية والنهاية (٣/ ٥٦٦) - ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٥٢) -، قال: حدثنا يحيى بن حجر بن النعمان السامي.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٩٢- برقم ٦٤٧٥)، وفي الأحاديث الطوال (برقم ٣١)، قال: حدثنا محمد بن محمد التمار البصري.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٥٣)، قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه، قال: أخبرنا أبو عثمان عمرو بن عبد الله البصري، قال: حدثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء.

وأخرجه أبو سعيد النقاش في فنون العجائب (برقم ٦١) -ومن طريقه أبو القاسم الأصبهاني في دلائل النبوة (ص ١٣١) برقم (١٤٤) -، قال:

أخبرنا أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن يوسف الضرير، حدثنا أبو بكر عبد اللَّه ابن محمد النعمان.

ثلاثتهم -أعني: التمار، والفراء، وعبد اللَّه بن محمد النعمان- قالوا: ثنا بشر بن حجر.

كلاهما -يحيى وأخوه بشر-، قال: حدثنا علي بن منصور الأنباري، عن عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، عن محمد بن كعب القرظي، قال: بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنه . . . إلخ، وفيه البيتان.

قلت: هذا الإسناد فيه ثلاث علل:

الأولى: علي بن منصور مجهول.

وقد تابعه هلال بن العلاء الرقي.

أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦٠٨)، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه إملاء، ثنا هلال بن العلاء، به.

ثانيها: عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي.

قدح الحفاظ في عدالته حتى اتهموه بالكذب، فقال البخاري: تركوه.

فمثله «لا يكتب حديثه أهل العلم إلا للمعرفة، ولا يحتج بروايته»، وهو ما قاله الفسوي في الوقاصي.

قلت: بل نص غير واحد على كذبه. قال ابن معين: لا يكتب حديثه، كان يكذب.

وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث كذاب.

وقال الجوزجاني: ساقط.

ثالثها: الانقطاع بين محمد بن كعب وعمر بن الخطاب، فقد ولد ابن كعب سنة أربعين، أي بعد موت عمر بسبع عشرة سنة.

قال الحافظ ابن كثير: «وهذا منقطع من هذا الوجه». البداية والنهاية (٣/ ٥٦٩).

وقال الحافظ الهيثمي -في هذا الإسناد وآخر-: «وكلا الإسنادين ضعيف». مجمع الزوائد (٨/ ٢٥٠).

ولخص الإمام الذهبي علل الحديث، فقال: «أبو عبد الرحمن، اسمه: عثمان بن عبد الرحمن متفق على تركه، وعلي بن منصور فيه جهالة، مع أن الحديث منقطع». تاريخ الإسلام (جزء السيرة النبوية ص ٢٠٧).

الإسناد الثالث: أخرجه ابن شاهين (كما في الإصابة لابن حجر ٢/ ٩٦) من طريق الفضل بن عيسى (الرقاشي)، عن العلاء بن زيدل، عن أنس بن مالك، قال: دخل رجل من دوس، يقال له: سواد بن قارب على النبي ﷺ... فذكر القصة بطولها، وفي آخرها شعره، وفي آخره:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة: سواك بمغن عن سواد بن قارب.

قلت: وهذا موضوع، آفته إما الفضل بن عيسى، وإما العلاء بن زيدل، قال ابن المديني -في العلاء-: كان يضع الحديث، بل روى نسخة عن أنس موضوعة اتهم بها.

وقال ابن حبان: روى عن أنس نسخة موضوعة لا يحل ذكره إلا تعجباً.

وقال الحاكم: يروي عن أنس أحاديث موضوعة.

وذكره أبو نعيم في (الضعفاء)، وقال: يروي عن أنس أحاديث موضوعة سَكن الأبلة، لا شيء.

وأما الفضل بن عيسى فهو منكر الحديث. قاله غير واحد، وهو اختيار الحافظ ابن حجر في (التقريب). وقال الذهبي في (الكاشف): ساقط.

الإسناد الرابع: أخرجه الحسن بن سفيان (كما في الإصابة ٢/ ٩٦)، من طريق الحسن بن عمارة، عن عبد اللَّه بن عبد الرحمن، قال: دخل سواد بن قارب على عمر رضي الله عنه . . . فذكر الحديث بطوله.

قلت: هذا إسناد واهٍ، بسبب الحسن بن عمارة، اتهمه ابن المديني بالوضع. قال عبد اللَّه بن علي بن المديني، عن أبيه: ما أحتاج إلى شعبة فيه، أَمْرُهُ أبين من ذلك، قيل له: يغلط؟ فقال: أي شيء كان يغلط؟! وذهب إلى أنه كان يضع الحديث.

وقال أبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.

وقال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: الحسن بن عمارة متروك الحديث. قلت له: كان له هَوًى؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث، وأحاديثه موضوعة، لا يكتب حديثه.

قلت: أنصفه أحمد فقد بيَّن أنه من سوء حفظه أُتِيَ لا من عدالته، وقال أبو علي عمرو بن علي الفلاس -عنه-: رجل صالح، صدوق، كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث.

قلت: وغير هذا أنه كان يقوم بفعل مشين كان سبباً في سقوطه. قال ابن حبان: كان بلية الحسن التدليس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف وأبان بن أبي عياش، وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخه الثقات، فالتزقت به تلك الموضوعات.

وخلاصة حاله أنه متروك، وقد حكى الساجي الاتفاق عليه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ضعيف الحديث متروك، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه.

واختاره الحافظ ابن حجر في (التقريب)، فقال: متروك.

الإسناد الخامس: ذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٣/ ٥٧٢)، قال: رواه محمد بن السائب الكلبي، عن أبيه، عن عمر بن حفص، قال: لما ورد سواد بن قارب على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... فذكر القصة، وفيه البيت المذكور.

قلت: وهذا إسناد واهٍ، محمد بن السائب الكلبي متهم بالكذب ورمي بالرفض. قاله ابن حجر. وقال الذهبي في (المغني في الضعفاء): «تركوه، كذبه سليمان التيمي وزائدة وابن معين، وتركه القطان وعبد الرحمن».

الأمر الثاني: أن قصة سواد بن قارب رويت بأسانيد أخرى، ولم ترد فيها الأبيات المذكورة، فمن ذلك:

أ- أخرج البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٧/ ١٧٧برقم ٣٨٦٦-الفتح) عن عبد اللَّه بن عمر، قال: «ما سمعت عمر لشيء قَطُّ يقول إني لأظنه كذا إلا كان كما يظن، بينما عمر جالس إذ مرَّ به رجلٌ جميلٌ، فقال عمر: لقد أخطأ ظني أو إن هذا على دينه في الجاهلية، أو لقد كان كاهنهم. عليَّ الرَّجُلَ. فَدُعِيَ له، فقال له ذلك. فقال: ما رأيتُ كاليوم استُقبل به رجل مسلم. قال: فإني أعزم عليك إلا ما أخبرتني. قال: كنت كاهنهم في الجاهلية. قال: فما أعجب ما جاءتك به جنيتك؟ قال: بينما أنا يوماً في السوق، جاءتني أعرف فيها الفزع، فقالت: ألم تر الجن وإبلاسَها: ويأسَها من بعد إنكاسها: ولحوقها بالقلاص وأحلاسها.

قال عمر: صدق، بينما أنا نائم عند آلهتهم، إذ جاء رجل بعجل فذبحه،

فصرخ به صارخٌ لم أسمع صارخاً قطُّ أشدَّ صوتاً منه، يقول: يا جليح، أمرٌ نجيح، رجل فصيح، يقول: لا إله إلا أنت. فوثب القوم. قلت: لا أبرحُ حتى أعلمَ ماوراء هذا ثم نادى: يا جَليح، أمرٌ نجيح، رجل فصيح، يقول: لا إله إلا اللَّه. فقمت، فما نشبنا أن قيل: هذا نبي».

قال الذهبي: «وظاهره أن عمر بنفسه سمع الصارخ من العجل، وسائر الروايات تدل على أن الكاهن هو الذي سمع». تاريخ الإسلام- قسم السيرة النبوية (ص ٢٠٣).

ب- أخرج الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٩٥-برقم ٦٤٧٦)، قال: حدثنا محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال الدمشقي.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢١٠- ترجمة الحكم بن يعلى) =ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٥٣) -، قال: الوليد بن حماد بن جابر بالرملة.

وأخرج البخاري في تاريخه (٤/ ٢٠٢ ت ٢٤٩٧).

ثلاثتهم -محمد بن هارون والوليد بن حماد والبخاري-، قال: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي، قال: حدثنا أبو معمر عباد بن عبد الصمد، قال: سمعت سعيد بن جبير، يقول: «أخبرني سواد بن قارب. . . .» فذكر القصة، وفي آخره، قال: «فأصبحت واقتعدت بعيراً حتى أتيت مكة، فإذا رسول اللَّه ﷺ قد ظهر فأخبرته الخبر وتابعته».

قال البخاري: «ولا يصح الحكم بن يعلى».

قال الذهبي: «كذا فيه سعيد يقول: «أخبرني سواد»، وعباد ليس بثقة

يأتي بالطامات». تاريخ الإسلام (ص ٢٠٨).

قال البيهقي -تعليقا على الرواية-: «قوله: «حتى أتيت مكة» أقرب إلى الصحة مما روينا في الروايتين الأولتين، وفي الروايات الصحيحة غنية عن هذه الروايات، والله أعلم». دلائل النبوة (٢/ ٢٥٤).

جـ- أخرج أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي في (هواتف الجان) -كما في البداية والنهاية لابن كثير (٣/ ٥٧)-، قال: حدثنا أبو موسى عمران بن موسى المؤدب، حدثنا محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثنا سعيد بن عبيد الله الوصافي، عن أبيه، عن أبي جعفر محمد بن علي، قال: دخل سواد بن قارب على عمر بن الخطاب... فذكر القصة والأبيات، ولم يذكر قوله: «وكن لي شفيعاً...». إلخ.

قلت: وهذا الإسناد فيه علل:

الأولى: سعيد بن عبيد الله الوصافي.

قال أبو حاتم: ضعيف. الجرح والتعديل (٤/ ٣٨)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن أبيه، وروى عنه محمد بن عمران ابن أبي ليلى.

قلت: وهذا لا يكفي في الدلالة على أنه قد عرفه، وهو رحمه الله قد عرف بالتساهل في توثيق المجاهيل، فالراجح ضعفه، وهو ظاهر صنيع الذهبي في كتابه (المغني في الضعفاء) فقد ذكره، ولم يورد فيه سوى قول أبي حاتم. والله أعلم.

الثانية: عبيد الله بن الوليد الوصافي.

قال الفلاس والنسائي: متروك الحديث. وضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم.

وقال ابن عدي: ضعيف الحديث جداً، يتبين ضعفه على حديثه.

قلت: فهو لا يقبل حتى للاعتضاد؛ ولذا قال أحمد: ليس بمحكم الحديث يكتب حديثه للمعرفة.

الثالثة: الانقطاع البين بين أبي جعفر محمد بن علي الباقر وعمر بن الخطاب؛ فإن مولده، بل مولد أبيه بعد استشهاد عمر رضي الله عنه.

فإن قيل: قد قال الحافظ ابن حجر -عقب هذه الطريق، وطريق محمد بن كعب القرظي-: «وهما طريقان مرسلان يعضد أحدهما الآخر».

قلنا: هذا غير صحيح ولا يتأتى على قواعد الفن؛ لأمرين:

الأول: أن في السند إلى المرسلين من هو مطعون فيه، والعلماء اشترطوا لتعضيد المرسلين ببعض شروطاً، منها صحة السند.

الثاني: أنه كيف يعضد أحدهما بالآخر، وموضع الشاهد لم يرد إلا في أحدهما!! إلا أن يكون الحافظ قد أراد القصة، فنعم أصلها ثابت لورودها في الصحيح دون البيتين موضع الشاهد، والله أعلم.

والخلاصة أن الأبيات قد رويت بأسانيد لم يخل واحد منها من رجل مطعون فيه إما بالوضع وإما بتهمة الكذب وإما بالجهالة، فلا تصلح للاعتبار والاعتضاد، وورود القصة بأسانيد أحس حالاً ليس فيها الأبيات، موضع الشاهد= يدل على نكارة الأبيات المحتج به، وهذا أحسن أحوالها، والله أعلم.

* * *

الخبر الثاني

خبر قدوم مازن بن الغضوبة على رسول اللَّه ﷺ، وفيه أنه أنشد رسول اللَّه ﷺ:

إليك رسول اللَّه خَبَّت مطيتي تَجوبُ الفيافي من عمان إلى العَرْجِ
لتشفع لي يا خيرَ من وَطِئَ الحَصَا فيغفر لي ربي فأرجع بالفَلْجِ

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٣٧-برقم ٧٩٩)، وفي الأحاديث الطوال (برقم ٦٢)، قال: حدثنا موسى بن جمهور التنيسي.

وأخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (ص ٧٦)، قال: حدثنا عبد اللَّه بن جعفر، قال: ثنا عبد الرحمن بن حسن.

وذكره الحاكم -كما ذكر تلميذه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٥٨)- عن أبي أحمد بن أبي الحسن، عن عبد الرحمن بن محمد الحنظلي.

ثلاثتهم: عن علي بن حرب الموصلي، عن أبي المنذر هشام بن محمد ابن السائب الكلبي، عن أبيه، عن عبد اللَّه العماني، عن مازن بن الغضوبة... فذكر القصة، وفيها البيتان.

وخالفهم أبو جعفر محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب الطائي، فرواه عن جد أبيه: على بن حرب، عن هشام بن محمد، عن شيوخ من طيئ.

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٥٥)، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب الطائي سنة ثمان وثلاثين

وثلثمائة، قال: حدثنا (جدي)[1] أبو علي[2] بن حرب بن محمد بن علي بن حيان بن مازن الوافد على رسول اللَّه ﷺ، قال: «لقيت أبا المنذر هشام بن محمد الكلبي، فقال لي: ممن الرجل؟ فقلت: من طيئ. ثم قال لي: ثم ممن؟ قلت: من ولد نبهان. قال: ثم ممن؟ قلت: من ولد خِطَامة. فقال لي: لعلك من ولد السادن. قلت: نعم. فأكرمني وأدناني وقربني. ثم قال لي: كنت لقيت شيوخاً من شيوخ طيئ المتقدمين، فسألتهم عن قصة مازن وسبب إسلامه ووفوده على رسول اللَّه ﷺ. . . » فذكر القصة.

قلت: هذا إسناد واه لا يثبت؛ لثلاث علل:

الأولى: هشام بن محمد بن السائب الكلبي أحد المتروكين.

قال الدارقطني: متروك.

وقال ابن معين: غير ثقة، وليس عن مثله يروى الحديث.

الثانية: والده محمد بن السائب، وهو ليس بأحسن حالاً من ابنه.

اتهمه بالكذب غير واحد، وقال جماعة، منهم: مسلم والنسائي والساجي والدارقطني: متروك.

قال أبو حاتم: «الناس مجمعون على ترك حديثه لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث».

قال أبو نعيم والحاكم: أحاديثه عن أبي صالح موضوعة.

---

(١) قال المحقق: هكذا في (ح)، وفي بقية النسخ: «أبو جدي» اهـ، قلت: والثاني هو الصواب.

(٢) قلت: هكذا أثبت المحقق (أبو علي) و(أبو) زائدة. واللَّه أعلم.

قلت: اعترف من نفسه بالكذب، قال الدارقطني: متروك، وهو القائل: كل ما حدثت عن أبي صالح كذب. السنن (٤/ ١٣٠).

قلت: لا زلت أتعجب -بعد هذا الاعتراف- من عدم حكم الأئمة على الكلبي بالكذب، وهو اللائق به، والاقتصار على أنه (متروك) والتي تدل على عدم ثبوت الكذب.

قال الجوزجاني: كذاب ساقط.

الثالثة: اضطراب هشام بن الكلبي في رواية الحديث وصلاً وانقطاعاً، كما تقدم في التخريج.

والراوي عنه في الروايتين علي بن حرب، وهو إمام ثقة مسند وقته، والسند إليه في الرواية المنقطعة صحيح، فالقطان عالم مسند مجمع على ثقته، وأبو جعفر نافلة[1] علي بن حرب ثقة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٥٧).

قلت: الذي يظهر لي أن الأصل رواية هشام المنقطعة، ثم افتعل لها هذا الإسناد، ويدل على هذا أن هشاماً لم يعرف بالمسند ورواية الحديث، وإنما عرف بالقصص والنسب، قال ابن عدي: وهو كما قال أحمد: هشام بن الكلبي الغالب عليه الأخبار والأسمار والنسب، ولا أعرف له شيئاً من المسند.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني من طريق هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبيه، وكلاهما متروك». مجمع الزوائد (٨/ ٢٤٨).

---

(١) النافلة، ولد الولد، قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٣]: «ويقال: لولد الولد نافلة؛ لأنه زيادة على الولد». الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١١/ ٢٠٢).

الخبر الثالث: قصة العتبي

قال العتبي: «كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ فجاء أعرابي، فقال السلام عليك يا رسول الله، -وفي رواية: يا خير الرسل! إن الله أنزل عليك كتاباً صادقاً قال فيه- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، وقد جئتك مستغفراً لذنبي مستشفعاً بك إلى ربي، ثم أنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه   فطاب من طيبهن القاع والأكَمُ
نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه   فيه العفاف وفيه الجود والكرمُ

قال: ثم انصرف الأعرابي، فغلبتني عيني، فرأيت النبي ﷺ في النوم، فقال لي: يا عُتبي! الحق الأعرابي فبشره أن الله قد غفر ذنوبه».

هذه القصة تعرف بقصة (العتبي)، ومن ذكرها من العلماء علقها على العتبي -وهو راويها- عن الأعرابي بلا سند، وإنما يرسلونها إرسال الحكايات والنوادر، كالماوردي ذكرها في الحاوي (٤/ ٢١٤)، وكأبي نصر ابن الصباغ صاحب (الشامل) كما ذكر ابن كثير (٤/ ١٤٠ط. مصطفى السيد وجماعة)، ولعل الماوردي (٣٦٤هـ-٤٥٠هـ) أقدم من ذكرها، وقد كانت وفاة العتبي على ما ذكروا سنة (٢٢٨هـ) أي بعد وفاته بما يزيد على (١٥٠ إلى ٢٠٠)، سنة.

قال ابن عبد الهادي: «وأما حكاية العتبي التي أشار إليها فإنها حكاية ذكرها بعض الفقهاء والمحدثين وليست بصحيحة ولا ثابتة إلى العتبي...». (الصارم ص ٥٠٨).

نعم افتعل الوضاعون لهذه القصة إسنادين:

الإسناد الأول: رواه أحمد بن الهيثم الطائي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل، عن أبي صادق عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «قدم علينا أعرابي بعد ما دفنا رسول الله ﷺ بثلاثة أيام، فرمى بنفسه على قبر النبي ﷺ وحثا من ترابه على رأسه، وقال: يا رسول الله! قلتَ فسمعنا قولك، ووعيت عن الله عز وجل فأوعينا عنك، وكان فيما أنزل الله تبارك وتعالى عليك ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، وقد ظلمت نفسي وجئتك لتستغفر لي، فنودي من القبر إنه قد غفر لك».

أخرجه ابن السمعاني في (الدلائل) -كما في الحاوي للسيوطي (٢/ ٤٨١) -، قال: أخبرنا أبو بكر هبة الله بن الفرج، أخبرنا أبو القاسم يوسف ابن محمد بن يوسف الخطيب، أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن تميم المؤدب، حدثنا علي بن إبراهيم بن علان (في الصارم المنكي: علي ابن إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن الكرخي)، أخبرنا علي بن محمد بن علي، حدثنا أحمد بن الهيثم، به.

وهذا الخبر لا يصح سنداً ومتناً. فأما عدم صحته سنداً فلأن السند ظلمات بعضهما فوق بعض، وهي كالتالي:

١- السند مثخن بمن ليس له ترجمة كأبي القاسم عبد الرحمن بن عمر، وعلي بن إبراهيم، وعلي بن محمد بن علي، وأحمد بن محمد بن الهيثم، ووالده: محمد بن الهيثم.

فهؤلاء لم أجد لهم ترجمة ولا أستبعد جهالتهم!!.

قال العلامة إسماعيل الأنصاري: «وفيها أحمد بن محمد بن الهيثم عن

أبيه لا ذكر لهما في (التقريب) ولا في (التهذيب) ولا (اللسان)، فمن احتج بهما فعليه أن ينقل توثيقهما عن إمام من أئمة التوثيق». صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، (حاشية ص ٢٤٩).

٢- الهيثم الطائي، وفي الرواة ثلاثة كلهم الهيثم الطائي: الأول الهيثم ابن عدي. والثاني: الهيثم بن عبد الغفار، والثالث: الهيثم بن مالك، وهو ثقة، والأولان متكلم فيهما.

قلت: مال الحافظ ابن عبد الهادي إلى أنه ابن عدي، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والهيثم جد أحمد بن محمد بن الهيثم أظنه ابن عدي الطائي، فإن يكنه فهو متروك كذاب، وإلا فهو مجهول، وقد ولد الهيثم بن عدي بالكوفة، ونشأ بها وأدرك زمان سلمة بن كهيل فيما قيل، ثم انتقل إلى بغداد فسكنها، قال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين، يقول: الهيثم بن عدي كوفي ليس بثقة كان يكذب...». الصارم المنكي (ص ٥٠٩).

فهذه حجة قوية.

فإن زعم زاعم أن الهيثم هو ابن مالك الثقة، قلت: هذا مردود لأمور:

الحجة الأول: ما ذكره ابن عبد الهادي، وهو أن الهيثم ولد بالكوفة، ونشأ بها وأدرك زمان سلمة بن كهيل فيما قيل.

الحجة الثانية: أن الهيثم بن مالك شامي.

الحجة الثالثة: أن الهيثم بن مالك من رجال التهذيب، ومعلوم حرص الحافظ المزي الشديد على تتبع شيوخ ورواة المترجم له، فلما ترجم للهيثم بن مالك لم يذكر في شيوخه سلمة بن كهيل.

فلهذه الدلائل فلا يمكن أن يكون الهيثم الطائي إلا ابن عدي، والقول

بأنه ابن مالك خلاف الأصل، فمن ادعاه فعليه الحجة والبرهان.

قال العلامة إسماعيل الأنصاري: «ومن ادعى أن الهيثم المذكور في سند الحكاية هو ابن مالك الطائي الشامي الأعمى أبو محمد فعليه الحجة». صيانة الإنسان (حاشية ص ٢٤٩).

قلت: الهيثم بن عدي كان علامة أخبارياً، قال ابن حبان: «ولد الهيثم بالكوفة وبها نشأ، ثم انتقل إلى بغداد وسكنها ومات بها، وكان من علماء الناس بالسِّيَر وأيام الناس وأخبار العرب، إلا أنه روى عن الثقات أشياء، كأنها موضوعة يسبق إلى القلب أنه كان يدلسها، فالتزق تلك المعضلات به، ووجب مجانبة حديثه على علمه بالتاريخ ومعرفته بالرجال». المجروحين (٣/ ٩٣)، وهذا يعني أنه اتهم بتلك المعضلات، وهذا يتفق مع قول جمهور النقاد إنه متروك والتي تفيد التهمة بالكذب.

قال أبو حاتم والنسائي والدولابي والأزدي: متروك الحديث.

وأشد من هذا قول من وصفه بالكذب، كقول البخاري والعجلي وأبي داود.

قال البخاري: ليس بثقة كان يكذب. وقال أبو داود: كذاب.

وقال الساجي: كان يكذب.

وقال الجوزجاني: ساقط قد كشف قناعه.

٣- عدم سماع الهيثم بن عدي من سلمة بن كهيل.

أدرك الهيثم زمن سلمة بن كهيل، فقد كانت وفاته سنة (١٢١هـ) وقيل (١٢٢هـ) وقيل (١٢٣هـ)، وأما مولد الهيثم فكان سنة (١١٤هـ) تقريباً، أي له من العمر ما بين سبع إلى تسع سنوات حين وفاة سلمة، فلا يدرى هل سمع منه

أم لا؟.

على أن الهيثم كان يدلس، قال الإمام أحمد: كان صاحب أخبار وتدليس.

ولم يقع منه التصريح بالتحديث في إسناد الحديث.

٤- الانقطاع بين أبي صادق الأزدي وعلي رضي الله عنه.

قال أبو حاتم: «أبو صادق لم يسمع من علي». وقال الذهبي: «قيل: لم يلق علياً». وقال ابن حجر: «صدوق، وحديثه عن علي مرسل» فهذا تفصيل ما في السند من قوادح لا يتردد الواقف عليها في الحكم على الخبر بالوضع.

قال ابن عبد الهادي: «هذا خبر منكر موضوع، وأثر مختلق مصنوع لا يصلح الاعتماد عليه، ولا يحسن المصير إليه، وإسناده ظلمات بعضها فوق بعض». الصارم المنكي (ص ٥٠٩).

وقال السهسواني: «هذا الخبر ضعيف جداً حتى قيل: إنه موضوع». صيانة الإنسان (ص ٢٤٨).

وأما بطلانه متناً فلأنه لا يمكن لأحد الوصول إلى القبر الشريف حتى يستأذن صاحبة البيت الصديقة رضي الله عنها، والرواية صورت لنا أن الأعرابي قد أتى القبر الشريف، ورمى بنفسه عليه وحثا من ترابه على رأسه، وعلي رضي الله عنه ينظر ويسمع، وكأن القبر في ساحة مفتوحة ومقبرة عامة!!.

فقبح الله واضع هذا الخبر، والحمد لله الذي فضحه.

الإسناد الثاني: عن أبي حرب محمد بن حرب الهلالي، قال: حج أعرابي فلما جاء إلى باب مسجد رسول الله ﷺ أناخ راحلته، فعقلها ثم دخل المسجد حتى أتى القبر، ووقف بحذاء وجه رسول الله ﷺ، فقال:

السلام عليك يا رسول اللَّه، ثم سلم على أبي بكر وعمر، ثم أقبل على رسول اللَّه ﷺ، فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول اللَّه، جئتك مثقلاً بالذنوب والخطايا مستشفعاً بك على ربك؛ لأنه قال في محكم كتابه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، وقد جئتك بأبي أنت وأمي مثقلاً بالذنوب والخطايا أستشفع بك على ربك أن يغفر لي ذنوبي وأن تشفع في، ثم أقبل في عرض الناس، وهو يقول:

يا خير من دفنت في الأرض أعظمه فطاب من طيبه الأبقاع والأكم
نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

وفي غير هذه الرواية: فطاب من طيبه القيعان والأكم.

هذا لفظ البيهقي.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤٩٥-برقم ٤١٧٨، وفي الطبعة الهندية ٨/ ١٠٨- برقم ٣٨٨٠)، قال: أخبرنا أبو علي الروذباري، (نا) عمرو بن محمد بن عمرو بن الحسين بن بقية إملاء، (نا) شكر الهروي، (نا) يزيد الرقاشي، عن محمد بن روح بن يزيد البصري، حدثني أبو حرب الهلالي. . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد مظلم لما يلي:

١- عمرو بن محمد بن عمرو بن بقية لم أجد له ترجمة! وفي السند إشكال -سيأتي التنبيه عليه- قد تكون تبعته على ابن بقية.

٢- الرقاشي (وقع في طبعة: أبو زيد، وفي أخرى: يزيد)، فإن يكن يزيد ابن أبان الرقاشي، فهو مع زهده وصلاحه لم يكن معتنياً بالحديث وضبطه،

فكان ذلك سبب سقوطه، قال ابن حبان: «كان من خيار عباد اللّٰه من البكائين في الخلوات والقائمين بالحقائق في السبرات، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس، عن النبي ﷺ، وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب». المجروحين (٣/ ٩٨).

ولهذا اتفقت كلمة الحفاظ على ضعفه، بل قال أحمد: لا يكتب حديث يزيد الرقاشي، قلت: القائل تلميذه أبو طالب: فلم ترك حديثه لهوى كان فيه؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث.

وقال مسلم والنسائي وأبو أحمد الحاكم: متروك الحديث.

بل بالغ شعبة في التحذير منه، فقال: «لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن يزيد الرقاشي».

وهذه العبارة وما في معناها هي عبارة لا يريد بها الأئمة أكثر من تضعيف الراوي والتحذير منه.

٣- في السند انقطاع ظاهر بين شكر الهروي والرقاشي.

شكر الهروي هو الحافظ المتقن محمد بن المنذر بن سعيد بن عثمان، وهو واسع الرواية، جيد التصنيف، كانت وفاته سنة (٣٠٣هـ)، وأما يزيد الرقاشي، فقد قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): «من الخامسة، مات قبل العشرين». وقال في مقدمة التقريب: «وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية: فهم قبل المئة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المئة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المئتين، ومن ندر عن ذلك بينته». ومقتضاه أن وفاة الرقاشي كانت قبل سنة

(١٢٠هـ)، وعلى هذا فيكون شكر الهروي قد عمر (١٩٠سنة) على أقل تقدير ليكون مدركاً للرقاشي!! وهذا مستحيل، والله أعلم.

ومع هذا فقد وقع التصريح بالتحديث في السند إلى شكر، و-أيضاً- بين شكر والرقاشي، وهذه نكارة-إن لم تكن خطأ من الناسخ- يتحمل عهدتها عمرو بن محمد بن عمرو بن بقية، والله أعلم.

٤- محمد بن روح بن يزيد البصري.

٥- أبو حرب محمد بن حرب الهلالي لم أجد لهما ترجمة.

وبهذا يتبين أن السند مظلم لا يفرح به.

قال الحافظ ابن عبد الهادي: «وقد ذكرها البيهقي في كتاب (شعب الإيمان) بإسناد مظلم عن محمد بن روح بن يزيد...». الصارم المنكي (ص ٤٠٦).

قلت: وقد تابع الرقاشي، ابن فُضيل النحوي متابعة لا يفرح بها.

أخرجها ابن الجوزي في مثير الغرام الساكن (ص ٤٩٠)، قال: أخبرنا عبد الخالق بن يوسف.

وأخرجها ابن النجار في الدرة الثمنية في تاريخ المدينة (ص ٢٢٤)، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الحسن في كتابه، أخبرنا أبو الفرج بن أحمد.

كلاهما قال: أخبرنا أحمد بن أبي نصر (وفي الدرة: أحمد بن نصير)، أخبرنا محمد بن القاسم الفارسي، قال: سمعت غالب بن علي الصوفي (في الدرة: علي بن غالب)، يقول: سمعت إبراهيم المزكي، يقول: سمعت أبا الحسن بن بقية (في الدرة: أبا الحسن الفقيه) يحكي عن الحسن بن

محمد، عن ابن فضيل النحوي، عن محمد بن روح، عن محمد بن حرب الهلالي . . . فذكره.

وهذا إسناد مظلم كسابقه لا يفرح به لما يلي:

العلة الأولى والثانية والثالثة: محمد بن روح ومحمد بن حرب الهلالي وابن فضيل النحوي لم أجد لهم ترجمة. قال الشيخ حماد الأنصاري: «وأما سند ابن النجار ففيه -أيضاً- مجاهيل غير معروفين ابتداءً من شيخه إلى محمد ابن حرب الهلالي». تحفة القاري في الرد على الغماري (ص ٧٣).

قلت: إبراهيم المزكي هو الحافظ الثبت، ترجم له الخطيب في تاريخه (٦/ ١٦٨)، وقال: «كان ثقة، ثبتاً مكثراً». وقال الذهبي: «الإمام المحدث القدوة». سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٦٣).

العلة الرابعة: أن ابن فضيل النحوي قد اضطرب في الخبر فرواه على وجهين:

الوجه الأول: -كما سبق- عن محمد بن روح بن يزيد البصري، عن أبي حرب الهلالي.

الوجه الثاني: عن عبد الكريم بن علي، عن محمد بن محمد بن النعمان، قال: أخبرني أبو حرب.

أخرجه أبو اليمن بن عساكر في إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر (ص ٥٤- ٥٥)، قال: نبأني الشيخ أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي منصور بن نسيم: -إن شاء اللَّه-، أخبرنا الحافظ أبو القاسم قراءة عليه، أخبرنا أبو أحمد عبد السلام بن الحسن بن علي بن زرعة الصوري، حدثنا الفقيه أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر -بصور- لفظاً، حدثنا أبو العباس أحمد

ابن علي بن محمد، حدثنا أبو بكر محمد بن زهير -بنيسابور-، أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن مرزبان، حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد النحوي، أخبرنا ابن فضيل النحوي... به.

والخلاصة فهذان الإسنادان مظلمان لا يفرح بهما، ولا يفيدان (قصة العتبي) بشيء، بل هما أسوأ منها، وهي قصة لا إسناد لها، تروى بلا إسناد وترسل إرسال الحكايات. والله أعلم.

* * *

مرويات حياة الأنبياء والأولياء في قبورهم

الخبر الأول

عن أنس رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون».

أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٢/ ٣٢٧ ت: الحسن بن قتيبة) -ومن طريقه البيهقي في حياة الأنبياء بعد وفاتهم (ص ٦٩ برقم ١)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٥/ ١٥٧) -، قال: حدثنا قسطنطين بن عبد الله الرومي مولى المعتمد على الله أمير المؤمنين، ثنا الحسن بن عرفة.

وأخرجه البزار (كشف الأستار ٣/ ١٠١ برقم ٢٣٤٠)، قال: حدثنا رزق الله بن موسى.

وأخرجه تمام في فوائده (كما في الروض البسام ٤/ ٢٤٦ برقم ١٤٣٢) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٣٢٦) -، قال: أخبرنا أبو القاسم الحسن بن علي بن وثاق النصيبي قراءة عليه سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، نا: عبد الله بن محمد بن ناجية البغدادي، أنا أحمد بن عبد الرحمن الحراني.

ثلاثتهم -الحسن بن عرفة ورزق الله والحراني- عن الحسن بن قتيبة المدائني، نا المستلم بن سعيد، عن الحجاج بن الأسود، عن ثابت البناني، عن أنس.

وخالف هؤلاء الثلاثة محمد بن عبد الرحمن بن المفضل الحراني، فرواه عن الحسن بن قتيبة المدائني، ثنا حماد بن سلمة، عن عبد العزيز، عن أنس، فذكره.

أخرجه البزار (كشف الأستار ٣/ ١٠٠ برقم ٢٣٣٩)، قال: حدثنا محمد

ابن عبد الرحمن بن المفضل الحراني، ثنا الحسن بن قتيبة المدائني، به.

قال البزار: لا نعلم أحداً تابع الحسن بن قتيبة على روايته عن حماد.

قلت: ولا شك أن الراجح الطريق الأول، الحسن بن قتيبة، عن المستلم بن سعيد، عن الحجاج بن الأسود، عن ثابت البناني، عن أنس مرفوعاً.

وهذا الحديث أنكره ابن عدي، وذكره في ترجمة الحسن بن قتيبة.

وقال البزار: «لا نعلم رواه عن ثابت، عن أنس إلا الحجاج، ولا عن الحجاج إلا المستلم، ولا نعلم روى الحجاج عن ثابت إلا هذا».

وقال البيهقي: «وهذا يعد في أفراد الحسن بن قتيبة المدائني». انظر: كتاب حياة الأنبياء بعد وفاتهم (ص ٧٠).

قلت: قد ترجم له ابن عدي، وَعَدَّ الحديث في منكراته، وقال: «وله أحاديث غرائب، وأرجو أنه لا بأس به».

ومع أن هذه العبارة عند ابن عدي لا تفيد أكثر من نفي تعمد الكذب، فقد تعقبه الذهبي بقوله: «قلت: بل هو هالك. قال الدارقطني -في رواية البرقاني-: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأزدي: واهي الحديث. وقال العقيلي: كثير الوهم». ميزان الاعتدال (١/ ٥٨١-ت١٩٩٣).

وقد برأ بعض المعاصرين الحسن بن قتيبة بمتابعة يحيى بن أبي كثير له التي أخرجها أبو يعلى في المسند (٦/ ١٤٧برقم ٣٤٢٥) -ومن طريقه البيهقي في حياة الأنبياء بعد وفاتهم (ص ٧٢)- قال: حدثنا أبو الجهم الأزرق بن علي.

وأخرجها أبو نعيم الأصبهاني في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٨٣ ت: عبد اللَّه بن إبراهيم بن الصباح)، قال: حدثنا علي بن محمود، ثنا عبد اللَّه ابن إبراهيم بن الصباح، ثنا عبد اللَّه بن محمد بن يحيى بن أبي كثير.

كلاهما -أعني أبا الجهم الأزرق بن علي وعبد اللَّه بن محمد بن يحيى بن أبي كثير-، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، به.

قلت: يحيى بن أبي كثير إمام كبير وأحد ستة يدور عليهم أصول حديث رسول اللَّه ﷺ في زمانهم.

قال ابن المديني: «نظرت في الأصول من الحديث، فإذا هي عند ستة ممن مضى: فلأهل المدينة: ابن شهاب، ولأهل مكة: عمرو بن دينار، ولأهل البصرة: قتادة ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة: أبو إسحاق عمرو بن عبد اللَّه وسليمان بن مهران». انظر: العلل لابن المديني (ص ٣٦).

وقال أبو أحمد الحاكم -عنهم-: «هؤلاء الستة الذين يدور عليهم حديث رسول اللَّه ﷺ من التابعين». انظر: تاريخ دمشق (٥٩-٣٩٧).

ويحيى لمكانته قصده الناس، وروى عنه خلق كثير، وعرف منهم جماعة بضبط حديثه.

قال أبو حاتم: سألت علي بن المديني من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي، قلت: ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي وحجاج الصواف وحسين المعلم.

فأين هؤلاء الاثبات في حديث يحيى من هذا الحديث؟!.

ثم كيف لا نجده إلا عند الأزرق بن علي، وهو رجل وصفه من ذكره في

(الثقات)، وهو ابن حبان بأنه «يغرب». وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ولخص ابن حجر حاله، فقال: «صدوق يغرب».

قلت: فلا يبعد أن يكون هذا الحديث من غرائبه.

وأما سند أبي نعيم، ففي الطريق إلى يحيى بن أبي كثير ابن الصباح، وقد أورد أبو نعيم هذا الحديث في ترجمته، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

فالسندان إلى ابن أبي كثير لا يخلوان من مقال.

وبهذا يتبين أن هذه المتابعة لا يفرح بها، وأن كلام الأئمة في تفرد الحسن بن قتيبة بالحديث كلام صحيح، ولا يدفع بمثل هذه الطرق.

وعلى كل فتبرئة ابن قتيبة من عهدة هذا الحديث لا يدفع النكارة، فالنكارة في التفرد برواية الحديث، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه بهذا المتن. وقد كان لثابت أصحاب ملازمين له متقنين لحديثه، كحماد بن سلمة وحماد بن زيد وسليمان بن المغيرة.

قال ابن المديني: «لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، ثم من بعده سليمان بن المغيرة، ثم من بعده حماد بن زيد وهي صحاح».

فأين هؤلاء عن هذا الحديث؟!

والذي يظهر لي أن الحديث رواه أحد رجال إسناده بالمعنى، وأن أصله حديث: «مررت على موسى، وهو قائم يصلي في قبره». فوهم فيه إما الحسن ابن قتيبة، وإما المستلم بن سعيد، وإما الحجاج بن الأسود.

وجميعهم ليسوا من أهل الإتقان بل بعضهم متهم.

فالحسن بن قتيبة تقدم الكلام عليه، وأنه ضعيف جداً.

وأما المستلم بن سعيد، فقد قال -عنه- أحمد: شيخ ثقة من أهل واسط

قليل الحديث. وقال ابن معين -في رواية ابن محرز-، والنسائي: ليس به بأس. وقال ابن معين -في رواية إسحاق بن منصور-: صويلح. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف. ولخص الحافظ ابن حجر -حاله-، فقال: صدوق عابد ربما وهم.

قلت: تشدد ابن حجر واحتاط مراعاة لقول ابن حبان، والراجح في المستلم أن حديثه لا ينزل عن مرتبة الصدوق. وأما ابن حبان فهو يتشدد فيمن عرف له غلطا أو غلطين. والله أعلم.

وأما الحجاج بن الأسود، فقد ترجم له الإمام الذهبي في (الميزان)، وأورد هذا الحديث في ترجمته وعَدَّه من منكراته، فقال: «حجاج بن الأسود عن ثابت البناني، نكرة. ما روى عنه -فيما أعلم- سوى مستلم بن سعيد، فأتى بخبر منكر عنه عن أنس في «أن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون» رواه البيهقي.

لكن تعقبه الحافظ ابن حجر في (اللسان)، فقال عَقِبَهُ: «وإنما هو حجاج ابن أبي زياد الأسود، يعرف بـ«زق العسل» وهو بصري كان ينزل القسامل.

روى عنه ثابت وجابر بن زيد وأبي نضرة وجماعة. وعنه جابر بن حازم وحماد بن سلمة وروح بن عبادة وآخرون.

قال أحمد: ثقة ورجل صالح. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وذكره ابن حبان في (الثقات)، فقال: حجاج بن أبي زياد الأسود، من أهل البصرة، كان ينزل القسامل. روى عن أبي نضرة وجابر بن زيد.

روى عنه عيسى بن يونس، وجرير بن حازم، وهو الذي يحدث عنه حماد

ابن سلمة، فيقول: حدثني: «حجاج بن الأسود». (لسان الميزان ٢/ ٣٨٦ ت ٢٣٣٧).

قلت: قد حكم الذهبي بأن الراوي «نكرة»، وحكم -أيضاً- بنكارة خبره، وهذا الحكم ليس مبنياً على الحكم الأول، فقد تقرر عند علماء الفن أن الراوي قد يكون ثقة ويحكم بنكارة رواية من مروياته؛ لأنه ليس من شرط الثقة أن لا يخطئ.

ولهذا لا يحسن أن يعترض على الذهبي في حكمه بنكارة الخبر بأن حجاجاً ثقة أو يزعم بأن الذهبي لو عرف حجاجاً لما استنكر حديثه، كما فعل بعض العلماء.

والخلاصة: أن نكارة الحديث ليست موضع خلاف بين ابن عدي والذهبي، وإنما الخلاف بينهما فيمن يحمل عهدة هذه النكارة.

قلت: ويدل على أن الحديث أصله حديث: «مررت على موسى وهو قائم يصلي في قبره» أمران:

١- أن الحديث قد روي عن أثبت الناس في البناني، وهو حماد بن سلمة بلفظ أن رسول اللّه ﷺ قال: «أتيت على موسى ليلة أسري بي عند الكثيب الأحمر، وهو قائم يصلي في قبره».

أخرجه مسلم في صحيحه (برقم ٢٣٧٥)، قال: حدثنا هداب بن خالد وشيبان بن فروخ، قالا: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني وسليمان التيمي، عن أنس بن مالك أن رسول اللّه ﷺ... فذكره.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (١/ ٢٤٢ برقم ٥٠-الإحسان)، قال: أخبرنا أبو يعلى، حدثنا هدبة وشيبان، به.

وأخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٤٨ط. الميمنية) (١٩/ ٤٨٤ برقم ١٢٥٠٤ ط. الرسالة)، قال: حدثنا حسن -يعني: ابن موسى-، حدثنا حماد، به.

٢- أننا وجدنا الحديث عند أصحاب أنس رضي الله عنه بلفظ: «مررت ليلة أسري بي على موسى قائماً يصلي في قبره».

فقد رواه سليمان التيمي عن أنس رضي الله عنه مرفوعا، بهذا اللفظ.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٢٠ ط. الميمنية) (١٩/ ٢٤٣ برقم ١٢٢١٠ ط. الرسالة)، قال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن سليمان التيمي، به.

وقد تابع سفيان: عيسى بن يونس وجرير بن عبد الحميد.

أخرجه مسلم في صحيحه، قال: حدثنا علي بن خشرم، أخبرنا عيسى - يعني ابن يونس- ح.

وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، كلاهما عن سليمان التيمي، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا.

وبمثل هذا التعليل الذي ذكرت أعل الأئمة الكبار علماء هذا الفن جملة من الأحاديث، فمن ذلك:

١- ما رواه علي بن عياش، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد ابن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد اللّٰه رضي الله عنه قال: كان آخر الأمرين من رسول اللّٰه ﷺ ترك الوضوء مما مست النار. أخرجه أبو داود (برقم ١٩٢)، والنسائي (برقم ١٨٥).

فهذا الحديث رواه شعيب بالمعنى مختصراً فتغيرت دلالته، قال

أبو داود: هذا اختصار من الحديث الأول. يعني ما رواه ابن جريج، أخبرني محمد بن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد اللَّه، يقول: قربت للنبي ﷺ خبزاً ولحماً، فأكل ثم دعا بوضوء، فتوضأ به، ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه، فأكل ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ. أخرجه أبو داود (١٩١).

وقد تابع ابن جريج، جماعة وهم:

ابن عيينة، أخرجه أحمد (٣/ ٣٠٧) والترمذي (٨٠)، وابن ماجة. ومعمر، أخرجه عبد الرزاق (٦٣٩، ٦٤٠). وأيوب، أخرجه ابن حبان (١١٣٧). وجرير بن حازم، عند ابن حبان (١١٣٨) وغيرهم.

قال ابن حبان: هذا خبر مختصر من حديث طويل اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهماً لنسخ إيجاب الوضوء مما مست النار مطلقاً، وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مست النار خلا لحم الجزور فقط.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هذا حديث مضطرب المتن، إنما هو أن النبي ﷺ أكل كتفاً، ولم يتوضأ، كذا رواه الثقات، عن ابن المنكدر، عن جابر. ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه، فوهم فيه. العلل (١/ ٦٤).

٢- وما رواه النسائي (برقم ١٦٦١)، وابن خزيمة (١٢٣٨)، وابن حبان (٦/ ٢٥٦ برقم ٢٥١٢) من طريق أبي داود الحفري، عن حفص، عن حميد، عن عبد اللَّه بن شقيق، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: رأيت النبي ﷺ يصلي متربعاً.

قال النسائي: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير أبي داود الحفري، وهو ثقة، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ. واللَّه أعلم.

ولم يدرك بعض المشتغلين بالحديث من المعاصرين سبب تعليل

النسائي لهذا الحديث، فقال -متعقباً الإمام النسائي-، «قلت: وليس مع النسائي إلا الظن، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً، فيبقى الحديث على صحته، حتى نتيقن من علته. والله أعلم».

قلت: استعرض الأئمة حديث عبد الله بن شقيق عن عائشة في صلاة النبي ﷺ قاعداً، فوجدوا قول عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلاً طويلاً قاعداً. وليس فيه ذكر التربع، فعلموا خطأ هذا الحديث.

قال ابن المنذر: «حديث حفص بن غياث قد تكلم في إسناده، روى هذا الحديث جماعة، عن عبد الله بن شقيق. ليس فيه ذكر التربع، ولا أحسب الحديث يثبت مرفوعاً». الأوسط (٤/ ٣٧٦).

فتبين أن الحديث رواه حفص أو تلميذه الحفري بالمعنى مختصراً، وألحق فيه زيادة التربع.

قال ابن نصر -كاشفاً عن علة هذا الخبر-: لم يأت في شيء من الأخبار التي رويناها عن النبي ﷺ، أنه صلى جالساً صفة جلوسه، كيف كانت إلا في حديث روي عن حفص بن غياث أخطأ فيه حفص.

رواه عنه أبو داود الحفري، عن حميد، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة رضي الله عنها، رأيت النبي ﷺ يصلي متربعاً.

قال (ابن نصر): وحديث الصلاة جالساً، رواه عن حميد، عن عبد الله بن شقيق غير واحد، كما رواه الناس عن عبد الله بن شقيق رحمه الله ولا ذكر التربيع فيه.

حدثنا محمد بن المثنى، ثنا ابن أبي عدي، عن حميد، عن عبد الله بن شقيق رحمه الله سألت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، عن صلاة رسول الله ﷺ من

الليل. فقالت: «كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلاً طويلاً قاعداً، فإذا قرأ قائماً ركع قائماً، وإذا قرأ قاعداً ركع قاعداً».

ورواه حماد، عن بديل بن ميسرة، وحميد، عن ابن شقيق، فذكره سواءً.

قال (ابن نصر): فيشبه أن يكون الحديث كان عند حفص عن حميد على ما هو عند الناس. وكان عنده عن ليث عن مجاهد، وعن حجاج عن حماد عن سعيد بن جبير في التربيع في الصلاة. فذاكر أبا داود الحفري من حفظه فتوهم أن ذكر التربع في حديث حميد. فاختصر الحديث وألحق فيه التربع توهماً وغلطاً، إن كان حفظ ذلك عنه أبو داود؛ وذلك أنه ليس بمعروف من حديث حفص، لا نعلم أحداً رواه عنه غير أبي داود رحمه الله ولو كان من صحيح حديث حفص لرواه الناس عنه، وعرفوه، إذ هو حديث لم يروه غيره.

والذي يعرف من حديث حفص في التربع عن حجاج، عن حماد، عن مجاهد، قال: علمنا سعيد بن جبير صلاة القاعدة، فقال: يجعل قيامه تربعاً.

وحفص عن ليث عن مجاهد رحمه الله قال: صلاة القاعد غير التربع، على النصف من صلاة القائم.

قال (ابن نصر): وكان حفص رجلا إذا حدث من حفظه ربما غلط، هو معروف بذلك عند أصحاب الحديث. انظر: مختصر قيام الليل (ص٢٠١-٢٠٢).

٣- وما رواه شعبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً. «لا وضوء إلا من صوت أو ريح».

أخرجه أحمد (١٦/ ١٠٨ برقم ١٠٠٩٣) (١٥/ ١٨٠ برقم ٩٣١٣)،

والترمذي (برقم ٧٤)، وابن ماجة (برقم ٥١٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١١٧، ٢٢٠) من طرق عن شعبة.

وهذا الحديث رواه شعبة بالمعنى مختصرا.

قال البيهقي: «هذا مختصر وتمامه، فيما أخبرنا أبو عبد اللَّه الحافظ». فذكر إسناده إلى جرير- عن سهيل، به. ولفظه أطول. وسيأتي في كلام أبي حاتم.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وذكر حديث شعبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي صالح، مرفوعاً: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح»، قال أبي: هذا وهم، اختصر شعبة متن هذا الحديث، فقال: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح». رواه أصحاب سهيل، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً من نفسه، فلا يخرجن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً». العلل (١/ ٤٧ س ١٠٧).

فتبين أن شعبة رواه بالمعنى مختصراً فوهم، وأن الصواب ما رواه أصحاب سهيل، كحماد بن سلمة عن أحمد (١٥/ ٢٠٨ برقم ٩٣٥٥) وأبو داود (برقم ١٧٧، وجرير بن عبد الحميد عند مسلم (برقم ٣٦٢)، وعبد العزيز بن محمد عند الترمذي (برقم ٧٥)، ومحمد بن جعفر عند البيهقي (١/ ١٦١).

وحديثنا من قبيل هذه الأحاديث. أصله ما رواه حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، قال: «أتيت على موسى ليلة أسري بي عند الكثيب الأحمر، وهو قائم يصلي في قبره».

ورواه الحسن بن قتيبة، عن المستلم بن سعيد، عن الحجاج بن الأسود، عن ثابت البناني، عن أنس مرفوعاً بالمعنى، فوهم فيه. والحسن بن قتيبة

ومن فوقه ليسوا بأحسن حالاً ممن أنكر الأئمة روايته في الأمثلة المذكورة. والله أعلم.

متابعات للحديث:

١- روى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً. ولفظه: «**إن الأنبياء لا يتركون في قبورهم بعد أربعين ليلة، ولكنهم يصلون بين يدي الله** عز وجل حتى ينفخ في الصور».

أخرجه البيهقي في حياة الأنبياء بعد وفاتهم (ص٧٥ برقم ٤)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو حامد أحمد بن علي الحسنوي إملاءً، ثنا أبو عبد الله محمد بن العباس الحمصي [بحمص]، ثنا أبو الربيع الزهراني، ثنا إسماعيل بن طلحة بن يزيد، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به.

وهذا إسناد موضوع، فالحسنوي متهم بالكذب. قال الحاكم: فإنما المنكر من حاله روايته عن قوم تقدم موتهم... وهو في الجملة غير محتج بحديثه على أن النفس تأبى عن ترك مثله. والله المستعان. تاريخ دمشق (٥/ ٤٨). وقال -بعد ذكره جماعة ممن سمع منهم-: ولو اقتصر على هذه السماعات الصحيحة التي ذكرتها كان أولى به، غير أنه لم يقتصر عليها، وحدث عن جماعة من أئمة المسلمين، أشهد بالله أنه لم يسمع منهم. وكنت أغار عليه بعد أن عقلت، وكنت أسأله عن لقاء أولئك الشيوخ. المصدر السابق. وقال محمد بن يوسف الجرجاني: هو كذاب. المصدر السابق (٥/ ٤٧). وفي الإسناد من لم أجد ترجمته كمحمد بن العباس الحمصي، وإسماعيل بن طلحة. وابن أبي ليلى، قال -عنه- ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ جداً. التقريب (ص ٤٢٧ برقم ٦٠٨١).

٢- عن أبي المليح عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «**الأنبياء في قبورهم**

أحياء يصلون» .

أخرجه البيهقي في حياة الأنبياء في قبورهم (ص ٧٣ برقم ٣)، قال: أخبرناه أبو عثمان الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ أنبأ زاهر بن أحمد، ثنا أبو جعفر محمد بن معاذ الماليني، ثنا الحسين بن الحسن، ثنا مؤمل، ثنا عبيد اللَّه بن أبي حميد الهذلي، عن أبي المليح، به .

وهذا إسناد ضعيف جداً؛ فيه عبيد اللَّه بن أبي حميد الهذلي، أجمعوا على ضعفه غير أنهم اختلفوا في درجة ضعفه، والأكثر على أنه شديد الضعف، قال أحمد: ترك الناس حديثه . وقال ابن حجر: متروك الحديث .

قلت: أنكر الحفاظ حديثه عن أبي المليح خاصة . قال البخاري: يروي عن أبي المليح عجائب . وقال أبو نعيم: عبيد اللَّه بن أبي حميد الهذلي، يحدث عنه مكي بن إبراهيم، يروي عن أبي المليح وعطاء المناكير . الضعفاء (١/ ١٠٣)! . وقال ابن حجر: قال الحاكم وأبو نعيم: يروي عن أبي المليح وعطاء مناكير . انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٨) . وتهذيب الكمال (١٩/ ٣١) . ومؤمل هو ابن إسماعيل، وقد تكلم في حديثه .

* * *

الخبر الثاني

عن عبد اللَّه بن مسعود ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «حياتي خير لكم، تحدثون ويحدث لكم، فإذا أنا مت كانت وفاتي خيراً لكم، تعرض علي أعمالكم، فإن رأيت خيراً حمدت اللَّه، وإن رأيت شراً استغفرت لكم».

أخرجه الإمام البزار في مسنده المعلل المسمى «البحر الزخار» (٥/ ٣٠٨ح ١٩٢٥)، قال: حدثنا يوسف بن موسى، قال: نا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن سفيان، عن عبد اللَّه بن السائب، عن زاذان، عن عبد اللَّه، عن النبي ﷺ، قال: «**إن للَّه ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام**»، قال: وقال رسول اللَّه ﷺ: «**حياتي خير لكم تحدثون ونحدث لكم، ووفاتي خير لكم تعرض علي أعمالكم فما رأيت من خير حمدت اللَّه عليه، ومن رأيت من شراً استغفرت اللَّه لكم**».

قال البزار: وهذا الحديث آخره لا نعلمه يروى عن عبد اللَّه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. اهـ.

قلت: هذا إسناد رجاله ثقات، إلا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، اختلف النقاد في حديثه: فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، وأفرط ابن حبان، فقال: «متروك» وهذه عادة لابن حبان، فإنه رحمه الله يفرط في جرح من وقف له على أغلاط. وقد نبه على هذا الحافظ ابن حجر في أكثر من ترجمة في كتابه التقريب. وقال الحافظ ابن حجر -ملخصاً أقوال النقاد ابن أبي رواد-: «صدوق يخطئ».

قلت: حديثه عن ابن جريج أقوى من حديثه عن غيره، والزيادة في حديثه

هذا -وهي قوله «حياتي خير لكم . . . » الحديث- شاذة مردودة؛ لعدة قرائن :

الأولى : أن ابن أبي رواد تكلم في حديثه عن غير ابن جريج ، ولهذا ذكره ابن رجب تحت النوع الثالث «قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم» . قال : «ومنهم : عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، قال ابن عدي : «هو ثبت في ابن جريج خاصة» . يعني : أنه في غيره ليس بذلك ، وقد ضعفه بعضهم مطلقاً» اهـ (شرح علل الترمذي ٢/ ٨٠٧) .

قلت : فمثله لا يحتمل تفرده عن الثوري .

الثانية : تفرد ابن أبي رواد بهذه الزيادة عن الثوري الإمام الشهير الذي عرف بكثرة التلاميذ الضابطين لحديثه المتقنين له ، وهذا التفرد من ابن أبي رواد وأمثاله -ممن في حفظه مقال- ، عن الثوري وأمثاله في الجلالة ، وكثرة الأصحاب المتقنين لحديثهم ، علة ، ضعف بها الأئمة النقاد كثيراً من الأحاديث . قال الإمام مسلم -في مقدمة الصحيح- : «والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث ، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا ، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم . إذا وجد كذلك ، ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه ، قبلت زيادته» .

فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك . قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ، مما لا يعرفه أحد

من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس. والله أعلم». (١/ ٧)

الثالثة: أنه قد شارك كبار أصحاب الثوري في أصل الحديث، وهو قوله ﷺ: **«إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام»**. ثم تفرد بتلك الزيادة دونهم، مما يبين وهمه، وأن الثوري لم يحدث بها.

والذين رووا أصل الحديث عن الثوري دون الزيادة:

١- يحيى بن سعيد القطان.

أخرجه البزار (٥/ ٣٠٧ ح ١٩٢٣)، قال: حدثنا عمرو بن علي.

وأخرجه إسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص٣٤ ح٢١)، قال: حدثنا مسدد.

كلاهما قال: ثنا يحيى.

٢- عبد الرحمن بن مهدى.

أخرجه أحمد -كما سيأتي-.

٣- أبو نعيم الفضل بن دكين.

أخرجه البغوي -كما سيأتي-.

٤- وكيع بن الجراح.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) في الصلوات، باب في ثواب الصلاة على النبي ﷺ (٢/ ٢٥٣ رقم ٨٧٠٥)، قال: حدثنا وكيع.

وأحمد (١/ ٤٤١)، قال: ثنا وكيع وعبد الرحمن.

وأبو يعلى في مسنده (٩/ ١٣٧ رقم ٥٢١٣)، قال: حدثنا أبو خيثمة،

عن وكيع .

وأخرجه ابن حبان (٢/ ١٣٤- الإحسان ح ٩١٠)، قال : أخبرنا أحمد ابن على بن المثنى ، قال : حدثنا أبو خيثمة ، به .

وهؤلاء الأربعة أثبت أصحاب الثوري ، وهم من أضبط الناس لحديثه ، والواحد منهم يقدم حديثه على ابن أبي رواد ، فكيف إذا اجتمعوا؟!

ثم تابعهم آخرون ثقات دونهم في الضبط والمعرفة ، والواحد منهم أوثق من ابن أبي رواد بمراتب ، وإليك تخريج رواياتهم :

٥- معاذ بن معاذ العنبري .

أخرجه النسائي في الصلاة ، باب السلام على النبي ﷺ (٣/ ٤٣)، قال : أخبرنا عبد الوهاب بن عبد الحكم الوراق ، قال : حدثنا معاذ .

وأخرجه أحمد (١/ ٤٥٢)، قال : ثنا معاذ بن معاذ .

٦- عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

في مصنفه (٢/ ٢١٥ ح ٣١١٦)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢٢٠ رقم ١٠٥٢٩) من طريقين عن عبد الرزاق .

٧- عبد الله بن نمير .

أخرجه أحمد (١/ ٣٨٧)، قال : ثنا ابن نمير .

٨- محمد بن يوسف الفريابي .

أخرجه الدارمي في كتاب الرقاق ، باب فضل الصلاة على النبي ﷺ (٢/ ٤٠٩ رقم ٢٧٧٤)، قال : حدثنا محمد بن يوسف .

٩- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري .

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ ٢١٩ برقم ١٠٥٢٨)، قال: حدثنا هاشم بن مرثد الطبراني، ثنا أبو صالح الفراء، ثنا أبو إسحاق الفزاري.

١٠- الفضيل بن عياض.

أخرجه الهيثم بن كليب في مسنده (٢/ ٢٥٣ برقم ٨٢٦)، قال: حدثنا عباس الدوري، (نا) أحمد بن يونس، (نا) فضيل بن عياض.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠ / ٢٢٠ رقم ١٠٥٣٠)، قال: حدثنا أبو عمر الضرير محمد بن عثمان الأموي الكوفي، ثنا أحمد بن يونس.

١١- عبيد اللَّه بن موسى العبسي.

أخرجه البغوي في شرح السنة (٣/ ١٩٧ برقم ٦٨٧)، قال: حدثنا أبو القاسم يحيى بن علي الكشميهني، أخبرنا جناح بن نذير المحاربي بالكوفة، أنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني، حدثنا أحمد بن خازم، أنا عبيد اللَّه بن موسى وأبو نعيم.

وتابعهم -أيضاً-:

١٢- زيد بن الحباب -وقد تكلم في حديثه عن الثوري-:

أخرجه الهيثم بن كليب في مسنده (٢/ ٢٥٢ رقم ٨٢٥)، قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان، (نا) زيد بن الحباب.

والذي عليه صنيع الأئمة الحفاظ علماء هذا الفن أن زيادة مثل هذه ترد ولا تقبل.

قال ابن حجر: «فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ، ولو كان في

الأصل صدوقاً فإن زيادته لا تقبل .

وهذا مغاير لقول من قال : زيادة الثقة مقبولة وأطلق -والله أعلم- .

واحتج من قبل الزيادة من الثقة مطلقاً بأن الراوي إذا كان ثقة وانفرد بالحديث من أصله كان مقبولاً ، فكذلك انفراده بالزيادة ، وهو احتجاج مردود ؛ لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان يكون مقبولاً ، كما سبق بيانه في نوع الشاذ .

ثم إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر ؛ لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات إذ لا مخالفة في روايته لهم ، بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظاً وأكثر عدداً ، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته .

ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن» . النكت (٢/ ٦٩٠- ٦٩١) .

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ حجةً لبعض أهل الأصول في قبول الزيادة «بأنه من الجائز أن يقول الشارع كلاماً في وقت ، فيسمعه شخص ويزيده في وقت آخر فيحضره غير الأول ، ويؤدي كل منهما ما سمع وبتقدير اتحاد المجلس فقد يحضر أحدهما في أثناء الكلام فيسمع ناقصاً ويضبطه الآخر تاماً أو ينصرف أحدهما قبل فراغ الكلام ويتأخر الآخر ، وبتقدير حضورها فقد يذهل أحدها أو يعرض له ألم أو جوع أو فكر شاغل أو غير ذلك من الشواغل ولا يعرض لمن حفظ الزيادة ، ونسيان الساكت محتمل والذاكر مثبت» . المصدر السابق (٢/ ٦٩١) .

قال ابن حجر : «والجواب عن ذلك أن الذي يبحث فيه أهل الحديث في هذه المسألة إنما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمن بعدهم .

أما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صح السند إليه فلا يختلفون في قبولها كحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في «الصحيحين» في قصة آخر من يخرج من النار، وأن اللَّه تعالى يقول له -بعد أن يتمنى ما يتمنى-: «**لك ذلك ومثله معه**»، وقال أبو سعيد الخدري: أشهد لسمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**لك ذلك وعشرة أمثاله**». وكحديث ابن عمر رضي الله عنهما «**الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء**» متفق عليه. وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري: «**فأبردوها بماء زمزم**».

وإنما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ حيث يقع في الحديث الذي يتحد مخرجه، كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواته عنها.

فتفرد واحد عنه بها دونهم مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التوقف عنها. اهـ. المصدر السابق (**٢/ ٦٩٢**).

وبعد: فلا أظن باحثاً ذاق شيئاً من علم الحديث وعرف طريق الأئمة الحفاظ جهابذة هذا الفن يصحح زيادة تفرد بها رجل -قال البخاري عنه: «في حديثه بعض الاختلاف، ولا يعرف له خمسة أحاديث صحاح» عن إمام عرف بكثرة التلاميذ الضابطين لحديثه المعروفين بإتقانه، كابن مهدي الذي كان يجيء بأحاديث الثوري على ألفاظها -كما قال أحمد، ومعه عشرة أنفس الواحد منهم أوثق من ابن أبي رواد بمراتب إلا رجلاً قاده هواه وأعماه، وأصمه وأطغاه. ولا حول ولا قوة إلا باللَّه.

رابعاً: أن الثوري تابعه اثنان على أصل الحديث بدون الزيادة -كما رواه

أثبت أصحابه-:

الأول: الأعمش:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ ٢١٩ برقم ١٠٥٢٨)، قال: حدثنا هاشم بن مرثد الطبراني، ثنا: أبو صالح الفراء، ثنا: أبو اسحاق الفزاري، عن الأعمش، به.

وأخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٠٥)، قال: حدثنا محمد بن عبد اللَّه بن سعيد، ثنا: عبد اللَّه بن أحمد، ثنا أبو سيار محمد بن عبد اللَّه البغدادي، ثنا: أبو صالح، به.

وأخرجه الحاكم (٢/ ٤٢١)، قال: أخبرنا أبو النضر الفقيه وأبو الحسن العنبري، (قالا) ثنا: عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا: أبو صالح محبوب بن موسى، به.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد علونا في حديث الثوري فإنه مشهور به، فأما حديث الأعمش عن عبد اللَّه بن السائب فإنا لم نكتبه إلا بهذا الإسناد» اهـ.

الثاني: حسين الخلقاني:

أخرجه البزار (٥/ ٣٠٧ برقم ١٩٢٤)، قال: وحدثناه يوسف بن موسى، قال: ثنا جرير، عن حسين الخلقاني، عن عبد اللَّه بن السائب، به.

وتابع يوسف بن موسى، أبو عبد اللَّه سعيد بن الحسن بن علي الروزبهان.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٩/ ١٠٤)، قال: أخبرنا علي بن أبي علي، أخبرنا محمد بن عبد اللَّه بن الشخير الصوفي عنه، به.

وهذا يؤكد شذوذ رواية ابن أبي رواد ونكارتها، وهو ما أراده الإمام الناقد العالم بعلل الحديث البزار رَحِمَهُ اللَّهُ في مسنده المعلل بقوله: «وهذا الحديث آخره لا نعلمه يُرْوَى عن عبد اللَّه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

والخلاصة: أن الحديث شاذ.

فإن قيل: له شاهد من حديث عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: هذا حديث موضوع، له عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طريقان:

الطريق الأولى: أخرجها ابن عدي في الكامل (٣/ ٧٥- ٧٦ ترجمة خراش)، قال: ثنا الحسن-هو ابن علي بن صالح بن زكريا العدوي-، ثنا خراش، ثنا مولاي أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال رسول اللَّه ﷺ: «حياتي خير لكم وموتي خير لكم، أما حياتي فأحدث لكم، وأما موتي فتعرض عليَّ أعمالكم عشية الاثنين والخميس، فما كان من عمل صالح حمدت اللَّه عليه، وما كان من عمل سيئ استغفرت لكم».

وهذا إسناد موضوع، فيه العدوي الكذاب، عن شيخه خراش الذي يشك في وجوده، وقد يكون هو من اخترعه!!.

قال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار: وفي رواية الحارث بن أبي أسامة في مسنده من حديث أنس بنحوه بإسناد ضعيف. انتهى. انظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٥/ ٢١٩٠ح٣٤٥٨).

قال المناوي -تعليقا على كلام العراقي المذكور-: أي وذلك لأن فيه خراش بن عبد اللَّه ساقط عدم، وما أتى به غير أبي سعيد العدوي الكذاب. وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا للاعتبار. ثم ساق له أخبارا هذا منها. فيض القدير (٣/ ٤٠١).

قلت: تعقب أحمد الغماري المناوي في عزوه حديث أنس رضي الله عنه إلى مسند الحارث، ثم قال: على فرض أنه روى حديث أنس رضي الله عنه، فإنه لم يروه من طريق خراش؛ لأن خراشاً بَيِّنُ الأمر مكشوف الحال، ومن عزاه للحارث لم يذكر أنه من رواية خراش، وإنما الشارح رتب أحاديث الميزان على حروف المعجم، ورأى هذا الحديث في ترجمة خراش منه فألصق ذلك بسند الحارث تهورا وافتراء على عادته، فإن الحديث روي عن أنس رضي الله عنه بسند نظيف من غير طريق خراش. قال أبوطاهر المخلص: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا يحيى بن (خذام) بالبصرة، ثنا محمد بن عبد اللَّه بن زياد أبوسلمة الأنصاري، ثنا مالك بن دينار، عن أنس رضي الله عنه، به. وأبوسلمة الأنصاري ضعيف. اهـ. المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (٣/ ٤٢٦).

الطريق الثانية: أخرجها أبوطاهر المخلص، وقد عزاه إليه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/ ٤٠٦) وهي التي ذكر إسنادها الغماري.

قلت: وهذا إسناد موضوع -كسابقه-، قال أبوأحمد الحاكم في كتاب الكنى في ترجمة أبي سلمة الأنصاري: روى عنه يحيى بن خِذام عن مالك بن دينار أحاديث منكرة، فاللَّه أعلم، الحمل فيه على أبي سلمة أو على ابن خذام. تهذيب الكمال (٣١/ ٢٩٠).

قلت: جرح العلماء للأنصاري شديد. قال أبوعبد اللَّه الحاكم: يروي أحاديث موضوعة. وقال ابن طاهر: كذاب. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال الأزدي: منكر الحديث جدا، روى عن مالك أحاديث معاضل. وقال ابن حجر: كذبوه. انظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٨٢)

وتهذيب التهذيب (٣/ ٦٠٦) والمجروحين (٢/ ٢٦٦).

وأما يحيى بن خذام، فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأبوالقاسم ابن عساكر في المشايخ النبل (ص٣١٧ برقم ١١٤٠) وجعلا اسم أبيه حزام. قال ابن حجر: كذا قال -يعني ابن عساكر-، وذلك تصحيف في اسم أبيه، فقد نص ابن ماكولا وغيره على أنه خِذام بالخاء المعجمة والذال. تهذيب التهذيب (٤/ ٣٥١).

وقال ابن حجر: مقبول.

فتبين من هذا أن الحمل في هذا الخبر على الأنصاري. والله أعلم.

ومما تقدم يعلم أن قول الغماري: «فإن الحديث روي عن أنس رضي الله عنه بسند نظيف...» غير صحيح. وقوله: «وأبو سلمة الأنصاري ضعيف» كتم للحقيقة بل هو كذاب.

والخلاصة فحديث أنس رضي الله عنه موضوع لا يفرح به. والله أعلم.

فإن قيل: يشهد له مرسل بكر بن عبد الله المزني الذي أخرجه إسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص٣٥ رقم ٢٥)، قال: حدثنا سليمان بن حرب.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ١٧٤- ط. الخانجي)، قال: أخبرنا يونس بن محمد المؤدب.

كلاهما قال: ثنا حماد بن زيد، قال: ثنا غالب القطان، عن بكر بن عبد الله المزني، قال رسول الله ﷺ... فذكره. وهذا إسناد صحيح.

قلت: هذا زعم باطل، لا يتأتى على طريقة الحفاظ، فإنهم يشترطون لتقوية الموصول الضعيف بالمرسل، أن يكون ذلك الموصول يسير

الضعف، وهذا يصح في هذا الحديث لو كانت العلة فيه ما قيل في ابن أبي رواد في ضبطه -فقط- مما يوجب الظن في تخطئته، أما وقد انضاف إلى ذلك علل أخرى: كتفرده من بين كبار أصحاب الثوري المتقنين لحديثه، زد على ذلك أنه شاركهم في أصل الحديث ثم تفرد بتلك الزيادة دونهم، زد على ذلك أن الثوري توبع على أصل الحديث دون الزيادة، مما يفيد اليقين في خطأ ابن أبي رواد ووهمه، وأن الثوري لم يحدث بهذه الزيادة؛ وبالتالي فلا يمكن تقوية حديث ابن مسعود بمرسل بكر بن عبد اللَّه المزني -واللَّه أعلم-.

قلت: ولا يستبعد أن يكون أصل المرفوع هو هذا المرسل. قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت: فلعل هذا الحديث الذي رواه عبد المجيد موصولا عن ابن مسعود أصله هذا المرسل عن بكر، أخطأ فيه عبد المجيد فوصله عن ابن مسعود ملحقا إياه بحديثه الأول عنه، واللَّه أعلم».

فإن قيل: قد حكم جماعة من العلماء على حديث ابن مسعود من طريق ابن أبي رواد بالصحة.

قال الهيثمي -في مجمع الزوائد-: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح». (١٠/ ٢٤). وقال السيوطي: «سنده صحيح». الخصائص الكبرى (٢/ ٢٨١). وقال العراقي أو ابنه: «إسناده جيد». طرح التثريب (٣/ ٢٩٧).

قلت: ليس في عباراتهم تصحيح للحديث، غاية ما فيها توثيق رجال الإسناد، أما السلامة من الشذوذ والعلة فلا تفيده عباراتهم، بل وعبارة الهيثمي لا تفيد حتى الاتصال.

ونحن لا ننازع في توثيق رجال الإسناد بل ولا اتصاله، حتى يحتج علينا

بتلك الأقوال ؛ فإن ابن أبي رواد قد يحسن حديثه ، ويقال إنه : صدوق ، ولكنا نقول : إن في الحديث علل تفيد شدة ضعفه ، وأنه لا يتقوى بذلك المرسل .

وبهذا التحقيق يعلم أن قول السقاف : «ولا شك أن الألباني ضعف الحديث لا لضعف سنده ، وإنما لمخالفته لمشربه فقط» . هراء حكايته تغني عن رده .

بل لنا أن نقول: قول شيخ السقاف : عبد اللَّه الغماري في رسالته نهاية الآمال في صحة وشرح حديث عرض الأعمال (ص٣٢) : «فإذا صرفنا النظر عن طريق ابن مسعود الصحيح ، وأخذنا مرسل بكر المزني وضمناه إلى حديثي أنس الضعيفين كان الحديث صحيحاً أيضاً» . اهـ مبني على الهوى والتشهي والموافقة للمشرب ، وأنا لست أدري أأتعجب من تضعيفه لحديثي أنس وتعاميه عن وضعهما ، أم من تقويته مرسل بكر المزني بحديثين موضُوعين؟!!

إنه الهوى والابتداع يدخل صاحبه في مثل هذه المهاوي!!

* * *

الخبر الثالث

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات، فإن رأوا خيراً استبشروا به، وإن كان غير ذلك قالوا: اللهم لا تمتهم حتى تهديهم كما هديتنا».

أخرجه أحمد (٣/ ١٦٥)، قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان عمن سمع أنس بن مالك يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات، فإن كان خيراً استبشروا به، وإن كان غير ذلك، قالوا: اللهم لا تمتهم حتى تهديهم كما هديتنا».

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٣٢٩): «رواه أحمد، وفيه راوٍ لم يسم».

قلت: فالسند ضعيف، وقد يكون واه؛ لأن الراوي عن المبهم سفيان الثوري، وقد قال شعبة: «إذا حدثكم عن رجل لا تعرفوه، فلا تقبلوا منه، فإنما يحدثكم عن مثل أبي شعيب المجنون: الصلت بن دينار» اهـ. أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/ ٢١٠).

قلت: ومما يجعلنا نجزم بأن المبهم هو الصلت بن دينار أنه قد روى هذا الحديث عن الحسن عن جابر -كما سيأتي- واللَّه أعلم.

وله شواهد -لا يفرح بها-:

الأول: عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ١٢٩ رقم ٣٨٨٨)، وفي الأوسط (١/ ١٣٠ رقم ١٤٨) -كما في مجمع البحرين (٢/ ٣٧٤ برقم ١٢١٨)-، قال:

حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان، ثنا محمد بن سفيان الحضرمي، ثنا مسلمة بن علي، عن زيد بن واقد وهشام بن الغاز، عن مكحول، عن عبد الرحمن بن سلامة، عن أبي رهم السماعي، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ، وفيه: «**إن أعمالكم تعرض على أقاربكم، وعشائركم من أهل الآخرة، فإن كان خيراً، فرحوا واستبشروا، وقالوا: اللهم هذا فضلك ورحمتك فأتم نعمتك عليه، وأمته عليها، ويعرض عليهم عمل المسيء، فيقولون: اللهم ألهمه عملا صالحاً ترضى به، وقربه إليك**».

قال الطبراني: «لم يرو هذين الحديثين -يعني هذا الحديث وآخر -عن مكحول، إلا زيد بن واقد وهشام بن الغاز تفرد بهما مسلمة بن علي».

وأخرجه -أيضاً- في الكبير (برقم ٣٨٨٧)، قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا عمرو بن الربيع بن طارق، ثنا مسلمة بن علي... به، ولم يذكر هشام بن الغاز.

قلت: فمداره على مسلمة بن علي، قال الهيثمي في المجمع (٢/ ٣٢٧): «رواه الطبراني في الكبير وفي الأوسط، وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف».

قلت: تساهل الهيثمي -وهذه عادته- في الحكم على الحديث، بل مسلمة ضعيف جداً، قال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث. وقد أفصح الإمام البخاري عن مراده بهذه العبارة، فقال: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه» اهـ. وقال النسائي والدارقطني والبرقاني: متروك الحديث، ولخص الإمام الذهبي عباراتهم، فقال: «شامي واهٍ». الميزان (٤/ ١٠٩ت٨٥٢٧)، وقال في المغني: «تركوه». وقال ابن حجر: «متروك».

والخلاصة: أن هذا إسناد ضعيف جداً. والله أعلم.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (برقم ٣٨٨٩)، قال: حدثنا عمرو ابن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الحمصي، ثنا محمد بن إسماعيل ابن عياش، ثنا أبي، ثنا ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد، قال: كان عبد الرحمن بن سلامة يحدث أن أبا رهم، حدثهم أن أبا أيوب حدثهم أن رسول الله ﷺ... فذكر الحديث، دون موضع الشاهد.

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن إسماعيل بن عياش، قال أبو داود: «لم يكن بذلك...». وقال أبو حاتم: «لم يسمع من أبيه شيئاً، حملوه على أن يحدث فحدث». تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٨٤).

وقال الحافظ ابن حجر: «عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع». تقريب التهذيب (ت٥٧٣٥).

وعبد الرحمن بن سلامة لم أجده.

وقد تابعه خالد بن معدان، وعنه ثور بن يزيد، واختلف عليه في ذكر خالد، وفي رفعه:

أ) فرواه سلام بن سلم الطويل، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي رهم، عن أبي أيوب مرفوعا.

أخرجه ابن صاعد في زوائد الزهد لابن المبارك (ص١٥٠، رقم ٤٤٤)، قال: حدثنا الحسين -يعني المروزي-، قال: أخبرنيه سعيد بن سليمان عن سلام... به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٠٢ ترجمة سلام) -ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٩١٠- رقم١٥٢٢)-، قال: ثنا أحمد بن

عمير بن يوسف، ثنا إسماعيل بن إسرائيل هو الرملي، ثنا أسد بن موسى، ثنا سلام التميمي . . . به، فذكره.

وهذا إسناد ضعيف جداً، فإن سلاماً متروك الحديث.

ب) وخالف سلاماً اثنان، فروياه عن ثور بن يزيد، عن أبي رهم السماعي، عن أبي أيوب موقوفاً، ولم يذكرا ابن معدان، وهما:

الأول: ابن المبارك.

أخرجه في كتاب الزهد (ص ١٤٩ برقم ٤٤٣)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في المنامات (ص ٢٠ رقم ٣)، فقال: ثني محمد بن الحسين، ثني: يحيى بن إسحاق، ثني عبد اللّٰه بن المبارك، به.

الثاني: محمد بن عيسى بن سميع.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٣٠٢)، قال: حدثنا محمد بن عيسى ابن سميع، به.

قلت: وروايتهما أرجح، لكونهما أوثق منه، وهي رواية ضعيفة -أيضاً- للانقطاع بين ثور بن يزيد وأبي رهم. واللّٰه أعلم.

وقد جاء في كلام ابن صاعد -كما في الزهد- مايدل على تفرد سلام بالرفع، فقال: «رواه سلام الطويل عن ثور فرفعه».

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث جاء توصيله إلى النبي ﷺ من رواية سلام عن ثور بن يزيد، ألا ترى أن ابن سميع رواه عن ثور فأسقط من الإسناد خالداً وأوقفه ولم يرفعه» اهـ (٢/ ٣٠٢).

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول اللّٰه ﷺ، وسلام هو الطويل، وقد أجمعوا على تضعيفه، وقال النسائي والدارقطني: متروك».

وقال -أيضاً- : «وقد روي عن أبي أيوب موقوفاً، وهذا شيء يروى عن عبيد اللَّه بن عمير». العلل المتناهية (٢/ ٩١١).

والخلاصة: أن رواية الرفع ضعيفة جداً، والوقف أشبه، ومع ذلك فهي ضعيفة للانقطاع. واللَّه أعلم.

الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي الدنيا في المنامات (ص ١٩ رقم ٢) -ومن طريقه الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ١٤٢- رقم ١٥٦)-، قال: حدثنا أبو سعيد المديني: عبد اللَّه بن شبيب، ثنا أبو بكر بن شيبة الحزامي، ثنا فليح بن سليمان، حدثني محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح [والمقبري][1]، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تفضحوا موتاكم بسيئات أعمالكم، فإنها تعرض على أوليائكم من أهل القبور**».

وهذا إسناد واه، فإن عبد اللَّه بن شبيب، قال أبو أحمد الحاكم -عنه-: «ذاهب الحديث». وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار ويسرقها». وقال الذهبي: «أخباري علامة، لكنه واهٍ». انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٤٧٤)، والميزان (٢/ ٤٣٨).

الثالث: عن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما:

أخرجه أبو داود الطيالسي (ص ٢٤٨ برقم ١٧٩٤)، قال: حدثنا الصلت ابن دينار، عن الحسن، عن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما، قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

---

(١) كذا في (المنامات) وفي (الترغيب والترهيب) عن أبي صالح المقبري. والصواب: حذف المقبري. واللَّه أعلم.

«إن أعمالكم تعرض على عشائركم وأقربائكم في قبورهم، فإن كان خيراً استبشروا بذلك، وإن كان غير ذلك، قالوا: اللهم ألهمهم أن يعملوا بطاعتك».

وهذا إسناد واه؛ فيه الصلت بن دينار، قال أحمد: «متروك الحديث، ترك الناس حديثه». وهو اختيار الحافظ ابن حجر، فقد قال: «متروك».

الرابع: عن النعمان بن بشير رضي الله عنه:

أخرجه ابن أبي الدنيا -في المنامات (ص ١٨رقم١)، قال: حدثني أبوبكر محمد بن رزق الله الكلوذاني وهاشم بن القاسم.

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (ص٩٧ ط. الهندية)، قال: حدثني عبد الصمد بن عبد الوهاب الحمصي يلقب بصميد.

وأخرجه الحاكم (٤/ ٣٠٧)، قال: أخبرنا أبو النضر الفقيه، وإبراهيم بن إسماعيل القارئ، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي.

وأخرجه البيهقي في الشعب (٧/ ٢٦١ برقم ١٠٢٤٢)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن الحسن، قالا: نا أبو العباس هو الأصم، نا يزيد بن محمد بن عبد الصمد الدمشقي.

خمستهم عن يحيى بن صالح الوحاظي، حدثنا أبو إسماعيل السكوني، قال: سمعت مالك بن أدًا، يقول: سمعت النعمان بن بشير -وهو على المنبر-، سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إنه لم يبق من الدنيا إلا مثل الذباب تمور في جورها، فالله الله في إخوانكم من أهل القبور، فإن أعمالكم تعرض عليهم»**.

وهذا السند فيه علتان:

الأولى : مالك بن أدَّا .

ترجم له البخاري في تاريخه (٧/ ٣٠٩)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٣)، وابن حبان في الثقات (٥/ ٣٨٨)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الذهبي في الميزان : «مجهول وثق، وقال الأزدي : لا يصح إسناده» اهـ (٣/ ٤٢٤ ت ٧٠٠٦) . وقال في المغني في الضعفاء : «مجهول» (٢/ ٥٣٧) .

الثانية : أبو إسماعيل السكوني .

قال الذهبي : «مجهول» . الميزان (٤/ ٤٩١) .

ولهذا فهذا السند لا يفرح به ؛ لأنه من رواية مجهول عن مجهول .

فتحصل أن جميع الشواهد واهية ، وأحسنها حديث أبي أيوب الموقوف ، وهو ضعيف للانقطاع بين ثور وأبي رهم . والله أعلم .

* * *

الخبر الرابع

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ، قال: «ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام».

جاء هذا الحديث عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم، وإليك تفصيل الكلام فيه:

أولاً: حديث عائشة:

أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب القبور، باب: معرفة الموتى بزيارة الأحياء -كما في الروح لابن القيم (١/ ١٦٩)-، قال: حدثنا محمد بن عون، حدثنا يحيى بن يمان، عن عبد اللّٰه بن سمعان، عن زيد بن أسلم، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول اللّٰه ﷺ: «ما من رجل يزور قبر أخيه، ويجلس عنده إلا استأنس به ورد عليه حتى يقوم».

وهذا إسناده ضعيف جداً؛ لأمرين:

الأول: ابن سمعان، وهو عبد اللّٰه بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، قال أحمد والنسائي والدارقطني: «متروك الحديث». انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٥٢٦).

الثاني: محمد بن عون، قال البخاري -عنه-: «منكر الحديث». وقال النسائي والدولابي والأزدي: «متروك الحديث». وهو قول ابن حجر. انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٤٠)، والتقريب (٦٢٠٣).

قال الحافظ ابن رجب -عندما ذكر الحديث-: «ورواه عبد اللّٰه بن سمعان، وهو متروك». انظر: أهوال القبور (ص١٤٣).

ثانياً: حديث ابن عباس:

أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار (١/ ٢٣٤)، قال: أخبرنا أبو عبد اللَّه عبيد بن محمد قراءةً مني عليه سنة تسعين وثلاثمائة في ربيع الأول، قال: أملت علينا فاطمة بنت الريان المستملي في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين وثلاث مائة، قال: حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي، قال: حدثنا بشر بن (بكر)، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من أحد مر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عَرفه ورد عليه السلام**».

قلت: قال عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الكبرى: إسناده صحيح.

قال ابن رجب -عقب قول عبد الحق-: «يشير إلى أن رواته كلهم ثقات، وهو كذلك إلا أنه غريب، بل منكر». أهوال القبور (ص١٤١).

قلت: مراد ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ مخالفة فاطمة للثقات الذين رووا الحديث عن الربيع، كما سيأتي بيانه.

قلت: وهذا الإسناد فيه علل:

العلة الأولى: عبيد بن محمد شيخ ابن عبد البر، قال عنه صاحب جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (١/ ١٠٦): «كان رجلاً صالحاً يضرب به المثل في الزهد».

قلت: ليس في هذا القول تقوية لحديثه، وإنما فيه وصف له بالزهد وحسن السيرة والصلاح.

العلة الثانية: فاطمة بنت الريان لم أقف على ترجمتها، وليس مع من وثقها نص عن أحد من النقاد، إلا من حكم على السند بالصحة، وهذا

التوثيق الضمني -على ضعفه- قد عارضه ما يدل على عدم ضبطها لهذا الحديث، وهو:

العلة الثالثة: مخالفتها، فقد روى هذا الحديث عن الربيع جماعة خالفوها، وجعلوا الحديث عن الربيع، عن بشر بن بكر، عن عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً، وهم:

١- أبو العباس الأصم (الإمام المحدث مسند العصر رحلة الوقت).

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٦/ ١٣٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٩١١ ح ١٥٢٣)، والذهبي في الميزان (٢/ ٥٦٥ ت ٤٨٦٨)- قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد اللَّه السراج -بنيسابور-، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان. . . به

٢- إبراهيم بن عمران أبو إسحاق الكرماني.

أخرجه الخطيب (٦/ ١٣٧)، قال: أخبرنا أبو الخطاب عبد الصمد بن محمد بن محمد بن نصر بن مكرم، وعلي بن المحسن التنوخي، قالا: أنبأنا عمر بن محمد بن علي الناقد، حدثنا أبو إسحاق ابراهيم الكرماني. . . به.

٣- محمد بن سهل أبو تراب.

أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٥٨-ترجمة عبد الرحمن بن زيد)، قال: أخبرناه محمد بن سهل أبو تراب، قال: حدثنا الربيع. . . به.

٤- الحسن بن حبيب الحصائري (الإمام مفتي دمشق ومقرئها ومسندها).

٥- أبو علي أحمد بن محمد بن فضالة الحمصي (المحدث الحجة).

أخرجه تمام في فوائده (٢/ ١٢٢برقم٥١٥-الروض البسام)، قال:

أخبرنا الحسن بن حبيب، وأبو علي أحمد بن محمد بن فضالة الحمصي، قالا: (نا) الربيع بن سليمان... به.

وبهذا يتبين لنا مخالفة فاطمة هؤلاء الأساطين، وحديثها هذا يدل على عدم ضبطها وضعفها، وبه يعلم أن قول السقاف «فاطمة بنت الريان المصرية التي لا يسأل عن حال مثلها» ناتج عن الهوى الذي عرف به. والله الهادي.

وخالفهم عيسى بن موسى، فرواه عن الربيع بن سليمان، حدثنا بشر بن بكر، حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من رجل يمر على قبر رجل كان يعرفه في الدنيا، فيسلم عليه إلا عرفه، ورد عليه السلام**».

أخرجه ابن جميع الصيداوي في معجمه (ص ٣٥٠) -ومن طريقه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٩٠) -، قال: حدثنا عيسى بن موسى إمام المسجد الجامع ببلد، قال: حدثنا الربيع بن سليمان... به.

قال الذهبي: «غريب، ومع ضعفه، ففيه انقطاع، ما علمنا زيداً سمع أبا هريرة» اهـ.

والخلاصة أن الرواة اختلفوا على الربيع بن سليمان على ثلاثة أوجه، الراجح منها ما رواه الحافظ الأصم والكرماني ومحمد بن سهل، والحسن ابن حبيب وأبو علي أحمد بن محمد الحمصي، عن الربيع، عن بشر بن بكر، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء، بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومع رجحانها إلا أنها لا تصح، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٩١١): «هذا حديث لا يصح، وقد أجمعوا على تضعيف عبد الرحمن ابن زيد، قال ابن حبان: كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في

روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك» اهـ

وبهذا يُعلم أن ما فعله بعضهم من تقوية أحد الاختلافات على الربيع بن سليمان بالآخر من الجهل المركب، إذ أنه قد تقرر عند علماء الحديث أن الحديث إذا اختلف فيه على أحد الرواة، فإنه يبحث عن الراجح من الطرق، كما تجد أمثلة ذلك كثيرة في كلام النقاد كأحمد والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم، ويكفي مطالعة علل الدارقطني، والحمد للّٰه على توفيقه.

قلت: ومع ضعف عبد الرحمن بن زيد فقد خولف، قال ابن رجب في أهوال القبور (ص١٤٢): «عبد الرحمن بن زيد فيه ضعف، وقد خولف في إسناده». اهـ

قلت: خالفه هشام بن سعد، فرواه عن زيد... به موقوفاً.

أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب القبور، باب معرفة الموتى بزيادة الأحياء (كما في الروح ١/ ١٧٠) -ومن طريق البيهقي في الشعب (٧/ ١٧)-، قال: حدثنا محمد بن قدامة الجوهري، حدثنا معن بن عيسى القزاز، أخبرنا هشام ابن سعد، حدثنا زيد بن أسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «**إذا مر الرجل بقبر أخيه يعرفه فسلم عليه ورد عليه السلام وعرفه، وإذا مر بقبر لا يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام**».

قلت: وهشام بن سعد أقوى من عبد الرحمن بن زيد، بل قال أبو داود -فيما رواه عنه الآجري-: «هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم». تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٠٨).

وعليه فطريق هشام بن سعد أرجح لو صح السند إليه، لكن فيه محمد بن قدامة وهو ضعيف، واللّٰه أعلم.

الخبر الخامس

عن أبي هريرة أن رسول اللَّه ﷺ حين انصرف من أُحُد مَرَّ على مصعب بن عمير، وهو مقتول على طريقه، فوقف عليه، ودعا له، ثم قرأ هذه الآية: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]. ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «أشهد أن هؤلاء شهداء عند اللَّه يوم القيامة، فأتوهم وزوروهم، والذي نفسي بيده لا يسلم عليهم أحد إلى يوم القيامة إلا ردوا عليه».

أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٤٨) -ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٢٨٤)-، قال: أخبرنا أبو الحسين عبيد اللَّه بن محمد القطيعي ببغداد من أصل كتابه، قال: حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد اللَّه الأويسي، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن عبد الأعلى بن عبد اللَّه بن أبي فروة، عن قطن بن وهب، عن عبيد بن عمير، عن أبي هريرة به، مرفوعا.

قلت: أبو إسماعيل هو محمد بن إسماعيل الترمذي نزيل بغداد ثقة حافظ. والقطيعي لم يتبين لي من هو! وقد يكون أبو الحسن عبيد اللَّه بن أحمد البلخي التاجر، وجاء في موضع عبيد اللَّه بن محمد بن أحمد البلخي. وشيخه في هذا الموضع أبو إسماعيل الترمذي السلمي. انظر: رجال الحاكم في المستدرك للوادعي (٢/ ٣٤-٣٥).

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي، قائلا: كذا قال، وأنا أحسبه موضوعا، وقطن لم يرو له

البخاري. وعبد الأعلى لم يخرجا له. اهـ.

وهذا إسناد مضطرب، فقد رواه عن عبد الأعلى -غير سليمان بن بلال- ثلاثة:

الأول: يحيى بن العلاء الرازي:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٦٤- رقم ٨٥٠) -ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٠٨) -، قال: حدثنا عمر بن حفص السدوسي، ثنا أبو بلال الأشعري، ثنا يحيى بن العلاء، عن عبد الأعلى بن عبد اللَّه بن أبي فروة، عن قطن بن وهب، عن (عبيد) بن عمير، فذكره مرسلاً.

وهذا إسناد ضعيف جداً؛ لعلتين:

الأولى: يحيى بن العلاء.

روى أحاديث موضوعة لم يتابع عليها، قال ابن عدي: وله غير ما ذكرت، والذي ذكرت مع ما لم أذكره كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، والضعف على رواياته وحديثه بين، وأحاديثه موضوعات. اهـ.

وهذا جعل بعض الأئمة يتهمه بالكذب كالفلاس والبخاري والنسائي والدولابي، حيث قالوا: متروك الحديث.

بل صرح وكيع وأحمد بوصفه بالكذب. قال وكيع: كان يكذب، حدَّث في خلع النعلين نحو عشرين حديثاً. وقال أحمد: كذاب يضع الحديث. ولم يبلغ ابن معين درجة جرحه إلى الاتهام بالكذب، فقال: ليس بثقة. وقال أبو داود: ضعفوه.

فالراجح أنه متروك الحديث، لما قال وكيع. وهو اختيار ابن حجر، فقد

قال: رمي بالوضع.

الثانية: أبو بلال الأشعري، يقال: اسمه مرداس بن محمد بن الحارث من ولد أبي موسى الأشعري.

ضعفه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٩٩)، فقال: اسمه: مرداس. وانظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٥٠٧ ت ١٠٠٤٠) واللسان (٧/ ٧٣ ت ٨٣٨٩) و(٨/ ٢٥).

الثاني: حاتم بن إسماعيل، واختلف عليه:

فرواه قتيبة بن سعيد عنه، به مرسلاً.

ذكره البيهقي في الدلائل (٣/ ٢٨٥).

ورواه عبد اللَّه بن عبد الوهاب الحجبي، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن عبد الأعلى بن عبد اللَّه، عن قطن بن وهب، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الحاكم (٣/ ٢٠٠)، قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد، ثنا عبد اللَّه بن عبد الوهاب الحجبي، به.

وتابع الحاكم محمد بن عبيد اللَّه بن حمدوية.

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٢٨٤)، قال: حدثنا محمد بن عبيد اللَّه بن محمد بن حمدوية إملاء، قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ.

وهذا إسناد ثابت إلى عبد الأعلى، فابن هانئ وثقه الحاكم، فقال: ثقة مأمون. كما في الأنساب للسمعاني. وقال أبو جعفر الوراق: كان يحفظ ويفهم، وكان ثقة زاهداً. انظر: رجال الحاكم في المستدرك (٢/ ٢١٦).
ويحيى هو ابن الإمام محمد بن يحيى الذهلي ثقة حافظ. قال الذهبي:

الحافظ المجود الشهيد. سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٨٥). والحجبي ثقة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

الثالث: العطاف بن خالد المخزومي.

وقد رواه عن عبد الأعلى بن عبد اللَّه، عن أبيه، أن النبي ﷺ فذكره، مرسلا.

أخرجه الحاكم (٣/ ٢٩)، قال: حدثنا أبو بكر إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الفقيه بالري، ثنا محمد بن المغيرة السكري، ثنا عبد الرحمن بن علقمة المروزي، ثنا العطاف، به.

قلت: شيخ الحاكم هو الشاشي. وابن المغيرة الفقيه الحنفي شيخ المحدثين بهمذان وأهل الرأي. قال صالح بن أحمد: صدوق. سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٣) وأورده الذهبي في الميزان (٤/ ٤٦ ت ٨١٩٦) لقول السليماني: فيه نظر، وقد تعقبه في (السير) بقوله: «قلت: يشير إلى أنه صاحب رأي». اهـ.

قلت: ولا شك إن كان قول السليماني لهذا، فلا يلتفت إليه. وعبد الرحمن بن علقمة لم أجده.

والعطاف وثقه أحمد وابن معين، وقال أبو زرعة وأبو داود: ليس به بأس. وهي عبارة توثيق في ذلك الزمان، ولذا جاء في رواية أبي عبيد الآجري، عن أبي داود أنه قال -عنه-: ثقة. وقال النسائي: ليس بالقوي. وغمزه مالك، ولم يرضه ابن مهدي.

والراجح -واللَّه أعلم- أن حديثه لا ينزل عن درجة الصدوق؛ لتوثيق الأئمة له. وأما قول النسائي فيحمل على نفي الدرجة العليا من التوثيق،

والتي لا تعارض مطلق التوثيق. وهذا هو الفرق بينها وبين عبارة: «ليس بقوي»، والتي تستعمل لنفي مطلق التوثيق. وأما قول مالك فهو جرح غير مفسر، ومعارض بأقوال غيره من النقاد، مع أن عبارته تشعر بأن تليينه هين. فعن عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي، قال: قيل لمالك بن أنس: قد حدث عطاف بن خالد. قال: قد فعل؟! ليس هو من إبل القباب. وقال مطرف بن عبد اللّٰه: قال لي مالك بن أنس: عطاف يحدث؟ قلت: نعم. فأعظم ذلك إعظاما شديدا، ثم قال: لقد أدركت أناسا ثقات يحدثون، ما يؤخذ عنهم. قلت: كيف وهم ثقات؟! قال: مخافة الزلل. على أن مالكاً عنده تشدد. وابن مهدي قريب منه. واللّٰه أعلم.

قال الحاكم: هذا إسناد مدني صحيح، ولم يخرجاه. وقال الذهبي - تعليقاً على كلام الحاكم -: مرسل.

والخلاصة أن الحديث اختلف فيه على عبد الأعلى على أربعة أوجه:

الأول: سليمان بن بلال عنه، عن قطن، عن عبيد بن عمير، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الثاني: عبد اللّٰه بن عبد الوهاب الحجبي، عن حاتم بن إسماعيل، عن عبد الأعلى، عن قطن، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر مرفوعاً.

الثالثة: قتيبة، عن حاتم بن إسماعيل، عن عبد الأعلى، عن قطن، عن عبيد مرسلاً.

وقد رواه هكذا يحيى بن العلاء، عن عبد الأعلى، به.

لكن هذه المتابعة لا تفيد لحال يحيى.

وأيضاً توبع عبد الأعلى على رواية الإرسال.

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ١٢١)، قال: أخبرنا عبيد اللَّه بن موسى، قال: أخبرنا عمرو بن صهبان، به.

الرابع: العطاف بن خالد المخزومي، عن عبد الأعلى بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلا.

قال ابن رجب: «ورواه عمرو بن صهبان، عن معاذ بن عبد اللَّه، عن قطن بن وهب، عن عبيد بن عمير مرسلاً». اهـ.

قلت: وقع عند ابن سعد وابن رجب: عمرو بن صهبان. وصوابه عمر.

قلت: وابن صهبان، ضعفه النقاد، بل قال النسائي -في رواية- وأبو حاتم، والأزدي، والدارقطني: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، واهي الحديث.

وقد مال إلى ترجيح المرسل الحافظ ابن رجب، فقال: «ولعل المرسل أشبه، وبالجملة الضعف أشبه، وبالجملة فهذا إسناد مضطرب ومتنه مختص بالشهداء، وهذا أشبه من حديث بشر بن بكر». اهـ. أهوال القبور (ص١٤٢).

وله شاهد من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

أخرجه ابن الجعد في مسنده (١/ ٤٣٢)، قال: حدثنا محمد بن حبيب الجارودي، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «وقف رسول اللَّه ﷺ على قتلى أحد، فقال: **اشهدوا لهؤلاء الشهداء عند اللَّه عز وجل يوم القيامة، فأتوهم وزوروهم وسلموا عليهم، فو الذي نفسي بيده لا يسلم عليهم أحد إلى يوم القيامة إلا رجوت له، أو قال: إلا ردوا عليه**».

قلت: فيه محمد بن حبيب الجارودي، ترجم له الذهبي في الميزان (٣/ ٥٠٨ ت ٧٣٤٩) فقال: غمزه الحاكم النيسابوري، وأتى بخبر باطل اتهم بسنده. اهـ. وتعقبه ابن حجر، فأتى بترجمة محمد بن حبيب بن محمد الجارودي من تاريخ بغداد، قال الخطيب: بصري قدم بغداد، وحدث بها عن عبد العزيز بن أبي حازم. روى عنه أحمد بن علي الخراز، والحسن بن عليل، وأبو القاسم. وكان صدوقا. ثم قال ابن حجر: فيحتمل أن يكون هو هذا، وجزم أبو الحسن القطان بأنه هو، وتبعه على ذلك ابن دقيق العيد والدمياطي. اهـ. انظر: لسان الميزان (٦/ ١٨٧ ت ٧٢٦٠).

قلت: سواءً أكان هو أم غيره، فكلام ابن حجر وعدم جزمه يدل على أن الجارودي من المقلين في الرواية، وقد أخطأ في حديث يرويه ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد موقوفاً: «ماء زمزم لما شرب له...». والجارودي وصله، فرواه عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعا.

فهذا -ولو قيل عنه صدوق، كما قال الخطيب، وقاله الذهبي -أيضاً- في ترجمة عمر بن الحسن الأشناني- لا يقبل تفرده بحديث عن عبد العزيز بن أبي حازم يرويه، عن أبيه، عن سهل بن سعد مرفوعا. وهذه سلسلة مخرج لها في الصحيحين أو أحدهما أربعة وعشرين حديثا.

فالحديث منكر، ولا أستبعد وضعه، وأن عبد العزيز بن أبي حازم لم يحدث به. والله أعلم. انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٧٧)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٨ ت٧٣٤٩)، ولسان الميزان (٥/ ١١٥)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٦٥ ت٥٣٨٠)، وتحفة الأشراف (٤/ ١١٠).

* * *

الخبر السادس

عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما من أحد يسلم عليَّ إلا ردَّ اللَّه عليَّ روحي حتى أرد عليه».

أخرجه أحمد (٢ / ٥٢٧ ط. الميمنية) و(١٦/ ٤٧٧ ط. الرسالة).

وأخرجه أبو داود، كتاب الحج، باب في الصلاة على النبي ﷺ وزيارة قبره (٢/ ٥٣٩ ط. عوامة) -ومن طريقة القاضي عياض في الشفا (٢ / ٧٩)-، قال: حدثنا محمد بن عوف.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب زيارة قبر النبي ﷺ (٥/ ٢٤٥) وفي حياة الأنبياء، برقم (١٥)، قال: أخبرنا أبو محمد عبد اللَّه بن يحيى السكري ببغداد، (أنا) إسماعيل بن محمد الصفار، ثنا عباس الترقفي.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (٢/ ٣٥٣)، قال: أخبرني الحسين بن محمد بن علي، ثنا يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن جميل، ثنا محمد بن محمد بن صخر.

أربعتهم -أحمد ومحمد بن عوف والترقفي ومحمد بن محمد بن صخر-، قال: ثنا عبد اللَّه بن يزيد أبو عبد الرحمن المقرئ، ثنا حيوة بن شريح، عن أبي صخرة، عن يزيد بن عبد اللَّه بن قسيط، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

وخالف هؤلاء مهدي بن جعفر الرملي، فرواه عن عبد اللَّه بن يزيد الإسكندري، وأدخل بين ابن قسيط وأبي هريرة رجلاً، وهو أبو صالح.

أخرجه الطبراني في المعجم، كما في مجمع البحرين (٨ / ٢٥-برقم

٤٦٤٨)، قال: حدثنا بكر، ثنا مهدي بن جعفر الرملي، ثنا عبد اللَّه بن يزيد الإسكندري عن حيوة بن شريح، به.

قلت: والذي يظهر لي -واللَّه أعلم- أن عبد اللَّه بن يزيد هذا هو المقرئ، وأن نسبته هنا وهم إما من الطبراني أو شيخه أو شيخ شيخه.

والخلاصة فالحديث مداره على حيوة بن شريح، عن أبي صخر، عن يزيد بن عبد اللَّه بن قسيط، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الحديث قد أعل بأربع علل:

العلة الأولى: أن أبا صخر حميد بن زياد مختلف فيه، وقد أنكرت عليه بعض الأحاديث. قال الذهبي في كتابه الكاشف: «مختلف فيه». (١/ ١٩٢ ت ١٢٥٨)، وقال في كتابه ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: «مختلف». (ص٧٣ ترجمة ٩٧).

وقال ابن عبد الهادي: «قد اختلف الأئمة في عدالته، فوثقه بعضهم، وتكلم فيه آخرون، واختلفت الرواية عن يحيى بن معين فيه». انظر: الصارم المنكي (ص ٣١٠).

قلت: وثقه الدارقطني، وضعفه النسائي، فقال: ليس بالقوي. واختلفت الرواية عن أحمد فيه -كما اختلفت عن ابن معين-، فقال: ليس به بأس. وقال في رواية أخرى: ضعيف. أخرجها العقيلي في كتابه الضعفاء، قال: حدثنا محمد بن عيسى، ثنا حمدان بن علي الوراق، قال: سئل أحمد بن حنبل عن حميد بن صخر؟ فقال: ضعيف. (١/ ٢٧٠).

وقال المنذري -في كلامه على الحديث-: «في إسناده أبو صخر، حميد ابن زياد، وقد أخرج له مسلم في صحيحه، وقد أنكر عليه شيء من حديثه،

وضعفه يحيى بن معين مرة، ووثقه أخرى». مختصر سنن أبي داود (٢/ ٤٤٧).

قلت: ذكر له ابن عدي خمسة أو ستة أحاديث أنكرها، فرقها في ترجمتين: ترجمة حميد بن زياد، وترجمة حميد بن صخر؛ لاختياره أنهما اثنان.

قلت: وصنيع البخاري في تاريخه (٢/ ٣٥٠- ت ٢٧١٢) أنه واحد. وهو رأي الإمامين المزي فقد جمع الترجمتين في موضع واحد، والذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٦١٢- ت ٢٣٢٨)، كما يدل عليه صنيعه، فقد قال: «حميد بن زياد (م، د، ت، ق) أبو صخر المدني الخراط، صاحب العباء، وكان حاتم بن إسماعيل يسميه حميد بن صخر. . . . وقال ابن عدي: هو عندي صالح الحديث، إنما أنكر عليه حديثان. ثم إن ابن عدي ذكر حميد بن صخر في موضع آخر فضعفه». اهـ المقصود.

وأما ابن عبد الهادي، فقد تعقب ابن عدي، فقال: «هكذا فرق ابن عدي بينهما، وجعلهما رجلين، والصحيح أنهما رجل واحد، وهو: أبو صخر حميد بن زياد، لكن حاتم بن إسماعيل كان يسميه: حميد بن صخر، وسماه بعضهم: حماداً. . . ». الصارم المنكي (ص٣١٣).

وقال ابن حجر: «قلت: وكذا فرَّق بينهما ابن حبان، وبيّن البغوي في كتاب (الصحابة) أن حاتم بن إسماعيل، وهم في قوله: حميد بن صخر، وإنما هو حميد بن زياد أبو صخر، وهو مدني، صالح الحديث». تهذيب التهذيب (١/ ٤٩٥).

قلت: أما صنيع ابن حبان وإن كان يدل على أن حميد بن زياد غير حميد ابن صخر إلا أنه يدل على أن حميد بن صخر الذي يروي عنه حاتم بن

إسماعيل هو نفسه حميد بن زياد، فقد قال: «حميد بن زياد أبو صخر الخراط، من أهل المدينة، مولى بني هاشم، يروي عن نافع ومحمد بن كعب، روى عنه حيوة بن شريح، وهو الذي يروي عنه حاتم بن إسماعيل، ويقول: حميد بن صخر، وإنما هو حميد بن زياد أبو صخر لا حميد بن صخر». الثقات (٦/ ١٨٨).

قلت: ذكر له ابن عدي في الموضع الأول ثلاثة أحاديث أنكرها عليه، وهي:

الأول: ما رواه عن أبي حازم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «المؤمن مألف، ولا خير فيمن لا يألف، ولا يُؤلف».

أخرجه أحمد في المسند، وابنه عبد اللَّه في زوائده (٢/ ٤٠٠ ط. الميمنية) و(١٥/ ١٠٦ برقم ٩١٩٨ ط. الرسالة)، قال: حدثنا هارون بن معروف.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٦٩)، قال: ثناه عبد اللَّه بن سليمان الأشعث، ثنا أبو الربيع سليمان بن داود.

وأخرجه البزار في مسنده المعلل، كما في كشف الأستار (٤/ ٢٢٧ برقم ٣٥٩١)، قال: حدثنا عمر بن الخطاب، ثنا أصبغ بن فرج.

ثلاثتهم، قال: ثنا عبد اللَّه بن وهب، قال حدثنا أبو صخر، عن أبي حازم، به.

ووجه الخطأ فيه: أن أبا صخر خولف في إسناده، فقد رواه أسامة بن زيد، عن أبي حازم، عن عون بن عبد اللَّه، عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

أخرجه تمام في فوائده، (كما في الروض البسام ٣ / ٣٩٤ برقم ١١٧٠)، قال: أخبرنا الحسن بن حبيب، (نا) عبد اللطيف، (نا) عبد الأعلى، (نا) زين، عن أسامة، عن أبي حازم، عن عون بن عبد اللَّه، عن عبد اللَّه بن مسعود. . مرفوعاً.

ورواه المسعودي، عن أبي حازم، عن عون بن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ٢٠٠-برقم ٨٩٧٦)، قال: حدثنا علي ابن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا المسعودي، عن أبي حازم، عن عون بن عبد اللَّه، قال: قال عبد اللَّه رضي الله عنه: «إن المؤمن مألف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف».

قال الدارقطني في العلل (٨ / ١٨٣ س ١٤٩٨): «والصحيح عن أبي حازم، عن عون بن عبد اللَّه بن عتبة، عن ابن مسعود قوله».

وقال -في موضع آخر- بعد أن ذكر الاختلاف على أبي حازم في إسناد الحديث: «وأشبهها بالصواب حديث ابن مسعود». العلل (٥ / ٢٣٢ س ٨٤٢).

وقال البزار: «هكذا رواه أبو صخر، ورواه مصعب بن ثابت، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد».

وقال الدارقطني في تعليقه على المجروحين: «حديث «المؤمن يألف» له عن أبي حازم أصل، وإنما مصعب وهم فيه فسلك به المحجة السهلة عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، وإنما رواه أبو حازم، عن عون بن عبد اللَّه بن عتبة، عن ابن مسعود من قوله. ومنهم من رفعه عنه إلى النبي ﷺ». (ص٢٦٥).

الثاني: ما رواه أبو صخر، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**سيكون في أمتي مسخ وقذف، يعني: الزنادقة والقدرية**».

أخرجه ابن عدي، قال: (أنا) الحسن بن محمد المدني، ثنا يحيى بن بكير، ثنا ابن لهيعة، عن أبي صخر، به.

قلت: تابع ابن لهيعة جماعة:

١- رشدين بن سعد.

أخرجه أحمد في المسند (٢/ ١٠٨ط. الميمنية) و(١٠/ ١٠٨برقم٥٨٦٧ط. الرسالة). والترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء في القدرية (٥/ ١٤٨ برقم ٢١٥٣- تحفة الأحوذي).

كلاهما، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا رشدين بن سعد، به. ولفظه-عند أحمد-: «سيكون في هذه الأمة مسخ، ألا وذاك في المكذِّبين بالقَدَرِ والزِّنْدِيقيَّة».

ولم يذكر الترمذي: الزنديقية.

٢- عبد اللَّه بن وهب.

أخرجه أحمد في المسند (٢ / ١٣٧ ط. الميمنية) و(١٠ / ٣٤١ برقم ٦٢٠٨ ط. الرسالة)، قال: حدثنا هارون بن معروف، أخبرنا عبد اللَّه بن وهب، أخبرني أبو صخر، عن نافع، قال: بينما نحن عند عبد اللَّه بن عمر قعوداً، إذ جاء رجل، فقال: إن فلاناً يقرأ عليك السلام، لرجل من أهل الشام، فقال عبد اللَّه: بلغني أنه أحدث حدثاً، فإن كان كذلك فلا تقرأن عليه مني السلام، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إنه سيكون في أمتي مسخ وقذف، وهو في الزنديقية، والقدرية**».

والسند إلى أبي صخر صحيح، فهارون ثقة، وابن وهب ثقة حافظ.

٣- سعيد بن أبي أيوب.

أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٩٠ ط. الميمنية) و(٩/ ٤٥٦ برقم **٥٦٣٩** ط. الرسالة) -ومن طريقة أبو داود (٥/ ١٨٦رقم **٤٥٩٥** ط. عوامة)- قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عبد اللَّه بن يزيد، حدثنا سعيد -يعني: ابن أبي أيوب-، به.

ولم يذكر الزنديقية.

٤- حيوة بن شريح.

أخرجه الترمذي الجامع، كتاب القدر (٤/ ٢٧ برقم **٢١٥٢** ط. بشار)، قال: حدثنا محمد بن بشار.

وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب الخسوف (٥/ ٥١٩ برقم **٤٠٦١** ط. بشار)، قال: حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا حيوة بن شريح.

ولم يذكر الزنديقية.

ووجه النكارة: أن لفظ «الزندقة» لفظ أعجمي أخذ من الفرس بعد ظهور الإسلام وعرب، ولم يوجد في كلام النبي ﷺ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلفظ الزندقة لا يوجد في كلام النبي ﷺ، كما لا يوجد في القرآن، هو لفظ أعجمي معرب، أخذ من كلام الفرس بعد ظهور الإسلام وعرب». بغية المرتاد (ص ٣٣٨).

الثالث: ما رواه أبو صخر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، أنه رأى رسول اللَّه ﷺ على المنبر، يقول: «**(لمن الملك اليوم) فيقول (للَّه الواحد**

القهار) فيرمي بالسموات والأرض، ثم يرد فيها حتى لقد رأيت المنبر يهتز، فأين الجبارون، أين المتكبرون، فنادوه من ناحية، إذ قال: ما منا من شهيد، ولم يكن يدع قراءة آخر سورة الأعراف في كل جمعة».

أخرجه ابن عدي (٢/ ٢٦٩)، قال: (أنا) الحسن بن الفرج، ثنا عمرو بن خالد الحراني، ثنا ابن لهيعة، حدثني أبو صخر. . . به.

ثم ختم الترجمة بقوله: «هو عندي صالح الحديث، وإنما أنكرت عليه هذين الحديثين: «المؤمن مألف»، وفي «القدرية» اللذين ذكرتهما، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً». (٢/ ٢٧٠).

قلت: استبعد ابن عدي الحديث الثالث ولم يعده فيما أنكره على أبي صخر لأن في السند إليه ابن لهيعة، وفيه ضعف.

قلت: وذكر في الموضع الآخر ثلاثة أحاديث أخرى، وهي:

الرابع: ما رواه حميد بن صخر، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «بعث النبي ﷺ بعثا فأعظموا الغنيمة وأسرعوا الكرة، فقالوا: يا رسول اللَّه ما رأينا بعثاً قط أسرع منه كرة ولا أعظم غنيمة من هذا البعث، فقال: **«ألا أخبركم بأسرع كرَّة وأعظم غنيمة؟ رجل توضأ في بيته فأحسن وضوءه ثم عمد إلى المسجد فصلى فيه صلاة الغداة ثم عقَّب بصلاة الضحوة لقد أسرع الكرة وأعظم الغنيمة»**.

أخرجه أبو يعلى في المسند (١١/ ٣٦٠ برقم ٦٤٧٣) و(١١/ ٤٣٥ برقم ٦٥٥٩)

وأخرجه ابن حبان في الصحيح (٦/ ٢٧٦ برقم ٢٥٣٥-الإحسان)، قال: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى.

كلاهما -أبو يعلى وابن المثنى-، قال: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٧٥- ترجمة حميد بن صخر) -من طريقتين-، قال: (أنا) القاسم بن مهدي، قال: (ثنا) أبو مصعب.

وثنا محمد بن جعفر بن نصر بن عون الكوفي ببلد، ثنا عثمان بن أبي شيبة.

وأخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (برقم ١٢٥)، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن الخليل، ثنا عثمان بن أبي شيبة.

ثلاثتهم -ابنا أبي شيبة، وأبو مصعب-، قالوا: ثنا حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، به.

ووجه النكارة: تفرد حميد بن صخر بهذا الحديث، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

والمقبري إمام حافظ مشهور، وحديثه عن أبي هريرة اعتنى به الرواة، واهتم به المحدثون، فسبروا مروياته وتتبعوها، وقارنوا بين روايات أصحابه عنه حتى ميزوا أتقنهم لها فمن دونه.

قال أحمد: أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما عن أبيه عن أبي هريرة. هو ثبت في حديثه جداً.

وقال حنبل: سئل أحمد: ابن أبي ذئب أحب إليك عن المقبري أو ابن عجلان؟ قال: ابن عجلان اختلط عليه سماعه من سماع أبيه، الليث أحب إلي منهم في المقبري.

فهؤلاء المقدمون في المقبري: الليث وابن أبي ذئب، فلا نجد الحديث عندهما، ولا عند من هو ثبت ممن يروي الحديث عن المقبري، كعبيد اللَّه بن

عمر العمري، ولا عند من هو مكثر عن المقبري، وإن اختلط عليه حديث المقبري وحديث أبيه كابن عجلان، ولهذا قال ابن عدي -عقب إيراده هذا الحديث في منكرات حميد بن صخر-: «ولحاتم بن إسماعيل عن حميد بن صخر أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعض هذه الأحاديث عن المقبري ويزيد الرقاشي ما لا يتابع عليه».

الخامس: ما رواه أبو صخر حميد بن صخر، عن المقبري، عن أبي هريرة ﵁، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**من جاء مسجدي هذا لم يأت إلا لخيرٍ يتعلمه أو يعلمه فهو بمنزلة المجاهد في سبيل الله، ومن جاء لغير ذلك فهو بمنزلة الرجل ينظر إلى متاع غيره**».

أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٤١٨) و(١٥/ ٢٤٥ برقم ٩٤١٩ ط. الرسالة)، قال: حدثنا قتيبة.

وأخرجه ابن ماجة (١/ ٢١٦ برقم ٢٢٧ ط. بشار) وأبو يعلى (١١/ ٣٥٩ برقم ٦٤٧٢) كلاهما -أعني ابن ماجة وأبا يعلى-، قال: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٧٥)، قال: ثنا أبو القاسم، ثنا أبو مصعب.

ثلاثتهم، قال: ثنا حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، به.

وقد تابع حميداً ابن لهيعة.

أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٣٥٠ ط. الميمنية) و(١٤/ ٢٥٧ برقم ٨٦٠٣ ط. الرسالة)، قال: حدثنا حسن، حدثنا ابن لهيعة.

وتابعه -أيضاً- حيوة بن شريح.

أخرجه أحمد (٢/ ٥٢٦ ط. الميمنية) و(١٦/ ٤٧٦برقم ١٠٨١٤ ط. الرسالة). وأخرجه ابن حبان (١/ ٢٨٧ برقم ٨٧-الإحسان)، قال: أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدامي.

وأخرجه الحاكم (١/ ٩١) -ومن طريقه البيهقي في المدخل إلى السنن، باب فضل العلم (برقم ٢٦٦) -، قال: حدثنا عبد اللّٰه بن محمد بن إسحاق الخزاعي، ثنا أبو يحيى عبد اللّٰه بن أحمد بن زكريا بن أبي ميسرة.

ثلاثتهم -أحمد والمقدامي وابن أبي ميسرة-، قال: حدثنا عبد اللّٰه بن يزيد المقرئ، حدثنا حيوة.

ووجه النكارة: مخالفة أبي صخر حميد بن صخر لمن هو أوثق منه، فقد رواه عبيد اللّٰه بن عمر وابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن عمر بن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث، عن كعب الأحبار قوله.

هكذا قال عبيد اللّٰه بن عمر، وقال ابن عجلان: أبوبكر بن عبد الرحمن.

وعبيد اللّٰه بن عمر وابن عجلان أوثق من حميد بن صخر، وهذا يدل على خطئه، وعبيد اللّٰه أوثق من ابن عجلان، ولذا رجح الدارقطني روايته، فقد قال: «وقول عبيد اللّٰه بن عمر أشبه». العلل (١٠/ ٣٨١ س ٢٠٦٦).

وقال البوصيري -بعد أن حكم بصحة الإسناد، متعقبا قول الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته ثم لم يخرجاه، قال: ولا أعلم له علة» -: «قلت: قد أعله الدارقطني في علله، بأنه اختلف فيه على سعيد المقبري، فرواه حميد عنه هكذا، وخالفه عبيد اللّٰه بن عمر، فرواه عن المقبري، عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث، عن كعب الأحبار قوله. ورواه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب قوله.

وقول عبيد اللَّه بن عمر أشبه بالصواب. وقول الحاكم: إن الشيخين احتجا بجميع رواته، فيه نظر؛ فلم يحتج البخاري بحميد، ولا أخرج له في صحيحه، وإنما روى له في كتاب الأدب المفرد حديثين، نعم أخرج له مسلم في صحيحه». مصباح الزجاجة (١/ ٩٥- ٩٦).

السادس: ما رواه حميد بن صخر، عن يزيد الرقاشي، عن أنس رضي الله عنه، قال رسول اللَّه ﷺ: «**من صلى صلاة الغداة فأُصيبت ذِمَّتهُ، فقد استُبيحَ حِمى اللَّه وأُخفرت ذِمَّته، وأنا طالبٌ بذمَّته**».

أخرجه أبو يعلى (٧/ ١٥١ برقم ٤١٢٠)، قال: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٧٦)، قال: (انا) القاسم، حدثنا أبو مصعب.

كلاهما، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، به.

وهذا الحديث في إسناده يزيد بن أبان الرقاشي متفق على ضعفه.

والخلاصة فهذه أربعة أحاديث من مجموع ما ذكره ابن عدي في الترجمتين الخطأ فيها من جهة حميد.

وأضاف المزي رحمه الله حديثاً آخر، فقال في ترجمته من تهذيب الكمال (٧/ ٣٧١): «ومن غرائب حديثه ما أخبرنا أبو الحسن ابن البخاري... - فذكر سنده إلى الطبراني- قال: حدثنا أحمد بن داود المكي، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: حدثنا بكر بن سليم الصواف، قال: حدثني حميد بن زياد أبو صخر، عن كريب، عن العباس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يعلمنا هذا الدعاء كما يعلمنا السورة من القرآن: «**أعوذ بك**

من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات».

قال الطبراني: لم يرو عن كريب إلا حميد بن زياد.

رواه البخاري في (الأدب) عن إبراهيم بن المنذر، وليس عنده سوى هذا الحديث، وحديث آخر. ورواه ابن ماجة عن إبراهيم -أيضاً- فوافقناهما فيه بعلو». انتهى كلام المزي. **فهذا حديثٌ سابع**.

قلت: الغرابة في كون الحديث يرويه كريب، عن ابن عباس. ولم يروه عنه سوى حميد. غير أن السند فيه بكر بن سليم.

قلت: وقد وقفت على أحاديث أخطأ فيها -غير ما تقدم- فمن ذلك:

الثامن: ما رواه أبو صخر أن سعيدا المقبري أخبره أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**والذي نفس أبي القاسم بيده لينزلن عيسى بن مريم إماماً مقسطاً، وحكماً عدلاً، فَليكسِرَنَّ الصليب، وليقتلن الخنزير، وليصلحن ذات البين، وليذهبن الشحناء، وليعرضن عليه المال فلا يقبلُهُ، ثم لئن قام على قبري، فقال: يا محمد لأجيبَنَّهُ**».

أخرجه أبو يعلى (١١/ ٤٦٢ برقم ٦٥٨٤)، قال: حدثنا أحمد بن عيسى، حدثنا ابن وهب عن أبي صخر، به.

وهذا الحديث رواه الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فذكره مرفوعا، دون قوله: «**ثم لئن قام على قبري، فقال: يا محمد لأجيبَنَّهُ**».

أخرجه أحمد (١٦/ ٢٥٤ برقم ١٠٤٠٤الرسالة) عن شيخيه حجاج وهاشم. وأخرجه مسلم (برقم ٢٤٣/ ١٥٥)، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد.

ثلاثتهم-أعني حجاج وهاشم وقتيبة بن سعيد-، قال: حدثنا: ليث، به.

فوقعت المخالفة في السند وفي الزيادة المذكورة. ولا شك فإن رواية الليث هي الصواب، فهو إمام حافظ جبل لا يقارن به أبو صخر. وقد ذكر ابن عساكر أن رواية الليث هي المحفوظة. تاريخ دمشق (٤٧/ ٤٩٦).

التاسع: ما رواه أبو صخر، عن ابن قسيط، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: لما رأيت من النبي ﷺ طيب نفس، قلت: يا رسول اللَّه، ادع اللَّه لي، فقال: «**اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر، ما أسرت وما أعلنت**». فضحكت عائشة حتى سقط رأسها في حجرها من الضحك، قال لها رسول اللَّه ﷺ: «**أيسرك دعائي**»؟ فقالت: ومالي لا يسرني دعاؤك؟ فقال ﷺ: «**واللَّه إنها لدعائي لأمتي في كل صلاة**».

أخرجه البزار، كما في كشف الأستار (٣/ ٢٣٨ برقم ٢٦٥٨).

وأخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٤٢٩برقم٢٧٥٦)، قال: (أنا) محمد بن أبي بكر، (نا) محمد بن مخلد.

كلاهما -البزار ومحمد بن مخلد-، قال: حدثنا أحمد بن منصور، حدثني هارون بن معروف.

وأخرجه ابن حبان (١٦/ ٤٧ برقم ٧١١١-الإحسان)، قال: أخبرنا قتيبة، حدثنا حرملة بن يحيى.

كلاهما -هارون بن معروف وحرملة بن يحيى-، قال: حدثنا ابن وهب، أخبرني حيوة، أخبرني أبو صخر، به.

قال البزار: لا نعلم رواه إلا عائشة، ولا روي عنها إلا بهذا الإسناد.

العاشر: ما رواه أبو صخر أن يحنس أبا موسى حدثه أن أم الدرداء حدثته

أن رسول اللَّه ﷺ لَقِيها يوماً، فقال: «**من أين جئت يا أم الدرداء؟**» فقالت: من الحمام، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من امرأة تنزع ثيابها، إلا هتكت ما بينها وبين اللَّه من ستر**».

أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٣٦٢ ط. الميمنية) و(٤٤/ ٥٨٩ برقم ٢٧٠٤١- الرسالة)، قال: حدثنا هارون.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٢٥٥ برقم ٦٥٢)، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن نافع الطحان المصري، ثنا أحمد بن صالح.

كلاهما -أعني هارون بن معروف وأحمد بن صالح- عن حيوة بن شريح، قال حدثني أبو صخر، به.

وهذا إسناد رجاله ثقات، ويحنس هو ابن عبد اللَّه أبو موسى مولى آل الزبير، وهو ثقة.

ووجه النكارة: أن الحمام لم يكن موجوداً على عهد رسول اللَّه ﷺ بالمدينة بل بالحجاز، والعرب لا تعرفه في ذلك الزمان. قال ابن الجوزي: «. . . وأما أبو صخر، فاسمه حميد بن زياد ضعفه يحيى. وهذا الحديث باطل، لم يكن عندهم حمامات زمن رسول اللَّه ﷺ». العلل المتناهية (١/ ٣٤١).

وقال الحازمي: «وأحاديث الحمام كلها معلولة، وإنما يصح فيها عن الصحابة». الاعتبار (١٨٧).

وقال المنذري: أحاديث الحمام كلها معلولة، وإنما يصح منها عن الصحابة.

الحادي عشر: ما رواه أبو صخر حميد بن زياد، أن يحيى بن النضر حدثه

عن أبي قتادة، أنه حضر ذلك قال: أتى عمرو بن الجموح إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: يا رسول اللَّه، أرأيتَ إن قاتلت في سبيل اللَّه حتى أُقتل أَمشي برجلي هذه صحيحة في الجنة -وكانت رجله عرجاء- فقال رسول اللَّه ﷺ: «نعم». فقتلوه يوم أحد هو وابن أخيه ومولى لهم، فمر عليه رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**كأني أَنظُرُ إليك تمشي برجلك هذه صحيحة في الجنة**» فأمر رسول اللَّه ﷺ بهما وبمولاهما فجعلوا في قبر واحد.

أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٢٩٩ط. الميمنية) و(٣٧/ ٢٤٧ برقم ٢٢٥٥٣ ط. الرسالة)، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ.

وأخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (١ / ١٢٨)، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا عبد اللَّه بن وهب.

كلاهما، قال: حدثنا حيوة، قال: حدثنا أبو صخر، به.

وقد وقع لأبي صخر في هذا الحديث وهمان:

الوهم الأول: قوله: «ابن أخيه»، والصواب أنه ابن عمه. قال ابن عبد البر: ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه. التمهيد (١٩/ ٢٤٠) فإن الذي دفن مع عبد اللَّه بن عمرو بن حرام الأنصاري، وعمرو بن الجموح هو ابن زيد بن حرام الأنصاري.

الوهم الثاني: ذكر دفن المولى معهما في قبر واحد. والذي في صحيح البخاري لم يذكر ثالثاً (٣/ ٢١٤ برقم ١٣٥١-الفتح)، وهو الذي عليه أهل السير والمغازي كابن إسحاق والواقدي، وهو قول مالك.

أخرجه ابن شبة (١/ ١٢٨)، قال: حدثنا القعنبي، قال حدثنا مالك: أن عمرو بن الجموح وعبد اللَّه بن عمرو كُفِّنَا في كفن واحد وقبر واحد.

وانظر: دلائل النبوة (٣/ ٢٩١، ٢٩٣).

الثاني عشر: ما رواه أبو صخر حميد بن زياد، قال: حدثني مكحول، قال سمعت أبا هند الداري، يقول سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**من قام بأخيه رياء راءى اللَّه به يوم القيامة وسمع**».

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٥/ ١٨٧- ترجمة مكحول)، قال: حدثنا أبوبكر بن خلاد، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، ثنا حيوة، عن أبي صخر، به.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث مكحول تفرد به حميد أبو صخر، وحدث به الأئمة عن المقرئ أحمد وإسحاق وغيرهما. ورواه ابن لهيعة ورشدين عن أبي صخر نحوه».

فهذه الأوهام والأخطاء التي وقفت عليها لأبي صخر جعلت النقاد يختلفون في حاله بل وجدنا عن بعض الأئمة قولين في حاله، ولا شك عندي أنه من أهل الصدق في ذاته غير أن أوهامه تدل على أنه لا يضبط ويخطئ في روايته، فهذا إذا صححنا حديثه الذي توبع عليه، فإن ما يتفرد به لا يتردد الناقد في ضعفه، وأما تصحيح حديثه مطلقاً فهذا خطأ، وأشد منه خطأ قول من يصحح حديثه على شرط مسلم مطلقاً، قال الإمام عبد الهادي: «وقد ذكر بعض الأئمة أنه على شرط مسلم وفي ذلك نظر؛ فإن ابن قسيط، وإن كان مسلم قد روى في «صحيحه» من رواية أبي صخر عنه لكنه لم يخرج من روايته عن أبي هريرة شيئاً، فلو كان قد أخرج في الأول حديثاً من رواية أبي صخر، عن ابن قسيط، عن أبي هريرة أمكن أن يقال في هذا الحديث: إنه على شرطه.

واعلم أن كثيراً ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين

لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يخرجون حديثه من غيره لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف بضبط حديثه أو لغير ذلك، فيجيء من لا تحقيق عنده، فيرى ذلك الرجل المخرج له في الصحيح قد روى حديثاً عمن خرج له في الصحيح من غير طريق ذلك الرجل، فيقول: هذا على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم؛ لأنهما احتجا بذلك الرجل في الجملة، وهذا فيه نوع تساهل، فإن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره، فلا يكون على شرطهما . . .

وقد روى مسلم في صحيحه حديثاً من رواية أبي صخر، عن يزيد بن عبد اللَّه بن قسيط لكن ابن قسيط لا يرويه عن أبي هريرة، وإنما يرويه عن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص . . . ». الصارم المنكي (٣١٦- ٣١٧، ٣١٩)

والخلاصة فقول الحافظ ابن حجر: «صدوق يهم» أقرب الأقوال في حاله، وعلى هذا فما تفرد به يتأنى فيه. قال العلامة ابن قيم الجوزية: حميد هذا ضعفه النسائي ويحيى بن معين، ووثقه آخرون، وأنكر عليه بعض حديثه، وهو ممن لا يحتج به إذا انفرد. واللَّه أعلم. زاد المعاد (١/ ٣٥٩).

فإن قيل: قد روى له الإمام مسلم أحاديث تفرد بها.

قلت: نعم أخرج له مسلم أحاديث، قد قيل إن أبا صخر قد تفرد بها، فمن هذه الأحاديث:

١- ما أخرج مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٤/ ٢١٧٥برقم ٢٨٢٥)، من طريق ابن وهب، حدثني أبو صخر، أن أبا حازم حدثه، قال: سمعت سهل بن سعد الساعدي، يقول: شهدت من رسول اللَّه ﷺ مجلساً وصف فيه الجنة، حتى انتهى، ثم قال ﷺ -في آخر حديثه-:

«**فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**». ثم اقترأ هذه الآية. ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٦-١٧]».

قال الدارقطني: «وأخرج مسلم حديث ابن وهب، عن أبي صخر، عن أبي حازم، عن سهل وصف الجنة. ولم يتابع عليه وغيره أثبت منه». الإلزامات والتتبع (ص٢٠٢).

والجواب عن هذا من وجهين:

أولا: أن الإمام مسلماً لم يخرج لأبي صخر في الأصول، وإنما أخرج له في الشواهد.

فقد افتتح مسلم أحاديث الباب بما رواه (**٢٨٢٤**) من طريق سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**قال الله ﷻ: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**» مصداق ذلك في كتاب الله ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

وأخرجه البخاري في صحيحه (**٣٢٤٤**) من هذه الطريق.

ثم أخرج مسلم متابعة مالك لسفيان. ثم أخرج متابعة أبي صالح للأعرج.

ثم ختم أحاديث الباب بحديث سهل بن سعد المذكور.

وهذه طريقة مسلم فيمن خرج له من الرواة المتكلم فيهم، فإنه لا يحتج بهم في الأصول، وإنما يوردهم في الشواهد والمتابعات.

ثانياً: أن أبا صخر قد تابعه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ١٠١ برقم ١٥٨٢٠) -ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٦/ ١٥٤برقم ٥٨٢٧) -، قال: حدثنا زيد بن الحباب.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (١٣/ ٥٢٥برقم ٧٥٣٠)، قال: حدثنا يحيى بن أيوب.

كلاهما، قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، عن أبي حازم، عن سهل ابن سعد، فذكره مرفوعا.

وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي وثقه ابن معين والنسائي وابن نمير وموسى بن هارون والعجلي والحاكم وابن خلفون، وقال أحمد: ليس به بأس، حديثه مقارب. وضعفه الفسوي، فقال: لين الحديث. وقال الساجي: يروي أحاديث عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه.

قلت: مثل هذا لا يستبعد أن يكون صدوقاً حسن الحديث، وعلى هذا فهذه متابعة لا بأس بها. والله أعلم.

٢- ما رواه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير (٣/ ١٥٥٧برقم ١٩٦٧)، من طريق أبي صخر، عن يزيد بن قسيط، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن، يطأ في سواد، ويبرك في سواد وينظر في سواد، فأتي به ليضحى به. فقال لها: «يا عائشة! هلمي المدية» ثم قال: «اشحذيها بحجر» ففعلت. ثم أخذها، وأخذ الكبش فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: «باسم الله. اللهم! تقبل من محمد وآل محمد، ومن أمة محمد» ثم ضحى به.

وهذا الحديث كسابقه لم يحتج به مسلم في الأصول، وإنما ذكره في الشواهد. فقد بدأ الباب بحديث أبي عوانة، عن قتادة، عن أنس، قال: ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين، وذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما.

ثم أخرج متابعة شعبة لأبي عوانة، ثم متابعة سعيد بن أبي عروبة، وفيها «باسم اللَّه، واللَّه أكبر». وقد أخرجه البخاري من طريق شعبة (برقم ٥٥٥٨) وهمام (برقم ٥٥٦٤) وأبو عوانة (برقم ٥٥٦٥) جميعهم، عن قتادة.

ثم ختم مسلم أحاديث الباب بحديث عائشة المذكور.

غير أن في حديث عائشة زيادتين لم ترد في أحاديث الباب.

الأولى: قوله -في وصف الكبش-: «يطأ في سواد، ويبرك في سواد، وينظر في سواد».

والثانية: «اللهم! تقبل من محمد وآل محمد، ومن أمة محمد».

ويجاب عن هذا بأن الزيادتين قد جاءت في أحاديث أخرى، فالزيادة الأولى وردت في حديث أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول اللَّه يضحي بكبش أقرن فحيل ينظر في سواد، ويأكل في سواد، ويمشي في سواد.

أخرجه الترمذي (برقم ١٤٩٦)، وأخرجه النسائي (برقم ٤٣٩٠) كلاهما، قال: حدثنا أبوسعيد الأشج.

وأخرجه أبو داود (برقم ٢٧٩٦)، قال: حدثنا يحيى بن معين.

وأخرجه ابن ماجة (برقم ٣١٢٨)، قال: حدثنا محمد بن عبد اللَّه بن نمير.

وأخرجه الحاكم (٤/ ٢٢٨)، قال: حدثني محمد بن صالح بن هانئ

والحسن بن يعقوب العدل، قالا: ثنا السري بن خزيمة.

وأخرجه البغوي في شرح السنة (٤/ ٣٣٥ برقم ١١٢٠)، قال: أخبرنا أحمد بن عبد اللَّه الصالحي، (أنا) أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري، (نا) أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني بالكوفة، (نا) أبو جعفر محمد بن الحسين الحنيني، (نا) الفضل بن دكين.

خمستهم، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، فذكره مرفوعا.

وهذا إسناد صحيح.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حفص بن غياث.

وقال البغوي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

وصححه ابن دقيق في الاقتراح على شرط مسلم. (ص ٩٣٣).

وأما الزيادة الثانية فقد جاءت في عدة أحاديث، فمن ذلك:

حديث عطاء بن يسار، قال: سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول اللَّه؟ فقال: كان الرجل يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس، فصارت كما ترى.

أخرجه الترمذي (برقم ١٥٠٥)، قال: حدثني يحيى بن موسى، حدثنا أبوبكر الحنفي.

وأخرجه النسائي (برقم ٣١٤٧)، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا ابن أبي فديك.

كلاهما، قال: حدثني الضحاك بن عثمان، عن عمارة بن عبد اللَّه بن

صياد، عن عطاء بن يسار به.

وهذا إسناد حسن، فالضحاك بن عثمان هو ابن عبد اللّٰه الحزامي صدوق على الراجح، وهو اختيار الذهبي. وعمارة ثقة فاضل. وعطاء بن يسار ثقة فاضل واعظ.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وفي الباب أحاديث أخرى لا تخلو من مقال يقوي بعضها بعضا، وفي حديث أبي أيوب غنية. والحمد للّٰه.

والخلاصة فإن أبا صخر لم يخرج له مسلم أصلاً تفرد به لا شاهد له.

العلة الثانية: تفرد أبي صخر حميد بن زياد بهذا الحديث.

وقد أعله بهذه العلة الحافظ ابن عبد الهادي، فقال: «أما المقال في إسناده فمن جهة تفرد أبي صخر عن ابن قسيط عن أبي هريرة، ولم يتابع ابن قسيط أحد في روايته عن أبي هريرة، ولا تابع أبا صخر أحد في روايته عن ابن قسيط». الصارم المنكي (ص٣٠٩).

ولا شك أن هذه العلة قوية ويعضدها أمران:

الأول: أن ابن قسيط فقيه ثقة، وكان يستعان به في الأعمال لأمانته وفقهه، قاله ابن إسحاق. وكان كثير الحديث، قاله ابن سعد.

وقد روى عنه جماعة من الكبار، ومن هؤلاء:

الإمامان مالك والليث بن سعد، ويزيد بن عبد اللّٰه بن خصيفة وحديثه عنه في الصحيحين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وعبيد اللّٰه بن عمر العُمري، وعمرو بن الحارث بن يعقوب المصري.

فهؤلاء ثقات حفاظ أفاضل رووا عن ابن قسيط، ودون هؤلاء جماعة

آخرون، وهم:

عبد اللّه بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ومحمد بن عجلان ومحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي وعبد اللّه بن محمد بن عبد اللّه بن أبي فروة.

فكل هؤلاء قد رووا عن ابن قسيط، وهم أوثق من أبي صخر، بل المجموعة الأولى لا يقارن أبو صخر بأحد منهم، وجميعهم مدني، وهذه سنة يحتاج لها أهل المدينة وزوارها لا سيما، وأنه قد جاء في بعض الروايات «ما من أحد يسلم علي عند قبري. . . ». فلا يتصور أن لا يحدث به ابن قسيط سوى حميد بن زياد، ورواته المدنيون سواه كثر.

الثاني: أن الحديث لم يأت من غير هذا الطريق، فلم يروه عن أبي هريرة سوى ابن قسيط مع أن أبا هريرة له أصحاب معروفون بضبط حديثه، قد أكثروا عنه.

قال أبو داود: سألت ابن معين من كان الثبت في أبي هريرة؟ فقال: ابن المسيب وأبو صالح وابن سيرين والمقبري والأعرج وأبو رافع.

وقال المقدمي: سئل علي بن المديني وأنا حاضر عن أعلى أصحاب أبي هريرة، فبدأ بسعيد بن المسيب، ثم قال: وبعده أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو صالح السمان وابن سيرين، قيل لعلي بن المديني: فالأعرج؟ فقال: هو ثقة، وهو دون هؤلاء. فقيل له: فعبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، فقال هو ثقة، وهو دون هؤلاء.

وقال -أيضاً-: أصحاب أبي هريرة هؤلاء الستة: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، والأعرج، وأبو صالح، ومحمد بن سيرين، وطاوس، وكان همام بن منبه يشبه حديثه حديثهم إلا أحرفاً.

وقال عبد اللَّه بن أحمد: سمعت أبي يقول: محمد بن سيرين في أبي هريرة لا أقدم عليه أحداً، قلت: فأبو صالح ذكوان؟ قال: محمد بن سيرين -يعني فوقه-، أبو صالح أكثر حديثاً، محمد لا أقدم عليه أحداً. قلت: فسعيد بن المسيب؟ قال: حسبك بهما، وسعيد أكثر في قلبي من أبي سلمة.

وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل من سعيد بن المسيب، وهو أثبتهم في أبي هريرة.

وأما البخاري فقد خالف شيخه ابن المديني في تأخير الأعرج، فقال: أصح الأسانيد أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

والمقصود أن هؤلاء أثبت الناس في أبي هريرة وأحفظهم وأضبطهم له، فلا يتصور أن يتفرد راو عنه كيزيد بن قسيط برواية حديث يفوتهم جميعاً، وهو ليس له من الحديث عن أبي هريرة في المسند والكتب الستة سوى ثلاثة أحاديث هذا أحدها، **والثاني: حديث «إذا استهل المولود ورث»**.

أخرجه أبوداود في السنن، كتاب الفرائض، باب في المولود يستهل ثم يموت (برقم ٢٩٢٠)، قال: حدثنا حسين بن معاذ، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا محمد -يعني ابن إسحاق-، عن يزيد بن عبد اللَّه بن قسيط، عن أبي هريرة فذكره مرفوعا.

والثالث: حديث: «من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبيرنا فليس منا».

أخرجه الحاكم (٤/ ١٧٨)، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد اللَّه بن وهب، أخبرني أبو صخر، عن ابن قسيط، عن أبي هريرة فذكره مرفوعاً.

فهذا كل ما لابن قسيط من الحديث عن أبي هريرة.

وقد قال أبو صالح السمان والأعرج: ليس أحد يحدث عن أبي هريرة إلا علمنا أصادق هو أو كاذب.

قال المعلمي -في توضيح مرادهما-: يريدان أنه إذا حدث عن أبي هريرة بما لم يسمعاه منه علما أنه كاذب؛ لإحاطتهما بحديث أبي هريرة. التنكيل (٢/ ١٠١).

ولهذين الأمرين يتبين أن تفرد أبي صخر علة قوية.

قال ابن عبد الهادي: «فما تفرد به من الحديث ولم يتابعه عليه أحد لا ينهض إلى درجة الصحيح، ولا ينتهي إلى رتبة الصحة، بل إنما يستشهد به ويعتبر به». الصارم المنكي (ص٣١٣).

العلة الثالثة: عدم سماع يزيد بن عبد اللَّه بن قسيط من أبي هريرة هذا الحديث.

وهذه العلة ذكرها ابن القيم، فقد قال -عن سند الحديث-: «أبو صخر اسمه حميد بن زياد، ورواه أبو داود، عن محمد بن عوف، عن عبد اللَّه بن يزيد المقرئ، وقد صح إسناد هذا الحديث. قال: وسألت شيخنا عن سماع يزيد بن عبد اللَّه من أبي هريرة، فقال: ما (كأنه) أدركه، وهو ضعيف، ففي سماعه منه نظر». جلاء الأفهام (ص١٠٨-١٠٩).

قلت: ويحتج لهذا برواية مهدي بن جعفر الرملي.

قال ابن حجر: «أدخل مهدي بن جعفر عن عبد اللَّه بن يزيد الإسكندراني، عن جده بين يزيد وأبي هريرة رجلاً، وهو أبو صالح. أخرجه الطبراني في الأوسط في ترجمة جعفر بن سهل».

انظر: النكت الظراف على الأشراف (١٠/ ٤٢١-هامش تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف).

قلت: أخرجه الطبراني -كما تقدم ذكره-، قال: حدثنا بكر، ثنا مهدي بن جعفر الرملي، ثنا عبد اللَّه بن يزيد الإسكندراني، عن حيوة بن شريح، عن أبي صخر، عن يزيد بن عبد اللَّه بن قسيط، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

قال الهيثمي: «وفيه عبد اللَّه بن يزيد الإسكندراني ولم أعرفه، ومهدي ابن جعفر ثقة، وفيه خلاف، وبقية رجاله ثقات». مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ١٦٢).

قلت: الذي يظهر لي أن الإسكندراني هو عبد اللَّه بن يزيد المقرئ، والنسبة هنا وهم.

لكن مهدي بن جعفر هو الرملي الزاهد، قال ابن حجر: صدوق له أوهام.

والخلاصة فالحديث لا يصح؛ لتفرد أبي صخر حميد بن زياد، وحاله لا تحتمل هذا التفرد. واللَّه أعلم.

* * *

الخبر السابع

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ، يقول: «من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، ولا يتمثل الشيطان بي».

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التعبير، باب من رأى النبي في المنام (١٢/ ٣٨٣ ح ٦٩٩٣-الفتح)، قال: حدثنا عبدان، أخبرنا عبد اللّٰه، عن يونس، عن الزهري، حدثني أبو سلمة، أن أبا هريرة، قال سمعت النبي، يقول... فذكره.

وهذه اللفظة «**فسيراني في اليقظة**» بالجزم هكذا شاذة، وقد ارتاب في صحتها العلامة العيني، فقال: ولكني في شك من ثبوت قوله ﷺ: «**فسيراني في اليقظة**». اهـ.

وكذلك المازري، فقد قال: «إن كان المحفوظ: «**فكأنما رآني في اليقظة**» فمعناه ظاهر، وإن كان المحفوظ «**فسيراني في اليقظة**» احتمل أن يكون أراد أهل عصره ممن يهاجر إليه، فإنه إذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة، وأوحى اللّٰه بذلك إليه ﷺ». فتح الباري (١٢/ ٣٨٥).

قلت: وهي في الأصل فيما يظهر لي -والعلم عند اللّٰه-: «**من رآني في المنام فقد رآني**». قال ابن حجر: «فهذه ثلاثة ألفاظ: فسيراني في اليقظة، فكأنما رآني في اليقظة، فقد رآني في اليقظة، وجل أحاديث الباب كالثالثة إلا قوله: في اليقظة». فتح الباري (١٢/ ٣٨٣).

فرواها الزهري ووقع له الشك فيها، فجاء بها على التردد، فقال:

«فسيراني في اليقظة أو فكأنما رآني في اليقظة». فأتى من بعده إما تلميذه: يونس، وإما تلميذ تلميذه: ابن المبارك، وإما تلميذ تلميذ تلميذه: عبدان، وأسقط الجزء الأخير من رواية الزهري.

ويدل على هذا أن الحديث رواه عن أبي هريرة خمسة من أصحابه، وهم:

١- محمد بن سيرين.

أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الرؤيا، باب: قول النبي «من رآني في المنام فقد رآني» (برقم ٢٢٦٦)، قال: حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود العتكي، حدثنا حماد -يعني ابن زيد-، حدثنا أيوب وهشام، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللَّه: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي**».

وأخرجه أحمد (٢/ ٤١١ ط. الميمنية) (١٥/ ١٨٨برقم ٩٣٢٤ ط. الرسالة)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا هشام، عن محمد... به.

وأخرجه أحمد (٢/ ٤٧٢ ط. الميمنية) (١٦/ ١١٥ برقم ١٠١٠٩ ط. الرسالة)، قال: حدثنا يحيى وابن جعفر... به.

وقد تابع أيوب وهشاماً، قتادة.

أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الرؤيا، باب في تأويل الرؤيا ما يستحب منها وما يكره (٤/ ١٢٣برقم ٢٢٨٠ ط. بشار) قال: حدثنا أحمد ابن أبي عبيد اللَّه السليمي البصري، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد، عن قتادة... به. ولفظه: «**الرؤيا ثلاث، فرؤيا حق، ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه، ورؤيا تحزين من الشيطان، فمن رأى ما يكره فليقم فليصل. وكان يقول: يعجبني القيد، وأكره الغل، القيد ثبات في الدين، وكان يقول: من**

رآني فإني أنا هو، فإنه ليس للشيطان أن يتمثل بي. وكان يقول: لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح».

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٢- أبو صالح.

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١ / ٢٠٢برقم ١١٠-الفتح)، قال: حدثنا موسى، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**تسموا باسمي، ولاتكتنوا بكنيتي، ومن رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لايتمثل في صورتي، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**».

وتابع أبا عوانة اثنان:

أ) سفيان.

أخرجه أحمد (١/ ٤٠٠ ط. الميمنية) (٦/ ٣٤٧ برقم ٣٧٩٨ ط. الرسالة)، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، به. ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رآني في اليقظة، فإن الشيطان لايتمثل على صورتي**».

وأخرجه -أيضاً- (٢/ ٤٦٣ ط. الميمنية) (١٦/ ٤٤ برقم ٩٩٦٦ ط. الرسالة)، قال: حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، به. ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لايتمثل مثلي**».

أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣٦٤ برقم ٦١٦)، قال: أخبرنا محمد بن عبد الرحمن، ثنا يحيى بن صاعد، قال: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه -أيضاً- (برقم ٦١٧)، قال: وأخبرنا أحمد بن عبيد، قال: أخبرنا علي بن عبد اللّه بن مبشر، قال: أخبرنا أحمد بن سنان، قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه تمام في فوائده (٣/ ٤٥٧ برقم ١٢٢٥-الروض البسام)، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقابري البغدادي البزاز، (نا) محمد بن يونس بن موسى القرشي، (نا) أبو عاصم النبيل، (نا) سفيان الثوري . . . به. ولفظه: «**من رآني فقد رآني، فإن الشيطان لايتمثل على صورتي**».

ب) شعبة.

أخرجه الترمذي في كتاب شمائل النبي ﷺ، باب ما جاء في رؤية رسول اللّه ﷺ في النوم (برقم ٤٠٧ ص٢٢١)، قال: حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة به. ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لايتصور أو قال: لا يتشبه بي**».

وأخرجه أحمد (٢/ ٤١٠ ط. الميمنية) (١٥/ ١٨٢ برقم ٩٣١٦ط. الرسالة)، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (٤/ ١٧٠١ برقم ٢٥٤٢)، قال: حدثنا شعبة وأبو عوانة . . . به. ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رآني في اليقظة، فإن الشيطان لايتمثل في صورتي**».

وقال شعبة: «**لايتخيل في صورتي**».

وخالف هؤلاء الثلاثة -أعني أباعوانة وسفيان وشعبان- أبوبكر بن

عياش، فرواه عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعا.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الإيمان والرؤيا، باب ما قالوا في تعبير الرؤيا (١١/ ٥٤ برقم ١٠٥١٠)، قال: حدثنا أبوبكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفا، مقتصرا على قوله: «**الرؤيا من المبشرات، وهي جزء من سبعين جزءاً من النبوة**».

قلت: أبوحصين هو عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي ثقة ثبت. وأبوبكر بن عياش ثقة له أوهام، فقد يكون هذا منها، فالراجح رواية الرفع.

٣- كليب بن شهاب الجرمي.

أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٣٢ ط. الميمنية) (١٢/ ٨٧ برقم ٧١٦٨ ط. الرسالة)، قال: حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا عاصم بن كليب، عن أبيه، عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي -وقال ابن فضيل مرة: يتخيل بي-، وإن رؤيا العبد المؤمن الصادقة الصالحة، جزء من سبعين جزءا من النبوة**».

وتابع محمدَ بنَ فضيل، عبدُ الواحد بنُ زياد.

أخرجه أحمد (٢/ ٣٤٢ ط. الميمنية) (١٤/ ٢٠٠ برقم ٨٥٠٨ ط. الرسالة)، قال: حدثنا عفان، حدثنا عبد الواحد... به. دون الجزء الأخير، وفي آخره قصة رؤيا كليب للنبي ﷺ، وإخباره ابن عباس بذلك.

وأخرجه الترمذي في كتاب شمائل النبي ﷺ (ص٢٢٢ برقم ٤٠٩)، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا عبد الواحد بن زياد... به.

وتابعه -أيضاً- صالح بن عمر:

أخرجه ابن الأعرابي في المعجم (١/ ١٩٦ برقم ١١٤)، قال: محمد،

(نا) يونس بن محمد، (نا) صالح بن عمر به. ولفظه: «**من رآني فإياي رأى، فإن الشيطان لايتمثل بي**». وفي آخره القصة المشار إليها آنفا.

وهذا إسناد أقل أحواله الحسن، عاصم بن كليب بن شهاب وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان وأحمد بن صالح والعجلي وابن سعد والنسائي وابن شاهين. وقال أبو داود: كان أفضل أهل الكوفة. ووالده كليب وثقه أبو زرعة وابن سعد والعجلي. وعده ابن عبد البر في الصحابة فَوَهِمَ.

قال ابن حجر: صدوق ووهم من ذكره في الصحابة.

قلت: قوله «صدوق» تشدد، والأليق بكليب أنه ثقة. والله أعلم.

٤- عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي.

أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب تعبير الرؤيا، باب رؤية النبي ﷺ في المنام (٥/ ٤٠٦ برقم ٣٩٠١ ط. بشار)، قال: حدثنا أبو مروان العثماني، قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (١١/ ٣٧٢ برقم ٦٤٨٨)، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا إسماعيل بن جعفر.

وأخرجه -أيضاً- (١١/ ٤٠٥ برقم ٦٥٣٠)، قال: حدثنا وهب بن بقية، أخبرنا خالد.

ثلاثتهم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي**». وهذا لفظ ابن ماجه، ولفظ أبي يعلى: «**فإن الشيطان لا يتمثل مكاني**». وفي الموضع الآخر: «**فإن الشيطان لا يتكون في صورتي**».

وهذا إسناد جيد، فالعلاء من أهل العلم والفقه، وثقه النقاد، لكن أنكر

من حديثه أشياء. قال أبو حاتم: صالح، رَوَى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء.

قلت: بسببها تكلم فيه، قال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون. قلت: نعم، لم يكن كسفيان وشعبة لكنه ثقة، قال أحمد: ثقة لم أسمع أحدا ذكره بسوء. وقال الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وهذه صيغة توثيق. ولم يذهب أحد من النقاد إلى ضعفه مطلقا، وما جاء عن ابن معين من تضعيف فهو من التضعيف النسبي، فقد قال -لما سأله الدارمي: عن العلاء وابنه كيف حديثهما؟-: ليس به بأس. قال الدارمي: قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف.

قلت: أي ضعيف بالنسبة إلى سعيد، وهو ما فهمه الحافظ ابن حجر، فقد قال -عقب الرواية السابقة- يعني: بالنسبة إليه، يعني: كأنه لما قال: أَوْثَق خَشِيَ أن يظن أنه يشاركه في هذه الصفة، فقال: ضعيف. اهـ كلام ابن حجر.

قلت: فالراجح فيه أنه كما قال الإمام الذهبي: لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يتجنب ما أنكر عليه. سير أعلام النبلاء (٦/ ١٨٧).

قلت: بل قد يقال بأنه فوق ذلك، أي جيد الحديث، وروايته عن أبيه، عن أبي هريرة نسخة مشهورة، خرج منها أصحاب الكتب الستة ما يقرب من مائة وثلاثين حديثا، وفي مسلم منها ما يزيد على سبعين حديثا، وأما البخاري فلم يخرج منها. قال الخليلي: مديني، مختلف فيه؛ لأنه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها، كحديث عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**إذا كان النصف من شعبان فلا صَوْمَ حتى رمضان**». وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه دون هذا والشواذ. الإرشاد (١/ ٢١٨).

قلت: في مسلم حديثان منها لم يتابع عليهما، حديث «اتقوا اللعانين» (رقم٢٦٩)، وحديث «الجرس من مزامير الشيطان» (رقم٢١١٤).

قلت: وورد معناهما في أحاديث أخرى ترفع القول بنكارتهما، ولذا قال أحمد: ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا. انظر: نصب الراية (٢/ ٤٤١).

أراد الإمام أحمد حديث «إذا انتصف شعبان» وهذا حديث أعله أئمة هذا الفن. قال الحافظ ابن رجب: «وقالوا: هو حديث منكر، منهم: عبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة الرازي، والأثرم. قال أحمد: لم يرو العلاء حديثا أنكر منه. ورده بحديث «**لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين**». فإن مفهومه جواز التقدم بأكثر من يومين. وقال الأثرم: الأحاديث كلها تخالفه. يشير إلى أحاديث صيام النبي ﷺ شعبان كله ووصله برمضان، ونهيه عن التقدم على رمضان بيومين. فصار الحديث حينئذ شاذا مخالفا للأحاديث الصحيحة». انظر: لطائف المعارف (ص ٢٦٠).

وقد حاول بعض المعاصرين تصحيح هذا الحديث بحجة أن الأئمة قد وثقوا العلاء. وهذا من أعجب العجب؛ إذ أخذوا بكلامهم في الراوي، والذي هو حكم عام يَرِد عليه ما هو خاص، وردوا كلامهم في الحديث، وهو حكم خاص لا يصح رده بكلامهم العام.

وذهب بعضهم بأن الجمع بين هذا الحديث والأحاديث المخالفة ممكن؛ بحمل النهي على ابتداء التطوع بالصيام بعد نصف شعبان لمن ليس له عادة. قال ابن رجب: منهم الشافعي وأصحابه... ووافقهم بعض المتأخرين من أصحابنا. انظر: لطائف المعارف (ص ٢٦٠).

وقد جعل بعض المعاصرين هذه الطريقة مسلكا في تعقب الأئمة في

الأحاديث التي يعلونها بالمخالفة، حتى قال أحمد الغماري -عند كلامه على نظر الأئمة لمتون المرويات-: «فإن أحدهم كان ينظر إلى معنى الحديث فيجده مخالفا للقران والسنة الصحيحة، ولا يهتدي إلى الجمع بينهما، فيبادر إلى إنكاره والطعن في راويه، وقد لا يفهم معناه على الحقيقة فيراه مُحَالاً مُخالفاً للعقل، أو يتصحَّف عليه فيه لفظةٌ فيأتي منه ما يُستبعد فينكره أيضاً، والواقع خلاف ما ظنّ. . . . ، لأنّ جُلَّ الحفاظ الأقدمين، بل كلهم لم يكن عندهم من علوم الآلة والخبرة بالأصول والقواعد الفقهية ما يُعينهم على الجمع بين المتعارض ظاهراً، ولا ما يُساعدهم على الغوص على معاني الأحاديث، وصَدَرَ عنهم في ذلك الأغلاط الفاحشة! والعجايب المضحكة!!». انظر: درء الضعف عن حديث من عشق فعف (ص٤٠).

قلت: إذا لم يكن عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن خزيمة وابن حبان فهم وفقه، فلا أدري عن أي فقه وفهم تتحدث يا غماري!!.

إن ما أدركه هؤلاء من العلوم وهذا العلم خاصة وما يحتاجه المحدث قد عجز من أتى بعدهم عن تحصيله، لكن مالم يدركه الغماري أنه ليس من شرط الحكم بالنكارة عند النقاد عدم إمكان الجمع، **بل مطلق المخالفة كاف** عندهم بالحكم على المروي بالنكارة، ومن لم يدرك هذا من المعاصرين أكثر من تعقب الأئمة بحجة أن الجمع ممكن، وكأن الأئمة لم يكونوا أهل فهم وفقه!!.

٥- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

وقد رواه عنه اثنان:

الأول: محمد بن عمرو بن علقمة.

أخرجه أحمد في المسند (٢ / ٢٦١ ط. الميمنية) (١٢/ ٥١٣ برقم ٧٥٥٣ ط. الرسالة)، قال: حدثنا يعلى ويزيد.

وأخرجه -أيضاً- (٢/ ٤٢٥ ط. الميمنية) (١٥ / ٢٩٦ برقم ٩٤٨٨ ط. الرسالة)، قال: حدثنا أبو معاوية.

وأخرجه ابن حبان (١٣/ ٤١٧ برقم ٦٠٥٢ ط. الرسالة)، قال: أخبرنا عبد اللَّه بن محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا يعلى بن عبيد.

ثلاثتهم -يعلى بن عبيد ويزيد وأبو معاوية-، قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من رآني في المنام فقد رأى الحق، إن الشيطان لا يتشبه بي».

وهذا إسناد حسن. محمد بن عمرو بن علقمة وثقه جماعة من النقاد: ابن المديني، وابن معين -في أكثر الروايات عنه-، والنسائي، وابن شاهين، وابن عبد البر. وضعفه القطان والدارقطني، وقال ابن سعد: يستضعف. وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث، ويُشتَهَى حديثه.

روى له البخاري مقرونا بغيره وتعليقا، ومسلم في المتابعات، واحتج به الباقون.

قلت: الراجح أنه حسن الحديث، وهو اختيار الذهبي وابن حجر في مقدمة الفتح.

قال ابن الصلاح: «محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن. فلما

انضم إلى ذلك كونه رُوِيَ من أوجه أُخَر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم». انظر: المقدمة (ص٣٢).

قلت: وإذا تبين نكارة ما روى أو مخالفته لمن هو أوثق منه كيحيى بن أبي كثير اعتبر حديثه ضعيفا، وعُدَّ هذا الحديث من أوهامه التي تكلم النقاد فيه من أجلها.

قال البيهقي: ومحمد بن عمرو وإن كان لا يبلغ درجة يحيى -يعني ابن أبي كثير من كبار الأئمة- فقد قَبِلَ أهلُ العلم بالحديث حديثه فيما لا يخالف فيه أهل الحفظ. معرفة السنن والآثار (٥/ ٢٤٨).

وقال ابن عبد البر: روى عنه مالك وابن عيينة والثوري وجماعة من الأئمة إلا أنه يخالف في أحاديث، فإذا خالفه في أبي سلمة: الزهري أو يحيى بن أبي كثير، فالقول قولهما عن أبي سلمة عند أهل العلم بالحديث. التمهيد (١٣/ ٤٦).

وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٢)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٦٦٢)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٣٦)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٣ت٨٠١٥)، وهُدَى الساري (ص٤٤١).

وأبو سلمة ثقة بلا خلاف. قاله الذهبي. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٨٧).

ومحمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة سلسلة معروفة. والأصل أنها حسنة مقبولة. والله أعلم.

ولشيخنا العلامة المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد بحث موسع

في دراسة حديث محمد بن عمرو بن علقمة. طبع ملحق بآخر كتابه (التيسير بين المشروع والممنوع) فليرجع إليه من أراد التوسع.

الثاني: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

وقد رواه عنه أربعة، واختلف على بعضهم في ألفاظه، وهم:

١- محمد بن الوليد الزبيدي.

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٢٨ برقم ١٧٣٩)، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق، ثنا عمرو بن عثمان، ثنا محمد بن حرب، عن محمد بن الوليد الزبيدي، به. ولفظه: «من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، أو كأنما رآني في اليقظة».

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا ابن عرق، قال -عنه- الهيثمي: لم أعرفه. مجمع الزوائد (١٠/ ٣٣٥). وضعفه الذهبي في الميزان، فقال: شيخ الطبراني غير معتمد. (١/ ٦٣ ت ١٩٩) ولم يتعقبه ابن حجر في اللسان (١/ ١٩٩ ت ٣١٨). ومشى على رأي الذهبي الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد في مواضع، انظر: (٢/ ٢٥٠) (٥/ ٢٨)، وقال مرّة: «ضعفه الذهبي ولم يذكر سبباً». (٢/ ٢٩١)، وقال في موضع آخر: «ضعفه الذهبي، فقال: غير معتمد، ولم أر للمتقدمين فيه تضعيفاً». (٥/ ٧٢). وقال في آخر موضع ورد فيه اسمه في الكتاب: «لم أعرفه» (١٠/ ٣٣٥). انظر في تقصي هذه المواضع: إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني/ للمنصوري (١/ ٧٠ ت ٢٣). وحسن السخاوي في المقاصد الحسنة (ح١٥١ ص١٤٢) إسناد حديث «إن لكل شيء سيداً، وإن سيد المجالس قبالة القبلة» وفيه ابن عرق، مما يدل على تقويته لحاله.

٢- محمد بن عبد اللَّه بن مسلم بن شهاب الزهري (ابن أخي ابن شهاب).

أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣٠٦ ط. الميمنية) (٣٧/ ٢٩١ برقم ٢٢٦٠٦ ط. الرسالة)، قال: حدثنا يعقوب، حدثني ابن أخي ابن شهاب به. ولفظه كلفظ الزبيدي بالشك.

وتابع أحمد: زهير بن حرب.

أخرجه مسلم (برقم٢٢٦٧)، قال: وحدثنيه زهير بن حرب.

وتابعه -أيضاً-: محمد بن يحيى الذهلي.

أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣٦٣ برقم ٦١٥)، قال: أخبرنا محمد بن الحسين الفارسي، قال: أخبرنا أحمد ابن سعيد، قال: ثنا محمد بن يحيى الذهلي.

٣- سلامة بن أخي عقيل.

أخرجه ابن المقرئ في المعجم (١/ ٢٩٨ برقم ٩٨٢) -وعنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٢٨٤)-، قال: حدثنا أبو القاسم عبد اللَّه بن إبراهيم بن عبد اللَّه الأكفاني القطيعي -شيخ بغداد-، ثنا محمد بن عُزَيْزَ الأيلي، ثنا سلامة بن أخي عقيل، قال: قال ابن شهاب، به. ولفظه بالشك.

ووقع عند الخطيب: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد اللَّه الأكفاني القطيعي.

قلت: سلامة هو ابن روح بن خالد بن عقيل، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث. وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به. وضعفه غير واحد من النقاد. وحديثه عن الزهري من كتب عمه عقيل بن خالد، وهو لم

يسمع من عمه -أيضاً-، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن محمد بن مسلم ابن وارة: قال لي إسحاق بن إسماعيل -يعنى الأيلي- ما سمعت سلامة قال قط: «حدثنا عقيل»، إنما يقول: قال عقيل. فقلت: ما حال سلامة؟ قال: الكتب التي تُرْوَى عن عقيل صحاح.

وقال عبد الرحمن -أيضاً-: سمعت أبى وسئل عن سلامة بن روح، فقال: ليس بالقوي، محله عندي محل الغفلة. تهذيب الكمال (١٢/ ٣٠٥).

قلت: ولهذه الغفلة وقعت له منكرات فيما يرويه عن الزهري، وإن كان من كتب عمه الصحاح. وقد ذكر ابن عدي في الكامل في ترجمته غير حديث رواه عن عمه عقيل، عن الزهري أنكرت عليه. قال ابن عدي -بعد أن ذكر مجموعة مما أنكر عليه-: وهذه الأحاديث، عن عقيل، عن الزهري، كتاب نسخة كبيرة يقع في جزأين، وفيها عن عقيل، عن الزهري أحاديث أنكرت من حديث الزهري بما لا يرويه غير سلامة، عن عقيل عنه. الكامل (٣/ ٣١٥).

قلت: فالراجح فيه كما قال أبو زرعة: أيلي ضعيف منكر الحديث.

قلت: يكتب حديثه؟ قال: نعم، يكتب على الاعتبار. تهذيب الكمال (١٢/ ٣٠٥).

قلت: وهذا الحديث قد توبع عليه.

ومحمد بن عزيز وثقه مسلمة وأبو جعفر العقيلي وسعيد بن عثمان، وقال أبو حاتم: كان صدوقا. وقال النسائي: لا بأس به. وقال -في موضع آخر-: صويلح. وقال -في موضع آخر-: ضعيف، ليس بثقة. تهذيب الكمال (٢٦/ ١١٣). وقال الذهبي: صدوق إن شاء اللَّه. ميزان الاعتدال (٣/ ٦٤٧). وقال ابن حجر: فيه ضعف، وقد تكلموا في صحة سماعه من ابن عمه سلامة. تقريب التهذيب (ت ٦١٣٩).

٤- يونس بن يزيد الأيلي.

وقد رواه عنه ثلاثة -واختلفوا في لفظه-، وهم:

أ- عبد اللَّه بن المبارك.

أخرجه البخاري -كما تقدم-، قال: حدثنا عبدان، أخبرنا عبد اللَّه، به. ولفظه: «**من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، ولا يتمثل الشيطان بي**».

ب- أنس بن عياض.

أخرجه ابن حبان (١٣ / ٤١٦ برقم ٦٠٥١-الإحسان)، قال: أخبرنا الحسين بن عبد اللَّه القطان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا أنس بن عياض، به. ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رأى الحق**».

وهذا إسناد صحيح.

ج- ابن وهب.

وقد رواه عنه جماعة، واختلفوا في لفظه، وهم:

*** أبو الطاهر وحرملة.**

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرؤيا، باب قول النبي ﷺ: من رآني في المنام فقد رآني (٤/ ١٧٧٥- برقم ٢٢٦٦)، قال: وحدثني أبو الطاهر وحرملة، قالا: أخبرنا ابن وهب.. به. ولفظه: «**من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، أو لكأنما رآني في اليقظة، لا يتمثل الشيطان بي**».

*** أحمد بن صالح.**

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الرؤيا (٥ / ٣٦١ برقم

٥٠٢٣-ط عوامة)، قال: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد اللَّه بن وهب، به. ولفظه مثل لفظ أبي الطاهر وحرملة.

*** بحر بن نصر الخولاني.**

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة، باب ما جاء في رؤية النبي ﷺ في المنام (٧/ ٤٥)، قال: أخبرنا أبو عبد اللَّه الحافظ وأبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي، قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا بحر بن نصر الخولاني، به. ولفظه بالشك.

وأخرجه أبو عوانة (كما في إتحاف المهرة ١٦-أ/ ٢٠٦ برقم ٢٠٦٥٩) عن يونس بن عبد الأعلى وبحر بن نصر، كلاهما عن يونس -يعني ابن يزيد-، به. ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رأى الحق، إن الشيطان لا يتشبه بي**».

*** يونس بن عبد الأعلى.**

أخرجه أبو عوانة (كما تقدم) عنه، به.

وتابع أبا عوانة، عبد اللَّه بن محمد بن مسلم أبوبكر الجوربذي.

أخرجه البغوي في شرح السنة، كتاب الرؤيا، باب تأويل رؤية النبي ﷺ في المنام (١٢ / ٢٢٧برقم ٣٢٨٨)، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن يوسف الجويني، أنا أبو محمد محمد بن علي بن محمد بن شريك الشافعي، أنا عبد اللَّه بن محمد بن مسلم أبوبكر الجوربذي، به. ولفظه بالشك.

قال البغوي: هذا حديث متفق على صحته. أخرجه محمد، عن عبدان، عن عبد اللَّه، عن يونس، وقال: «**من رآني في المنام فسيراني في اليقظة**». وأخرجه مسلم، عن حرملة، عن ابن وهب، عن يونس على الشك. (١٢/ ٢٢٧).

فتبين مما تقدم أن خمسة من أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه، رووا هذا الحديث عنه، أربعة منهم -وهم: ابن سيرين، وأبو صالح، وكليب الجرمي، وعبد الرحمن بن يعقوب الحرقي- رووه بلفظ: «**من رآني في المنام فقد رآني**».

وخامسهم: أبو سلمة بن عبد الرحمن، وقد رواه عنه اثنان:

الأول: محمد بن عمرو، بلفظ «**من رآني في المنام فقد رأى الحق**».

والثاني: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وقد رواه عنه أربعة، ثلاثة منهم -وهم: محمد بن الوليد الزبيدي، ومحمد بن عبد اللَّه ابن أخي شهاب، وسلامة بن أخي عقيل- رووه بلفظ: «**من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، أو كأنما رآني في اليقظة**» بالشك.

ورابعهم: يونس بن يزيد الأيلي، واختلف عليه في لفظه:

فرواه عنه ابن وهب بالشك، مثل رواية الزبيدي ومن وافقه.

وخالفه أنس بن عياض، فرواه عنه، ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رأى الحق**».

وخالفهما ابن المبارك، فرواه عنه، ولفظه: «**من رآني في المنام فسيراني في اليقظة**».

وهنا ظهرت -ولأول مرة- رواية الجزم برؤية اليقظة مستقبلًا، وقبلها لا تعرف إلا رواية الشك، ولم ترو إلا عن الزهري، وقبله لا تعرف، مما يدل على أمرين:

الأول: شذوذ قوله: «**فسيراني في اليقظة**»، التي رواها ابن المبارك، عن يونس بن يزيد؛ لكونها أولاً: تخالف ما رواه أصحاب يونس عنه، عن الزهري.

وثانياً: تخالف رواية أصحاب الزهري عنه، عن أبي سلمة. وثالثاً: تخالف رواية صاحب أبي سلمة الآخر -محمد بن عمرو بن علقمة-، عنه، عن أبي هريرة. ورابعا: تخالف رواية أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا يدل على شذوذها، وأنها خطأ إما من يونس، وإما من ابن المبارك، وإما من عبدان.

الثاني: أن أصل هذا الخطأ ومنشأه رواية الشك التي وقعت للزهري «فسيراني في اليقظة أو لكأنما رآني في اليقظة» إذ أنها لا تعرف قبله.

نعم وقع في طريق الطيالسي: «**من رآني في المنام فقد رآني في اليقظة**» بصيغة الماضي -وليس المضارع المفيد للاستقبال- والتي تفيد الوقوع المعلق على رؤية المنام. قال السندي: «فقد رآني في اليقظة» أي: فكأنه رآني في اليقظة في صحة الرؤية.

مما يدل على أن المراد تشبيه رؤية المنام برؤية اليقظة.

ويزيد في تأكيد شذوذ هذه اللفظة أن الحديث رواه عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه، ولم يقع في رواية أحد منهم هذه الصيغة، ومن هؤلاء:

١- أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التعبير، باب: من رأى النبي ﷺ في المنام (١٢/ ٣٨٣ برقم ٦٩٩٧ الفتح)، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثنا ابن الهاد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، سمع النبي ﷺ يقول: «**من رآني فقد رأى الحق؛ فإن الشيطان لا يتكونني**».

وتابع عبد الله بن يوسف: يحيى بن عبد الله بن بكير.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٣٧)، قال: ثنا الحسن بن محمد، ثنا يحيى بن عبد اللَّه بن بكير، به. ولفظه: «من رآني فقد رآني، فإن الشيطان لا يتكونني».

قلت: أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد اللَّه بن خباب النجاري مولاهم المدني لقول الجوزجاني -عنه-: سألت عنه فلم أرهم يقفون على حده ومعرفته. لا لأنه يرى ضعفه؛ فقد ذكر محققو هذا الفن أن ابن عدي قد يورد الراوي لأدنى شيء ولو كان ثقة، قال الذهبي -في ترجمة ابن عدي-: يذكر في الكامل كلَّ من تُكلِّم فيه بأدنى شيءٍ، ولو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصرُ له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثا أو أحاديث مما استنكر للرجل. وهو منصفٌ في الرجال بحسب اجتهاده. سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٥٤).

وقال السخاوي: ولأبي أحمد بن عدي في كامله، وهو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها، ولكن توسع لذكره كل من تكلم فيه، وإن كان ثقة. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (٢١٨).

وهذا ليس خاصاً بابن عدي، بل عام في كل من ألف على منواله في الضعفاء، قال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: فأما ذكر الراوي في بعض كتب الضعفاء فلا يضره ما لم يكن فيما ذكر به ما يوجب ضعفه، وذلك أنهم كثيراً ما يذكرون الرجل لكلام فيه لا يثبت أو لا يقدح أو نحو ذلك. طليعة التنكيل (١/ ٥٧-التنكيل).

ولذا نرى الذهبي يتعقب ابن عدي بقوله -في ترجمة أشعث بن عبد الملك الحمراني-: ما علمت أحدا لينه، وذكر ابن عدي له في كامله، لا يوجب تليينه بوجه. سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٨).

وعبد اللَّه بن خباب وثقه أبو حاتم والنسائي، مع تشددهما، وكفى بتوثيقهما قوة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي -بعد أن ساق له عدة أحاديث-: صدوق لا بأس به. وقال ابن حجر: ثقة. وهو الراجح.

وأما قول الجوزجاني: سألت عنه فلم أرهم يقفون على حده ومعرفته. فهذا تليين مبهم لا يقبل، وقد أجاب ابن حجر عن قول الدارقطني -في سعيد بن سليمان الواسطي-: يتكلمون فيه. بهذا الجواب. انظر: هُدى الساري (٤٠٥).

وعلى كل فأبو حاتم والنسائي يقدمان على الجوزجاني في هذا الفن. واللَّه أعلم.

وتابع الليث: حيوة.

أخرجه أحمد (٣/ ٥٥ ط. الميمنية) (١٨/ ٨٣ برقم ١١٥٢٢ ط. الرسالة)، قال: حدثنا هارون بن معروف، حدثنا ابن وهب، قال حيوة: حدثني ابن الهاد، به. ولفظه كلفظ ابن عدي.

وتابعه -أيضاً-: ابن أبي حازم.

أخرجه ابن عدي (٤/ ٢٣٧)، قال: أخبرناه ابن مهدي، ثنا أبو مصعب، ثنا ابن أبي حازم، به.

وتابع ابن خباب، عطية العوفي.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الإيمان، باب ما قالوا فيمن رأى النبي ﷺ في المنام (١١/ ٥٦ برقم ١٠٥٢٠).

وعنه وعن أبي كريب رواه ابن ماجة في سننه، كتاب تعبير الرؤيا، باب رؤية النبي ﷺ في المنام (٥/ ٤٠٧ برقم ٣٩٠٣ ط. بشار)، قال: حدثنا

أبوبكر بن أبي شيبة وأبو كريب، قالا: حدثنا بكر بن عبد الرحمن، قال: حدثنا عيسى بن المختار، عن محمد بن أبي ليلى، عن عطية، به. ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لايتمثل بي**».

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عطية العوفي.

٢- جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما.

أخرجه مسلم (٤/ ١٧٧٦ برقم ٢٢٦٨)، قال: وحدثنا قتيبة بن سعيد... وحدثنا ابن رمح.

وأخرجه أحمد (٣/ ٣٥٠ ط. الميمنية) (٢٣/ ٩٣ برقم ١٤٧٧٩ط. الرسالة)، قال: حدثنا حُجين ويونس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ٥٦ برقم ١٠٥١٨)، قال: حدثنا أحمد بن عبد اللَّه.

وأخرجه عبد بن حميد في المنتخب (٣/ ٢٥ برقم ١٠٤٤- العدوي)، قال: حدثني أحمد بن يونس.

وأخرجه ابن ماجة (٥/ ٤٠٦ برقم ٣٩٠٢ ط. بشار)، قال: حدثنا محمد بن رمح.

وأخرجه أبو يعلى (٤/ ١٨٠ برقم ٢٢٦٢)، قال: حدثنا كامل.

سبعتهم، قالوا: حدثنا الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد اللَّه، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**من رآني في النوم فقد رآني، إنه لا ينبغي للشيطان أن يتمثل في صورتي**». وقال: «**إذا حلم أحدكم فلا يخبر أحدا بتلَعُّب الشيطان به في المنام**». وهذا لفظ مسلم.

ولم يصرح أبو الزبير بالسماع من جابر، لكن وقع عند مسلم من طريق

زكريا بن إسحاق، قال: حدثني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد اللَّه يقول، . . . فذكر الشطر الأول من الحديث.

أخرجه مسلم في صحيحه في الموضوع السابق، قال: وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا روح، حدثنا زكريا بن إسحاق، به.

قلت: عنعنة أبي الزبير، عن جابر محمولة عند الأئمة على السماع، خلافا لما اشتهر عند بعض المعاصرين من أن عنعنة أبي الزبير لا تقبل إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه. وفي صحيح مسلم قطعة كبيرة من حديث أبي الزبير عن جابر. ولم يستدرك أحد من علماء هذا الفن الذين ألفوا في انتقاد الصحيح كالدارقطني وأبي علي الغساني وأبي مسعود الدمشقي وابن عمار الشهيد ولا حديثا واحدا من حديث أبي الزبير عن جابر بسبب العنعنة، بل ألزم الدارقطني مسلماً بإخراج ما لم يخرجه من هذه الترجمة، فقال: «وبقي على مسلم من تراجم أبي الزبير عن جابر حديث كثير».

مما يدل على أن عنعنة أبي الزبير محمولة عندهم على السماع. وهذا محل إجماع عند أئمة هذا الفن، وقد نقل إجماعهم الإمام الحاكم، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ذكر النوع الحادي عشر من علوم الحديث:

هذا النوع من هذه العلوم هو معرفة الأحاديث المعنعنة، وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس.

مثال ذلك: ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، حدثنا عبد اللَّه بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد اللَّه، عن رسول اللَّه ﷺ، أنه قال: «**لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن**

الله ﷻ» .

قال الحاكم: هذا حديث رواته بصريون، ثم مدنيون، ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا سماعهم أو لم يذكروه، وإنما جعلته مثلا لألوف مثله. اهـ. معرفة علوم الحديث (ص ٣٤).

٣- أنس بن مالك رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في صحيحه (برقم ٦٩٩٤).

وأخرجه الترمذي في شمائل النبي ﷺ (برقم ٤١٣)، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.

كلاهما -البخاري والدارمي-، قال: حدثنا معلى بن أسد.

وأخرجه أحمد (٣/ ٢٦٩ ط. الميمنية) (٢١/ ٣٣٩برقم ١٣٨٤٩ ط. الرسالة)، قال: حدثنا عفان.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (٦/ ٤١برقم ٣٢٨٥)، قال: حدثنا إبراهيم ابن الحجاج السامي.

ثلاثتهم -معلى وعفان وإبراهيم بن الحجاج-، قالوا: حدثنا عبد العزيز ابن المختار، حدثنا ثابت، حدثنا أنس بن مالك، قال: قال النبي ﷺ: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي. ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة**».

٤- أبو قتادة رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في صحيحه (١٢/ ٣٨٣ برقم ٦٩٩٦-الفتح)، قال: حدثنا خالد بن خليّ.

وأخرجه الدارمي في السنن، كتاب الرؤيا، باب في رؤية النبي ﷺ في

المنام (٢/ ١٦٦ برقم ٢١٤٠)، قال: أخبرنا أبو محمد بن المصفى.

كلاهما، قال: حدثنا محمد بن حرب، قال: حدثني الزبيدي.

وأخرجه مسلم في صحيحه (برقم ٢٢٦٧)، قال: حدثنا زهير بن حرب.

وأخرجه الترمذي في شمائل النبي ﷺ (ص٢٢٣ برقم ٤١٢) -ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٢ / ٢٢٦ برقم ٣٢٨٧)-، قال: حدثنا عبد اللَّه بن أبي زياد.

كلاهما -زهير بن حرب وابن أبي زياد-، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم ابن سعد، حدثنا ابن أخي ابن شهاب الزهري.

وأخرجه مسلم -أيضاً- (برقم ٢٢٦٦)، قال: حدثني أبو الطاهر وحرملة، قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس.

ثلاثتهم -الزبيدي، وابن أخي الزهري، ويونس-، عن الزهري، قال أبو سلمة، قال أبو قتادة، قال النبي ﷺ: «**من رآني فقد رأى الحق**».

وهذا لفظ البخاري ومسلم. ولفظ الدارمي والبغوي: «من رآني في المنام فقد رأى الحق».

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته، أخرجه محمد عن خالد بن خلي، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، وقال: تابعه يونس ابن أخي الزهري. وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب، عن يعقوب بن إبراهيم».

٥- عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه أحمد في المسند (١ / ٣٧٥ ط. الميمنية) (٦ / ٢٣ برقم ٣٥٥٩ ط. الرسالة)، قال: حدثنا إسحاق وهو الأزرق.

وأخرجه -أيضاً- (١/ ٤٤٠) (٧/ ٢٤٩ برقم ٤١٩٣ط. الرسالة).

وأخرجه الترمذي (٤/ ١٢١برقم ٢٢٧٦ط. بشار)، قال: حدثنا محمد ابن بشار.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (٩/ ١٦١ برقم ٥٢٥٠)، قال: حدثنا أبو خيثمة.

ثلاثتهم -أحمد وابن بشار وأبو خيثمة-، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه الدارمي في السنن (٢/ ١٦٦برقم ٢١٣٩).

وأخرجه الشاشي في المسند (٢/ ١٧٦ برقم ٧٤١)، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي خيثمة.

كلاهما -الدارمي وابن أبي خيثمة-، قال: أخبرنا أبو نعيم.

وأخرجه أحمد (١/ ٤٠٠ ط. الميمنية) (٦/ ٣٤٧ برقم ٣٧٩٩ ط. الرسالة). وأخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ١٧٤ برقم ٣٠٤٦٧).

وأخرجه ابن ماجة (٥/ ٤٠٥ برقم ٣٩٠٠)، قال: حدثنا علي بن محمد.

ثلاثتهم -أحمد وابن أبي شيبة وعلي بن محمد-، قال: حدثنا وكيع.

وجميع هؤلاء الأربعة -أعني إسحاق الأزرق وابن مهدي وأبا نعيم ووكيعاً- يروونه، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا ينبغي له أن يتمثل بمثلي**». وهذا لفظ إسحاق الأزرق وابن مهدي وأبو نعيم. ولفظ وكيع: «**من رآني في المنام فقد رآني في اليقظة**».

وخالف هؤلاء الأربعة في إسناده شريك، فرواه، عن أبي إسحاق، عن النبي ﷺ قال: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي**».

أخرجه الشاشي (برقم ٧٣٩)، قال: حدثنا ابن أبي خيثمة، (نا) ابن الأصبهاني، (أنا) شريك.

وخالفهم -أيضاً- يحيى بن أبي الحجاج، فرواه عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، عن النبي ﷺ، قال: «**من رآني في المنام فقد رآني**».

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٢١)، قال: ثنا أحمد بن حمدون، ثنا أبو الأزهر، ثنا يحيى بن أبي الحجاج.

ولا شك أن الصواب رواية ابن مهدي ومن وافقه.

وقد تابع سفيان بمثل رواية ابن مهدي ومن وافقه جماعة، وهم:

أ- إسرائيل.

أخرجه الشاشي (برقم ٧٤٠)، قال: حدثنا أبوبكر أحمد بن زهير بن حرب، (نا) ابن الأصبهاني، (أنا) عبيد اللَّه بن موسى، عن إسرائيل، به. ولفظه: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي**».

ب- مسعر.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٤٦)، قال: حدثنا محمد بن عمر بن سلم، حدثني أحمد بن زياد بن عجلان -من أصل كتابه-، ثنا يحيى بن زكريا بن شيبان، ثنا على بن قادم، حدثني مسعر، به.

قال أبو نعيم: غريب من حديث مسعر تفرد به علي بن قادم.

ج- روح بن مسافر .

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤ / ٣٤٨)، قال : حدثنا محمد بن حبيش، قال : ثنا الحسن بن علي بن الوليد الفسوي، قال : ثنا نصر بن الحريش الصامت، قال : ثنا روح بن مسافر، به . ولفظه : «**من رآني في المنام فأنا الذي رأى، فإن الشيطان لا يتمثل بي**» .

قال أبو نعيم: غريب من حديث أبي إسحاق وأبي الأحوص تفرد به روح .

٦- أبو جحيفة رضي الله عنه .

أخرجه ابن ماجة (برقم ٣٩٠٤)، قال : حدثنا محمد بن يحيى .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢ / ١١١ برقم ٢٧٩) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٣ / ١٤١) -، قال : حدثنا جعفر بن محمد الفريابي .

كلاهما -محمد بن يحيى والفريابي-، قال : حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا سعدان بن يحيى بن صالح اللخمي .

وأخرجه أبو يعلى في المسند (٢ / ١٨٤ برقم ٨٨١) .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (برقم ٢٨١)، قال : حدثنا محمد ابن عبد الله الحضرمي .

كلاهما -أبو يعلى والحضرمي-، قال : ثنا قاسم بن محمد بن أبي شيبة، ثنا أبو أسامة .

وأخرجه الطبراني (برقم ٢٨٠)، قال : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ثنا محمد بن بكر الكوفي .

ثلاثتهم -سعدان وأبو أسامة ومحمد بن بكر-، قال: حدثنا صدقة بن أبي عمران، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، عن رسول اللَّه ﷺ: «**من رآني في المنام فكأنما رآني في اليقظة، إن الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بي**». هذا لفظ ابن ماجة والطبراني. ولفظ أبي يعلى: «**من رآني في المنام فكأنما رآني مستيقظاً**...».

قال البوصيري: «هذا إسناد صحيح .... صدقة بن أبي عمران مختلف فيه». مصباح الزجاجة (٣/ ٢١٣).

قلت: قال أبو حاتم: صدوق، شيخ صالح، ليس بذاك المشهور. وقال ابن معين -في رواية أبي داود-: ليس بشيء. وهذه عبارة يريد بها ابن معين أحد أمرين: التضعيف أو قلة الحديث، قال العلامة المعلمي -في بيان مراد ابن معين بهذه الكلمة-: وحاصله أن ابن معين قد يقول: «ليس بشيء» على معنى قلة الحديث، فلا تكون جرحاً، وقد يقولها على وجه الجرح، كما يقولها غيره فتكون جرحاً، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين: «ليس بشيء» قليل الحديث وقد وثق، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنها جرح. طليعة التنكيل (١/ ٥٥- مع التنكيل).

قلت: ومراده هنا -واللَّه أعلم- قلة حديثه، ويدل عليه قول ابن معين نفسه في موضع آخر: لا أعرفه، يعني: لا أعرف حقيقة أمره. وهذا يدل على قلة حديثه.

وقد اعتمد الحافظان الذهبي وابن حجر قول أبي حاتم، فقالا: صدوق.

وأما حكم الدارقطني عليه بأنه مجهول، ضعيف. السنن (٥/ ٣٧

ح٣٩٤٣). فهو فيما يظهر لي من الحكم على الراوي في إسناد، فهو حكم ضمني، ويتأثر بالحكم بدرجة المروي صحة وضعفا، على أن كلام عبارة الدارقطني -عقب حديث فيه صدقة بن أبي عمران-، قال: «رواته مجهولون وضعفاء كلهم إلا شيخنا وابن عبد الباقي». وهذا حكم عام على الراوي مع مجموعة رواة، وهو ليس بمنزلة الحكم الخاص لما قد يدخله من تفاوت رجال الإسناد في نفس الدرجة، أو اختصاصه بالأكثر منهم دون الأقل. والله أعلم.

قلت: وقد تابع صدقة، زيد بن أبي أنيسة.

أخرجه ابن حبان (١٣/ ٤١٧ برقم ٦٠٥٣- الإحسان).

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١١٨برقم٣٠١).

كلاهما، قال: حدثنا أبو عروبة الحسين بن محمد الحراني، قال: حدثنا محمد بن وهب بن أبي كريمة، قال: حدثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، به. ولفظه: «**من رآني في المنام فكأنما رآني في اليقظة...**».

وهذا إسناد حسن. زيد بن أبي أنيسة ثقة حافظ متفق على توثيقه، تكلم فيه أحمد بما لا يزحزحه عن مرتبة الاحتجاج. وأبو عبد الرحيم، هو خالد بن أبي يزيد بن سماك الحراني ثقة. ومحمد بن سلمة ثقة فاضل. ومحمد بن وهب صدوق. وأبو عروبة ثقة حافظ.

٧- طارق بن أشيم رضي الله عنه.

أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٤٧٢ ط. الميمنية) (٢٥/ ٢١٥برقم ١٥٨٨٠ط. الرسالة)، قال: حدثنا حسين بن محمد.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ٥٥برقم١٠٥١٥)، وعنه ابن أبي عاصم في كتابه الآحاد والمثاني (٣/ ٢١ برقم ١٣٠٥).

وأخرجه الترمذي في شمائل النبي ﷺ (ص٢٢٢ برقم ٤٠٨)، قال: حدثنا قتيبة.

وأخرجه أحمد (٦/ ٣٩٤ ط. الميمنية) (٤٥/ ١٨٧برقم ط. الرسالة). والبزار (٣/ ١٧ برقم ٢١٣٥- كشف الأستار)، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحيم.

كلاهما -أحمد ومحمد بن عبد الرحيم-، قال: حدثنا سريج بن النعمان.

لكن قرن أحمد بسريج حسين بن محمد.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٣١٦ برقم ٨١٨٠)، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا سعيد بن منصور.

خمستهم -حسين بن محمد وابن أبي شيبة وقتيبة وسريج بن النعمان وسعيد بن منصور-، قال: حدثنا خلف بن خليفة، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من رآني في المنام فقد رآني**».

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ١٨١: «رواه أحمد والبزار والطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

قلت: خلف بن خليفة اختلط، لكن لم يرو ما ينكر عليه، وقد ذكر ابن عدي في ترجمته عدة أحاديث ليس فيها ما هو منكر سندا أو متنا، وقد بين ابن عدي في بعض ما أورده أن خلف قد توبع عليها.

والذهبي لما ترجم له في الميزان (١/ ٦٥٩ ت٢٥٣٧)، لم يورد في ترجمته سوى حديث داود بن رشيد، ثنا خلف بن خليفة، عن حفص بن عبد اللَّه، عن أنس، قال: «كان النبي يأمر بالباه، وينهى عن التبتل». وقصة رؤيته لعمرو بن حريث.

وهذا يدل على أن الذهبي لم ير مما أورد ابن عدي في ترجمة خلف ما ينكر سوى هذا الحديث.

وهذا الحديث فيما يظهر مما حدث به خلف قبل الاختلاط، فقد رواه عنه عفان بن مسلم، أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٥٨ط. الميمنية) (٢٠/ ٦٣ برقم ١٢٦١٣ط. الرسالة).

وعفان محدث العراق ثقة ثبت متقن، وهو بصري عاصر خلف ما يزيد على أربعين سنة، فيبعد أنه ما سمع منه إلا بعد الاختلاط، وهذا الحديث ليس فيه ما ينكر، وله شواهد.

قلت: حتى ابن عدي نفسه لم يتكلم في خلف بما يزحزحه عن مرتبة التوثيق، فقد قال: ولخلف بن خليفة غير ما ذكرت من الحديث، وأرجو أنه لا بأس به، كما قال يحيى بن معين. قال ابن عدي: ولا أُبَرِّئُه من أن يُخطئ في (بعض) الأحايين في بعض رواياته.

قلت: الثقة يخطئ. وكلام ابن عدي يدل على أنه يرى أن ما أورده في الترجمة غير مؤثر. وهذا اختيار شيخنا المحدث عبد اللَّه السعد أن اختلاط خلف غير مؤثر.

والعقيلي لما ترجم له، لم يورد له حديثا واحد، وإنما أورد كلام أحمد في شأن اختلاطه وتركه الكتابة عنه، وقول خلف بن خليفة: رأيت عمرو بن حريث صاحب النبي، وأنا ابن ست سنين. الضعفاء (٢/ ٢٢). وهذا يدل

على أنه لم ير في مروياته ما ينكر .

قلت : عمرو بن حريث توفي سنة خمس وثمانين . ومولد خلف بعد سنة تسعين ؛ لأنه قال : فرض لي عمر بن عبد العزيز ، وأنا ابن ثمان سنين . الكامل لابن عدي (٣/ ٦٣) والضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٣) .

وعلى هذا فيكون مولده سنة إحدى وتسعين أو اثنين ، لأن ولاية عمر كان سنة تسع وتسعين . انظر : تهذيب التهذيب (١/ ٥٤٧) .

فيبعد إدراكه له ، والأمر في هذا أنه قد شبه عليه ، كما قال الإمام أحمد لما سئل الميموني ، هل رأى خلف بن خليفة عمرو بن حريث؟ قال : لا ، ولكنه عندي شُبِّهَ عليه ، هذا ابن عيينة وشعبة والحجاج لم يَرَوْا عمرو بن حريث ، ويراه خلف؟! . انظر : تهذيب التهذيب (١/ ٥٤٧) .

قلت : وحديثنا هذا رواه عنه حفاظ أثبات ، كابن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور ، قال أبو حاتم : ثقة من المتقنين الأثبات ممن جمع وصنف .

وقتيبة بن سعيد ثقة ثبت ، قال ابن حبان : من المتقنين في الحديث .
قلت : وحديثه عن خلف في صحيح مسلم (برقم ٢٥٠) مما يدل على أنه سمع من خلف قبل الاختلاط .

وحسين بن محمد فيما يظهر لي أنه سمع من خلف قبل الاختلاط ؛ لأن عبد اللَّه بن أحمد ، قال : قال أبي : رأيت خلف بن خليفة ، وقد قال له إنسان : يا أبا أحمد ، حدثك محارب بن دثار؟ قال أبي : فلم أفهم كلامه ، كان قد كبر فتركته . المسند (٣/ ٢٤٥ ط . الميمنية) (٢١/ ١٩١ ط . الرسالة) . وقد ذكر هذه القصة العقيلي ، وزاد في آخرها : فتركته ولم أكتب عنه شيئا . اهـ .

فلا يتصور أن يترك أحمد السماع منه دون واسطة؛ لأنه اختلط، ثم يروي عنه بواسطة حسين بن محمد -والذي أكثر في الرواية عنه لحديث خلف-، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط. والله أعلم.

على أنه قد جاء في المسند (٣/ ١٥٨-ط. الميمنية) رواية أحمد عنه دون واسطة، فإما أن يقال: سمع منه مرة قبل الاختلاط، وإما أن في الطبعة الميمنية سقط من السند «حدثنا حسين» وهذا الظاهر، فقد استدرك هذا السقط في طبعة الرسالة (٢٠/ ٦٤). والله أعلم.

٨- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه أحمد (١/ ٢٧٩ ط. الميمنية) (٤/ ٣١٨ برقم ٢٥٢٥ ط. الرسالة)، قال: حدثنا عفان.

وأخرجه ابن ماجة (٥/ ٤٠٨ برقم ٣٩٠٥- بشار)، قال: حدثنا محمد ابن يحيى، قال: حدثنا أبو الوليد.

كلاهما -عفان وأبو الوليد-، قال: حدثنا أبو عوانة، عن جابر، عن عمار هو الدُّهني، سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رآني في المنام فقد رآني؛ فإن الشيطان لا يتمثل بي**». هذا لفظ ابن ماجة، ولفظ أحمد: «**من رآني في المنام فإياي رأى فإن الشيطان لا يتخيّل بي**».

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف جابر بن يزيد الجعفي.

طريق آخر:

أخرجه أحمد (١/ ٣٦١ ط. الميمنية) (٥/ ٣٨٨ برقم ٣٤١٠ ط. الرسالة).

وأخرجه الترمذي في الشمائل (ص٢٢٣ برقم ٤١٠)، قال: محمد بن بشار.

كلاهما -أحمد ومحمد بن بشار-، قال: حدثنا محمد بن جعفر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ٥٦ برقم ١٠٥١٧)، قال: حدثنا هوذة بن خليفة.

كلاهما -محمد بن جعفر وهوذة-، قال: حدثني عوف بن أبي جميلة، عن يزيد الفارسي، قال: رأيت رسول الله ﷺ في النوم زمن ابن عباس، قال: وكان يزيد يكتب المصاحف، قال: فقلت لابن عباس: إني رأيت رسول الله في النوم. قال ابن عباس: فإن رسول الله ﷺ، كان يقول: «**إن الشيطان لا يستطيع أن يتشبه بي، فمن رآني في النوم فقد رآني...**» الحديث، وفيه وصف النبي ﷺ.

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف يزيد الرقاشي.

طريق آخر:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٣٩- ت سلمة بن وهرام)، قال: حدثنا ابن مكرم، ثنا علي بن نصر، ثنا عبيد الله بن عبد المجيد، ثنا زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال رسول الله ﷺ: «**من رآني فقد رآني، فإن الشيطان لا يتبدى في صورتي**».

قال ابن عدي: ولسلمة عن عكرمة، عن ابن عباس أحاديث التي يرويها زمعة عنه قد بقي منها القليل، وقد ذكرت عامته، وأرجو أنه لا بأس بروايته هذه الأحاديث التي يرويها عنه (غير) زمعة. اهـ.

٩- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (برقم ٢٥٤٢)، قال: حدثنا عمرو

ابن إسحاق بن إبراهيم بن زريق الحمصي.

وأخرجه -أيضاً- في المعجم الأوسط (كما في مجمع البحرين ٥/ ٣٥٩ برقم ٣٢١٥)، قال: حدثنا أحمد بن علي الأبار.

كلاهما، قال: حدثني إبراهيم بن العلاء الزبيدي، ثنا ثوابة بن عون التنوخي، قال: سمعت عمرو بن قيس السكوني، يقول: سمعت عبد اللَّه بن عمرو، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**من رآني في المنام فقد رآني الحق، فإن الشيطان لا يتمثل بي**». وهذا اللفظ في الموضع الأول، وفي الثاني: «**من رآني في المنام فكأنما رآني في اليقظة، إن الشيطان لا يتمثل بي**».

قال الطبراني: لا نعلمه عن عبد اللَّه بن عمرو إلا من هذا الوجه.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والكبير... ورجاله ثقات. مجمع الزوائد (٧/ ١٨١).

١٠- البراء بن عازب رضي الله عنه.

أخرجه الروياني في المسند (١/ ٢٩١ برقم ٤٣٥)، قال: نا ابن إسحاق، أنا العباس بن محمد مولى بني هاشم، نا يحيى بن أبي بكير، نا علي ويكنى أبا إسحاق، عن عامر بن سعد البجلي، قال: لما قتل الحسين بن علي رأيت رسول اللَّه ﷺ في المنام، فقال: «إن رأيت البراء بن عازب فأقرئه مني السلام، وأخبره أن قتلة الحسين بن علي في النار، وإن كاد اللَّه أن يسحت أهل الأرض منه بعذاب أليم»، قال: فأتيت البراء فأخبرته، فقال: صدق رسول اللَّه ﷺ، قال رسول اللَّه: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتصور بي**».

قلت: وهذا إسناد فيه علي أبو إسحاق، وعامر بن سعد ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وصحح حديثه. وقال الذهبي: وثق. وقال ابن حجر: مقبول. وباقي رجاله ثقات.

١١- أبو بكرة ﷺ.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٠٩-ت الحكم بن ظهير)، قال: أنا محمد بن صالح بن ذريح، ثنا جبارة، ثنا الحكم بن ظهير، عن ثابت بن عبيد ابن أبي بكرة، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من رآني في المنام فقد رآني في اليقظة، ومن رأى أنه يشرب لبنا فهي الفطرة، ومن رأى أنه يبني بناء فهو عمل يعمله، ومن رأى أن عليه درع حديد فهو حصن لدينه، ومن رأى أنه غرق فهو في النار**».

والحكم متروك الحديث، قاله النسائي. وقال ابن معين: كذاب.

فتلخص أن هذه اللفظة «**فسيراني في اليقظة**» شاذة، ويدل على هذا أمور:

١- أن هذه اللفظة لم تقع إلا في رواية راو واحد في كل طبقة من طبقات الإسناد من بين عدد من أقرانه المشتركين معه في رواية الحديث عن الشيخ نفسه، كما تقدم إيضاحه مفصلاً.

٢- أن هذه اللفظة أول ما وقعت في رواية للزهري بالشك.

٣- أن الزهري نفسه قد نسب هذا الحديث للنبي ﷺ -في رواية مرسلة- بلفظ: «من رآني في المنام فهو الحق».

أخرجه معمر بن راشد في الجامع (١١/ ٢١٥ برقم ٢٠٣٦٣-ملحق بمصنف عبد الرزاق)، قال: عن الزهري أن النبي ﷺ، قال: «**من رآني في**

المنام فهو الحق». وهذا إسناد صحيح إلى الزهري.

٤- أن الرواية المذكورة وقعت عند الإسماعيلي بالسند نفسه، بلفظ لا إشكال فيه.

قال الحافظ ابن حجر: ووقع عند الإسماعيلي في الطريق المذكورة: «**فقد رآني في اليقظة**» بدل قوله: «فسيراني». فتح الباري (١٢/ ٣٨٣).

٥- أن هذا الحديث رواه عدد كبير من أصحاب النبي ﷺ، ولم تأت في حديث أي منهم هذه اللفظة سوى حديث مالك بن عبد اللّٰه الخثعمي، لكن سنده غير صحيح.

فقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٢٩٦ برقم ٦٦٠)، قال: حدثنا محمد بن علي الصائغ المكي، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا ابن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن شريح بن عبد الرحمن بن عقبة المعافري، عن أبيه، أنه سمع مالك بن عبد اللّٰه الخثعمي يحدث عن رسول اللّٰه ﷺ، مثل حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: «**من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، ولا يتمثل الشيطان بي**».

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٨٢): «وفيه من لم أعرفه».

* * *

مرويات التبرك

الخبر الأول

عن علي رضي الله عنه -في قصة فاطمة رضي الله عنها-، قال: لما رمس رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءت فاطمة رضي الله عنها، فوقفت على قبره وأخذت قبضة من تراب القبر، فوضعته على عينيها وبكت، وأنشأت تقول:

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشمَّ مدى الزمان غواليا
صبَّت علي مصائبٌ لو أنها صُبَّت على الأيام عُدْنَ لياليا

أخرجه ابن الجوزي في مثير الغرام الساكن (ص ٤٨٩)، قال: أخبرنا ابن ناصر.

وأخرجه ابن النجار في الدرة الثمينة في تاريخ المدينة (ص ٢٠٥) -ومن طريقه ابن عساكر في إتحاف الزائر (ص ١٦٧)-، قال: أنبأنا أبو جعفر الواسطي.

كلاهما عن أبي طالب عبد القادر بن يوسف، أنبأنا أبو الحسين الآبنوسي، قال: أنبأنا عمر بن شاهين، حدثنا محمد بن موسى، حدثنا أحمد بن محمد الكاتب، حدثني طاهر بن يحيى [بن الحسين]، حدثني أبي، عن جدي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه. . . فذكره.

وهذا الأثر منكر، ولوائح الوضع ظاهرة فيه لعدة علل، وهي:

العلة الأولى: الانقطاع بين محمد بن علي الباقر، وجد أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وذلك أن الباقر ولد سنة ست وخمسين، وقيل بعدها، فعلى هذا يكون مولده بعد وفاة علي رضي الله عنه بست عشرة سنة، فأين سمع منه؟!.

وقد نص غير واحد من الحفاظ على أن رواية الباقر عن علي ﵁ مرسلة، بل روايته عن جديه الحسن والحسين مرسلة.

قال ابن أبي حاتم، قال أبو زرعة: محمد بن علي بن الحسين عن علي ﵁ مرسل. وقال سمعت أبا زرعة يقول: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﵁ لم يدرك هو ولا أبوه علي علياً ﵁. المراسيل (ص ١٨٥- ١٨٦).

وقال الترمذي: محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب. الجامع (عقب ح ١٥١٩).

وهذا قول المحققين كالمزي والذهبي وابن حجر والعلائي.

قال العلائي: أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي ﵁. جامع التحصيل (ت ٧٠٠).

العلة الثانية والثالثة والرابعة: أن الأثر مسلسل بثلاثة مجاهيل، فطاهر ابن يحيى بن الحسين هو وأبوه وجده لم أجد لهم تراجم.

قال النجمي: «فالأثر منقطع من جهة، وفيه ثلاثة مجهولون، وهم: طاهر بن يحيى وأبوه وجده، فقد فتشت عن طاهر بن يحيى وأبيه يحيى بن الحسين في (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم و(لسان الميزان) و(تهذيب التهذيب) لابن حجر، ولم أجد لهما ترجمة، وأما جده فلم ينسب حتى أبحث عنه، ولعلهم جميعاً من رجال الشيعة، فهم الذين يروون مثل هذه الأخبار الواهية». أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة (ص ٢٩٧).

العلة الخامسة: نكارة المتن:

هذا الفعل المنسوب إلى فاطمة الزهراء رضي الله عنها من الأعمال المنهي عنها باتفاق العلماء، ولا يصنعه الكمل من أهل الإيمان لمنافاته الصبر، وقد نهى النبي ﷺ امرأة فعلت ما هو أقل مما نسب لفاطمة رضي الله عنها في هذا الأثر، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: مر النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر، فقال: «**اتقي الله واصبري**». قالت: إليك عني، فإنك لم تصب بمصيبتي، ولم تعرفه. فقيل لها: إنه النبي ﷺ، فأتت النبي ﷺ فلم تجد عنده بوابين، فقالت: لم أعرفك. فقال ﷺ: «**إنما الصبر عند الصدمة الأولى**». أخرجه البخاري (ح ١٢٨٣)، ومسلم (ح ٩٢٦).

فكيف يقال -بعد هذا-: أن فاطمة رضي الله عنها قامت بهذا العمل المنكر؟!.

فهذه العلل تدل على نكارته، ولا أستبعد أن يكون قد افتعله أحد مجاهيل السند، أو من هو بين الباقر وجد أبيه علي رضي الله عنه.

قال الذهبي -عن البيتين-: «ومما ينسب إلى فاطمة ولا يصح». سير أعلام النبلاء (٢/ ١٣٤)، فنفي الصحة هنا متجه إلى النسبة، وهذا يعني عدم الثبوت، وليس متجهاً إلى الدرجة العليا التي لا تنفي ما دونها كما زعم بعض أهل الأهواء!!

وقال النجمي: «وبالجملة فكيف يثبت خبر فيه هذه البلايا، انقطاع سنده -بل إعضاله- والجهل بثلاثة من رواته؟!». أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة (ص ٢٩٧).

* * *

الخبر الثاني

ما رواه داود بن أبي صالح، قال: أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فقال: أتدري ما تصنع؟ -فأقبل عليه فإذا هو أبو أيوب-، فقال: نعم، جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله، ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله».

أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٤٢٢ ط. الميمنية)، (٣٨/ ٥٥٨ح ٢٣٥٨٥ط. الرسالة)، قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو، حدثنا كثير بن زيد، عن داود بن أبي صالح، قال: أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر... فذكره.

وأخرجه الحاكم (٤/ ٥١٥)، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري، ثنا أبو عامر عبد الله بن عمرو العقدي، به.

قلت: كثير بن زيد ضعفه جماعة، منهم: ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والطبري ويعقوب بن شيبة. ووثقه ابن معين -في رواية-، ومحمد ابن عبد الله بن عمار الموصلي.

والخلاصة أن في حفظه ضعفاً، ولذا قال الحافظ: «صدوق يخطئ»، وأما الحافظ الذهبي فقد ذكره في كتابيه (المغني في الضعفاء) و(الميزان)، وأما كتابه (الكاشف) فقد اقتصر فيه على قول أبي زرعة: «صدوق فيه لين». وهذا يدل على أن اختياره ضعف كثير بن زيد من جهة حفظه، ومما يؤكد هذا

أنه لم يذكره في كتابه (من تكلم فيه وهو موثق)، والذي يذكر فيه الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يرد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، وحديث هؤلاء عنده إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن، إلا الأحاديث التي أنكرت عليهم فيتوقف فيها. **وهذه العلة الأولى.**

العلة الثانية: اضطراب كثير في الحديث، فقد روي عنه بوجهين:

الوجه الأول: كثير، عن داود بن أبي صالح، عن أبي أيوب مرفوعاً.

رواه عنه العقدي -كما تقدم-.

الوجه الثاني: كثير بن زيد، عن المُطَّلِب بن عبد اللَّه بن حنطب، قال: قال أبو أيوب الأنصاري لمروان بن الحكم، قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تبكوا على الدين إذا وليتموه أهله، ولكن ابكوا عليه إذا وليتموه غير أهله**».

رواه عنه اثنان:

١- حاتم بن إسماعيل.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٥٨-برقم ٣٩٩٩)، وفي الأوسط (١/ ١٩٩ برقم ٢٨٦)، قال: حدثنا أحمد بن رشدين المصري.

وأخرجه -أيضاً- في موضع آخر (كما في مجمع البحرين ٤/ ٣٣٨-برقم ٢٥٦٦)، قال: حدثنا هارون بن سليمان أبو ذر.

كلاهما، قال: ثنا سفيان بن بشير الكوفي، ثنا: حاتم بن إسماعيل... به، ولم يذكر المجيء للقبر.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أبي أيوب إلا بهذا الإسناد، تفرد به حاتم». المعجم الأوسط (١/ ٢٠٠).

٢ - أبو نباتة يونس بن يحيى المدني النحوي.

أخرجه أبو الحسين يحيى بن الحسين الحسيني في أخبار المدينة (كما في شفاء السقام في زيارة خير الأنام للسبكي ص١١٢) -ومن طريقه أخرجه السبكي-، قال: حدثني عمرو بن خالد، ثنا أبو نباتة . . . به، وذكر القصة.

قال السبكي -عن عمرو بن خالد-: «لم أعرفه».

فتلخص أن في الحديث علتين:

الأولى: ضعف كثير بن زيد.

الثانية: اضطرابه في الحديث.

ومن هنا نعلم تقصير الهيثمي في قوله: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه كثير بن زيد وثقه أحمد وغيره، وضعفه النسائي وغيره». مجمع الزوائد (٥/ ٢٤٥).

وأعجب منه تصرف صاحب (رفع المنارة) فقد قوى الحديث بوجهي الخلاف الواقع على كثير، وجعل أحد الطريقين متابعاً للآخر!!

وهذا باطل لأمرين:

الأول: أن كثيراً ليس من أهل الإتقان، وقد تكلموا في حفظه بل كثير من الأئمة على ضعفه، وليس معروفاً بكثرة الشيوخ، فمثله لا يعد اختلافه إلا اضطراباً. وهذا ما عليه أهل الفن.

الثاني: يظهر أن أصل حديث المُطَّلِب بن عبد اللَّه بن حنطب رواية داود بن أبي صالح، وقد كان المطلب (كثير التدليس والإرسال) قاله ابن حجر، واختلف في سماعه من الصحابة. فقيل: لا يُعَرف له سماعٌ من أحد من الصحابة.

قال البخاري: لا أعرف للمطلب بن حنطب عن أحد من أصحاب النبي ﷺ سماعاً، إلا أنه يقول: حدثني من شهد النبي ﷺ.

وقال الترمذي: سمعت عبد اللَّه بن عبد الرحمن يقول: لا نعرف للمطلب سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ. الجامع (٢٩١٦).

وقيل: سمع من صغار الصحابة أما أواسطهم وكبارهم فلم يسمع منهم.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: المُطَّلب بن عبد اللَّه بن حنطب، عامة حديثه مراسيل، لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ، إلا سهل بن سعد وأنساً وسلمة بن الأكوع، ومن كان قريباً منهم، ولم يسمع من جابر ولا من زيد بن ثابت ولا من عمران بن حصين. المراسيل (ص ٢١٠).

قلت: وأبو أيوب الأنصاري خالد بن زيد مات سنة خمسين، وقيل بعدها، فهو أقدم وفاة من كثير ممن نفى الحفاظ سماع المطلب منهم كالثلاثة المذكورين، والذين ذكر أبو حاتم إدراك المطلب لهم كانت وفاتهم قريب الخمس وسبعين فما بعدها كسلمة كانت وفاته سنة (٧٤)، وسهل وفاته سنة (٨٨)، وأنس (٩١)، بل أنكر الإمام علي بن المديني سماع المطلب من أنس، كما ذكره الترمذي.

وبعد هذا فلا يتردد الباحث بأن المطلب لم يسمع من أبي أيوب رضي الله عنه، ولا أستبعد أن يكون المطلب سمع من داود بن أبي صالح فقام بإسقاطه ودلسه عنه. واللَّه أعلم.

والخلاصة أن تقوية الحديث بهذه الطريقة لا يتأتى على طريقة أهل الفن.

قلت: ولو رجحنا رواية العقدي، وجعلناها الرواية الوحيدة على تقدير

عدم ثبوت رواية حاتم بن إسماعيل وأبي نباتة؛ لضعف السند إليهما، فإن الحديث لا يزال ضعيفاً؛ لعلتين:

الأولى: ضعف حفظ كثير بن زيد. والثانية: جهالة شيخه داود بن أبي صالح. قال الذهبي: «لا يعرف، له عن أبي أيوب الأنصاري. روى عنه الوليد بن كثير فقط». الميزان (ت ٢٦١٧).

قلت: وهم الذهبي رحمه الله إنما هو كثير بن زيد، نبه على هذا الحافظ ابن حجر في التهذيب (١/ ٥٦٥-ط. الرسالة).

وقال: «مقبول». التقريب (ت ١٧٩٢).

قال الأرنؤوط: «إسناده ضعيف لجهالة داود بن أبي صالح، وكثير بن زيد مختلف فيه، حسَّن القول فيه جماعة، وضعفه آخرون، وفي متنه نكارة». من التعليق على المسند (٣٨/ ٥٥٨).

وقد ضعفه -أيضاً- ابن حجر الهيتمي المكي، فقد قال -في رده على اعتراض السبكي بهذا الحديث على حكاية النووي الإجماع على منع مس القبر النبوي وتقبيله-: «الحديث المذكور ضعيف، وعلى تسليم صحته، فيجوز أن يكون السلف أجمعوا على ذلك بعد انقراض الصحابة رضي الله عنهم، على أنه مذهب صحابي، وليس إجماعاً سكوتياً كما هو ظاهر». حاشية الإيضاح (ص ٥٠٢).

* * *

الخبر الثالث

أثر أبي الدرداء -في قصة بلال- قال: «لما دخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه من فتح بيت المقدس، وصار إلى الجابية سأله بلال أن يقره بالشام ففعل ذلك، قال: وأخي أبو رويحة الذي آخى بيني وبينه رسول اللَّه ﷺ، فنزل داريًا في خولان، فأقبل هو وأخوه إلى قوم من خولان، فقال لهم: قد أتيناكم خاطبين، وقد كنا كافرين فهدانا اللَّه، ومملوكين فأعتقنا اللَّه، وفقيرين فأغنانا اللَّه، فإن تزوجونا فالحمد للَّه، وإن تردونا فلا حول ولا قوة إلا باللَّه، فزوجوهما، ثم إن بلالاً، رأى في منامه النبي ﷺ، وهو يقول له: ما هذه الجفوة يا بلال، أما آن لك أن تزورني يا بلال. فانتبه حزينا وجلاً خائفاً، فركب راحلته وقصد المدينة، فأتى قبر النبي ﷺ، فجعل يبكي عنده ويمرغ وجهه عليه، فأقبل الحسن والحسين فجعل يضمهما ويقبلهما، فقالا له: يا بلال نشتهي نسمع أذانك الذي كنت تؤذن به لرسول اللَّه ﷺ في المسجد، ففعل، فعلا سطح المسجد، فوقف موقفه الذي كان يقف عليه، فلما قال: اللَّه أكبر اللَّه أكبر، ارتجت المدينة، فلما أن قال: أشهد أن لا إله إلا اللَّه، ازداد رجتها، فلما أن قال: أشهد أن محمداً رسول اللَّه، خرجت العواتق من خدورهن، وقالوا بُعِثَ رسول اللَّه ﷺ، فما رُؤِيَ يَوْمٌ أكثر باكياً ولا باكية بالمدينة بعد رسول اللَّه ﷺ من ذلك اليوم».

أخرجه أبو أحمد الحاكم (كما في سير أعلام النبلاء ١/ ٣٥٧) -ومن طريقه ابن عساكر ترجمة بلال من كتابه تاريخ دمشق (كما في شفاء السقام للسبكي ص ٣٩) ولم أجده في المطبوعة، ومن طريق ابن عساكر أخرجه السبكي في شفاء السقام- قال الحاكم: أنا أبو الحسن محمد بن الفيض

الغساني بدمشق، ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال بن أبي الدرداء، حدثني أبي محمد بن سليمان، عن سليمان بن بلال، عن أم الدرداء عن أبي الدرداء. . . فذكره.

وتابع أبا أحمد الحاكم محمد بن سليمان.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ١٣٦-ترجمة إبراهيم بن محمد) -ومن طريقه السبكي في شفاء السقام-، قال: أنبانا أبو محمد بن الأكفاني، ثنا عبد العزيز بن أحمد، ثنا تمام بن محمد، ثنا محمد بن سليمان.

قلت: هذا الأثر منكر، بل إمارات الوضع ظاهرة عليه سنداً ومتناً.

أما السند فقد اجتمع فيه ست علل، وهي كالتالي:

أولها: الانقطاع بين أم الدرداء والراوي عنها سليمان بن بلال، فإنه لا يعرف سماعه منها.

الثانية: جهالة سليمان بن بلال.

قال الإمام ابن عبد الهادي: «رجل غير معروف، بل هو مجهول الحال قليل الرواية لم يشتهر بحمل العلم ونقله، ولم يوثقه أحد من الأئمة فيما علمناه، ولم يذكر له البخاري ترجمة في كتابه، وكذلك ابن أبي حاتم، ولا يعرف له سماع من أم الدرداء». الصارم المنكي (ص ٣٨٩).

الثالثة: جهالة ابنه محمد بن سليمان بن بلال.

قال ابن عبد الهادي: «شيخ قليل الحديث لم يشتهر من حاله ما يوجب قبول أخباره، وقد ذكره البخاري في «تاريخه»، وذكر له حديثاً يرويه عن أمه، عن جدتها. رواه عنه هشام بن عمار، وهو الذي أشار إليه أبو حاتم». الصارم المنكي (ص ٣٨٩).

وأما قول أبي حاتم، الذي رواه عنه ابنه، قال: سألت أبي عنه، فقال: ما بحديثه بأس. الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٧ ت ١٤٦٠).

الرابعة: جهالة ابنه إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال.

قال الذهبي: «فيه جهالة». ميزان الاعتدال (١/ ٦٤ ت ٢٠٥).

وقال ابن عبد الهادي: «هذا شيخ لم يعرف بثقة وأمانة، ولا ضبط وعدالة، بل هو مجهول غير معروف بالنقل، ولا مشهور بالرواية، ولم يرو عنه غير محمد بن الفيض، روى عنه هذا الأثر المنكر». الصارم المنكي (ص ٣٨٥).

ثم استطرد الحافظ ابن عبد الهادي في الكلام على حال إبراهيم بن محمد مبرهناً لأمرين:

الأول: أنه ليس من أهل الرواية.

الثاني: أنه لا يعي الحديث ولا يدريه.

فأما الأمر الثاني، فاحتج له بأنه «قد رحل أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، ومحمد بن مسلم بن وارة، ويعقوب بن سفيان الفسوي وغيرهم من الحفاظ إلى دمشق، وكان هذا الشيخ موجوداً في ذلك الوقت، ولم يرو عنه واحد منهم، وهو من ولد أبي الدرداء، فلو كان من أهل الحديث أو كان عنده علم أو له رواية لرووا عنه وسمعوا منه، وقد كان أبو حاتم الرازي من أحرص الناس على لقاء الشيوخ، كما قد ذكر ذلك عن نفسه، وقد كتب بعضهم عن إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني الدمشقي».

وقد كان في طبقة إبراهيم بن محمد بن سليمان، إبراهيم بن هشام شيخ متهم بالكذب، ومع ذلك روى عنه غير واحد من أهل الحديث من الرحالة

وغيرهم، قال ابن عبد الهادي: «فلما لم يرووا عنه -يعني: إبراهيم بن محمد ابن سليمان-، بل تركوه وأعرضوا عنه مع حرصهم على لقاء الشيوخ وشدة اعتنائهم بالرواية دل على أنه عندهم أسوأ حالاً من إبراهيم بن هشام، وقد ذكر أبو حاتم الرازي وغيره عن إبراهيم بن هشام ما يدل على أنه لا يعي الحديث ولا يدريه». الصارم المنكي (ص ٣٨٦).

وأما الأمر الأول، فاحتج له بأن إبراهيم بن هشام ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، وذكر عنه ما يدل على إتيان الحفاظ إليه للسماع منه: «ولم يذكر إبراهيم بن محمد بن سليمان فيه، ولم يرو عنه أحد ممن رحل من الحفاظ وأهل الحديث، ولم يأخذ عنه من أهل بلده غير محمد بن الفيض، روى عنه هذا الخبر الذي لم يتابع عليه، فعلم أنه ليس بمحل للرواية عنه». الصارم المنكي (ص ٣٨٨).

الخامسة: تفرد إبراهيم بن محمد بن سليمان بهذا الخبر، وحاله لا تحتمل هذا التفرد.

وبهذا يتبين أن قول السبكي «إسناده جيد» ليس بجيد، ولم يُبْنَ على برهان. والله أعلم.

أما المتن، فلوائح الوضع عليه ظاهرة من وجوه:

أولها: أن بلالاً رضي الله عنه بعد وفاة النبي ﷺ لم يؤذن لأحد، وخرج إلى الشام في زمن الصديق ولم يعد إليها.

وقيل: إنه أذن للصديق قبل دفن النبي ﷺ.

أخرج ابن سعد في طبقاته (٣/ ٢١٨)، قال: أخبرنا محمد بن عمر، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبيه، قال: لما توفي

رسول اللَّه ﷺ أذّن بلال ورسول اللَّه ﷺ لم يقبر، فكان إذا قال: أشهد أن محمداً رسول اللَّه، انتحب الناس في المسجد. قال: فلما دفن رسول اللَّه ﷺ، قال له أبو بكر: أذّن، فقال: إن كنت إنما أعتقتني لأن أكون معك فسبيل ذلك، وإن كنت أعتقتني للَّه، فخلني ومن أعتقتني له، فقال: ما أعتقتك إلا للَّه، قال: فإني لا أؤذّن لأحد بعد رسول اللَّه ﷺ، قال: فذاك إليك. قال: فأقام حتى خرجت بعوث الشام فسار معهم حتى انتهى إليها.

قلت: قول بلال أخرجه البخاري في الصحيح في مناقب بلال (٧/ ٩٩- الفتح برقم ٣٧٥٥) عن قيس أن بلالاً قال لأبي بكر: إن كنت إنما اشتريتني لنفسك فأمسكني، وإن كنت إنما اشتريتني للَّه، فدعني وعمل اللَّه.

قال ابن كثير -في ترجمة بلال من كتابه (البداية والنهاية): «لما توفي رسول اللَّه ﷺ ترك -أي: بلال- الأذان. ويقال: أذَّن للصديق في خلافته ولا يصح، ثم خرج إلى الشام مجاهداً، ولما قدم عمر الجابية أذّن بين يديه بعد الخطبة لصلاة الظهر، فانتحب الناس بالبكاء». (١٠/ ١٠٣ ط. التركي).

أخرج البخاري في التاريخ الأوسط (١/ ١٣٩ برقم ١٦٥ ط. اللحيدان)، قال: حدثنا يحيى بن بشر، ثنا قراد، أنا هشام بن سعد، عن زيد ابن أسلم، عن أبيه، قال: قدمنا الشام مع عمر، فأذن بلال، فذكر الناس النبي ﷺ فلم أر يوماً أكثر باكياً منه».

وهذه هي المرة الوحيدة التي أذن فيها بعد ترك المدينة. قال السيوطي في (إسعاف المبطأ برجال الموطأ): «لم يؤذن -أي: بلال- بعد النبي ﷺ لأحد من الخلفاء إلا أن عمر لما قدم الشام حين فتحها أذَّنَ، فتذكر الناس النبي ﷺ، فلم يُرَ باكٍ أكثرَ من يومئذ». (ص ٨٨٤).

واستقر بالشام حتى مات ولم يعد إلى المدينة.

قال ابن سعد في (طبقاته٣/ ٢١٨): أخبرنا روح بن عبادة وعفان بن مسلم وسليمان بن حرب، قالوا: أخبرنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، أن أبا بكر لما قعد على المنبر يوم الجمعة، قال له بلال: يا أبا بكر. قال: لبيك. قال: أَعْتَقتَني للَّه أو لنفسك؟ قال: للَّه. قال: فأذَنْ لي حتى أغزو في سبيل اللَّه. فأذن له، فذهب إلى الشام فمات ثَمّ.

قال ابن حبان في (مشاهير علماء الأمصار) -في ترجمة بلال-: «قال لأبي بكر الصديق بعد موت النبي ﷺ: إن كنت أعتقتني للَّه فدعني أذهب حيث شئت، وإن كنت أعتقتني لنفسك فأمسكني. قال أبو بكر: اذهب حيث شئت. فذهب إلى الشام وسكنها مؤثراً للجهاد على الأذان إلى أن مات بها سنة عشرين» (ص ٦٤).

ولذا لما أورد المؤرخ الكبير الحافظ ابن كثير في ترجمة بلال من كتابه (البداية والنهاية) ما ذكر من أنه زار المدينة وأذن حكاه بصيغة التمريض التي تفيد التضعيف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويقال: إنه زار المدينة في غضون ذلك، فأذن فبكى الناس بكاءً شديداً، ويحق لهم ذلك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ». (١٠/ ١٠٣).

وقال ابن حزم: «وقد ذكرنا ما لا يختلف فيه اثنان من أهل النقل: أن بلالاً لم يؤذن قط لأحد بعد موت رسول اللَّه ﷺ إلا مرة واحدة بالشام ولم يتم أذانه فيها». المحلى (٣/ ١٥٢).

ثانيها: نكارة قوله: «فأتى قبر النبي ﷺ فجعل يبكي عنده». فإنه من المعلوم أن القبر الشريف كان في بيت عائشة لا يمكن الوصول إليه إلا بعد إذنها رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، كما فعل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقد ثبت أنه لما طعن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أمر ابنه عبد اللَّه

أن يذهب إلى عائشة، ويقول لها: إن عمر يقول لك: إن كان لا يضرك ولا يضيق عليك فإني أحب أن أدفن مع صاحبي. فقالت: إن ذلك لا يضرني ولا يضيق علي. قال: فادفنوني معهما. أخرجه الحاكم (٣/ ٩٣).

وكما فعل الحسن رضي الله عنه، فقد روي عنه أنه لما احتضر قال للحسين رضي الله عنه: «... وقد كنت طلبت إلى عائشة أن أدفن في حجرتها؛ فقالت: نعم، وإني لا أدري لعل ذلك كان منها حياء، فإذا ما مت فاطلب ذلك إليها، وما أظن القوم إلا سيمنعونك، فإن فعلوا فادفني في البقيع، فلما مات قالت عائشة: نعم وكرامة، فبلغ ذلك مروان، فقال: كذب وكذبت، واللّه لا يدفن هناك أبداً». انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٨).

فهذا يدل على موافقتها للحسن على أن يدفن في بيتها خلافاً لما تشيعه وتفتريه الروافض عليها من أنها منعت الحسن، إنما الذي منع دفن الحسن - كما في الخبر- مروان بن الحكم.

واستمر حال القبر على هذه الصورة إلى آخر القرن الأول ثم أدخل في المسجد، لكن واضع القصة صور لنا أن القبر كان قبل إدخاله المسجد ظاهراً كسائر القبور التي في المقابر يمكن لكل أحد أن يأتيه. فافتضح!!

ثالثها: نكارة قوله: «ويمرغ وجهه عليه» فهذا فعل أحدثه -في عصور متأخرة عن عصر الصحابة- الجهلة وعباد القبور.

والعجيب أن بعض من يحتج بهذه القصة، كالشيخ البوطي يقر بأن هذا الفعل بدعة أحدثه الجهلة، قال -في آداب زيارة قبره ﷺ -: «فإياك أن تهجم عليه، أو تلتصق بالشبابيك، أو تتمسح بها كما يفعل كثير من الجهالة، فتلك بدعة توشك أن تكون محرمة، بل قف بعيداً عن القبر نحو أربعه أذرع». انظر: فقه السيرة (ص ٣٦٥).

فكان الأولى بالشيخ أن يجل بلالاً عن فعل الجهالة ويعل القصة بهذه النكارة، وهو ما يدل عليه التحقيق، لا أن يحتج بها ويثبتها!!

رابعها: قوله: «خرج العواتق من خدورهن. . . » إلخ، كلام شعري خيالي ظاهر الوضع، وإلا فما علاقة خروجهن بسماعهن الشهادة الأخرى، وقولهن: «أبعث رسول اللَّه ﷺ» ! قاله العلامة الألباني في كتابه دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة (ص ٩٧).

خامسها: قوله: «فأقبل الحسن والحسين فجعل يضمهما ويقبلهما. . . » يدل على أن واضع القصة قد نسي أنهما رضي الله عنهما قد كبرا وأصبحا رجلين فعمر الحسن في ذلك الوقت على أقل تقدير (١٥) سنة، والحسين (١٣) سنة.

فلهذه الوجوه حكم العلماء على القصة بالوضع والنكارة.

قال الذهبي: «إسناده لين، وهو منكر». سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥٨).

وقال الحافظ ابن حجر: «وهي قصة بينة الوضع». لسان الميزان (١/ ٢٠١ ت إبراهيم بن محمد بن سليمان).

ونقل ابن عراق كلام ابن حجر في كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ٢٤).

وقال الشوكاني: «لا أصل له». الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص ٢١).

وقال الإمام ابن عبد الهادي: «وهو أثر غريب منكر، وإسناده مجهول، وفيه انقطاع، وقد تفرد به محمد بن الفيض الغساني، عن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال عن أبيه عن جده. . . » ثم بَيَّن حال إبراهيم بن محمد،

ووالده محمد بن سليمان، وجده سليمان بن بلال. وقد تقدم نقل كلامه. انظر: الصارم المنكي (ص ٣٨٥).

وقال العلامة الألباني: «فهذه الرواية باطلة موضوعة، ولوائح الوضع عليها ظاهرة». انظر: دفاع عن الحديث النبوي والسيرة (ص ٩٥).

* * *

الخبر الرابع

ما رواه نافع أن ابن عمر كان إذا قدم من سفر صلى سجدتين في المسجد، ثم يأتي النبي ﷺ، فيضع يده اليمين على قبر النبي ﷺ، ويستدبر القبلة، ثم يسلم على النبي ﷺ، ثم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

أخرجه القاضي إسماعيل بن إسحاق الجهضمي في كتابه فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص٨٢ برقم ١٠١)، قال: حدثني إسحاق بن محمد، قال: ثنا عبد اللّه (كذا في المطبوع، وصوابه: عبيد اللّه) بن عمر، عن نافع أن ابن عمر... فذكره.

وهذا إسناد لا يصح، واللفظة المذكورة شاذة؛ لأمرين:

الأول: أن إسحاق بن محمد الفروي، تكلم فيه الحفاظ.

قال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني -في رواية السهمي-: ضعيف.

وقال -أيضاً- لا يترك. وقال الساجي: فيه لين، روى عن مالك أحاديث تفرد بها. وقال أبو حاتم مضطرب. وقال -أيضاً-: كان صدوقاً ولكن ذهب بصره، فربما لُقِّنَ، وكتبه صحيحة. وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فوهّاه جداً، ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك.

وقال العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها.

انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٤٧١)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٢٧)، والميزان (١/ ١٩٨).

قلت: يظهر من هذه النقول أن الحفاظ على ضعفه من جهة الحفظ، وإن كان في نفسه صدوقاً سوى البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقد روى له، وقد عاب عليه الحفاظ ذلك.

قال الدارقطني -بعد أن ذكر ضعف الفروي-: وقد روى عنه البخاري ويوبخونه في هذا.

وقال الحاكم: عيب على محمد إخراج حديثه، وقد غمزوه.

قلت: عذر البخاري أنه روى عنه من كتبه أو مقروناً بغيره، قال الحافظ: «والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم، وقال الدارقطني والحاكم: عيب على البخاري إخراج حديثه. قلت: روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثاً، وفي فرض الخمس آخر، كلاهما عن مالك. وأخرج له في الصلح حديثاً مقروناً بالأويسي، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره». هُدَى الساري (ص ٣٨٩).

فبهذه العلة وحدها يضعف الحديث -فكيف وله علل أخرى- قال شيخ الإسلام -رداً على من قد يقول إن الفروي ثقة انفرد بزيادة-: «إن الفروي وإن كان في نفسه صدوقاً، وكتبه صحيحه، فإنه أضر في آخر عمره، فكان ربما حدث من حفظه، فيغلط وربما لقن فيلقن. ولهذا كانوا ينكرون عليه روايته للحديث على خلاف ما يرويه الناس، مثل حديث الإفك على خلاف ما رواه الناس، وكذلك حديث ابن عمر هذا رواه على خلاف ما رواه الناس». الإخنائية (ص ٤١٤).

الثاني: أنه خالف من هو أوثق منه.

فقد رواه أبو أسامة حماد بن أسامة بن زيد القرشي، عن عبيد اللّه بن

عمر، عن نافع، أن ابن عمر كان يكره مس قبر النبي ﷺ.

أخرجه محمد بن عاصم الثقفي في جزئه (ص ١٠٦ برقم ٢٧) -ومن طريقه ابن عساكر في إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر (ص ٦١-٦٢)، والذهبي في كتابه معجم الشيوخ (١/ ٧٣)، وفي سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٧٨)، -قال: حدثنا أبو أسامة، به.

وتابع أبا أسامة، محمدُ بنُ بشر.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨/ ٨٨-ط. السلفية)، قال: أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي -قدم علينا-، أخبرنا أبو الفصل بن أبي القاسم، أخبرنا أحمد بن نجدة، حدثنا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدثنا محمد بن بشر... به، ولفظ: «أنه كان إذا قدم من سفر بدأ بقبر النبي ﷺ فصلى عليه وسلم ودعا له، ولا يمس القبر ثم يسلم على أبي بكر، ثم قال: السلام عليك يا أبة».

وهذا إسناد صحيح.

قلت: ولا شك أن أبا أسامة أثبت من الفروي بمراحل!

قال الإمام أحمد: كان ثبتاً، ما كان أثبته لا يكاد يُخطِئ!

وقال عبد اللَّه: سئل أبي عن أبي عاصم، وأبي أسامة من أثبتهما في الحديث؟ فقال: أبو أسامة أثبت من مئة مثل أبي عاصم، كان أبو أسامة صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كيساً صدوقاً. انظر: تهذيب الكمال (٧/ ٢١٧).

قلت: أبو عاصم هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني الإمام الحافظ، فماذا سيكون جواب أحمد لو سئل عن المقارنة بين أبي أسامة

والفروي؟!

قال شيخ الإسلام -عقب رواية أبي أسامة-: «وهذا موافق لما ذكره الأئمة -أحمد وغيره- عن ابن عمر رضي الله عنهما، كما دلت عليه سائر الروايات، فلو لم يكن إلا معارضة هذه لرواية إسحاق الفروي -وكلاهما عن عبيد اللَّه- لوجب التوقف فيها، كيف وأبو أسامة أوثق من الفروي، وقد روى ما وافقته العلماء عليه، ولم يَزِدْ شيئاً انفرد به، كما في رواية الفروي». الإخنائية (ص٤١٤).

قلت: فلا يتردد الناقد -بعد هذا- في أن هذا الحديث من أخطاء الفروي، واللَّه أعلم.

ويؤكده أمران:

أولهما: أن أصحاب نافع قد رووا الأثر، فلم يذكروا هذه اللفظة، وهم:

١- أيوب السختياني.

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٦ برقم ٦٧٢٤)، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، قال: كان ابن عمر إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ، فقال: السلام عليك يا رسول اللَّه! السلام عليك يا أبا بكر! السلام عليك يا أبتاه!.

وأخبرناه عبد اللَّه بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال معمر: فذكرت ذلك لعبيد اللَّه بن عمر، فقال: ما نعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر.

وأخرجه القاضي إسماعيل الجهضمي في فضل الصلاة على النبي ﷺ

(ص٨٢ برقم ١٠٠).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٤٥)، من طريق يوسف بن يعقوب القاضي، ثنا سليمان بن حرب.

كلاهما -الجهضمي وسليمان بن حرب-، قال: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب... به.

٢- عبد اللَّه بن عمر العمري.

تقدم.

٣- ابن عون.

أخرجه ابن بطة في كتابه الإبانة.

قال ابن تيمية: «وروى ابن بطة في الإبانة بإسناد صحيح، عن معاذ بن معاذ، حدثنا ابن عون، قال: سأل رجل نافعاً، فقال: هل كان ابن عمر يسلم على القبر، فقال: «نعم، لقد رأيته مائة أو أكثر من مائة مرة، كان يأتي القبر، فيقوم عنده، فيقول: السلام على النبي، السلام على أبي بكر، السلام على أبي». اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٧٩- ١٨٠).

٤- مالك بن أنس.

أخرجه ابن عساكر في إتحاف الزائر (ص ٤٨)، من طريق سعيد بن منصور، حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان يأتي القبر فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

ثانيهما: أن أصحاب ابن عمر تابعوا نافعاً على الرواية فلم يذكروا زيادة الفروي. ومن هؤلاء:

١- عبد اللَّه بن دينار.

أخرجه مالك في الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما جاء في الصلاة على النبي (١/ ١٥٢ح ٦٨) -ومن طريقة القعنبي، أخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (برقم ٩٨)، وأخرجه الأثرم (كما في اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٢٤٥). وابن بكير أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٤٥)- قال مالك: عن عبد اللَّه بن دينار، قال رأيت عبد اللَّه بن عمر يَقِفُ على قبر النبي ﷺ، فيصلي على النبي ﷺ، وعلى أبي بكر وعمر.

وأخرجه القاضي إسماعيل الجهضمي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (برقم٩٩)، قال: حدثنا علي -يعني ابن المديني-، قال: ثنا سفيان -يعني: ابن عيينة- حدثني عبد اللَّه بن دينار، قال: رأيت ابن عمر، إذا قدم من سفر دخل المسجد، فقال: السلام عليك يا رسول اللَّه، السلام على أبي بكر، السلام على أبي، ويصلي ركعتين.

٢ - زيد بن أسلم.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (كما في اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٢٤٢)، قال: حدثنا عبد الرحمن بن زيد، حدثني أبي، عن ابن عمر... فذكره. قريباً من لفظ ابن دينار.

قلت: وبهذا يتبين شذوذ رواية الفروي بل نكارتها، وأن الثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما السلام دون مس القبر فضلاً عن التبرك به!!.

وهذا ما نقله الإمام أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قال الأثرم: «قلت لأبي عبد اللَّه: قبر النبي ﷺ يمس ويتمسح به؟ فقال:

ما أعرف هذا . قلت له : فالمنبر؟ قال : أما المنبر فنعم ، قد جاء فيه . قيل لأبي عبد اللَّه : إنهم يلصقون بطونهم بجدار القبر . وقيل له : رأيت من أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون ويقومون ناحية فيسلمون؟ قال أبو عبد اللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ نعم، وهكذا كان ابن عمر يفعل» . انظر : المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٢١٥) .

* * *

الخبر الخامس

وأما ما رواه أبو الجوزاء أوس بن عبد اللَّه قال: «قحط أهل المدينة قحطاً شديداً فشكوا إلى عائشة، فقالت: انظروا إلى قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كُوًى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا مطراً حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم، فَسُمِّيَ عام الفتق».

أخرجه الدارمي في السنن، في أولها، باب «ما أكرم اللَّه تعالى نبيه ﷺ بعد موته» (١/ ٥٦-برقم ٩٢).

وأخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ٤٧٦-مادة فتق)، قال: حدثنا ابن أبي الربيع.

كلاهما -الدارمي وابن أبي الربيع-، قال: حدثنا أبو النعمان، ثنا سعيد ابن زيد، ثنا عمرو بن مالك النكري، حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد اللَّه، به فذكره.

والخبر ضعيف، ودلائل ضعفه سنداً ومتناً، بل تلك الدلائل تدل على نكارته، وتفصيلها كالتالي:

أولاً: السند، وفيه علل:

العلة الأولى: أبو النعمان، وهو محمد بن الفضل السدوسي، عارم، وكان بعيداً من العرامة، ثقة ثبت لكن تغير في آخر عمره.

وصفه بالاختلاط غير واحد من الحفاظ، منهم: البخاري وأبو داود وأبو حاتم والعجلي.

وبالغ ابن حبان، فقال: «اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره، فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب عنها على الأحوال، وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل، ولا يحتج بشيء منه». المجروحين (٢/ ٢٩٤)، وأنكر كلامه هذا الذهبي ووصفه بالتَّخْسيف والتهْوير.

وفَصَّل في تاريخ اختلاطه أبو حاتم وأبو داود.

قال أبو حاتم: اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح. وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعد ما اختلط، فمن سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين، فسماعه جيد، وأبو زرعة لقيه سنة اثنين وعشرين.

وقال أبوداود: بلغنا أن عارماً أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة.

قلت: أما إنه قد وصفه الأئمة بالاختلاط، فهذا لا يمكن إنكاره، وإنما الكلام والبحث في هذا الاختلاط، هل غيب ذهنه حتى أثر في حديثه، أم أنه تغير في الحفظ لم يؤثر في حديثه لندرة ما يحصل له من الأوهام والأغلاط؟ الظاهر الثاني، أي أنه تغير كالذي حصل لهشام بن عروة، قال الذهبي: «أحد الأعلام، حجة، إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبداً. . . نعم الرجل تغير قليلاً، ولم يبق حفظه، كهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه، أو وهم. . » ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠١ ت٩٢٣٣).

على هذا فتعليل الخبر باختلاط عارم علة عليلة، لا تقوى إلا عندما

يكون المتن منكراً، والسند نظيفاً لا طعن فيه.

وهذا الخبر في متنه نكارة، فإن لم يتحمل عهدتها من فوق (عارم)، فإن علة الخبر اختلاطه، والله أعلم.

فإن قيل: إن هذا مندفع بأمرين:

الأول: أن الدارمي ممن سمع منه قبل الاختلاط.

وحجتهم: قول العراقي -تعقيباً على قول ابن الصلاح أن ما رواه البخاري والذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه-: «وكذلك ينبغي أن يكون من حدث عنه من شيوخ البخاري ومسلم» اهـ قال المحتج: والدارمي من شيوخ مسلم والبخاري.

قلت: البخاري سمع منه قبل الاختلاط سنة (٢١٣هـ) نص على ذلك الحافظ في مقدمة الفتح. وأما قول العراقي فمحتمل، لكنه ليس بلازم، لا سيما وأن محمد بن الفضل لم يكن تغيره فاحش يوجب على الرواة تجنبه. وقد حصل له التغير قبل وفاته بإحدى عشرة سنة واستمر في الرواية حتى الوفاة.

الثاني: أنه لم يظهر له حديث منكر بعد اختلاطه.

قال الدارقطني: «تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة».

قلت: قال الآجري عن أبي داود: كنت عند عارم فحدث عن حماد بن زيد، عن هشام بن عروة عن أبيه: «أن ماعزاً الأسلمي سأل النبي ﷺ عن الصوم في السفر...» فقلت له: حمزة الأسلمي. فقال: يا بني ماعز لا يشقى به جليسه. يعني: أن عارماً قال هذا وقد زال عقله. تهذيب الكمال

(٢٦/ ٢٩١).

فهذا مما أنكره أبو داود، وذكر الذهبي حديثاً آخر، فقال -متعقباً ابن حبان-: «قلت: فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟! فلم يذكر منها حديثاً.

بلى له عن حماد عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**اتقوا النار ولو بشق تمر**» وقد كان حدث به من قبل عن الحسن بدل أنس مرسلاً، وهو أشبه. وكذا رواه عفان وغيره عن حماد». سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٦٨).

قلت: فهذا يدل على أنه قد أنكرت عليه بعض الأشياء خلافاً لما قال الدارقطني، وإلا فما الذي يمنع أبو داود من عدم السماع منه بعد أن تمكن من ذلك مع حرصه الشديد على الطلب، إلا أن يكون قد سمع أو رأى ما ينكر؟!.

وأما الدارقطني فلعله أراد بالنفي: القلة والندرة، يعني: في مقابل كثرة ما روى وحدث. وهذا وإن كان يدل على أن اختلاطه لم يؤثر عليه، فلا يعني أنه لا ينكر عليه بعلة الاختلاط ما رواه عنه من لم يتبين زمن سماعه منه، إذا بانت نكارته، كهذا الحديث المفتعل بعد زمن عائشة بل بعد انقراض الصحابة.

فإن قيل: لماذا لم ينكر الحفاظ هذا الحديث على (عارم) ويذكرونه في الأحاديث التي أنكرت عليه بعد الاختلاط؟

قلت: لأن في السند فوق (عارم) من قد تكلم في حفظه، فاحتمالية أن تكون عهدة الخبر من جهتهم واردة، وهم لا يذكرون في منكرات الرجل من الحديث إلا ما سلم إسناده من العلل.

قال الحافظ ابن حجر -متعقباً الحاكم فيما أورده من غرائب في ترجمة الحسين بن الفضل- : «ثم قال -يعني الحاكم- ذكر شيء من أفراده وغرائب حديثه، فساق له خمسة عشر حديثاً ليس فيها حديث مما ينكر، يكون سنده نظيفاً بمرة حتى يلزق الوهم بالحسين، بل لا بد فيه من راو ضعيف غيره، فلو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد، لا سيما المكثر منهم، فكان الأولى ألا يذكر هذا الرجل لجلالته. والله أعلم». لسان الميزان (٣/ ١٣٦ ت ٢٨٢٢).

ونحن في هذا على طريقتهم، ولذا لم نجزم بالاختلاط علة في الخبر، وإنما قلنا باحتماليته لعدم معرفة زمن سماع الدارمي من (عارم) وكذلك ابن أبي الربيع، والذي قدم من جرجان واستقر ببغداد، وقد يكون ذلك في زمن متأخر، والله أعلم.

العلة الثانية: سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، كان واسع الرواية وله أخطاء وأوهام جعلت أكثر النقاد يتكلمون فيه ويضعفونه.

قال ابن معين -في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة- : ضعيف. وقال البزار: «لين». وهذا تضعيف من قبل الحفظ لا العدالة، يتوافق مع قوله له: «لم يكن له حفظ». وقال الدارقطني: «ضعيف». وقال الجوزجاني: «يضعفون حديثه، وليس بحجة».

وقال ابن المديني : «سمعت يحيى بن سعيد يضعفه جداً في الحديث». وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي. وضعفه -أيضاً- ابن حبان.

وتوسط آخرون كأحمد فقد قال : «ليس به بأس، وكان يحيى بن سعيد لا يستمرئه». وقال ابن عدي في الكامل: ثنا الجنيدي، ثنا البخاري، ثنا مسلم، ثنا سعيد بن زيد أبو الحسن صدوق حافظ.

وقال ابن عدي: «وليس له من منكر لا يأتي به غيره، وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق».

ووثقه ابن معين -في رواية الدوري- وابن سعد والعجلي.

العلة الثالثة: عمرو بن مالك النكري.

ضعفه البخاري على ما ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة (أوس بن عبد اللَّه أبي الجوزاء)، وضعفه الإمام أحمد وابن حبان.

قال عبد اللَّه بن أحمد عن أبيه، قال: «لم تثبت عندي صلاة التسبيح، وقد اختلفوا في إسناده، لم يثبت عندي، وكأنه ضعف عمرَو بن مالك النكري». المسائل (٢/ ٢٩٥- رقم ٤١٣٠).

وقد اعترض بعضهم بأن هذا الظن لا تقوم به حجة، محتجاً بأن ابن حجر -عقب على ما روى عبد اللَّه بن علي بن المديني، عن أبيه في الحسن بن موسى الأشيب، قال: وكأنه ضعفه- قال: «هذا ظن لا تقوم به حجة» اهـ.

والجواب من وجوه:

١- أن عبد اللَّه بن الإمام أحمد إمام مطلع ثبت عالم بالجرح والتعديل وبمراد أبيه.

٢- أن عبد اللَّه حكى عن أبيه عدم ثبوت الحديث جازماً بذلك، والحديث ليس في إسناده من يمكن أن يضعف به سوى النكري.

٣- أن علي بن سعيد تلميذ أحمد روى عنه تضعيف الحديث نفسه، وأن علته عمرو بن مالك.

أخرج الخلال (كما في النقد الصحيح للعلائي ص **٣٢**)، قال: قال علي ابن سعيد: سألت أحمد بن حنبل عن صلاة التسبيح، فقال: «ما يصح فيها

عندي شيء، فقلت: حديث عبد اللَّه بن عمرو؟ قال: كل يرويه عن عمرو بن مالك، يعني فيه مقال، فقلت: قد رواه المستمر. . . ».

[وقد طبع محمود سعيد ممدوح هذا الكتاب فأخل بالأمانة التي يجب أن يتصف بها من يخدم تراث الأمة وقام بحذف الجملة التالية (يعني فيه مقال)].

وأما كلام ابن حجر: «هذا ظن لا تقوم به حجة»، فقد قاله؛ لأن الكلام المحكي قيل في رجل جاءت الأقوال فيه -ومنها قول لابن المديني- متفقة على خلافه. قال ابن حجر: «الحسن بن موسى الأشيب أحد الأثبات اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به، وروى عبد اللَّه بن علي بن المديني عن أبيه، قال: كان ببغداد وكأنه ضعفه. قلت -القائل ابن حجر-: هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعت علي بن المديني، يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة. فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن».

قلت: والكلام في النكري على العكس تماماً، فظن عبد اللَّه بن الإمام أحمد موافق لرواية علي بن سعيد عن أحمد الدالة على تضعيفه للنكري، وموافقة لكلام البخاري وابن حبان فيه، و-أيضاً- الناقل عبد اللَّه بن الإمام أحمد عالم من علماء الجرح التعديل بخلاف عبد اللَّه بن علي بن المديني فلم يكن من أهل الشأن.

وأما ابن حبان فقد قال.عن عمرو بن مالك النكري-: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه». (الثقات ٧/ ٢٢٨).

وهذه عبارة تجريح وليست تعديل، ومعناه: أنه من جملة الضعفاء الذين يصلحون للاعتبار.

ومن منطوق الكلام ومفهومه يتبين لنا أن حديثه عند ابن حبان على قسمين:

الأول: حديثه من رواية غير ابنه ضعيف، ويعتبر به.

الثاني: حديثه من رواية ابنه لا يعتبر به، فهو أشد ضعفاً.

ومع وضوح هذا فقد زعم بعضهم بأن ابن حبان قد وثقه محتجاً بإيراده له في كتاب (الثقات) متجاهلاً كلامه عن حاله، والذي بَيَّن فيه ضعفه، كما تقدم إيضاحه.

واحتج -أيضاً- لتأييد زعمه بما جاء في كتاب ابن حبان (مشاهير علماء الأمصار ص ١٥٥)، أنه ذكره ضمن طبقة أتباع التابعين في البصرة، وقال: «وقعت المناكير في حديثه من رواية ابنه، وهو في نفسه صدوق اللهجة». وليس في هذا سوى الثناء على عدالته، وأما حفظه فليس في الكلام أي توثيق له؟!.

ولابن حبان كلام صريح في التوقف في حال النكري وعدم توثيقه في ترجمة ابنه يحيى من كتابه المجروحين، فقد قال: «يروي عن أبيه، عن أبي الجوزاء. روى عنه عبد اللّٰه بن عبد الوهاب الحجبي والبصريون، كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب في ذلك منه أو من أبيه أو منهما معاً، ولا نستحل أن يطلق الجرح على مسلم قبل الاتضاح، بل الواجب تنكب كل رواية يرويها عن أبيه؛ لما فيها من مخالفة الثقات، والوجود من الأشياء المعضلات، فيكون هو وأبوه جميعاً متروكين من غير أن يُطلق وَضْعُها على أحدهما، ولا يقربهما من ذلك؛ لأن هذا شيء قريب من الشبهة». (٣/ ١١٤).

فتحرر لنا من مجموع كلام ابن حبان أن النكري لا يحتج به حتى من

رواية غير ابنه عنه، وإن كانت أصح من رواية ابنه عنه.

وبهذا يتبين غلط من نسب لابن حبان توثيق النكري!!.

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى أنه «صدوق له أو هام» وهي المرتبة الخامسة -عنده-، وقد قال عنها: «الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة».

وحديث هؤلاء عنده ضعيف.

وأما الذهبي فقد ذكره في كتابيه المؤلفين في الضعفاء والمتكلم فيهم: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٨٦)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٨٨)، وقال -فيه-: «٤٦٩٩- ت/ عمرو بن مالك الراسبي، لا النكري شيخ للترمذي، قال ابن عدي: كان يسرق الحديث، وضعفه أبو يعلى، وحدثنا عنه.

قلت: فأما: ٤٧٠٠-عه/ عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء.

و٤٧٠١-عه/ عمرو بن مالك الجنبي عن الصحابة، فثقتان» اهـ. كلامه.

وفي (الميزان) قريب منه.

قلت: قول الذهبي عن النكري ثقة بعيد غاية البعد، ولا أدري ما وجهه إلا أن يكون أراد التوثيق النسبي لا التوثيق المطلق، ويدل على أن هذا مراده أمران:

أ- سياق الكلام؛ وكأنه أراد التنبيه على خطأ ابن عدي عندما جعل الراسبي والنكري رجلاً واحداً!!

ب- أن الذهبي عندما ترجم للنكري في كتابه (الكاشف)، قال: «وثق». وهذه عبارة تطلق في حق من وثق توثيقاً غير معتبر، فكيف بعد ذلك يقول

عنه ثقة؟!.

والتحقيق أن حديث عمرو بن مالك النكري فيه ضعف، هذا إجمالاً، ويمكن القول أنه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: إذا كان الراوي عنه ابنه، فهذا ضعيف جداً.

القسم الثاني: إذا كان الراوي عنه غير ابنه، وكان شيخه أبو الجوزاء. فهذا ضعيف؛ لكونه روى عن أبي الجوزاء أحاديث غير محفوظة.

قال ابن عدي -في ترجمة أبي الجوزاء-: «حدث عنه عمرو بن مالك قدر عشرة أحاديث غير محفوظة» اهـ. بواسطة التهذيب (١/ ١٩٤).

القسم الثالث: إذا كان الراوي عنه غير ابنه، وشيخه غير أبي الجوزاء. فهذا القسم أحسن الأقسام، ويعتبر به، أي: يقبل للاعتضاد.

فكل الأقسام حديثه فيها ضعيف غير أن بعضها أضعف من بعض، والله أعلم.

العلة الرابعة: الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة رضي الله عنها.

أبو الجوزاء أوس بن عبد الله الربعي وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي في ثقاته (ت ١٢٢)، وذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٤٢)، وقال: كان عابداً فاضلاً.

قلت: لا كلام في توثيقه، إنما الكلام في إرساله عمن لم يسمع منه من الصحابة.

قال ابن عدي: «أبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، وأرجو أنه لا بأس به، ولا يصح روايته عنهم أنه سمع منهم». الكامل (١/ ٤١١).

وقال ابن حجر: «يرسل كثيراً، ثقة». التقريب (ت ٥٧٧).

احتج من ادعى سماعه من عائشة وابن عباس بدليلين:

الدليل الأول: أخرج البخاري في تاريخه (٢/ ١٦-١٧ ت ١٥٤٠)، قال: قال لنا مسدد، عن جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء، قال: أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة ليس في القرآن آية إلا سألتهم عنها.

قال محمد: في إسناده نظر.

وفي تهذيب الكمال (٣/ ٣٩٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٩٤-ط. الرسالة) زيادة: ويختلفون فيه.

اختلف العلماء في مراد البخاري بقوله: «في إسناده نظر...» وعلى ماذا يرجع؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد فسر قول البخاري، بقوله: «ويقول البخاري، في إسناده نظر» أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضع».

القول الثاني: للدولابي رَحِمَهُ اللَّهُ فقد فهم أن الضمير في «إسناده» يعود إلى أوس، يظهر ذلك مما رواه عنه ابن عدي في الكامل، قال: «سمعت محمد بن أحمد بن حماد، يقول: قال البخاري: أوس بن عبد اللَّه الربعي أبو الجوزاء البصري في إسناده نظر» قاله الدكتور بشار عواد.

القول الثالث: قول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فقد قال في (التهذيب) في ترجمة أبي الجوزاء وقول البخاري: في إسناده نظر، ويختلفون فيه، وإنما

قاله عقب حديث رواه له في (التاريخ) من رواية مالك النكري، والنكري ضعيف عنده».

وزاد بشار عواد في الاستدلال لهذا القول على ما قال ابن حجر بأن «جعفر بن سليمان ضعيف عنده». (الميزان: ١/ ٤٠٩)، فالضمير قد يعود إلى الخبر لا إلى أوس لا سيما، وقد أخرج له في صحيحه» اهـ من هامش (تهذيب الكمال ٣/ ٣٩٣).

قلت: وأيا كان مراد الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، فالذي يعنينا هنا أن ابن عدي يختار عدم سماع أبي الجوزاء من عائشة، ويفسر قول البخاري بذلك، فإن يكن كذلك؛ فيضاف البخاري إلى الأئمة الذين قالوا بعدم سماع أبي الجوزاء من عائشة، وهم:

ابن عدي، وابن عبد البر، وابن حجر، والصنعاني، وهو قول عبد اللَّه الغماري في تعليقه على بلوغ المرام.

وإن كان مراد البخاري ما ذكره ابن حجر ففيه تضعيف لحجة من أثبت السماع.

والخلاصة أن الدليل الأول على إثبات السماع لا يسلم من قادح فلا يصح الاستدلال به.

الدليل الثاني: أخرج ابن سعد في الطبقات الكبرى (٩/ ٢٢٢)، قال: أخبرنا عارم بن الفضل، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، قال: جاورت ابن عباس في داره اثنتي عشرة سنة ما في القرآن آية إلا وقد سألته عنها.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٧٩)، بزيادة: وكان رسولي يختلف إلى

أم المؤمنين غدوة وعشية فما سمعت من أحد من العلماء، ولا سمعت أن اللَّه تعالى يقول لذنب: إني لا أغفره إلا الشرك به.

قلت: هذا الخبر إذا تغاضينا عن وجود عمرو بن مالك النكري، فلا حجة فيه على سماع أبي الجوزاء من عائشة رضي الله عنها، بل فيه عدم مشافهته لعائشة رضي الله عنها، وكان الواسطة بينهما رسوله.

فالخبر حجة على من أثبت السماع، وليست لمن أثبت السماع، ومثبت السماع قبل نافيه يعلم ضعف استدلاله بهذا الخبر، ولذا احتاج أن يدعم هذا الضعف بقول ابن حجر، فقال: «قال الحافظ في «التهذيب» (١/ ١٩٤): لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء».

قلت: نعم، لا مانع من ذلك، لكن بأي شيء نثبته؟! وعلى كل فكلام العلماء يحتج له ولا يحتج به.

وبقي دليل ثالث قد يستدل به: وهو ما أخرج مسلم (ح ٤٩٨)، من طريق حسين المعلم، عن بديل بن ميسرة، عن أبي الجوزاء، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ . . . » الحديث.

والجواب:

الأول: أن الأئمة قد نصوا على أن هذا الحديث معلول، وعلته: الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة رضي الله عنها.

قال أبو عمر ابن عبد البر -عن الحديث-: «رجال إسناد هذا الحديث ثقات كلهم لا يختلف في ذلك إلا أنهم يقولون إن أبا الجوزاء لا يعرف له

سماع من عائشة، وحديثه عنها إرسال». انظر: الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم اللَّه من الاختلاف (ص ١٧٧).

وقال الحافظ ابن حجر: في كتابه التلخيص الحبير (١/ ٢١٧) «بل الذي في مسلم عن عائشة رضي الله عنها، كان يستفتح الصلاة بالتكبير، وهو عنده من رواية أبي الجوزاء عنها، وقال ابن عبد البر: هو مرسل لم يسمع أبو الجوزاء منها».

ولخص كلامه هذا في (بلوغ المرام) فقال -عقب إيراد الحديث-: «أخرجه مسلم وله علة». ومراده بـ(العلة) الانقطاع.

قال الصنعاني في سبل السلام (١/ ٣١٦): «وله علة، وهي أنه أخرجه مسلم من رواية أبي الجوزاء -بالجيم والزاي- عن عائشة، قال ابن عبد البر: هو مرسل، وأبو الجوزاء لم يسمع من عائشة» اهـ.

وتابع على هذا الفهم من المعاصرين: عبد اللَّه بن الصديق الغماري، فقد قال -في تعليقه على البلوغ-: «لأنه من رواية أبي الجوزاء عن عائشة، قال ابن عبد البر: هو مرسل، أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة، وأعل -أيضاً- بأن مسلماً أخرجه من طريق الأوزاعي مكاتبة. . . ». انتهى ما يتعلق بعبارات الحافظ «وله علة». انظر: (ح ٢٨٩).

ويؤيد كلامهم:

الثاني: أن الحجة والبرهان تدل على عدم سماع أبي الجوزاء من عائشة رضي الله عنها هذا الحديث.

فقد أخرج الفريابي في كتابه الصلاة (كما في تهذيب التهذيب. ترجمة أبي الجوزاء ١/ ١٩٤)، قال: حدثنا مزاحم بن سعيد، ثنا ابن المبارك، ثنا

إبراهيم بن طهمان، ثنا بديل العقيلي، عن أبي الجوزاء، قال: «أرسلت رسولاً إلى عائشة يسألها... » فذكر الحديث. قال ابن حجر: «فهذا ظاهره أنه لم يشافهها».

فهذه حجج المثبتين لسماع أبي الجوزاء من عائشة رضي الله عنها لا تسلم من قادح، وبهذا يتبين قوة كلام الحافظ ابن عدي ومن وافقه. والله أعلم.

قال ذلك الزاعم: «فإذا كان أبو الجوزاء قد أدرك السيدة عائشة رضي الله عنها بيقين، ولم يكن أبو الجوزاء مدلساً، فروايته عنها محمولة على السماع، كما هو مذهب الإمام مسلم بل الجمهور، واستقر العمل على ذلك».

قلت: الإدراك ليس هو محل الخلاف، بين الإمام مسلم ومخالفيه، وإنما محل الخلاف في قدر زائد على (الإدراك) وهو (إمكان اللقاء)، فالإدراك قد يحصل واللقاء لم يتحقق بل قد ينتفي اللقاء، والإدراك حاصل.

فربط المسألة بالإدراك ولو يقيناً خلط ظاهر!! وصورة الخلاف بين الإمام مسلم ومن خالفه من الأئمة: في المتعاصرين إذا أمكن اللقاء لكن لم يثبت أو لم يعلم.

أما من أدرك من روى عنه يقيناً لكن لم يلقه أو لم يتمكن من السماع منه (وهذا يسمى الإرسال الخفي)، فهذه الصورة ليست محل خلاف بين مسلم ومن خالفه من الأئمة في أن حكمها الانقطاع، وهي عندهم كصورة من روى عمن لم يدركه (وهو الإرسال الجلي).

والكلام في سماع أبي الجوزاء من عائشة رضي الله عنها، هل هو من قبل الصورة الأولى أم الصورة الثانية؟

قد يقال: إن مسلماً يرى أنها من قبيل الأولى، لكننا نقول -إذا غضضنا

الطرف عن الراجح والمرجوح في مسألة الخلاف- : إن الحجة والبرهان ترجح كفة من يرى أنها من قبيل الثانية، فقول أبي الجوزاء. كما تقدم. وكان رسولي يختلف إلى أم المؤمنين غدوة وعشية . . . إلخ، بعد قوله: «جاورت ابن عباس في داره اثنتي عشرة سنة ما في القرآن آية إلا وقد سألته عنها» يدل بوضوح أن أبا الجوزاء لم يلقها، وإن لقيها فهو لم يتمكن من السماع منها، مع أنه قد أدركها يقيناً.

يدعمه: رواية الفريابي -وقد تقدمت- والتي أثبتت واسطة بين أبي الجوزاء من عائشة ﵂.

والخلاصة أن في السند أربع علل، والله أعلم.

وأما نكارة المتن فمن جهة تضمنه ما يخالف الواقع زمن أم المؤمنين عائشة ﵂، فإن وجود الكوة على القبر الشريف إنما كانت بعد ما يزيد على ثلاثين سنة من وفاتها ﵂، وأيضاً فإن الكوة لم تكن في سقف الحجرة، وإنما كانت في سقف المسجد، كما قد حققناه في أول الكتاب.

والخلاصة فالخبر ضعيف سنداً ومتناً، بل في المتن نكارة ظاهرة. والله أعلم.

* * *

الخبر السادس

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «قلت: يا رسول الله! الوضوء من جر جديد مخمر أحب إليك أم من المطاهر؟ قال: لا، بل من المطاهر، إن دين الله الحنيفية السمحة، قال: وكان رسول الله ﷺ يبعث إلى المطاهر، فيؤتى بالماء، فيشربه، يرجو بركة أيدي المسلمين».

أخرجه الطبراني في الأوسط (كما في مجمع البحرين ١/ ٣١٠- برقم ٣٧٦).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٠٣)، قال: حدثنا محمد بن علي بن خنيس.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٨٠- برقم ٢٥٣٤)، قال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، حدثنا أحمد بن عبيد الصفار.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٠٤ برقم ٩٧٧)، قال: أخبرنا أبو سعد الماليني، (أنبا) أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب. مقتصراً على قوله ﷺ: «**إن دين الله الحنيفية السمحة**».

أربعتهم -أعني الطبراني وابن خنيس والصفار ومحمد بن أحمد بن يعقوب-، قالوا: حدثنا أحمد بن يحيى الحلواني، ثنا محرز بن عون، ثنا حسان بن إبراهيم الكرماني، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه . . . فذكره مرفوعاً.

وتابع الحلواني، محمد بن حرب.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٣٧٤- ترجمة حسان بن إبراهيم)،

قال: ثنا ابن صاعد، ثنا محمد بن حرب.

وهذا إسناد شاذ فيه علتان:

العلة الأولى: حسان بن إبراهيم الكرماني تكلم في حفظه.

وقد اختلف النقاد فيه، فوثقه أحمد وابن معين، وتوسط فيه أبو زرعة، فقال: لا بأس به.

قلت: أخطأ في جملة من الأحاديث، نص على هذا غير واحد من الحفاظ.

قال الذهبي: «استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث». سير أعلام النبلاء **(٩/ ٤١)**.

وقال ابن عدي -بعد أن ذكر له جملة من الأحاديث منها هذا الحديث-: «ولحسان شيء من الأصناف، وله حديث كثير، وقد حدث بإفرادات كثيرة عن أبان بن تغلب -أيضاً-، عن إبراهيم الصائغ، وعن ليث بن أبي سليم وعاصم الأحول وسائر الشيوخ، فلم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث، وحسان عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسناداً أو متناً، وإنما هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به» **(٢/ ٣٧٥)**.

وهذا ما جعل النسائي يقول: ليس بالقوي. وهذا تليين هينٌ، كما نص الحافظ ابن حجر في هُدَى الساري، فهي لا تفيد إلا نفي الدرجة الكاملة من التوثيق، فلا تزحزح الراوي عن أدنى مراتب القبول.

وقال ابن حبان: «ربما أخطأ». وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: «في حديثه وهم». ولخص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال: «صدوق يخطئ».

قلت: هذا من تشدده رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والراجح في حسان أنه صدوق لا بأس به، وتتجنب أحاديثه التي أنكرت عليه، وهذا القول اختيار الإمام الذهبي، فقد ذكره في كتابه (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق)، والذي نص فيه على أن هؤلاء الرواة الراجح في حديثهم أنه لا ينزل عن درجة الحسن وتتجنب الأحاديث التي أنكرت عليهم.

قلت: ومما أنكر عليه حديثنا هذا.

فإن قيل: لماذا لا تحسنون حديثه كله، ومنه هذا الحديث ما دام أنكم قد حكمتم بأنه صدوق؟!

قلنا: هذا كلام من لا معرفة له بهذا الفن، ولا يدري ما علم الحديث، وما أسباب العلة، ولا طريقة أئمة الشأن في التصحيح والتضعيف، فإنهم قد ينكرون من أحاديث الأثبات ما تبين لهم خطأهم فيه، فكيف بمن حاله كحال حسان وسط!

هذا الجواب إجمالاً، وأما تفصيلاً فالرد على هذا الاعتراض من وجهين:

الأول: أن الأئمة صيارفة هذا الفن قد بينوا ما وقع فيه حسان من المخالفة بل نص بعضهم على تخطئته، قال أبو نعيم: «رواه خلاد، عن عبد العزيز، عن محمد بن واسع مرسلاً. ورواه (حسان) بن إبراهيم متصلاً». الحلية (٨/ ٢٠٣).

وقال الطبراني: «لم يروه عن عبد العزيز إلا حسان». وفي هذا إشارة إلى تفرده ومخالفته.

أما ابن عدي فقد عَدَّه من جملة الأحاديث المنكرة التي رواها حسان.

وقد تقدم كلامه.

وقال العراقي: «رواه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر، وفيه ضعف». تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (برقم ١٩١٩).

الثاني: لو لم ينص الأئمة على خطئه، فإن قواعد الفن تدل على خطئه.
وذلك أن حسان قد خالف الثقات الذين هم أثبت منه في الرواية في رواية هذا الحديث، فقد رووه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن محمد بن واسع عن النبي ﷺ. يعني مرسلاً.

وهؤلاء هم:

١- عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

أخرجه في مصنفه (١/ ٧٤-برقم ٣٣٨): عن عبد العزيز بن أبي رواد، قال: أخبرني محمد بن واسع أن رجلاً، قال: يا رسول الله... فذكره.

٢- وكيع بن الجراح.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٣٧٤)، قال: ثنا ابن صاعد، ثنا القاسم بن يزيد الوزان، ثنا وكيع، قال عبد العزيز بن أبي رواد، عن محمد ابن واسع الأزدي، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، فابن صاعد حافظ ثقة، والقاسم بن يزيد ابن كليب أبو محمد المقرئ الوزان.

قال ابن أبي سعد: كان شيخ صدق من الأخيار. تاريخ بغداد (١٢/ ٤٢٦)، وذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٩)، وترجم له الذهبي في كتابه معرفة القراء الكبار (١/ ٤٤٣)، وقال: «كان أجل أصحاب خلاد». وقال - في ترجمة خلاد بن خالد من الكتاب نفسه-: «والوزان هو أنبل أصحابه»

(١/ ٤٢٢).

٣- **خلاد بن يحيى.**

وهذه الرواية أشار لها أبو نعيم في الحلية، كما تقدم.

فهؤلاء الثلاثة أوثق من حسان بمراحل، بل لو خالفه وكيع أو عبد الرزاق أحدهما بمفرده لكان مقدماً عليه، فكيف باجتماعهما ومعهما خلاد بن يحيى، فلا يشك -بعد هذا- المتخصص في هذا الفن بشذوذ رواية حسان، وأنها من منكراته المطروحة. والله أعلم.

* * *

الخبر السابع

ما روى الحسين بن علي رضي الله عنه: «أن فاطمة بنت النبي ﷺ كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده»

أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٣٧٧) -وعنه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب ما ورد في دخولهن في عموم قوله فزوروها (٤/ ٧٨) -، قال: حدثنا أبو حميد أحمد بن محمد بن حامد العدل بالطابران، ثنا تميم بن محمد (عند البيهقي عثمان بن محمد)، ثنا أبو مصعب الزهري، حدثني محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، أخبرني سليمان ابن داود، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه أن فاطمة... فذكره.

قال الحاكم: «هذا الحديث رواته عن آخرهم ثقات». وتعقبه الذهبي، فقال: «قلت: هذا منكر جداً، وسليمان ضعيف».

قلت: هذا إسناد منكر، كما قال الذهبي، وفيه أكثر من علة:

العلة الأولى: أن سليمان بن داود، وهو ابن قيس المدني.

ترجم له البخاري (٤/ ١١ت ١٧٩٥)، ولم يذكر في ترجمته سوى حديث رواه وخولف فيه، ورجح البخاري رواية من خالفه.

وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٢٧٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما ابن أبي حاتم، فقد نقل عن أبيه، أنه قال: شيخ لا أفهمه كما ينبغي. (٤/ ١١١ت ٤٨٩)، وقال الأزدي: يتكلمون فيه.

قلت: فيه ضعف. وهو ما عليه المتأخرون، فإن ابن الجوزي ذكره في

الضعفاء (٩/ ١٩ ت ١٥١٩) ونقل عبارة الأزدي. وقال الذهبي: سليمان ضعيف. تلخيص المستدرك (١/ ٣٧٧)، وقال في موضع آخر: سليمان مدني تكلم فيه. المصدر السابق (٣/ ٢٨)، ولذا أودعه في كتبه المؤلفة في الضعفاء: كالميزان (٢/ ٢٠٦ ت ٣٤٥٤)، والمغني في الضعفاء (١/ ٢٧٩ت ٢٥٧٩)، وديوان الضعفاء (ص١٣٠ت ١٧٤١).

قلت: والحديث الذي ذكره البخاري في ترجمته عن أبيه عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك رأى النبي ﷺ يصلي على حماره والقبلة خلفه، وهو إلى خيبر... -ذكرالاختلافات في هذا الحديث- ثم قال: وقال مالك وعبد الوارث، عن يحيى رأى أنساً، وهو أصح. اهـ.

قلت: فقد أخطأ في هذا الحديث، وليس هو من المكثرين من الحديث، وأما عبارة أبي حاتم شيخ فهي وإن لم تكن عبارة جرح فهي ليست عبارة تعديل، قال الذهبي: «فقوله هو (شيخ) ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدا ممن قال فيه ذلك، ولكنها -أيضاً- ماهي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة». ميزان الاعتدال (٢/ ٣٨٥ ت ٤١٧٧).

قلت: كلام الذهبي هذا في حال إطلاق الكلمة مفردة، وأما إذا إضيف إليها ما يمكن تفسيرها به، فإنها تفسر به، فقوله «لا أفهمه كما ينبغي» يدل على أن مراده أنه راو لم يتبين له حاله.

العلة الثانية: الانقطاع بين سليمان بن داود وجعفر بن محمد.

قال ابن حجر في اللسان (٤/ ٩١ ت ٣٩٤٥): قال ابن حبان في (الثقات) في الطبقة الرابعة: يروي عن أبيه عن يحيى بن سعيد وزيد بن أسلم. روى عنه المسيبي. اهـ.

فهذا يدل على أنه لا يروي عن يحيى وطبقته إلا بواسطة أبيه . انتهى كلام ابن حجر .

قلت : توفي الصادق بعد يحيى بن سعيد بأربع سنوات ، سنة (١٤٨هـ) .

فالإسناد قد يكون منقطعاً ، ويدل على هذا :

العلة الثالثة : أن الحديث رواه عن سليمان بن داود ابنُ أبي فديك ، واختلف عليه على وجهين أو ثلاثة .

الوجه الأول : سليمان بن داود ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه محمد بن علي الباقر ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين ، أن فاطمة فذكره .

رواه عنه أبو مصعب الزهري . وقد تقدم تخريجه .

الوجه الثاني : سليمان بن داود عن أبيه ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه - دون ذكر علي بن الحسين عن أبيه - ، أن فاطمة فذكره .

رواه عنه علي بن شعيب .

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٣٠٩- ط . قلعجي) ، قال : أخبرنا أبو عبد اللَّه الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو ، قالا : أخبرنا أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه الصفار ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي الدنيا ، قال : حدثنا علي بن شعيب ، قال : حدثنا ابن أبي فديك ، قال : أخبرني سليمان بن داود ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه : أن فاطمة بنت النبي ﷺ كانت تزور قبر عَمِّهَا حمزة في الأيام فتصلي ، وتبكي عنده .

قلت : البيهقي رواه من طريق الحاكم وأبو سعيد بن أبي عمرو ، وهو محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفي ، قال الذهبي : الشيخ ثقة المأمون . سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٥٠) لكن الذي في مطبوعة الحاكم (٣/

٢٨) ذكر علي بن الحسين، عن أبيه في الإسناد.

فإما أن يكون الحديث عند الحاكم بالطريقين تابعه أبو سعيد بن أبي عمرو على إحداها، وهي التي ذكرها البيهقي في الدلائل، وإما أن يقال: إن ما في الحاكم خطأ، وقد يكون قديما لأن الأثر هكذا في إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر (١٨/ ٢٣ ج٢٣٣١٣)

قلت: يرجح ما عند البيهقي في الدلائل أن البيهقي نفسه بعد أن ذكر إسناد أبي مصعب الزهري في السنن الكبرى أشار إلى إسناد هذا الطريق، وليس فيه ذكر علي بن الحسين عن أبيه، قال: «كذا قال، وقد قيل: عنه عن سليمان بن داود عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه دون ذكر علي بن الحسين عن أبيه. وهو منقطع». السنن الكبرى (٤/ ٧٨).

قلت: فهذا الاختلاف يتحمل عهدته سليمان بن داود.

ولو قلنا إن ما في مطبوعة الحاكم صواب، فإن في السند علة أخرى، وهي:

العلة الرابعة: أن سليمان بن داود قد خولف في إسناد الحديث ومتنه من قبل أصحاب الصادق.

- فقد رواه ابن عيينة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: كانت فاطمة بنت رسول اللَّه ﷺ تزور قبر حمزة كل جمعة.

أخرجه عبد الرزاق في المصنف، كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور (٣/ ٥٧٢ برقم ٦٧١٣)، قال: عن ابن عيينة، به.

- ورواه أبان بن تغلب -بوجه ثالث-، عن جعفر بن محمد، قال: «كانت فاطمة بنت رسول اللَّه ﷺ تزور قبر حمزة بن عبد المطلب كل جمعة،

وعلمته بصخرة».

أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٣/ ٢٣٣-٢٣٤)، قال: حدثنا عبد اللّه بن محمد، قال: حدثنا عبد الحميد بن أحمد الوراق، قال: حدثنا الحسن بن داود، قال: حدثنا أبو بكر الأثرم، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا نوح بن دارج، عن أبان بن تغلب، به.

قلت: نوح بن دارج متروك، وقد كذبه ابن معين.

فهذه ثلاثة أوجه، ولا شك أن الراجح رواية ابن عيينة لقوة ضبطه وإمامته على من خالفه.

ومما يعضد رواية ابن عيينة -أيضاً- أن من تابع جعفر بن محمد رواه كرواية ابن عيينة، ومن ذلك:

١- زياد بن المنذر.

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ١٧-في الطبقة الأولى من طبقات البدريين من المهاجرين)، قال: أخبرنا عبد اللّه بن نمير، قال: أخبرنا زياد بن المنذر، عن أبي جعفر، قال: «كانت فاطمة تأتي قبر حمزة فتَرُمُّه وتُصْلِحُهُ».

قلت: وزياد بن المنذر رافضي كذبه يحيى بن معين.

٢- سعد بن طريف.

أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (١/ ١٣٢)، قال: حدثنا محمد بن بكار، قال: حدثنا حبان بن علي، عن سعد بن طريف، عن أبي جعفر: «أن فاطمة بنت رسول اللّه ﷺ كانت تزور قبر حمزة رضي الله عنه تَرُمُّه وتُصْلِحُه، وقد تَعَلَّمَتْه بحَجَر».

قلت: سعد بن طريف، قال ابن حجر في التقريب: متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضياً. وقال الدار قطني: كذاب.

قلت: من أُطلق عليه (كذاب) ومن رمي بالوضع حديثهما في مرتبة واحد، وهي أسوأ مراتب التجريح.

والفرق بينهما أن (الوضاع) هو الذي يختلق الكذب على النبي ﷺ، و(الكذاب) الذي يكذب في سماع ما لم يسمعه ولقاء من لم يلقه مع أنه قد يروي ما هو معروف مشهور. وعلى هذا فكل وضاع كذاب، ليس العكس.

وفي مرتبتهما من قيل عنه (يسرق الحديث)، وهو من يأتي إلى حديث تفرد به محدث فيدعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث. ويطلق -أيضاً- على من يعمد إلى حديث معروف، فيركب له إسنادا آخر.

وأما (متروك الحديث) فهو المتهم بالكذب، وهو من عرف بالكذب في كلامه.

وقد قال النسائي: متروك الحديث.

قلت: فحديثه ضعيف جدا. كما قال ابن عدي.

قلت: في السند -أيضاً- حِبان بن علي العنزي، وقع في حديثه أغلاط جعلت النقاد يضعفونه بل بالغ الجوزجاني، فقال-عنه وعن أخيه-: واهيا الحديث.

وقال الدارقطني -مرة-: حبان ومندل متروكان.

وذهب أكثر النقاد إلى ضعفه، وهو اختيار ابن حجر، وكذلك اختاره الذهبي في جميع كتبه الميزان والمغني والديوان والعبر، وقال في الكاشف «فقيه صالح الحديث». وهذه صيغة تجريح وليست تعديل؛ لأن المراد بها

صالح للاعتبار.

وأما قول العجلي «صدوق» فهذا من تساهله رحمه اللَّه.

فالإسناد ضعيف جداً. واللَّه أعلم.

والخلاصة فهذا الأثر مداره على جعفر بن محمد، وقد روي عنه على وجهين:

الأول: من طريق سليمان بن داود، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين: أن فاطمة، فذكره. فهذه متصل.

الثاني: من طريق ابن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن فاطمة، فذكره. وهذا منقطع.

ولا شك أن الراجح عند من له أدنى معرفة بهذا الفن رواية ابن عيينة؛ لقوته وأرجحيته على سليمان بن داود بمراحل.

فالأثر المتصل منكر سندا ومتنا، والصواب فيه رواية ابن عيينة وهي منقطعة، وليس فيها موضع الشاهد الصلاة والبكاء عند القبر، وإنما فيها إصلاح القبر وترميمه. واللَّه أعلم.

جاء الأثر بإسناد آخر: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٤ برقم ٦٧١٧)، قال: عن البجلي، عن الكلبي، عن الأصبغ بن نباتة، أن فاطمة بنت رسول اللَّه ﷺ كانت تأتي قبر حمزة، وكانت قد وضعت عليه علماً، لو تعرفه.

قلت: وهذا إسناد تالف لا فائدة منه، فالأصبغ متروك رمي بالرفض. والكلبي هو محمد بن السائب النسابة المفسر متهم بالكذب ورمي بالرفض. واللَّه أعلم.

فهرس بأسماء المترجمين

* * *

فهرس الفوائد والموضوعات

مرويات دعاء غير اللَّه

مرويات دعاء غير الله

مرويات حياة الأنبياء والأولياء في قبورهم

مرويات التبرك

الفهرس الإجمالي

مرويات طلب الشفاعة

مرويات حياة الأنبياء والأولياء في قبورهم

مرويات التبرك

* * *